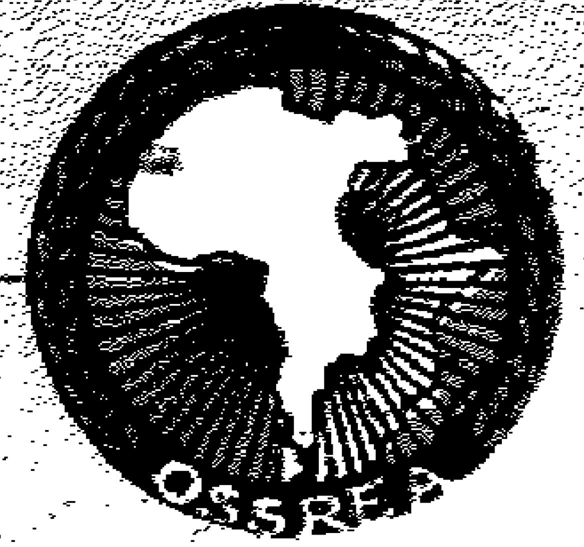


منظمة بحوث العلوم الاجتماعية
لشرق وجنوب افريقيا
(أوسريا)

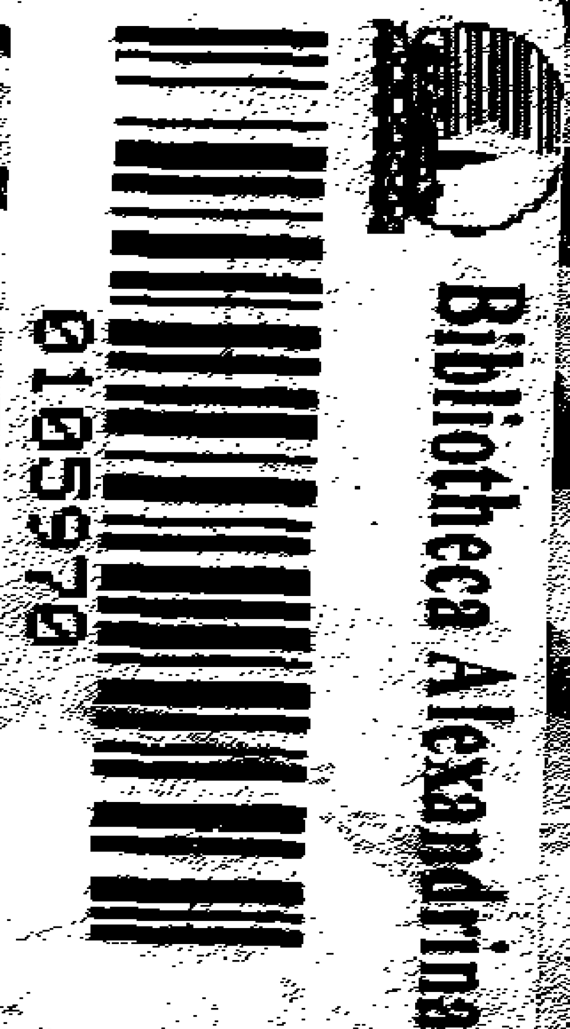
إدارة الندرة

التكيف الإنساني في الأراضي الجافة بشرق أفريقيا



تحرير
...غفار محمد أحمد
...ن عبد العاطى

ترجمة
د. صلاح أبو نار
مجدى النعيم
مجدى عبد الكريم



مركز البحوث العربية

إدارة الندرة

التكيف الإنسانى فى الأراضى الجافة بشرق أفريقيا

العنوان الاصلى للكتاب :

Abdel Ghaffar M.Ahmed And Hassan A. Abdel Ati (eds), Managing Scarcity : Human Adaptation in East African Drylands. Proceedings of a Regional Workshop held 24- 26 August 1995, Addis Ababa, Ethiopia. OSSREA - Addis Ababa 1996

منظمة بحوث العلوم الاجتماعية

لشرق وجنوب أفريقيا

(أوسريا)



إدارة الندرة

التكيف الإنساني في الأراضي الجافة

في شرق أفريقيا

تحرير

د. عبد الغفار محمد أحمد　　د. حسن عبد العاطي

ترجمة

د. صلاح أبو [illegible]　　مجدى النعيم　　مجدى عبد الكرم

مركز البحوث العربية

الكتاب : إدارة الندرة : التكيف الإنسانى في الأراضى الجافة بشرق أفريقيا.

أعمال ورشة العمل الإقليمي المنعقدة فى أديس أبابا : ٢٤ - ٢٦ أغسطس ١٩٩٥.

تحرير : د. عبد الغفار محمد أحمد - د. حسن عبد العاطى

ترجمة : د. صلاح أبو نار - مجدى النعيم - مجدى عبد الكريم

الناشر : مركز البحوث العربية

عنوان المركز : ٨/ ١٠ متحف المنيل - منيل الروضة - الدور ١٢

تليفون وفاكس : ٣٦٢٠٥١١

الجمع والتوضيب : هبه حمدى

التصحيح : سيد اسماعيل

تصميم الغلاف : الفنان محمود سيف الاسلام

الطبعة الأولى

١٩٩٨

المحتويات

مدخل

١ ———— عبد الغفار محمد أحمد

حسن عبد العاطي

سنبدأ كتابنا هذا بطرح حقيقة مؤكدة، مضمونها أن الوضع الراهن فى الأراضى الجافة Drylands بشرق أفريقيا، يُشكل وضعاً غاية في التعقيد. وعلة ذلك أن المأزق الذى يواجهه سكان تلك البلدان، تبلور كنتيجة لتفاعل مجموعة من العوامل، التى تمتد جذورها إلى مجالات الاقتصاد والتنظيم الاجتماعى والسياسة والإيكولوجيا Ecology، ورغم أن بلدان القرن الأفريقى، والتى تشكل جزءاً كبيراً من أراضى شرق أفريقيا الجافة، يمكن أن تكون هامة من الناحية الاستراتيجية الدولية، فإنه يُمكننا القول إن أهميتها الاقتصادية لا تزال موضعًا للجدال. وفى ظل الظروف الراهنة، نجد إحدى السمات الأساسية لأنظمة إنتاج تلك البلدان، هى سيطرة اتجاهات معينة داخلها بعضها غير قابل للتراجع. ونموذج ذلك : تآكل التربة، وفقدان الماشية، والحراك الدائم والتهميش المتصاعد للجماعات الريفية. وداخل مثل هذا الإطار، يمكن القول إن تبنى هدف مثل العودة إلى الوضع الطبيعى السابق، بمعنى العمل على استعادة الأنظمة الاعتماد دائمًا على ذاتها، يُمكن أن يكون الآن خياراً غير قابل للتحقيق.

ومن ضمن سكان «القرن الأفريقى الأعظم»(١) ، يُمثل الرعاة Pastoralists والرعاة المزارعونAgro - Pastoralist نسبة مرتفعة تستخدم المناطق القاحلة Arid وشبه القاحلة .Semi Arid، ولكى نفهم أنظمة معاشهم Livelihood، والوسائل والأساليب التى من خلالها يخططون لمواجهة الظروف الصعبة، والاستراتيجيات التى طوروها على مدى عقود فى نضالهم من أجل البقاء، يجب علينا أن نأخذ عوامل معينة بعين الاعتبار. هذه العوامل، التى سوف نناقشها فيما يلى، تمثل شرطاً أساسياً من أجل فهم أنشطة الرعاة والرعاة المزارعين، وتكاملهم أو تهميشهم فى إطار علاقتهم ببيئاتهم الأوسع داخل تلك البلدان.

هناك عوامل مختلفة لها تأثيراتها المباشرة على بنية وثقافة مجتمعات الرعاة والرعاة المزارعين فى الأرض الجافة الأفريقية. ومن ضمن تلك العوامل أنماط الحركة، ونمط المسكن Habitation، ودرجة الاعتماد على الانشطة الاقتصادية التكميلية. ولقد قاد هذا إلى بعض المشاكل المرتبطة بتعريفهم، عندما كانت المحاولات تُبذل من أجل التمييز الدقيق بين

---

* ترجمة : د. صلاح أبو نار

الرعـاة والرعاة المزارعين. وربما كان الأكثر دقة أن ننظر إليهم بوصفهم متصلاً Contiuum يتكون من أنماط استخدام الموارد ويمتد عبر الزمان والمكان. تمثل العلاقات التكافلية Symbiotic Relations السمات الأساسية المميزة للعلاقات بين الرعاة والجماعات المجاورة لهم. وإذا حاولنا علي سبيل المثال تقديم خصائص معينة بوصفها الخصائص المميزة للرعاة، فإن مثل تلك المحاولة من السهل تفنيدها باستعراض التنوع الواضح للأشكال التى ينتهجها الرعاة للتكيف مع بيئتهم. إن إدراك الحياة ونمط الإنتاج والتنظيم الاجتماعى والسياسى، كل ذلك يترابط داخليًا ويشكل جوهرى داخل حياة هؤلاء البشر.

وخلال فترة العقود القليلة الماضية، قُدر لطرق وأساليب حياة قاطنى أراضى شرق أفريقيا الجافة، أن يصيبها تغير كثيف. وإذا بحثنا عن القوة الدافعة والأساسية لمثل هذه التغيرات، سنجدها فى مشاريع التنمية والحكومة والتدخلات الخارجية. وأحد تلك التغيرات التراجع التدريجى للحركات العفوية لتلك الشعوب. ولقد نتج عن هذا التراجع تخلخل فى عملية التكيف الطبيعية التى حافظت على التوازن بينهم وبين الأرض والماشية داخل القطاع الرعوى. وأدت محاولات التنمية وتدخلات الحكومة فى حياة المزارعين، إلى تراجع مساحة الأراضى المتاحة لممارسة أنشطتهم، مما أجبرهم على تكثيف استخدامهم للمكان المحدود، وبالتالى للمصادر والموارد الطبيعية المتواجدة من حول مستوطناتهم. وفى حالات معينة ساهمت مثل تلك الممارسات الخطيرة فى التآكل الخطير للتربة.

وهناك عنصر هام للغاية يتعين ملاحظته فيما يتعلق بمحاولات التنمية والتدخل الحكومى، نجده فى تلك الزيادة الكبيرة فى أعداد الحيوانات فى أجزاء كبيرة من أراضى شرق افريقيا الجافة، وذلك كنتيجة لإدخال الخدمات البيطرية الأولية والتزود بالمياه في مناطق كانت تقليدياً تفتقر إلى مثل تلك الخدمات. ولكن كان لتلك التطورات الإيجابية وجهها السلبى، ففى مناطق عديدة لم يُرافق تلك الزيادة فى أعداد الماشية، زيادة مماثلة فى التسهيلات والخدمات سواء المرتبطة بالسوق أو بأغراض أخرى، حتي يمكن التخفيف من حالة الازدحام الناتجة عنها.

ولقد حدث هذا التكاثر فى الماشية، في الوقت الذى أخذت فيه مواطن Habitats هؤلاء الرعاة فى التناقص (Markakis, 1993)، تحت تأثير التعدى الذى مارسته الزراعة فى المناطق ذات الإمكانيات العالية ظاهرياً، ثم تبعاً للتصحر فى المناطق الهامشية شبه الصحراوية. وكان للمشاريع الزراعية ذات الحجم الكبير، سواء قامت على الرى أو على ماء المطر، تأثيرها على الرعاة المزارعين.

ومن جانب آخر أدي ظهور المحاصيل النقدية كنشاط أساسى فى اقتصاد الرعاة المزارعين، إلى ظهور تنافس بينهم وبين رفاقهم الرعاة، الأمر الذى كان له تأثيره على وضع الأرض وأيضاً على العلاقات الاجتماعية والسياسية.

ولقد صاحب التراجع والتدهور الذى حدث فى مواطن الرعاة، خسارة الانشطة الاقتصادية ومصادر الدخل المكملة للرعى. وإذا ما نظرنا إلى الأمر بعناية ودقة، من الممكن علاوة على ما سبق ملاحظة أن تفاعل عوامل مثل زيادة السكان والإهمال فى عملية التخطيط والنسب غير الملائمة للتجارة بالإضافة إلى التغيرات المناخية والتصحر، قد نتج عنها تهميش الرعاه وإفقارهم. وفى بعض الحالات أجبرهم هذا على الاستقرار سواء من حول مستوطنات رفاقهم الرعاة المزارعين أو من حول المراكز الحضرية. وكانت حصيلة ما سبق ظهور فئة جديدة يمكن الإشارة إليها بوصفها الرعاة فى المدينة. (M. Salih, 1985, Abu Sin, 1982) .

إن مسألة الاستقرار يتعين النظر إليها بعناية، من واقع أنها تؤثر بشكل طبيعى على القوتين القطبيتين للقطاع الرعوى، ونعني بهما : الفئات الأفقر والفئات الأغنى. (Abdel Ghaffar 1976). وهناك أيضا خطأ شائع يتعين علينا تجنبه، هو النظر إلى علاقة الجماعات المستقرة بجماعات الرعاه، بوصفها علاقة تعارض قطبى. وفى الواقع يمكنا لنا تشخيصها بشكل أفضل إذا نظرنا إليها كعلاقة تتام قطبى Polar Complementarity. (Mohamed : 1980)

وعلاوة على ما سبق كان لحالات الجفاف المتكررة على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، تأثيرها على البيئة البشرية والحيوانية فى مناطق شرق أفريقيا الجافة، علاوة على مساهمتها فى إعادة

تشكيل المشهد البيئى. ولقد دفع هذه الأهالى إلي الاعتماد على معارفهم الأهلية Indigenous Knowledge من أجل التأقلم مع الضغط المفروض عليهم. وفى بعض الحالات تمكن هذا التوجه من أن يؤتى ثماره، واستطاع تطوير عدد من استراتيجيات الحفاظ على الحياة. إلا أنه فى الكثير من الحالات اضطر الأهالى إلي التخلى عن أساليبهم التقليدية فى الحفاظ على الأرض والمرعى، واللجوء إلى استخدام مواردهم الطبيعية لتلبية احتياجاتهم المباشرة دونما تحسب للمستقبل. وهناك أمثله كثيره فى هذا الصدد، مثل قطع الأشجار وتدمير الغابات وإنتاج الفحم النباتي، لتلبية احتياجات المناطق الحضرية سريعة النمو.

وهناك أشكال متعددة ومختلفة لـ «التدخلات الخارجية» للتحديث، من ضمنها الاستقرار الاجبارى، فشلت إلى حد بعيد فى العديد من البلدان الأفريقية، فى تحقيق زيادة مساهمة قطاع الرعى في الاقتصادات القومية، كما فشلت فى تحسين مستوى حياة الرعاة، أو حتى احتفاظ القطاع بمستوى وضعه السابق.

إن «الجفاف العظيم» الذى شهدته الأراضى الجافة الأفريقية خلال عقد الثمانينيات، تناولته دراسات عديدة حاولت تحليل أسبابه ونتائجه والمجاعة التى أعقبته ولكن فيما يتعلق بالرعاة والرعى Pastoralism، نجد أغلب تلك الدراسات تميزت بدرجة من التطرف، سواء فى عاطفيتها ورومانتيكيتها المتعاطفة مع الرعاة، أو فى عدائها التام والصريح الذى يتساءل عن قابلية الرعى للحياة والنمو وعن «أخلاقيته» Morality بوصفه «طريقة إنسانية للحياة». وتجد تلك الرؤية الثانية، أى المتطرفة فى عدائها للرعى والرعاة، تجد ما يُعبر عنها فى بعض الإجراءات السياسية المتبعة، سواء اتخذ ذلك شكل الاستقرار الاكراهى أو أى اتجاهات أخرى مناهضة للرعاة. (Frank chapter 5).

تعتمد مجموعة دراسات كتابنا هذا أو أغلبها، على البحث الذى أجرى فى أغلب مجتمعات الساحل الأفريقى، خلال فترات العودة إلى الحالة الطبيعية. Recovery ويمكن الجدال أن تلك الدراسات بما هى كذلك، استطاعت أن تحصن نفسها ضد تأثيرات الصدمات الفورية والمباشرة للجفاف والأزمة التى يُظهرها. وكنتيجة لذلك فإن الأسئلة المطروحة، وفى

أغلب الأحوال الأجوبة أو التفسيرات المقدمة، قد تم ربطها بسياقات أوسع، سياقات يُمارس داخلها الرعي ويتفاعل معها فى تطوره التاريخى. والواقع أن هذا الاهتمام بالأبعاد الزمانية والمكانية للمشاكل، قد فرض بصفة عامة تقييم و- أو إعادة فحص ظاهرة العودة الواضحة والسريعة نسبياً للجماعات الرعوية إلى وضعها الطبيعى السابق في مناطق عديدة من الأقليم، وذلك من خلال استخدام مصطلحات Terms ومناهج Methods وتناولات Approaches جديدة. ومن هنا نجد أن أغلب مساهمات هذه المجموعة قد هجرت منظور العزلوية Isolationism الرعوية، من خلال التركيز على تفاعلهم مع الأنظمة الخارجية وليس فقط مع الطبيعة أو العمليات الداخلية الأكثر محدودية.

لقد طرحت المناقشات التى دارت داخل ورشة العمل تساؤلات أساسية عديدة، كما بُذلت محاولات من أجل الإجابة على تلك التساؤلات. وكان من ضمن تلك التساؤلات المطروحة ما يلى : هل يتجه الرعى صوب الاضمحلال أم أنه فقط يغير من شكله؟ هل لا يزال الرعى يُشكل الخيار الوحيد القابل للحياة والنمو داخل الأراضى الهامشية؟. كيف تقوم المجتمعات الرعوية بالرد على الضغوط الداخلية والخارجية؟ .وما هي عناصر ووسائل تقوية وتمكين الرعاة وكيف يمكنهم الاندماج فى عملية التخطيط؟. وهل الرعى الزراعى Agro - Pastoralism يشكل حلا للرعاة أم وضعاً مؤقتاً يُمكن أن يصبح خطوة فى الطريق إلى أسلوب حياة مستقر؟. ولم تكن تلك هى القضايا الوحيدة التي طرحت، فلقد طرحت قضايا أخرى هامة تتناول مجالات حاسمة بالنسبة لمناطق شرق أفريقيا الجافة، لكنها لم تبحث بعمق كاف. وكان من ضمنها : سياسات خصخصة الجماعات الرعوية، وعلاقات الرعاة بالدولة، قضايا النوع Gender فى إطار الحياة الرعوية، وتأثير الصراعات و - أو السلام المأمول حلوله داخل القطاع الرعوى فى دول شرق أفريقيا.

ولقد طُرحت للنقاش قضية أساسية مضمونها إذا ما كانت الخصائص والاتجاهات العامة بين الرعاة، والمشار إليها فى تلك الدراسات، تكفل لنا تناولات ومناهج بحث عامة، صالحة للرؤية المقارنة وبالتالى لبناء تعميمات حول الأقليم ككل؟ . يزودنا لايف مانجر Leif Manger

فى مقالته الأولى بتركيب يدمج بين تناول التاريخ الثقافى (الديناميات الداخلية) Cultural History Approach وتـنـاول إيـكـولـوجـى إنـسـانـى Human Ecological Approach (يهتم بالتفاعلات مع النظم الخارجية)، يُغطى طيف المفاهيم المعبر عنها فى كل الابحاث المنشورة هنا. والنقطة التى يشدد عليها هي أن الراعى الأفريقى فى سعيه نحو التكيف مع شروطه البيئية المتغيرة، يتأثر أيضاً بعوامل Factors وأفعال action بعيدة تماماً عن بيئته الطبيعية المباشرة، وعلي سبيل المثال الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والايكولوجية على المستوى القاري. وهو ما يعني إنه في تحليلنا للديناميات والميكانزمات الداخلية للتغير فى المجتمعات الرعوية، هناك قدر ضرورى من التفكير يجب القيام به تجاه مسائل محددة، مثل تأثير الحروب والصراعات الأهلية. وهناك كذلك موضوعات أساسية ينبغى التعامل معها، مثل العوامل المؤثرة على السوق القومى والسياسات الاقتصادية، وعلي سبيل المثال : برامج التكيف الهيكلى وسياسات الخصخصة المتبناه من قبل الحكومات الأفريقيه ومستوى تغلغل الرعاة في علاقات السوق، والسياسات القومية تجاه القطاعات الاقتصادية الأخرى، والسياسات الدولية، وعلاوة على ذلك التغير المناخى والايكولوجى.

وكما أشار لايف مانجر وأوضح : «لهذا السبب لا يمكن القول إن مأزق الرعاة الأفارقة يعتمد فحسب علي حالة المجال الطبيعى الذى يعيشون فيه ونوعية حيواناتهم، ولكن أيضاً وإلى حد ما على سلسلة من الديناميات التي تتخطى كثيراً حدود جماعاتهم الرعوية». ونجد فى الدراسة التى قدمها عمر عجيمى Omer Egami شيئا من التأكيد لما سبق، من خلال طرحها لأزمة الرعاة كجزء من عملية تخضع كل المنتجين للاستغلال والإفقار. ولكن من جهة أخري وكما أشار حسن عبد العاطى ليس كل الرعاة من الخاسرين. اتجه تشديد حسن عبد العاطى كليا إلى العوامل الخارجية، بينما أظهر صلاح الشاذلى بوضوح أنه لكى نحافظ على غابات الرواشدة Rawashda و ود كابو Wad Kabo فى البُطانة Butana الجنوبية، فإن الوسيلة هى أن نحل مشاكل الإمداد بالمياه بعيداً فى البُطانة الشمالية. وهناك دليل آخر طرحه شريف حرير Sherif Harir ، ولكنه هنا ذو طبيعة إيجابية، ويمنحنا نماذج لبعض

المعونات «الاستثنائية» Exceptional التى منحتها المدن لمعسكرات الرعاة فى تشاد Chad الشمالية.

والواقع أن مثل هذا البرهان يؤكد ما انتهى إليه لايف مانجر ومضمونه : «ليست الجماعات المحلية مقيدة فحسب بالعوامل المحلية ... (وبالتالي)، ليس كافياً أن نُركز على السكان المحليين بوصفهم الوحدات (الوحيدة) للدراسة»، أو على التغير قصير المدى. ويقودنا هذا إلى طرح نقطة هامة، فيما يتعلق باستخدام مفاهيم مثل : استراتيجيات التكيف Adaptive Strategies وميكانزمات التأقلم Coping Mechanisms واستراتيجيات البقاء Survival Strategies، وهى المفاهيم التى تستخدم بشكل تبادلى فى كتابات عديدة بوصفها مترادفات. فمثل هذا الاستخدام من شأنه أن يضللنا، من واقع أن المفهومين الأخيرين يشكلان موقفين مؤقتين مفروضين على المجتمع، بينما التكيف Adaptation يمكن أن يكون اختياراً ويمثل تطوراً طويل الأمد.

هناك ثلاثة أبحاث من هذه المجموعة تركز على الديناميات الداخلية، وعلى سبيل المثال هناك فرود ستوراس Frode Storas وأستريد بلايستد Astrid Blystad اللذان ناقشا الميكانزمات الداخلية لإعادة إنتاج المجتمع الرعوى وملكيته (الأرض والحيوانات)، إدريس سالم الذى تناول مسألة التعليم بين البجا Beja فى شرق السودان. إلا أن هذا لا يعنى، تخلى تلك المساهمات عن طرح وحجج الاتجاه الرئيسى لمجموعة الدراسات، أو العودة إلى نوع من العزلوية التحليلية Analytic Isolationism، فعلي سبيل المثال نجد استريد بلايستد تشدد على قابلية رعاة الباربيج Barbayiig بتنزانيا للانتكاسات، والاعتماد المتبادل بين البشر والماشية والأرض بوصفه هوية ثقافية ومصدر قوة يُعاد إنتاجه. وكل تلك العناصر ليست فى حاجة فقط إلى البقاء على الحياة بعد فترات الجفاف، لكنها أيضاً فى حاجة لاحتواء الغزوات (الثقافية والطبيعية) للجماعات المجاورة. ومن جانب آخر وصف لنا فرودى ستوراس، كيف أن مرونة نظام التوركانا Tourkana الاجتماعى بكينيا الشمالية، قد ساعدتهم على التكيف مع التغيرات الاجتماعية دونما فقدان لهويتهم كرعاة. ومن خلال حقهم

بالمطالبة بالماشية، الذى ليس من الضرورى أن يتخذ شكلا مادياً لكى يتحول إلى ملكية، تمكن التوركانا من الحفاظ على وضعهم الاجتماعى وتعبئة الدعم، أى تحدى التغييرات الجديدة أو التكيف معها سواء داخل جماعتهم أو فى مواجهة الجماعات الأخرى. ولقد ركز **إدريس سالم** علي السعى نحو التعليم كوسيلة للحفاظ على القوة Power (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) بين البجا فى السودان الشرقى، وذلك بوصفه وسيلة للهروب من نتائج الجفاف المتكرر (الحالة العادية) وأيضاً كوسيلة للتمكن أو الاستقواء Empowerment فى مواجهة الجماعات السودانية الأخرى. وهكذا تعكس الدراسات الثلاث وعياً بالنظم الخارجية، أو تفاعلاً واعياً معها سواء عبر الرغبة فى المقاومة والحفاظ على الهوية الثقافية، أو - وذلك لو فشلوا في تحقيق ما سبق - عبر الرغبة فى المشاركة على قدم المساواة فى النظام الجديد الآخذ فى الظهور.

تقدم الدراسات الراهنة فى مجملها رؤى Views عامة تتناول أربعة مجالات أساسية.

أ - يمثل الجفاف فى أراضى شرق أفريقيا الجافة واقعاً متكرراً، طور الرعاة فى مواجهة أشكالا ووسائل مختلفة للتكيف.

ب - تؤكد التقنيات الأهلية Indigenous Techniques وميكانزمات التأقلم، التى طُورت خلال التاريخ الطويل لعمليات التكيف، على النقطة المطروحة أعلاه. ويطرح هذا الحاجة لإعادة التفكير فى قيمة وإمكانية تطوير تقنيات مؤسسة علي المعارف الأهلية، من واقع أن أغلب المشاريع التنموية الحديثة لم تُحقق سوى القليل من النجاح فى تحسن نوعية الحياة، أو دعم مساهمة قطاع الماشية فى الدخل القومي بشكل ملموس.

ح - لا تُمثل عملية التغير بين الجماعات الرعوية مُجرد وظيفة تقوم بها الأوضاع الطبيعية (مثلا : الجفاف)، ولكنها أيضاً نتيجة لتفاعلهم مع النظم الخارجية و- أو اقتحامها لهم .

د - هناك اتجاهات عامة بين رعاة الأراضى الجافة فى شرق افريقيا، مضمونها التحول من

الحيوانات الكبيرة إلى الحيوانات الصغيرة، ومن الهجرة Migration كنمط للحراك إلى الإنتجاع Transhumance كنمط للحراك، بالإضافة إلى ممارسة انشطة اقتصادية أخري كمصادر دخل ثانوية. ويمكن النظر إلى كل ذلك بوصفه استراتيجيات بقاء Surviva Strategies ذات مدى زمني قصير أو وسائل للتكيف المؤقت. وبالنسبة للميكانزمات المتبناه ذات المدى الطويل، فهي تتضمن الجمع بين الرعى والزراعة المستقرة (الرعى الزراعى)، أو هجرة القطاع الرعوى بالكامل من خلال التعليم أو المشاركة في سوق العمل الحضرى.

وهناك حجتان أخريتان علي درجة من الأهمية جرى الدفاع عنهما في الدراسات الراهنة. تشير الأولي إلى العلاقة التكميلية Complementarity المتواجدةفيما بين الرعى والزراعة، وذلك بالتعارض مع النظرة التقليدية التى ترى فى الزراعة مرحلة أكثر تقدما من الرعى وتتخطاها. (see Frank) وتحيل الثانية إلى إمكانية اقتراب الرعاة من السلطة السياسية، وكيف أدى ذلك إلى استعادة القطاع الرعوى لقوته والتقليل من المخاطر وتحسين الأوضاع الاقتصادية. وفى إطار تناولهم لحالات تشاد وارتيريا وأثيوبيا على التوالى، طرح كل من شريف حرير و،محمد خير عمر وعلي سعيد أن وجود قادة سياسيين ذوى أصول رعوية نتج عنه تجنيب القطاع الرعوى عداء الدولة، هذا العداء الذى تُعبر عنه إجراءات السياسة والتخطيط، وبالتالى قلل من المخاطر التى كانت تهدد القطاع. إلا أن كل من شريف حرير ومحمد خير قد حذر من مخاطر الإفراط فى تربية الماشية وبالتالى الإفراط فى استهلاك العشب، والذى يمكن أن ينتج عن السلام والاستقرار والمستويات المنخفضة لاسعار الماشية.

تشكل الورشة التى عقدناها والنتائج البحثية التى قدمت إليها، جزءاً من مشروع متنام موضوعه الأراضى الجافة فى شرق أفريقيا. والفجوات التى عانت منها الدراسات المذكورة، ينبغى لنا اتخاذها كمنطلق لبرنامج بحثى للفترة القادمة من المشروع، والتى شرع الباحثون مؤخراً فى البدء فيها.

هوامش الدراسة :

(١) فى هذه الحالة فإن بلدان مثل : اوغندا وكينيا وتانزانيا، أضيفت إلى البلدان التى يُشار إليها عادة باسم «القرن».

مراجع الدراسة :

Abdel Ghaffar M. Ahmed. 1976. Some Aspects of Pastoral Nomadism in the Sudan, Khartoum: Khartoum University Press.

Abu Sin, M. H. 1982. "A Change in Strategy of Animal Rearing Among the Nomads of the Butana, Eastern Sudan", in Heinritz (ed) *Problems of Agricultural Development in Sudan*, Estingen.

Mohamed, A. A., 1980. "White Nile Arabs, Political Leadership and Economic Change". London: Athlone Press.

Mohamed Salih, M. A. 1985. "Pastoralists in Town, Some Recent Trends of Pastoralism in Northwest Omdurman District". Pastoral Network Papers, No. 21. London: ODI.

لايف مانجر

٢ ـــــــــــــــ التكيف الإنسانى فى الأراضى الجافة فى شرق إفريقيا : مأزق المفاهيم والتناولات

(١) تمهيد :

أثناء عمل الورشة التى قدمت لها تلك المجموعة من الدراسات، سُئلت - بوصفى واحداً من منظميها - عن كيفية الربط بينها، وأيضاً عن كيف يمكن لهذا النمط من العمل البحثى أن يُساهم فى تعزيز فهمنا للعمليات التكيفية داخل مناطق افريقيا الشرقية المجدبة. واستنادا إلى ما قلته داخل الورشة طلب منى محررو الدراسات الراهنة مزيداً من التفكير حول تلك المسألة. والواقع أن طرح تلك التساؤلات كان فى محله تمامًا.. إذا نظرنا إلى الدراسات سنجد داخلها قدراً كبيراً من التباين. فهناك حالات من السودان الغربى والسودان الشرقى، ومن أثيوبيا وإرتيريا واوغندا وكينيا، ومن تانزانيا وتشاد. كما أن الشعوب التى ورد ذكرها فى تلك الأبحاث تمثل بدورها تنويعة Variety من الجماعات: جماعات الزاغاوة Zaghwa المتكلمة باللغات الصحراوية فى تشاد والحدود السودانية، وعرب السودان الغربى، وجماعات البجا الكوشيتيين Cushitic Beja فى السودان الشرقى، و العفر الكوشيتيينCushitic Afar فى أثيوبيا، وفى النهاية الجماعات النيلية Nilotic مثل التوركانا Turkana فى كينيا والكاراموجيون Karamojong فى أوغندا والباربايج Barabaig فى تانزانيا. وعلاوة على ما سبق شكل المؤلفون بدورهم تنويعة من التخصصات العلمية، مثل : الانثروبولوجيا وعلم السياسة والجغرافيا وعلم النبات والطب البيطرى.

وبدلا من محاولة ربط تلك المساهمات معا، وهي المهمة التى تركتها لمحرري الكتاب، سوف أقدم موضوعات عامة محددة Certain Broad Themes، أعتقد أننا يجب أن نضع المساهمات فى إطارها. وهكذا حددت هدفى الرئيسى جزئياً فى تأمل تلك الابحاث كما طرحت، لكنى ركزت أكثر على محاولة إظهار المساهمات المحتملة التى يمكن لها أن تقدمها فى مجالات أخرى متنوعة.

---

* ترجمة : د. صلاح أبو نار

٢ - تناول التاريخ الثقافى :

سأبدأ بالتركيز على موضوع عام هو إدارة الموارد فى الزمان والمكان.Management Resovrce in Time and Space وأعنى بذلك أن فهمنا لمفهوم «إدارة الموارد »، يجب ألا يكون فهما «تنمويا» Developmental ضيقاً، تسيطر عليه مسألة إدارة الأزمة Crisis Management، بل يجب أن يكون فهمًا عامًا واسعًا يسمح لنا باستخدام تناول التاريخ الثقافى. Cultural History Approach فمثل هذا الفهم هو الذى يسمح لنا برؤية الأنظمة الايكولوجية فى استمرارها عبر الزمان والمكان وفى كيفية تغيرها. والإطار الزمانى Time Frame هنا جوهري من أجل فصل التغيرات قصيرة المدى عن التغيرات طويلة المدى. ومثل هذا التناول سوف يؤسس علي عدد من الافتراضات الأساسية حول الأقليم الذى نتعامل معه، واعتمادا على اندرسون وجونسون (Eds. (1988)Anderson &Johnson . يمكن ذكر الخصائص التالية :

١ - تتسم بيئة شرق افريقيا الطبيعية بالتباين، ونكتشف تلك التباينات فى مستوى الارتفاع فوق سطح البحر Altitude، وأنماط سقوط الأمطار في المواسم المطيرة والجافة، والانظمة النهرية، وأنواع التربة والغطاء النباتى. وكان لهذا النمط المتباين تأثيره الأساسى علي توزيع المستوطنات والتحركات السكانية وتوزيع الأنشطة الإنتاجية مثل الزراعة والرعى.

٢ - اتجهت الاستجابات الإنسانية فى مواجهة هذا التباين صوب تطوير أنماط تكيفية Adaptive Patterns مرنة بما يكفى للتأقلم مع التباين وتقليل المخاطرة. وتميزت هذا التأقلم بالتحركات Movements عبر المناطق Zones فى الفصول المختلفة، وبالجمع بين أنماط مختلفة من الانشطة أى الزراعة وتربية الحيوانات والصيد والجمع والعمل المأجور وغير ذلك. وكان من شأن هذا الاقتصاد المختلط Mixed Economy أن يقود إلى زيادة المطالب الملقاة على عاتق قوة عمل الوحدات الاقتصادية وأنماط التنمية والمعرفة والقدرة التنظيمية.

٣ - تتأثر الحدود الثقافية والسياسية بهذا النمط من المباراة التكيفية.Adaptional Game ويمكن فهم تحركات وتنقلات السكان من الناحيتين التاريخية والمعاصرة في هذا

الإطار. ولقد صنعت تلك التحركات والتكيفات أشكالاً مختلفة من الروابط بين الجماعات، أشكالاً ذات طبيعة عنيفة مثل سرقة الماشية والغارات، وأخرى سلمية الطابع مثل الزواج والعلاقات التبادلية القائمة على المشاركة فى الحيوانات، والعلاقات ذات الطبيعة التعاونية مثل شبكات العمل. ثم جاءت الاسواق الإقليمية والمراكز التجارية والمدن، لكى توفر أماكن هامة للالتقاء ساهمت فى تعزيز تطور العلاقات. والأمر نفسه يصدق على تطور مراكز السلطة المتعددة. ويمكن رؤية ظهور دول شرق أفريقيا تاريخيا، بوصفه تفاعلاً بين الأهالى فى مناطق إيكولوجية مختلفة وبالتالى تكيفات مختلفة، وعلى سبيل المثال بُعد العلاقة بين المرتفعات والمنخفضات Lowlands - Highlands فى أثيوبيا وإرتيريا وبُعد العلاقة بين وادى النيل والسافانا Nile Villey - Savannah وغير ذلك. هنا سنلاحظ أن مراكز السلطة كانت تتواجد فى المرتفعات ووادى النيل، وشكل استغلال المنخفضات ومناطق السافانا ميكانزمات أساسية للحفاظ على قابلية الدولة للبقاء والحياة.

إن منظوراً واسعاً لمسألة إدارة الموارد كالمنظور الذى أوجزناه أعلاه، يسمح لنا بالربط بين العديد من التطورات فى إفريقيا الشرقية، وأن نمهد الطريق لفهم توزيع الجماعات، وأن نظهر ونبرز هجرة الشعوب النيلية Nilotics وشعوب البانتو Bantu والكوشيتCushite حول الأقاليم. ويُمكننا أن نرى كيف أن تغير العمليات التكيفية، الناتج عن المواجهة مع حالة الجفاف، يتنقل بين الزراعة والرعى وغير ذلك، مع تحولات مصاحبة فى الهويات الذاتية ونموذج ذلك تحول النيليين إلى بانتو أو الفور Fur إلى باجارا Baggara. كما يمكننا أن نرى كيف أن مثل تلك الروابط تؤثر علي الحدود المتواجدة بين الجماعات فتجعلها متسمة بالسيولة بدلا من الثبات، ثم كيف أن الجماعات المدركة كـ «جماعات معنوية» Moral Communities يمكن أن لا تتوافق مع حدود الجماعات الإثنية أو المناطق الإيكولوجية. وعلاوة علي ما سبق يسمح لنا مثل هذا المنظور الواسع برؤية تطور الدول المعاصرة من خلال منظور أوسع، يمكننا من رؤية كيف أن الحدود القومية قد تعارضت مع الروابط المتواجدة فيما بين الجماعات، وكيف أصبحت المشاكل المتواجدة بين الجماعات بشأن الحدود مشكلة من مشاكل الدولة القومية، وفى النهاية كيف ساهم التتجير والتحديث العام فى تشكيل

الاستجابات التكيفية للجماعات. كذلك يُمكننا عبر هذا المنظور أن نري بعض العمليات الابتكارية Innovative Processes، ونموذج ذلك عمليات تهريب البضائع، وقد أصبحت بمثابة استراتيجيات هامة لدى أهالى المناطق الحدودية. وعلي نحو مماثل نجد أن تسليح الدول وأيضاً الجماعات المحلية يمنح العديد من المشاكل طابعاً متفجراً. كما أن تطبيق هذا المنظور سوف يُظهر لنا كيف أن تلك الجماعات لم تكن كيانات استاتيكية أسيرة لتقاليدها الذاتية. ودائماً كان يوجد داخلها تمايزات، بعض الأهالى الذين ينجحون والبعض الآخر الذى يصيبه الفشل. وخلال فترات الجفاف يتعرض الفقراء للضرر، بينما يستطيع الأغنياء أن يستفيدوا من ذات الظرف. وفي النهاية يُمكننا عبر مثل هذا الطرح السابق مناقشة المنظورات التطورية Evolutionary Perspective البسيطة بشأن العلاقات بين الزراعة والرعى، فالصحيح أن نرى تلك العلاقات بوصفها نتائج لعلمليات تكيفية تجري فى إطار سياقات مختلفة لعلاقات الاعتماد المتبادل بين الزراعة والرعى وأطر الإدارة.

ولدىّ قناعة إنه عبر هذا النمط من التفكير يمكننا تطوير مناقشات هامة ومفيدة حول القضايا المحلية من منظور أوسع، وننجح فى الدخول إلى دائرة واسعة من الموضوعات الرئيسية والتخصصات العلمية. وهكذا سنجد فى التاريخ الثقافى وعلم اللغة وعلم الآثار وتاريخ النبات والتاريخ الطبيعي، الكثير من المعلومات، التى نحتاجها ويمكننا تطبيقها فى دراساتنا بذات قدر احتياجنا لمعلومات الفروع العلمية التى تركز علي القضايا الأكثر معاصرة. ولكن لأن النقاط السابقة تتواجد على مستوى واسع من التعميم، يجب علينا - بوضوح - أن نقترب أيضاً من مجالات المشكلة التى يمكن أن تكون أكثر تخصيصاً.

٣ - تناول الإيكولوجيا الإنسانية :

فى موضوعى العام الثانى سأحاول استخدام الدراسات التى أنجزت من قبل حول المنطقة، كمساهمات يمكنها تدعيم فهمنا لبيئات ومجتمعات شرق أفريقيا فى إطار منظور الإيكولوجيا الإنسانية. يمكننا القول إن العقود الماضية قد أنتجت وعياً متنامياً حول ديناميات الانظمة

الايكولوجية داخل المناطق القاحلة Arid Areas. هذا الوعى المتنامى تكون تحت تأثير الجفاف المتكرر الذي شهدته المنطقة، وعلى سبيل المثال قدر إنه فى السودان، قد انخفض معدل المطر السنوي بمقدار ٦,٧٪ فيما بين ١٩٦٠ - ١٩٦٩/ ١٩٧٠ - ١٩٧٩، وبمقدار ١٧٪ فيما بين ١٩٧٠ - ١٩٧٩/ ١٩٨٠ - ١٩٨٦ . ومن عام إلي آخر يتضح أيضاً تزايد تذبذبات المطر خلال نفس الفترة. (UNICEF / UNSO, 1992 : 5) ومن هنا فإن قدراً كبيراً من الانتباه قد تركز علي الكيفية التى تستطيع بها النظم الايكولوجية القاحلة أن تتعامل مع مثل هذه الصدمات؛ ونعنى بها الجفاف، وما يحدث لإنتاج الكتلة الحيوية Biomass، والتأثيرات علي الخاصية الغذائية للمجال النباتى، وتأثير تلك التطورات علي بنية القطعان الرعوية، وفى النهاية كيفية تعامل السكان مع واقع الجفاف. ومن الواضح أن هناك بعداً زمنياً لهذا، سواء كنا نتعامل مع جفاف عام واحد، أو الجفاف عبر عدة أعوام، أو جفاف ذى مدي زمنى أطول مصدره انخفاض عام لمعدل المطر على مدى فترات زمنية طويلة. كذلك أظهرت الدراسات أن ميكانزمات التأقلم السابقة قد تدهورت، تبعاً للقيود الجديدة التى فرضت على الهجرة الرعوية وتنويع القطعان والعلاقات مع الجماعات الأخرى. وهكذا نجد أن ديناميات النظم الايكولوجية للأراضى القاحلة، علي الأخص بعد التحولات الدرامية التى أصابتها بعد الجفاف، تفجر عمليات أكثر اتساعاً ذات أهمية اقتصادية واجتماعية وسياسية. ومن هنا تظهر الحاجة للبدء بطرح بعض الأفكار حول الديناميات الأساسية لانماط النظم الايكولوجية التى نتعامل معها.

٣-١ - البيئة الطبيعية :

منظوراً إليها عبر منظور البيولوجيا الاستوائية (Desmukh, 1986, Ellis and Swift, 1988, Evenary et al., eds., 1985, Noy - Meir, 1979)، أدركت النظم الإيكولوجية القاحلة أو الصحراوية بوصفها نظماً إيكولوجية أرضية Terrestrial فى أقاليم ذات معدل مطر سنوى أقل من ٣٠٠ - ٥٠٠ مليمتر، ويمكن أن تُقسم داخليا إلى ثلاث فئات : أقاليم شديدة القحولة Extreme Arid وثانية قاحلة Arid وثالثة شبه

قاحلة . Semi - Arid ولقد أشار نوى - ماير Noi- Meir(1973) إلى ثلاث سمات تميز تلك النظم :

١ - العامل الأساسي المحدد لمعظم العمليات البيولوجية هو المدخل المائى Water Input ومصدره ماء المطر.

٢ - هذا المدخل يتسم بكونه غير تكراري Infrequent ومتقلب Variable ويحدث عبر دفعات Pulses منفصلة.

٣ - توقيت ومقدار تلك الدفعات إلى مدى بعيد ذو طبيعة عشوائية. (أى : غير قابلة للتنبؤ).

ولا تنعم تلك الأنظمة إلا بقدر ضئيل من الاستقرار. فالتذبذب فى عدد السكان، وإنتاجية الكتلة الحيوية، والتنوع النوعى، وتركيب النبات والحيوانات، سواء داخل العام الواحد أو عبر الأعوام المتتالية، يتسم بالاتساع واللانظامية. ويظهر هذا كأوضح ما يكون فى المجموعات ذات الثراء النوعى Species- Rich Groups من النباتات الصحراوية، سريعة الزوال Ephemeral، ونعنى بذلك : الحشائش النجيلية Grasses والأعشاب Herbes ، والتى تظهر فى أشكال فعالة نشطة فقط خلال فترات زمنية قصيرة وملائمة بعد المطر ثم تختفى (البيض، البذور) طوال فترات الجفاف الطويلة. والمجموعة الثانية من النباتات الصحراوية Desert Organisms، والتى تدعى الباقية مع الجفاف Drought- Persistence، نجدها فى الأشجار Trees والشجيرات Shrubs والحشائش النجيلية الدائمة Perenial Grasses، التى تحافظ على الأقل على بعض الكتلة الحيوية خلال الفترة الجافة. ولكن الكثير منها يُظهر تذبذباً كبيراً فى الكتلة الحيوية والأعداد Numbers والفعالية Activity (Noi- Meir, 1985).

هل يمكن القول إذن إن الأنظمة الايكولوجية للأراضى القاحلة غير مستقرة بطبيعتها ذاتها؟ بالتأكيد تتغير تلك الأنظمة عبر الزمان (الشهور، الأعوام)، وقد يصبح من المستحيل أن

نحدد لها أى نقطة توزان. ومن جانب آخر تبدو تلك الأنظمة مستقرة إلى درجة كبيرة، وذلك من حيث إن قدرتها علي استعادة حالتها الطبيعية هى قدرة كبيرة، أعني أن الحدث الواحد أو المتشابه (نقصد بذلك سقوط المطر علي نفس النقطة) ينتج نتائج تجديدية بسرعة شديدة. وهناك بالطبع تباينات فى هذا الصدد فيما بين النباتات، بين المستجيب السريع Fast Respondent والمستجيب متوسط السرعة وهذا البطئ، وهى التباينات التى تعتمد مباشرة بدرجة أو أخرى، على المطر الساقط فعليا فى مقابل القدرة على الوصول إلى الرطوبة عبر المجموع الجذرى.(Vetaas and Kolding, 1991) وبالتالى عندما ننظر إليها عبر عدد من العقود فإن ما يظهر لنا كانطباع أساسي هو وجود درجة عالية من الاستقرار.

وتبعاً لما أورده نوى - ماير(1979-80, 1985) فإن تلك السمة الأخيرة، أى الاستقرار، تأتى كنتيجة لعدد من السمات الأخرى الثابتة. ما هى تلك السمات؟

هناك - أولاً - القدرة على احتمال الظروف القاسية، أى القدرة علي الحياة خلال فترات جفاف طويلة. تحل النباتات سريعة الزوال تلك المشكلة بلجوئها إلي السكون، ومن خلال الاحتفاظ باحتياطى لاستخدامه حين الحاجة إليه.. أما النباتات والحيوانات المستمرة مع الجفاف فتقوم بتقليل إنتاج الكتلة الحيوية (إسقاط الأوراق، التصييف Aestivotion أى قضاء الصيف فى حالة سكون، إعادة الإنتاج المؤجل Deferred Production) ، أو تُظهر تكيفات سلوكية مثل الهجرة. وهناك - ثانياً - القدره على العودة السريعة إلي الأوضاع الطبيعية، وأعني بذلك القدرة علي تعويض خسائر السنوات الرديئة خلال السنوات الجيدة، وذلك من خلال معدلات النمو العالية والتتابع السريع للمراحل التطورية والخصوبة العالية. وهناك - ثالثا - التحول فيما بين الاحتياطىReserve الساكن المقاوم والحيوية Pulse ذات الفعالية العالية. ويحتل توقيت تلك العمليات مكانة حاسمة، ويُظهر لنا البحث العلمى أن للنباتات والحيوانات استراتيجية نفعية حذرة، فنراها لا تهدر كل مُدخرها فى مواجهة أوضاع ذات تحسن ظاهرى. وهناك - رابعا- وجود عادات غذائية مرنة ونفعية. وتأتى السمة الخامسة والأخيرة وهى الحراك المكانى. وكل تلك السمات تُزيد من قدرة النظم

الايكولوجية ككل على استعادة قواها وحيويتها.

ولكن فى مقابل ذلك هناك سمات باعثة على عدم الاستقرار. منها الحساسية العالية المضرة بالاحتياطى، والتى يمكنها أن تؤدى إلى دمار النبات السريع. ومنها الحساسية تجاه العناصر المعوقة والمبطئة للنمو، أعنى العناصر الجديدة المقحمة والتى ليس للنبات تجاهها رد فعل خاص والتي يمكنها أن تُدمر النظام كله. إن الإنتاجية والكتلة الحيوية منخفضة الكثافة تصبحان مشكلة فى عملية الاتصال بالنظم الإيكولوجية الأعلي إنتاجية (المناطق المروية على سبيل المثال)، وفى النهاية الحساسية هناك تجاه تآكل سطح التربة تبعاً لضآلة الغطاء النباتى.

على مستوى النظرى يمكننا فهم « الاستقرار » بطريقة حدسية، بوصفه مجموعة سمات خاصة بنسق، تؤدى إلى التقليل من تأثير عدم قابلية الارتداد ومدى ومدة التغيرات الحادثة داخل هذا النسق، والناتجة عن تغيرات خارجية أو «الاضطرابات». ولكن هناك عدداً كبيراً من العوامل التى يجب تعيينها من أجل التعامل مع هذا الموضوع.

فما هو المقياس الزمنى Time Scale للاضطرابات والاستجابات المحال إليه؟ والاستقرار ضد أى نمط من الاضطرابات؟. مناخية، بيولوجية، جيومورفيةgeomorphic، أم محدثة من قبل الإنسان؟ وكيف تحدث التغيرات : فجأة أم بالتدريج؟ وهناك طريقة هامة ،مفيدة لتناول هذا، وهى تعريف الاستقرار ليس بوصفه القدرة على تقليل التقلبات Fluctatations عددياً، بل القدرة على النهوض من جديد فى أعقاب التقلبات واسعة النطاق. إن مفاهيم هوللينج Holling (1973) حول الاستقرار وخاصية المرونة Resilience Point تشير إلي هذا الاتجاه. يحيلنا «الإستقرار» إلى مدة ومدى التقلبات الكمية من حول نقطة التوازن. بينما تحيلنا «المرونة» إلى احتمالية التغيرات الكيفية : التحولات من مجال جذب إلى مجال جذب آخر، انقراض الأنواع وتغيرات العلاقات داخل النظم. ويُظهر هو للينج أن النظم،قد تكون مستقرة لكنها غيرمرنة، أو غير مستقرة لكنها مرنة.

٣-٢ - التأثير الإنسانى :

يطرح التحليل السابق سؤالاً هاماً مضمونه : كيف يمكن للأهالى أن يؤثروا على استقرار مثل تلك النظم الايكولوجية؟ مثلها فى ذلك مثل النباتات، تمتلك الحيوانات المختلفة التى يربيها الأهالى فى المناطق القاحلة خصائص تكيفية.

إن الحيوانات مثل الجمال والأغنام والابقار يمكنها الحياة فى مثل هذه المناطق، لكنها تمتلك مقدرة متباينة على احتمال تلك الأوضاع القاسية. هكذا تسود حيوانات مثل الماعز والجمال فى أغلب الأراضى القاحلة. إن الماعز بمعدلات دورانها Turnover Rates العالية تسود، بينما الجمال بإنتاجيتها المنخفضة أقل كثيراً فى عددها. وإذا اتجهنا جنوباً سنجد أنماطًا أخرى من الحيوانات آخذة فى التزايد، وذلك بالتوافق مع وجود ظروف أكثر مطراً ورطوبة. إن المتطلبات الإيكولوجية (البيئات الملائمة Niches) لكل نمط من الحيوانات تختلف فيما بينها. الجمال من الماشية الجالحة Browseris، أى الماشية التى ترعى أوراق وغصون وغصينات الأشجار والشجيرات بينما الأغنام والأبقار من الماشية الكالئة grazer، زى الماشية التى ترعى الأعشاب والحشائش في حين أن الحمير والماعز يمكنهما ممارسة الطريقتين معا. وتتجه الماشية والحمير والماعز والأغنام جميعها نحو الحصول على أكثر الأغذية Diets تنوعًا خلال الفترات المطيرة Wet والفترات الجافة المبكرة. ومن جانب آخر تُظهر لنا الجمال اتجاها نقيضا للاتجاة السابق، إذ إن غذاءهم أكثر تباينا خلال الفصول الجافة المتأخرة، من واقع أن ارتفاع قامة الجمال يمكنها من الوصول إلي مصادر غذائية غير متاحة للحيوانات الأخرى الصغيرة. (Vetaas and Kolding, 1991 : 7)

ويمكن لنا توسيع النمط السابق واستخدامه فى تحليل تفاعل النبات والحيوان . وهذا مفيد لأن الحشائش النجيلية قد طورت نمطاً للنمو فريداً من نوعه، مكنها من الاستمرار فى النمو خلال فترات الرعى الكثيف. ففى ظل ظروف الرعى الدائم للحشائش تمتلك الحشائش ميزة، مصدرها أن فى حالة غياب الحيوانات المغذاة بالأعشاب Grazers تفقد الحشائش قدرتها التنافسية، ويمكن حدوث تحول صوب النمو الشجرى. هذه العملية قد فُسرت غالبا كنتيجة

للإفراط فى ممارسة الماشية فى رعى الحشائش Overgrazing الحيوانات، ولكنها فى الواقع يُمكن أن تكون نتيجة الرعى القليل وليس المفرط. وعلي نحو مماثل يُمكن أن يتم رعي Browsing الأشجار والشجيرات Bushes بأساليب مُفيدة لنموها، أو يُمكن على العكس الإفراط فى رعيها. وفى هذه الحالة يجب أن ننظر بمزيد من التفصيل إلى التفاعل النباتى - الحيوانى الخاص. ولكن فى إطار المجتمع الرعوى يجب أن يحتوى هذا التفاعل على الإنسان، حيث إن الرعاة بالتأكيد يؤثرون على تلك العملية من خلال استراتيجيات الرعى المتبعة، ومن خلال معرفتهم وأفكارهم حول مناطق الغذاء grazing الجيدة فى مقابل المناطق الرديئة، علاوة على عوامل أخرى ، ونعنى بكل ذلك : مجمل الحلول السلوكية التى يتبعها الرعاة.

ومع التغيرية Variablty العالية فى المناطق الجافة، فإن استراتيجيات الهجرة الرعوية، واستراتيجيات الحفاظ على مجموعة متنوعة من الحيوانات علاوة على تقسيمها حسب نمط الحيوان وعمره وجنسه وإنتاجيته، يمكن أيضاً رؤيتها كاستجابات تكيفية مباشرة. إلا أن نجاح مثل تلك الاستراتيجيات يعتمد أيضاً على أنماط أخرى من العوامل الإنسانية، مثل نظام تملك الأرض Land Tenure الخاص الذى يُمكن الرعاة من الوصول إلى أنماط مختلفة من الموارد، ومثل إمكانية توزيع العمل على أنماط مختلفة من الانشطة، ومثل توفر مهارات ومعلومات داخل المجتمع يمكن الاعتماد عليها فى عملية اتخاذ القرار.

وهناك مقياس أساسى لعمل النظام الرعوى هو العلاقة بين قدرة capacity المنطقة على توفير الغذاء والعمليات الديموجرافية وأعنى بذلك : معدل النمو الإنساني والحيواني. والمفاهيم العامة فى هذا الصدد : القدرة على توفير الغذاء Carrying Capacity، معدلات التكاثر Reproduction Rates . إن القدرة الايكولوجية على توفير الغذاء يمكن اكتشافها عن طريق القياس الكمى للعمليات الطبيعية المرتبطة بتكاثر الحياة النباتية الطبيعية (التغيرات الفصلية، معدل سقوط الامطار، الجريان السطحى Runoff، المياه الأرضية، وعوامل أخرى) ،والضغط الممكن اكتشافه من خلال القياس الكمى لاعداد الحيوانات (أنماط

الحيوانات، معدلات تكاثر مختلف أنماط الحيوانات، سن الولادة الأولى، فترة الحمل). وبالإضافة إلى مثل تلك العوامل الداخلية، نجد أن معدل التكاثر يتأثر أيضاً بالتباين الفصلى فى إمكانية الوصول إلى المرعى والماء وفترات الجفاف والأمراض، علاوة على الإدارة الإنسانية. وإحدى المسائل التطبيقية الأساسية هنا هى إذا ما كان معدل الرعى قد تخطى معدل القدرة على توفير الغذاء، وإذا ما كان هناك نوع من التوازن بينهما، أم إن معدل الرعى أقل من معدل القدرة على توفير الغذاء.

إلا أن تلك المشكلة ينبغى أن تُناقش على أساس فهم العوامل الأساسية المؤثرة علي أشكال الحياة والتكيف فى المناطق القاحلة. (Ibid :14) وأحد الآراء المطروحة حول الرعى يصوره كنظام ضعيف التكيف Maladaptive ومدمر Destructive يتجه صوب تخطى قدرة البيئة علي توفير الغذاء. إن الإنتاجية المنخفضة للمجال الطبيعى Range، متداخلة مع الإفراط فى الرعى، ينتج عنهما ظاهرة التصحر. وفى هذا الإطار يتواجد اعتقاد أن إصلاح الوضع لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تخفيض مستوى استغلال البيئة، ولكن واقع الأمر أن الابتعاد عن ظاهرة إفراط الرعى ليس من شأنه أن يؤدى بالضرورة إلي عودة الحياة النباتية من جديد إلى وضعها الطبيعى. وإحدى المشاكل هنا هى أن مفاهيم الجفاف، الإفراط فى الرعى والتصحر والمقدرة على توفير الغذاء، تمثل مفاهيم نسبية، وتقوم على نظرية توازن تنظمها ضوابط Contrals تغذية استرجاعية (الافتراض الوظيفى) . وفى ظل افتراضات كهذه يجد الفرد نفسه مقاداً إلى نتيجة مضمونها أن التكيف الداخلى للنظام (على سبيل المثال : ضغط الرعى) يمكنه تصحيح اختلالات التوازن. لكننا نجد أن أحدث الأبحاث (Noy - Meir, 1973, Ellis and Swift, 1988) توضح لنا دور المحركات Drivers الخارجية مثل المطر، بوصفها ميكانزمات ضبط Mechanism Control داخل النظام. والحال أن ضوابط التغذية الاسترجاعية السيبرناطيقية Cybernitic Feed Back Controls سوف تقل أهميتها داخل مثل هذا السياق. وفى الحالة الثانية نجد أن الاستمرار يعتمد علي التكيف مع التغيرات البيئية، كما يُفسر البقاء بواسطة الاستراتيجيات النفعية. ومثل هذا النمط من المواقف يجعل فكرة الناتج الأعظم المستديم فكرة غير ملائمة. وهكذا فإن الاختيار

(الاستمرار) الهادفة تحقيق ناتج دائم، والإدارة القائمة على المرونة التى تقبل التقلبات فى الناتج لكنها تستهدف تحقيق احتواء طويل المدى داخل حدود معينة من خلال استخدام أنظمة المرونة الطبيعية.

٣-٣ - السياق الأوسع : الأزمة الرعوية فى منطقة شرق أفريقيا.

تمحور المنظور المطروح أعلاه من حول علاقة الإنسان- الأرض. وكانت بؤرة الرؤية تتناول العلاقات الداخلية المباشرة، بين البيئة الطبيعية والتكيف الانسانى الذى يعتمد مباشرة على تلك البيئة الخاصة. إلا إننا نعرف أن الرعى المعاصر فى أفريقيا الشرقية قد تأثر أيضاً بعناصر تقع خارج نطاق العناصر التى ناقشناها أعلاه. فلقد مارست الأزمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والايكولوجية الأفريقية العامة تأثيرها العميق على جماعات الرعاة الأفارقة، الذين أضحوا خاضعين الآن لقوى خارجية تمتلك مزيداً من التأثير على النظم الايكولوجية وتجعل أنظمة الانتاج المحلى ذات قابلية عالية للتدهور. ويحتاج فهم هذه الأزمة إلى منظور يقوم على الأسباب الاجتماعية- الاقتصادية الواسعة، فى سياق ارتباطها مع عوامل مثل النمو السكانى والمأزق الزراعى ودمج الاقتصادات الرعوية فى اقتصاد السوق، وحالة عدم الأمن العامة الناتجة عن الحروب والصراعات الأهلية، والسياسات القومية والدولية الخاطئة، هذا بالإضافة إلى دور تلك العوامل المرتبطة بالمناخ والايكولوجيا. ولقد قادت تلك العمليات إلى الاستقرار والتحضر، وتحلل الثقافات التقليدية، وتحولات فى العلاقة بين الجنسين، وتدهور الموارد ، وفى النهاية الضعف المتزايد فى قدرة الجماعات على مواجهة الضغوط الاقتصادية والايكولوجية.

وبدلا من القبول العام لهذا الوضع المعقد، نجد أن تاريخ التخطيط والاتصال بين السلطات العامة والرعاة فى شرق أفريقيا، قد عانى من العديد من أخطاء الفهم، علاوة علي سياسات تهميش واعية بدرجة أو أخرى تقوم على عدة افتراضات مبسطة. وأكثر تلك الافتراضات شيوعاً نجدها فى تلك التعميمات المباشرة التى تلقى على كاهل الرعاة مسئولية التصحر،

وتتهمهم بإدارة قطعانهم وفقاً لقواعد اقتصادية غير عقلانية، وبالركود والتأخر التقنى، وبالتجوال داخل طبيعة مُدمرة، وبالانتماء إلى بني اجتماعية وثقافية محافظة، وباختصار تتهمهم بكونهم بصفة عامة مناهضين للتطور وغير تقدميين.

وعلى نحو مماثل حاولت الدول التحكم في الرعاة، رافضة لنمط حياتهم، ومجبرة لهم علي الانضواء فى إطار بنى إدارية تتسم بالصرامة، فارضة عليهم هويات قومية. وانتهت مثل تلك الأفكار إلى تدخلات ضارة، سواء من جانب الحكومات أو من جانب الجهات المانحة. فالبرامج التنموية الضعيفة تقنيا، وغياب فهم الأنظمة الاجتماعية، والإطار السياسى - الإدارى غير الملائم، جميعها تمثل ظواهر متواجدة منتشرة. ولقد فُسر غياب التعاون من قبل الرعاة، بوصفه تعبيراً عن ميلهم لمقاومة التغيير ونزعتهم المحافظة المتأصلة. والواقع أن الرعاة أنفسهم، كثيراً ما جاءت استجابتهم لتلك التطورات، عبر مزيج من الشك والمقاومة والعنف. وإذا بحثنا عن تفسير للظاهرة، سنجده في كون الحكومات لم تسع لالتماس هذا التعاون منهم، بل لجأت غالبا إلى فرضه عليهم.

وفي نفس الوقت عرفت المجتمعات الرعوية تغيرات وتحولات ضخمة عبر اتصالها وتفاعلها مع أبنية الدولة. إن كلمات مثل : الصحة الحيوانية والسياسات المائية ومخططات الاستقرار وإصلاح ملكية الأرض، تحيلنا إلى السياسات العامة التى أدت إلي تغيرات عميقة فى عمليات التكيف الرعوى. ولكن لا يمكننا القول إن كل تلك السياسات كانت ضارة بالرعي الأفريقي، ولا أن كل الرعاة قد رفضوا المشاركة فيها كلها.

ولكن تاريخ التطور الرعوى فى افريقيا الشرقية لايمكن أن يكون فقط حصيلة لأحد مؤثرات السياسة العامة سواء كانت نتائج هذا المؤثر مستهدفة أم كانت غير مستهدفة. ومن هنا فإننا سوف ننتهج الوجهة الخاطئة إذا نظرنا إلى رعاة شرق افريقيا، بوصفهم مجتمعات منعزلة، وليسوا سوى ضحايا للسياسات العامة، ويمثلون «ماضيا» وينسحبون من المجالات العامة. والأصح أن ندرك الرعاة فى صورتهم الديناميكية، يتابعون مصالحهم ويساهمون فى الحياة والمجالات العامة عندما يرون وجود فائدة مرجوة، وينسحبون لحظة شعورهم بالتهديدات.

ومن المؤكد أن هناك اتجاهًا عام واضحًا يشير إلى وجود الرعاة هناك عند النهاية الخاسرة لتلك التطورات. ولكن لا يمكن تصور المسألة كما لو كانت مباراة يتأثر فيها كل الرعاة بشكل متماثل. ومن جهة أخرى لم يكن الرعاة جميعهم متساوين فى الماضى. والعكس هو الصحيح. ذلك أن المجتمعات الرعوية تميزت فى كل الأوقات باللامساواة، على الرغم من الايديولوجيا المساواتية. ولقد نمت وتطورت تلك اللامساواة تاريخيا، انطلاقاً من قلب الديناميات الداخلية للمجتمع الرعوى نفسه. واليوم نرى تلك الديناميات الداخلية تتفاعل مع التفاوت فى إمكانيات بين الرعاة فى الوصول إلى الموارد الخارجية. وهكذا غبر المساهمة فى المجالات العامة، تمكنت جماعات معينة من نخب الرعاه الاجتماعية أن تتقدم وتُحسن من مواقعها الاجتماعية، سواء داخل البناء الاجتماعى العام أو داخل مجتمعاتها الرعوية الخاصة. وبالنسبة للشرائح الاجتماعية الافقر من الرعاة سنجد أن مثل تلك الروابط مع العالم الخارجي، سواء من خلال السياسة أو عبر توسط السوق، كان لها تأثير من نمط آخر. فبدلا من الاستفادة من تلك الروابط، وجدوا أنفسهم فى وضع مزدوج متناقض. فى ظله أضحوا أكثر اعتماداً على السوق من أجل بقائهم واستمرارهم، لكنهم فى الوقت نفسه أصبحوا يحتلون موقعاً هامشياًداخل ذات النظام.

إن تأثير هذا الموقع البنيوى يزداد مأساوية فى أزمنة الأزمات وعلى الأخص فى فترات القحط والمجاعة. ففى خلال تلك الفترات يتلقى الرعاة ضربات قاسية، مع تطور الأسعار فى السوق، ومع هبوط أسعار الحيوانات وارتفاع أسعار الحبوب. وفى أحيان كثيرة نجد أن نمط العلاقات التجارية هذا، وليس تأثير الجفاف، هو الذى يؤدى إلى خسارة الرعاة لقطعانهم، تحت تأثير نسب التبادل التجاري غير الملائمة. ومما يدعوللسخرية أن جماعات الرعاة الأكثر ثراءً يمكن أن تسعى لانتهاز الموقف وتحقيق الكسب من ورائه، فيقومون بشراء الحيوانات كما هو شأن التجار ورجال الخدمة المدنية. هكذا يصبح «الخاسرون» و «الرابحون» فئتين متميزتين.

ولهذا لا يمكن القول إن مأزق الرعاة الأفارقة يعتمد فحسب على حالة المجال الطبيعى الذى يعيشون فيه، وعلى نوعية الحيوانات التى يقومون بتربيتها، والأصح أنه يعتمد أيضاً على

سلسلة من الديناميات التى تتخطى إلى مدى بعيد حدود الجماعات الرعوية ذاتها. ولكن فى الوقت نفسه فإن العوامل المحلية، المجال الطبيعى والحيوانات على السواء، يشكلون مقدمات هامة من أجل استمرارية الرعى بوصفه نمط تكيف خاصًا. ولهذا فإن التحدى الذى نواجهه هو رؤية العلاقات المتبادلة، فيما بين العوامل المحلية والانماط المختلفة للعوامل الخارجية،والتى تساهم معا فى تشكيل الواقع المعاصر للرعاة الأفارقة.

٤ - تحديات نظرية

هناك مهمة ثالثة هامة وأخيرة، مضمونها طرح بعض الملاحظات حول القضايا النظرية، ذات الصلة الوثيقة بالموضوعات المطروحة فى الدراسات . والمهمة هى صياغة المفاهيم الخاصة بالعمليات المرتبطة بما يلى : حالة البيئة الطبيعية فى المنطقة، التكيف الرعوى - الزراعى، مشاكل القابلية للبقاء Viability التى يواجهها البشر المارسون لعملية التكيف، ويضاف إلى ما سبق القضايا ذات الصلة بالوضع الثقافي - الاجتماعى، وفى النهاية التكيف الرعوى - الزراعى داخل المحيط الأوسع ذى العوامل الأقليمية والقومية والدولية المؤثرة على النظام موضع التحليل. وهناك مهمة تحليلية هامة هى تحديد المستويات التى نريد أن نركز عليها بؤرة رؤيتنا، وهذه المستويات هى : تحديد الافتراضات حول العلاقات التى تتضمن رابطة مباشرة بين البيئة الطبيعية والتكيف الإنسانى، علاوة على أنماط أخرى من العلاقات ليست مرتبطة مباشرة بالمستوى السابق. وهكذا تصبح المشكلة الأساسية هى أن ننظر إلى التغير الإيكولوجى فى الزمان والمكان.

إن واقعة وجود تخصصات علمية مختلفة تتعامل مع أنماط مختلفة من المادة العلمية ولديها منظورات مختلفة بشأن التنمية، تُشكل نقطة انطلاق هامة من أجل مناقشات عبر تخصصية Interdisciplinary داخل أى مشروع بحثى. وعلى مستوى عام ترتبط مثل هذه الحوارات بالحوارات الكلاسيكية حول العلاقة بين الطبيعة والثقافة. وهناك تحدٍ ثان هو التعامل مع معلومات تتناول مستويات متباينة التدرج. إن عمليات التغير ذات خصوصية

محلية، وذلك بمعني أنها تُظهر نفسها فى مناطق خاصة وبالتالى يتعين دراستها تجريبياً هناك. ولكن هناك أيضاً عمليات وديناميات غير محلية يتعين علينا دراستها. فالأسواق والنظم السياسة والإدارية تشكل مصدراً للديناميات، التى تشكل من خلال أساليب هامة - كوابح بالنسبة للسكان المحليين. إنهم يدفعون الضرائب ويتاجرون ويمارسون هجرة العمل وغير ذلك، ولهذا يصبحون مساهمين فى عمليات تغير أوسع تُدعى «التتجير» Commerciali-zation و«التحديث» Modernization ينتج عنها أنماط جديدة من التمايزات. يواجه أى برنامج عبر تخصصى تحدياً كبيراً، هو اكتشاف الأساليب التى يمكنها أن تتقاطع عبر التخصصات العلمية، والتى يمكنها أن تُسهل فهم إقليم خاص بوصفه اهتماماً متنامياً ،وبالتالى تقوم بتحسين الأفكار المتناثرة والقطاعية.

وفيما يلى محاولة لمعالجة بعض للقضايا النظرية، ذات الصلة بالقضايا الكبرى أو الكلية Macro والصغرى أو الجزئية Micro ، سعيا للتحليل المتكامل للمستويات متباينة التدرج، ومن خلال منظور ايكولوجى إنسانى وفى إطار هدف نهائي هو معالجة مسألة التكيف.

٤-١ - التكيف والتحليل النظمى

تشكل القضية التالية موضوعاً كبيراً، سواء داخل العلوم الطبيعية أو العلوم الاجتماعية، يتعامل مع الأنظمة البيولوجية والايكولوجيا والتكيف الإنسانى والايكولوجيا الثقافية .. الخ. لقد بُذلت محاولات عديدة من أجل فهم هذا التفاعل بين الإنسان والطبيعة، كما اقترحت مفاهيم كثيرة من أجل تطوير هذا الفهم، وعلى الأخص : التكيف Adaptation والتحليل النظمى System Analysis . يعنى مفهوم التكيف علاقة بين سكان معينين وبيئتهم. وفى البيولوجيا - حيث أنشئ المفهوم - يشير إلى العمليات التي من خلالها يمكن لحيوان أو نبات أن يصبح متوافقاً مع بيئته. نقرأ فى دائرة المعارف البريطانية - بشأن تعريف التكيف الحيواني والنباتي - ما يلى :« وحتى أصغر الكائنات الحية يجب أن تتكيف من خلال تنويعة واسعة من الأساليب، فى بنيتها وتكوينها الفسيولوجى وتكوينها الوراثى، وفى تنقلها

وتشتتها، وفى أساليبها المتبعة في الدفاع والهجوم، وفى تناسلها وتطورها، بالإضافة إلي جوانب أخرى»(Vol.1:89).

وهناك منظور مشابه نجده أيضاً فى استخدام المفهوم فى إطار المجتمع الإنساني. يُركز أحد التقاليد على دراسة المجتمعات صغيرة الحجم Small Scale والقبلية، ذات الصلة المباشرة بالطبيعة. والتشديد الأساسى هنا يدور حول الكيفية التى تتواجد بها تلك الجماعات في توازن تزامنى شبة استاتيكى Synchronic Homeostatic Equilibrium. وفى تكافل- Symbiosis إن الاقتراب الحميم من الإيكولوجيا البيولوجية (انظر على سبيل المثال (Odum,1971) قد جعل تلك الدراسات تشترك فى عدد من الافتراضات على الرغم من تبايناتها الداخلية.فهى جميعها ترى التنظيم الاجتماعى لسكان معينين وثقافتهم بوصفها ميكانزمات وظيفية تكيفية، تسمح لهؤلاء السكان باستغلال بيئتهم دونما تخط لقدرتها على توفير الغذاء. وإذا حدث وتم تخطى تلك القدرة فإن الاستجابة سوف تكون تكيفاً غير ملائم Maladaption الذى يمكن أن يتضمن تغيراً تكيفيا. وداخل تلك التناولات يُعتقد أن أفراد القسم الإنسانى من سكان البيئة يؤدون وظيفة داخل النظم الايكولوجية مثل غيرهم من سكان البيئة من غير البشر، وأن التفاعل بين مختلف أنواع السكان من البشر-Human Populations يشبه التفاعل بين الأنواع المختلفة Different Species داخل النظم الإيكولوجية.

وتشكل تلك المساهمات اتجاهاً مميزاً من خلال استخدامها لمفاهيم مأخوذة عن مجال البيولوجيا، ونموذج ذلك مفهوم النظام الإيكولوجى أى : الجماعة الحيوية الكلية Whole Biotic Community داخل منطقة معينة بالإضافة إلى بيئتها غير الحيوية (Deshmukh,1986:5) وبيئتها الملائمة Niche . هذا المفهوم الذى يربط معا الأطر المختلفة للأوضاع المؤثرة علي قدرة سكان معينين على البقاء والتكاثر. وهناك آخرون يطرحون أن هناك حدوداً للمدى الذى يُمكن أن يتم فيه احتواء الإنسان داخل تلك المعادلة. والمقتطفات التالية المأخوذة من مناقشة اليونسكو المعروفة جيداً باسم «برنامج الإنسان والمجال الحيوى» MAB،يمكنها أن تُنير وتوضح لنا تلك النقطة : «لا تنحصر الاستخدامات الإنسانية للبيئة

داخل النظم الإيكولوجية. فالنظم الاقتصادية منظمة بشكل خاص، من حول تبادل المادة والطاقة وحتى البشر، فيما بين النُظم الايكولوجية التى تتقاطع معها، وذلك من أجل الانتفاع من متممات Complementaries ومتناقضات المناطق الايكولوجية المختلفة»

(di Castri,1976:245)

وفيما يلى مقتطف ثان :«يُمثل مفهوم نظام الاستخدام الإنسانى محاولة لتطبيق الفكرة السابقة. فهذا المفهوم يقوم بشكل واضح بإدخال الإنسان فى عملية استخدام الموارد، ولكننا هنا سنواجه مشكلة اختيار المستوى الذى نقوم بالتركيز عليه: جماعة اجتماعية أم جماعة مكانية أم قبيلة أم أسرة معيشيه أم فرد (رجال فى مواجهة نساء) الخ»(Vayda,1983)

ونحن نشعر بأهمية تلك التعديلات من واقع أنها تقودنا إلى عدد من المشاكل المرتبطة بالاستخدام الضيق للمفاهيم البيولوجية فى فهم المجتمع. وسوف نلقى الضوء فيما يلى على بعض تلك المشاكل.

أولاً : ليس من الضرورى أن يتسم كل من التنظيم الاجتماعى ونظام تملك الأراضى بالسمة التكيفية . والصحيح إنه بدلاً من رؤية تلك المستويات الاجتماعية - الثقافية بوصفها ميكانزمات تكيف تحفظ توازن المجتمع مع موارده، يجب علينا رؤيتها كنظم متكاملة فى حد ذاتها، وذات ديناميات لا ترتبط بالضرورة بعملية إعادة إنتاج المجتمع داخل بيئة طبيعية.

ثانياً : لا تُقيد الجماعات المتكيفة بواسطة الطاقة المتاحة محليا فقط. إن الطاقةEnergy المتاحة هى التى تعين النمو السكانى والتعقد الاجتماعى. ومن المحتمل أن هذا صحيح على المستوى التطورى العام، ولكن تشابك الجماعات المحلية مع نظم أوسع يجعل تلك الحجة قابلة للجدال. فالجماعات المحلية اليوم تشكل جزءاًمن الدولة القومية ونُظمًا اقتصادية وسياسية أوسع.. الخ. وإحدى النتائج المترتبة على ذلك هى أن جزءاً متزايداً من السكان لا يشارك مباشرة فى الإنتاج المحلى، وحياتهم لا تتأثر مباشرة باستخدام الموارد وعوامل مثل نظام تملك الأراضى أو الدورة السنوية للأنشطة الزراعية. هذا من جهة، ومن جهة ثانية نجد أن الاهالى

المنتمين إلى الجماعات المحلية يساهمون فى تلك الانظمة الأوسع، وبالتالى يجلبون دخولاً وموارد من تلك الأنظمة إلى أنظمتهم المحلية. والكثير من الجماعات القاطنة فى مناطق مختلفة، تشكل جزءاً من الأنظمة الايكولوجية الانسانية العامة، من واقع إنها بطريقة أو بأخرى تستهلك منتجات تحولات الطاقة. كيف يمكننا حينئذ أن نُظهر أبعاد تفاعل المتغير الرئيسى وهو النظام الاجتماعى بكل عناصره، أى : الحاجات الإنسانية والمهارات والسكان الخ، مع التقنيات المعيشية Subsistence Techniques؟

ثالثاً : ومن أجل حل تلك المشكلة ليس من الكافى أن نتوافر على تناول السكان المحليين بوصفهم وحدة الدراسة. وبالضرورة يجب علينا أن نطورأساليب تحليل، توضح لنا عمل العمليات فوق المحلية، وأيضاً التمايزات الداخلية الوليدة للنظم المحلية. إن مثل تلك التمايزات الداخلية تظهر لنا أن التكيف ليس عملية جماعية يتبنى فيها الجميع أهدافاً واحدة. فهناك دوماً صراعات داخلية التى تمنح بدورها ديناميات للعملية التكيفية.

رابعاً : تقودنا المسألة الثالثة إلي مسألة رابعة ترتبط بالمدى الزمنى. Time- Scale يُمكن لتحليل مثل تلك العمليات الأوسع، أن يُثبت صحة أسلوب جيد لتجسير الفجوة داخل تلك الدراسات بين البعدين التاليين، تحليلها ذو المدى الزمنى القصير لسكان محليين فى حالة توازن شبه استاتيكى، والتطور العام طويل المدى لأشكال تكيفية جديدة. وهكذا يُمكن للدراسات التزامنية Synchronic والتطورية Diachronic أن يتمم كل منهما الآخر.

إن منظور التكيف هذا ذا النهاية الأكثر انفتاحاً يعترف بالتغيرات، ولكن دون أن يفترض مسبقاً أى شئ بصدد اتجاهات التغير. وعلاوة على ذلك لا يؤكد هذا المنظور أن اتجاه التغير قد تحدد بواسطة منطق المحافظة على نظم معينة. وبالفعل فإن محاولة إثبات صحة فكرة، أن الأهالى يجب أن تتواجد بالقرب من مستويات قدرة البيئة على توفير الغذاء أو فى موقع أدنى من هذه القدرة، وإلا سوف يحدث تغير تكيفى، هى فكرة لا تؤكد صحتها وبوضوح تطورات الرعاة والمزراعين الأفارقة. فلا فكرة القدرة الثابتة على توفير الغذاء، ولا حجة ضرورة حدوث

تغير في حالة تخطى مستويات تلك القدرة، يمكن الموافقة عليهما. وهاكم أحد الأمثلة : يستمر الرعاة على ذات ممارساتهم التكيفية القديمة، ولفترة طويلة بعد أن اتضح أمامهم نتائجها المدمرة على الطبيعة، وهكذا نراهم يستمرون في زراعة أرض تزداد قشرتها تحولا.

٤-٢ - التكيف الإنساني بوصفه عملية :

من أجل حل بعض المشاكل السابقة، من الضروري الوصول إلى منظورات بديلة لدراسة التكيف، تنظر جميعها إلى التكيف فقط بوصفه عملية Process وتركز على ميكانزمات التغير. ويتضمن هذا تحولا من التركيز على التكيف الجماعي مع البيئة الطبيعية، إلى التركيز على كيفية تكون الاستراتيجيات التكيفية الفردية داخل إطار من الكوابح المختلفة. لا تُشكل البيئة الطبيعية سوى واحد منها. أما أنماط الكوابح الأخرى فنجدها داخل النظام الاقتصادي أو السياسي، والفرص والكوابح المتلازمة التي نجدها داخلهما. إن بؤرة التركيز هنا تتجه صوب عملية صنع القرار. ولكن السياقات المختلفة للقرار ليست مُعطاة سلفًا. ولهذا من الضروري أن نفحص كيفية اشتغالها. وقد يقتضي هذا ضمنا تبني نمط تحليل «الاقتصاد السياسي»، الذي يمكن للفرد من خلاله اكتشاف مصادر عمل تلك الكوابح. إن الأهالي بفئاتهم المختلفة، يستهدفون أهدافاً مختلفة في تبنيهم لاختياراتهم التكيفية، وينطلقون من مواقف استراتيجية مختلفة في سعيهم للوصول إلي تلك الأهداف. وبالإضافة إلى ما سبق يعني هذا إمكانية دمج الصراعات الناتجة عن ذلك في حيز المجالات الأخرى، وأعني بذلك تلك المجالات المرتبطة بالبيئة المحلية المباشرة بوصفها عنصراً في التحليل الايكولوجي. وعبر الربط بين السلوك والبيئة من خلال هذا الفهم الواسع، يمكننا التحرر من القيود التي تُفرضها علينا الافتراضات الخاصة بمفهوم حفظ التوازن.

ترتبط مسألة الاختلافات بين استراتيجيات الأفراد التكيفية والتكيف على مستوى الجماعة بمسألة العقلانية. يمكننا دائماً خلال العمل الميداني اكتشاف العقلانية الفردية لاستراتيجيات تكيفية معينة، اعتماداً على المهارات والأهداف والمعلومات الخاصة بفاعل

مُفترض. وهكذا يمكن للتكيف *الفردى* أن يكون عقلانياً وتكيفياً. ولكن من جانب آخر وعلى مستوى الجماعة نجد أن التأثير المتراكم لكل الفاعلين المتابعين لمثل تلك الاستراتيجيات، يمكن أن يكون تأثيراً ذا طبيعة تكيفية قاصرة. والواقع أن تحقق تلك الإمكانية أو عدم تحققها، هو أمر يعتمد على ميكانزمات التغذية الاسترجاعية للنظم. فتلك الميكانزمات يمكنها أن تمتلك تغذية استرجاعية إيجابية أو تغذية استرجاعية سلبية. يمكن للموقف الأول أن يصف وذلك على سبيل المثال، حالة مجتمع أفريقى رعوى ما نجد فيه أن نظام تملك الأرض الجماعى يقوم بربط الأهالى بالأرض، وبالتالى يؤدى إلى ضغط متزايد يخلق بدوره مشاكل جماعية خارج نطاق كل الاستراتيجيات الفردية. أما التغذية الاسترجاعية الإيجابية فسوف تكون نظاماً، نجد فيه ميكانزمًا شبه ثيرومستاتى* Thermostatlike Mechanism يعمل على حفظ التوازن داخل النظام.

ويجب ألا يؤخذ النقاش السابق كتعبير عن تراجعنا إلى نموذج إيكولوجى صرف. فكما سبق لنا أن طرحنا، فإن الأطر أو السياقات التى تعمل داخلها تلك العمليات التكيفية، هى بدورها من صنع البشر، ويتعين دراستها من خلال شروطها الخاصة. ويُمكن للدراسات ذات الوجهة التاريخية (على سبيل المثال : Anderson and. Johnson,eds,1988) أن تُظهر لنا، كيف جرى توزيع الأرض بين الجماعات، أو كيف كانت تُنتزع منها من أجل الأهداف التنموية. وكان من شأن السياسات القومية التنموية، والسياسات القومية تجاه البدو والفلاحين، أن توفر أطراً لمثل تلك الإجراءات. وهكذا فإن بؤرتنا الرئيسية يجب ألا تكون التكيف فى حد ذاتهper si بل يتعين أن تتجه إلى الوقائع الاقتصادية والسياسية والتاريخية. وبعض تلك الوقائع تشير إلى استغلال الأهالى المحليين من جانب الجماعات الوطنية أو الأجنبية. وكل ذلك من شأنه تقييد العمليات التكيفية، ويجب دمجه واستيعابه في دراسة التكيف.

وهناك وجه خاص لما سبق هو العلاقة بين الدولة والسكان. وبالنسبة للمناطق موضع

---

*Thermostat : إداة ميكانيكية لتنظيم الحرارة. (المترجم)

المناقشة الراهنة، فإن استغلال الدولة للأهالى لا يشكل ظاهرة جديدة. كانت لتكوينات دول السافانا القديمة في المناطق القاحلة، دائماً علاقاتها الاستغلالية بالأهالى الموجودين داخل حدودها. ولكن فى مقابل هذا الوجه الاستغلالى للدولة، مارست أيضاً وبشكل شديد الوضوح وظيفة إعادة توزيع الفائض. وعلى الرغم من أن النتاج الفائض كان يجرى استملاكه من الأهالى عبر دورة الاستيلاء - الإكراه Extraction/ Coercien cycle، فإن الدولة فى أوقات الحاجة كانت تجد نفسها مجبرة على مساعدتهم. هكذا أقامت الدولة صوامعها ومخازنها الملكية، من أجل مساعده الأهالى فى أزمنة الجفاف والمجاعة المتكررة. (Cf.Kapteijns on the Masalit State of Western Sudan)وفى محيط الدول الافريقية المعاصرة، نجد أن وظيفة إعادة التوزيع تلك تتجه صوب الاختفاء، وأخذ الطابع الاستغلالى للدولة يزداد بروزا وقوة. وهكذا فإن العقد الاجتماعى أساس شرعية الدولة يتجه الآن صوب التغير.

وفى النهاية يجب أن ننهى تلك المناقشة ببعض الملاحظات، تدور حول ضرورة رؤية التكيفات أيضًا بوصفها أنظمة اجتماعية - ثقافية، وكيف أن تلك الجوانب تتغير بدورها. ليس الإنتاج بالطبع محض عملية تقنية، لكنه أيضا فعالية مُبنينة اجتماعيا. Socially Constructed Activity والمصادر الإنتاجية لا تزودنا فقط بالطاقة فهى أيضاً حاملات وناقلات للمعاني. وهكذا تمثل حيوانات الرعاة الأفارقة، أساس عدد من العلاقات الاجتماعية، كما ترمز لعناصر ثقافية هامة ترتبط بأصل الكون ونواميسه والهويات الذاتية. وهناك جوانب مماثلة، يمكن اكتشافها لدى المزارعين المستقرين، ترتبط بالأرض والمحاصيل. وهكذا يجب أن تُدمج الجوانب النفعية للعملية التكيفية، مع الوعى أن نفس العملية تمثل فى الوقت نفسه حاملاً لثقافة، وهو ما يعنى أن التغير التكيفى هو أيضاً بدرجات مُختلفة تغير اجتماعى - ثقافى .

وهناك جانب هام لما سبق، مضمونه أن الجماعات المحلية حينما تكون أكثر تمفصلاً بشكل مباشر مع جماعات أخرى داخل أنظمة أوسع، تدخل أيضاً في عوالم اجتماعية ثقافية مختلفة

عن عوالمها الذاتية. ويصدق هذا على الأخص داخل محيط يتسم بالتعددية الإثنية، مثل هذا المحيط الذى نواجهه فى الأراضى القاحلة الأفريقية. إن معرفة تلك الأنظمة الأوسع مسألة ضرورية من أجل أن نكون «تكيفيين»، والمعرفة هنا لا تقتصر على المعرفة الإيكولوجية. ولكن المعرفة بتلك النظم الأوسع يمكن أن لا تكون متوفرة بما فيه الكفاية. كذلك ويحتاج الأهالى إلى الحد الأدنى الضرورى والمقبول اجتماعيًا من وسائل العيش، لكى يساهموا فى هذا المحيط الأوسع. وهكذا لكى نكون «تكيفيين» فى هذا المحيط الأوسع، قد يعنى أيضاً أن نكون «تكيفيين» تجاه التغير الثقافى وتغيرات الهوية وأيضاً التغيرات الإثنية. وكما ناقشنا من قبل فإن مثل تلك العناصر، لا ينبغى ردها إلى مضامينها التكيفية الضيقة، بل يجب تحليلها بوصفها متغيرات مستقلة.

٤-٣ - التحليل النُظمى بوصفه أداة مساعدة على الاكتشاف العلمى

إذاً وضعنا النقاط السابقة فى أذهاننا، سنجد أننا لازلنا فى حاجة لنوع من دراسات النظام. ولكن يجب علينا أن نميز بين نظرية النظم العامة والتحليل النظمى، أى النظام كتعريف للواقع فى مقابل النظام كمساعد على اكتشاف الانتظامات الموجودة داخله. وإحدى الطرق المساعدة على الخروج من تلك المشكلة نجدها لدى أندريه فايدا Andrew Vay-da فى دراسته المعنونة "Progressive Contextualization" (Vayda,1983). يطرح فايدا أن القضية ليست هى أن نحدد تلك الأنظمة بوصفها شيئاً قبلياً، ولا أن نفترض مسبقا وجود أى مستوى مميز للدراسة، بل أن نتعامل مع هذا التحديد كأحد المكونات الأساسية لمهمة البحث ذاتها. كما إن مثل هذا النظام، سوف يختلف تبعاً لنوع المشاكل التى يتعامل معها الفرد، وبالتالى يُشكل جزءاً من إجراءات البحث نفسه.

وبناءً على ذلك من الهام أن نصف ونميز بين أنماط النظم المختلفة، وأن نربط بين تحليلات العمليات الديناميكية على مختلف المستويات. وبالنسبة للسياقات التى نجد فيها العلاقات

بين الإنسان والطبيعة أكثر وضوحاً، قد تكون هناك ضرورة للتعامل مع الجزء الإنسانى من السكان بوصفه قابلا للقياس مع الوحدات الإيكولوجية الأخرى التى يتفاعل معها. وواقعيًا يمكن للاستحواذ الإنسانى على الطاقة، أن يُقاس ويوصف من خلال المعايير الكمية. وفى هذا السياق فإن مفهوم السكان Population يسمح بوجود قاسم مشترك بين مستويات الإيكولوجيا الإنسانية والايكولوجيا غير الإنسانية. إلا إنه فى تلك اللحظة التى نوسع فيها منظورنا لكى يحتوى على الثقافة، علينا أن نأخذ فى اعتبارنا بعض التحفظات مثل تلك التى عبر عنها فايدا Vayda ورابابورت Rappaport :« إن ميزة مثل القابلية للقياس لا يمكن تحقيقها إذا ماجعلنا الثقافات وحدات الدراسة، ذلك أن الثقافة - وذلك على عكس الجزء الإنسانى من السكان - لا تتغذى على الآخرين، ولا تتقيد بإمدادات الغذاء، أو تضعف تحت تأثير المرض». (Vayda et al.,1968:494)

ولهذا عندما نناقش عناصر ثقافة ما، يجب علينا استخدام أنماط أخرى من المفاهيم بخلاف المفاهيم البيولوجية. ولا يعني هذا ان منتجات الأنشطة الإنسانية على هذا المستوى لا تؤثر على البيئة الطبيعية، بل يعنى ضرورة قيامنا بمهمة من نمط مختلف قبل أن نصل إلى استنتاجات بشأن تلك العلاقة الخاصة.

بيبليوجرافيا

Anderson, D. and D. Johnson (eds) (1988). *The Ecology of Survival: Case Studies from Northeast African History*, Lester Crook Academic Publications, London.

Behnke, R. I., I. Scoones and C. Kerven (eds.) (1993). *Range Ecology at Disequilibrium: New Models of Natural Variability and Pastoral Adaptation in African Savannas*, Overseas Development Institute, London.

Bovin, and L. Manger (eds.) (1990). *Adaptive Strategies in African Arid Lands*, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, Sweden.

Bruce, J. (1989). "The Variety of Reform: A Review of Recent Experience With Land Reform and the Reform of Land Tenure, With Particular Reference to the African Experience", Paper presented to conference on *Human Rights in Post-apartheid South African Constitution*, Center for the Study of Human Rights, Columbia University.

Desmukh, I. (1986). *Ecology and Tropical Biology*, Blackwell Scientific Publications.

di Castri, F. (1976). "International, Interdisciplinary Research Ecology: Some Problems of Organization and Extension: The Case of the Man and Biosphere (MAB) Programme", *Human Ecology*, 4 (3).

Ellis, J. (1988). "Climate, Ecosystem Dynamics and Sustainable Development in Arid East Africa", Paper presented at the *Bergen conference on Sahel problems*, Center for Development Studies, University of Bergen, Bergen.

Ellis, J. E. and D. M. Swift (1998). "Stability of African Pastoral Ecosystems: Alternate Paradigms and Implications for Development", *Journal of Range Management*, 41 :450-459.

Evenari, M., I. Noy-Meir and D. W. Goodall (eds.) (1985). *Ecosystems of the World, 12 A. Hot deserts and Arid Shrubland*, Amsterdam: A. Elsevier.

Hardin, G. (1968)."The Tragedy of the Commons", *Science*, 162: 1243-1248.

Helland, J. (1980). "Pastoralists and the Development of Pastoralism", *Bergen Occasional Papers in Social Anthropology*, no. 20.

Holling, C. S. (1973). "Resilience and Stability of Ecological Systems", *Annual Review of Ecology and Systematics*, 4: 1-23.

Håland, G. (1977). "Pastoral Systems of Production: The Socio-cultural Context and Some Economic and Ecological Implications", in: O'Keefe, P. and B. Wisner (eds.), *African Environment*, Special Reports, No. 5.

Kapteijins, L. (1982). *Mahdist Faith and Sudanic Tradition: History of Dar Masalit 1870-1930*, Amsterdam: Universiteit van Amsterdam.

O. R. Vetaas and Kolding, J. (1991). "Environmental Variability in the Sahel and Its Constraints on Animal Husbandry", *Forum for Development Studies*, 2: 215-227.

MAB. (1977). "Map of the Distribution of Arid Regions", *Technical Notes*, 7, UNESCO, Paris.

Manger, L. with H. Abdel Ati, S. Harir, K. Krzywinski, O. R.Vetaas (eds.) 1996. *Survival on Meagre Resources: Hadendowa Pastoralism in the Red Sea Hills*, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.

McNaughton, S. J. (1983). Serengeti Grassland Ecology: The Role of Composite Environmental Factors and Contingency in Community Organization", *Ecological Monographs*, 53: 291-320.

Menaud, J. C. (1983). "The Vegetation of African Savannas", in Bourliere, F. (ed.), *Ecosystems of the World*, Tropical Savanna, vol. 13: 109-149, Amsterdam: A. Elservier.

Monod, T. (ed.) (1975). *Pastoralism in Tropical Africa*, 13th International Africa Seminar, Niamey, London.

Noy-Meir, I. (1973). "Data Transformation in Ecological Ordination", in Some Advantages of Non-centering, *Journal of Ecology*, 61: 329-384.

Noy-Meir, I. (1979/80). "Structure and Function of Desert Ecosystems", *Israel Journal of Botany*. 28: 1-19.

Noy-Meir, I. (1985). "Desert Ecosystem Structure and Function", in Evenary, M. et al. (eds.), *Ecosystems of the World*, Amsterdam: Elsevier.

Odum, E. P. (1971). *The Fundamentals of Ecology*, Saunders, Philadelphia.

Ogot, B. A. (ed.) (1974). *Zamani: A Survey of East African History*, EAPH/Longman, Nairobi.

Sandford, S. (1983). *Management of Pastoral Development in the Third World*, Overseas Development Institute, London.

Scoones, I. (ed.) (1995). *Living With Uncertainty: New Directions in Pastoral Development in Africa*, International Institute for Environment and Development, London.

Sen, A. (1981). *Poverty and Famines: An Essay on Entitlement and Deprivation*, Clarendon Press, Oxford.

UNESCO, (1975). *The Sahel Ecological Approaches to Land Use*, (MAB Technical Notes), Paris.

UNICEF/UNSO (1992). *Pastoralists at a Crossroads: Survival and Developmental Issues in African Pastoralism*, NOPA Project, Nairobi.

Vayda, A. (ed.) (1969). *Environment and Cultural Behavior*, Garden City, N.Y.: Natural History Press.

Vayda, A. (1983). "Progressive Contextualization: Methods for Research in Human Ecology", *Human Ecology*, 11 (3).

عمر عبد الله عجيمي

٣ ——— من التكيف إلى التهميش :
الإيكولوجيا السياسية للأزمة
المعيشية بين رعاة الهدندوة
في السودان الشرقي

(١) تمهيد

لا يمثل الجفاف ونقص الغذاء ظاهرتين جديدتين فى منطقة حافة الصحراء فالأصح أنها ظواهر متكررة، وفى التاريخ الطبيعى للساحل الأفريقى، تتناثر إشارات كثيرة إلى حالات الجفاف والمجاعة التى شهدتها المنطقة فى الماضى (Balamoan,1981, Grove,1977). ويُشكل تكرار الجفاف ونقص الغذاء مصدر الخطر الرئيسى، الذى يواجهه رعاة الهدندوة فى منطقة هضاب البحر الأحمر بالسودان الشرقى. ولأنهما قد أصبحا إحدى حقائق حياتهم اليومية، اندمج الجفاف ونقص الغذاء فى تكوين العناصر الأساسية لبنية المجتمع الهدنداوى، وانعكسا على الكثير من الأنشطة العلمية والثقافية. وتتضمن تلك التأثيرات ما يلى : تربية الحيوانات المتكيفة مع الظروف المحلية، تفضيل ماهو قابل للاستهلاك على ما هو قابل للتسويق، الاعتماد على التكنولوجيا الزراعية المنقولة تاريخياً، تطوير عدد من المؤسسات الاجتماعية المعدة لمواجهة المخاطر وضمان الحد المعيشى الأدنى وهامش من الأمن، وفى النهاية مادعاه سكوت Scotts (1976) بـ «الاقتصاد الأخلاقى» أو «أخلاقيات العيش»Subsistence Ethics وكل ذلك يقترح علينا أن الهدندوة لا يعيشون فقط فى بيئة تكونت بواسطة العمليات الطبيعية، لكنهم أيضا يعيشون فى عالم من صنعهم وتكون كأمتداد لأفعالهم وممارساتهم، لكنه كذلك عالم لا يتسم بالثبات بل يخوض تحولات تاريخية ويخضع للتغير.

واليوم نجد مجتمع الهدندوة وقد وقع فى شرك أزمة ممتدة، نجد أكثر ظواهرها مأساوية فى تلك المجاعات المتكررة التى كان آخرها فى أوائل التسعينيات، وتراجع المقدرات على مواجهة الجفاف المتكرر، وتبنى استراتيجيات تؤدى إلى تدهور البيئة والانهيار العام لأسلوبهم الرعوى فى الحياة.

وإذا نظرنا للأزمة المؤثرة على رعاة الهدندوة والمشاكل التى يواجهونها فلن نجد تفسيراً

* ترجمة : د. صلاح أبو نار

بسيطًا لها. ولكن من المهم أن ندرك وجود قدر كبير من الاستمرارية، بين مشاكل المنتجين الريفيين السودانيين التقليديين الذين يصل عددهم إلى ١٥ مليونًا تقريباً، ومشاكل رعاة الهدندوة الخاصة، هذا على الرغم من كون مشاكل الهدندوة على درجة أكبر من الخطورة والكثافة. ولا يقل عن ذلك أهمية إدراك كون رعاة الهدندوة كما هو الحال فى أماكن أخرى، ليسوا معزولين عن القوى السياسية والاجتماعية - الاقتصادية الأوسع التي تعمل على المستويات القومية والدولية والتى تقوم بتشكيل الإطار العالمى.

تهتم الدراسة التالية أساسًا بتكيف الهدندوة فى علاقتهم بالاحتياجات الغذائية والمعيشية، وكيفية عمل هذا التكيف فى علاقته بالتغيرات المناخية قصيره الأمد وعلى الأخص الجفاف.

وهدفنا هو تقصى العوامل العلية Causal Factors الرابطة بين البيئة وإنتاج الغذاء من جهة وحدوث المجاعة من جهة أخرى، وشرح كيفية قيام عمليات التهميش البنيوية بتحويل واقعة طبيعية إلى مأساة إنسانية تدفع المجتمعات التقليدية إلى حافة الهاوية.

٢ - منطقة الدراسة :

تُغطى الدراسة منطقة «سينكات» التى تشكل جزءًا من محافظة سنكات، إحدى المحافظات الأربع المكونة لولاية البحر الأحمر. تقع منطقة سينكات مباشرة فى الجزء الداخلى من شاطئ البحر الأحمر، علي مسافة مائة كيلو متر تقريبا جنوب غربى بور سودان . (انظر الشكل رقم ١) تشغل المنطقة مساحة من الأرض تبلغ ثمانية آلاف كيلو متر مربع، تسود فى أغلبها سلسلة هضاب البحر الأحمر والتضاريس الصلبة المرتبطة بها. وإيكولوجيا تعتبر المنطقة هامشية، وتحتل رقعة ساحلية غطية ذات معدل سقوط مطر منخفض (حوالى ١٢٠ ميليمترا سنويا) مع درجة عالية من التغيرية عبر الزمان والمكان. وتظهر لنا الأبحاث التى تناولت نمط سقوط الأمطار طويل الأمد، أن الجفاف إحدى السمات المناخية العامة، وأن مواسم الجفاف المستمرة لمدة عامين أو ثلاثة كثيرة التكرار فى المنطقة. (انظر الشكل رقم ٢) وتغيب تماما المجارى المائية الدائمة عن المنطقة، ويُسيطر على تكوينها الجيولوجى صخور قاعدية غير حاملة

للمياة من العصر قبل الكامبرى. Non- Water Bearing pre Cambrian Complex

إن حدود المناخ الطبيعية، إلي جوار الجيولوجيا المصمتة Solid والطبيعة الهضبية للتضاريس، تفرض الكثير من الحدود على الموارد الطبيعية والأنشطة الاقتصادية الإنسانية. ولهذا نجد أن توزيع الموارد المتاحة، محكوم إلى درجة كبيرة بنظام تصريف المياه ومجارى المياه الموسمية (الخيران* والوديان) التى تجرى أسفل منحدرات الهضاب. وهناك بالتحديد وعلى طول جوانب ومجاري تلك الأخوار، نجد الأشجار التى تشكل المصدر الرئيسى للرعى فى المنطقة، وتمارس الزراعة، وتقع الآبار المحفورة يدويا التى تشكل المصدر الرئيسى للمياه.

وصل إجمالي سكان المنطقة فى عام ١٩٨٣ إلى ٦٦,٧٠٩ فرداً، صُنف منهم ٧٠٪ بوصفهم بدواً و٧,٦٪ بوصفهم ريفيين مُستقرين و٢٢,٤٪ بوصفهم حضريين يشكلون سكان مدينتى سنكات وجبيت المركزين الحضريين الوحيدين فى المنطقة. وفضلاً عن تلك المدن وقرية إركويت التى تعتبر أكبر قرى المنطقة، نجد أن المستوطنات الدائمة صغيرة للغاية ومتناثرة على مساحة واسعة، عاكسة بذلك الهامشية الايكولوجية لقاعدة الموارد الطبيعية، تلك الهامشية التى تحد من تركز السكان وتطور المستوطنات الكبيرة. وإذا نظرنا إلى سكان المنطقة من الزاوية الإثنية سنجدهم يُشكلون جماعة متجانسة نسبياً، وأساسًا من الهدندوة وهم إحدى جماعات البجا الرئيسية، أما العناصر الأخرى من غير الهدندوة فتتضمن : البشارية والأمرأر وبنى عامر.

٣ - إطار نظرى

قادت الأزمة المعيشية فى الساحل الأفريقى منذ أوائل السبعينيات ، إلى ظهور مجموعة هامة من الحوارات الأكاديمية والنمذجة النظرية. وبينما تبدو أبعاد المأساة واضحة فى حدود

(*) مفردها «خور» وهو المجرى المائى لمياه الأمطار، ولغويا تُجمع «أخوار» ولكننا استخدمنا «خيران» لأنها صيغة الجمع المستخدمة فى السودان. (المترجم)

معينة، فإن أسرارها وأسبابها ليست كذلك.ويرجع هذا - على الأقل جزئياً - إلى فشل أغلب الدراسات الاجتماعية والعلمية المعاصرة، فى إدراك المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تُميز بداية الأزمة، فى الوقت الذى تصورونها كنتيجة لطبيعة قاسية وضغط سكانى وجهل - أو لا عقلانية - ممارسات استغلال الأرض .,D'Souza and Shoham) El Sammani,1990)

ويدرك الباحث حدود النماذج النظرية الكلاسيكية، وتبعاً لذلك يتبنى فى دراسته نموذج «الإيكولوجيا السياسية» Political Ecology Model الذى يرى رعاة الهدندوة بوصفهم فواعل Agents متكيفة ثقافياً مع الحدود الطبيعية، لكنها الفواعل التى تأثرت سلبيا علاقاتها الأساسية مع الطبيعة وتآكلت، وذلك تحت تأثير عمليات التهميش البنيوية. تجمع الإيكولوجيا السياسية بين الاهتمام بالإيكولوجيا واقتصاد سياسى مُعرف تعريفًا واسعًا، والتشديد على الجدل دائم التغير بين المجتمع والطبيعة وأيضا بين الطبقات والجماعات داخل المجتمع نفسه. (Blaukie and Brookfield,1987:17) ويمكننا تحديد العناصر الأساسية لهذا النموذج النظرى فيما يلى :

(١) تعريف ارتباطى Relational Defination للطبيعة والموارد الطبيعية.

(٢) تحليل سياقى Context Analysis لعلاقات الإنسان - البيئة على مستويات مختلفة من البحثInquiry وهو ما دعاه فايدا Vayda (1983) بـ «وضع الشئ فى سياقه بشكل متدرج».

(٣) تناول تاريخى Historical Approach يشدد على تحول أنظمة إدارة الموارد الأهلية في إطار عملية الاندماج فى اقتصاد السوق.

(٤) تشديد على تأثير تدخلات الدولة فى الاقتصادات الريفية وأنماط استخدام الأرض.

(٥) التركيز داخل المستوى المحلى على الاستجابات المتمايزة لوحدات صنع القرار فى مواجهة تغيرات علاقات الإنتاج والتبادل الاجتماعية.

إن الحجة الرئيسية للنموذج المطروح تفيد أن المنتجين التقليديين - أى المزارعون والرعاة - ليسوا فى حالة أزمة متواصلة مُزمنة، والصحيح أن الطريقة التى يستخدمونها فى إدارة تعاملهم مع الطبيعة فى ظل اقتصاد السوق هى المسئولة عن الكثير من الإفقار الذى يعانون منه فى أغلب مناطق العالم الثالث.

ومن هذا المنظور فإن العلميات التكيفية والاختيار الفردى للاستجابة في مواجهة المخاطر (على سبيل المثال : الجفاف)، لاتُقيدها فقط الطبيعة أو المعرفة الناقصة، لكنها تُقيد أيضا بواسطة العلاقة بين الفعل Agency والبنية Structure وعلى الأخص علاقات القوةPower Relations وعلاقات الإنتاج الاجتماعية-Social Relations of Pro-duction وتبعا لذلك فإن القابلية للتأثر بالمخاطر هى عملية تاريخية بنيوية تُشكلها مؤثرات التهميش الجغرافى والايكولوجى والسياسى والاقتصادى. وتقترح تلك الرؤية - وفقاً لما طرحه واتس Watts(1983) - ما يلى :

أ- تمثل الأزمة المعيشية انعكاساً للقدرة البنيوية العامة للنظام الاجتماعى - الاقتصادى على مواجهة الأوضاع الايكولوجية القاسية ونتائجها ،

ب - أن الوعى بدور البنى الاجتماعية - الاقتصادية فى ظهور المخاطر، يوضح لنا فشل التنمية والتحديث في حل المشاكل القديمة للأزمة المعيشية، بل إنهما أيضا ضاعفا من تلك المشاكل فى بعض الأحيان.

٤ - تكيف الهدندوة الرعوى

عادة ما يُدرك الرعي فى شكل تربية الماشية بوصفه العنصر الرئيسى فى حياة البجا، الذين يُعتقد أنهم من أقدم جماعات الرعاة في أفريقيا.(Murdock,1959:314) وكانت إحدى السمات المميزة لاقتصاد الهدندوة الرعوى قبل القرن العشرين، ممارستهم للرعى داخل مساحة جغرافية تمتد من خشم القِربة على نهر عطبرة، فى الجنوب إلى سواكن على شاطئ البحر الأحمر، محتويا على كل من دلتا القاش ودلتا طوكر. (انظر الشكل رقم ١) ولقد زود هذا

الأقليم الواسع الهدندوة بمرعى ومصدر للماء فى الموسم الجاف، ومكنهم من استغلال مصادر منتشرة عبر الزمان والمكان، وبالتالى الهروب من الأزمات الإيكولوجية المحلية والحفاظ على التوازن بين الأهالي والأرض والحيوانات. كما استخدم الهدندوة أيضا دلتات الأنهار فى زراعة الأذرة محصولهم الغذائى الرئيسى، مستخدمين نظام تجميع المياه Water Harvesting System التقليدى المسمى : «شايوات» (Ausenda,1987) ،وفى ظل هذا النظام تمكنوا من إنتاج كميات كبيرة من الأذرة للاستهلاك المحلى والسوق.

ولمئات السنوات لعبت تجارة القوافل، التى تطورت فيما بين شاطئ البحر الأحمر ووادى النيل، دوراً فى تدعيم اقتصاد الهدندوة الرعوى. وساهم الهدندوة في تلك التجارة بوصفهم الناقلين الأساسيين للبضائع، ومؤجرى الجمال ومرشدى المسافرين ومموني المياه وحطب الوقود. (Paul,1954) وعلاوة على ما سبق نجد لدى الهدندوة موارد دخل أخرى،مصدرها صيد الطرائد البرية والتجارة فى حطب الوقود،، علاوة على المنتجات الحيوانية والمصنوعات التقليدية.

٤-١ - استراتيجيات إنتاج الغذاء وميكانزمات التأقلم مع الجفاف فى الوقت الراهن

يمثل رعى قطعان الحيوانات والزراعة صغيرة النطاق والحراك السكانى العالي والاستغلال التجارى للأشجار، الاستراتيجيات التكيفية وأنظمة إنتاج الغذاء الرئيسية التى يتبعها الهدندوة حالياً.

يمكن وصف الرعى كما يُمارسه الهدندوة كنظام للإنتاج وطريقة للحياة. يستوعب النشاط الرعوى تقريباً ٨٤٪ من إجمالى السكان فى المناطق الريفية. وإحدى سمات الهدندوة الهامة هى عدم الاعتماد بالكامل على الماشية بوصفها المصدر الوحيد للرزق. والماعز هو الحيوان الرئيسى الذى يربونه، لكنهم أيضا يربون بوفرة الحمير والجمال. وإذا راجعنا متوسط ملكية الأسرة المعيشية من الحيوانات، سنجده صغيراً للغاية بالمقارنة بمتوسطات الجماعات الرعوية

الأخرى فى السودان، وتتراوح أرقام ١٩٩٠ بين ٦ و ٩ ماعز وشاة واحدة وحمار واحد وجمل واحد لكل أسرتين معيشيتين.

تلعب الحيوانات دوراً هامًا فى حياة الهدندوة الاقتصادية والاجتماعية، ويتضمن هذا الدور ما يلى :

أ - توليد الدخل النقدى من بيع الحيوانات واللبن ومنتجات الألبان والسماد .

ب- الإمداد بالغذاء وعلى الأخص اللبن، الذى يمثل مخلوطاً بعصيدة الأذرة - غذاء الهدنداوا الاساسى فى المناطق الريفية.

ج- النقل .

د- الإمداد بالمواد الخام للاستخدام الشخصى ولطرحها في الأسواق.

هـ- تلعب الحيوانات أيضًا دوراً هامًا فى حياتهم الاجتماعية أو ما ندعوه «الاقتصاد الأخلاقى». ويأخذ هذا شكل نقل ملكية الحيوانات وعلى الأخص الماعز، بوصفها إحدى شعائر الزواج والميلاد. وخلال فترات الجفاف وما ينتج عنه من نقص فى الغذاء، تتوسع تلك الميكانزمات لكى تحتوى المشاركة فى الحيوانات سواء فى شكل قروض (دَنْقِيتْ) أو هبات (تَيْتْ)، وكلاهما هدفه تقليل مخاطر النقص فى الغذاء والوقاية من الفقر الشديد. إلا أن الدراسات الميدانية تشير إلى أن مثل تلك الميكانزمات والعلاقات المتبادلة، قد ضعفت إلى مدى بعيد خلال فترة العقد الأخير، تحت تأثير التدهور الحاد فى الثروة الحيوانية والارتفاع المطرد فى أسعار الغذاء.

٤-٢ - الزراعة

تمثل الزراعة استراتيجية الهدندوة التكيفية الثانية، ويمكن رصد ثلاث سمات أساسية للزراعة في منطقة سنكات .

١ - زراعة معيشية صغيرة النطاق، مُلحقة بنظام الإنتاج الرعوى ومُكملة له .

٢ - تلك الزراعة تتخذ بالضرورة شكلا إستاتيكيا، لأنها ترتبط بمواقع تقليدية مُعينة ومُفضلة بشكل دائم،وهو الأمر الذى يتناقض مع أنظمة الزراعة التقليدية المتنقلة فى أغلب مناطق افريقيا الأستوائية.

٣ - كما أن تلك الزراعة تحكمها طبوغرافية ونمط وخصائص التُربة. وكلا العاملين يحصر الزراعة فى تلك المواقع المُفضلة التى تستقبل جريان المطر السطحى من المنحدرات المجاورة ولديها القدرة على الاحتفاظ برطوبة جيدة. وفى العادة نجد هذه المواقع فى الخيران ومجارى المياة فى منخفضات السيل Wadi Beds وسهولهما الفيضية

وبوصفها استراتيجية غذاء تكيفية، تقوم الزراعة التقليدية المستخدمة لمياه الجريان السطحى وبشكل أساسى الذرة، علي استغلال معرفة كلية بالبيئة المحلية والإمكانيات والكوابح التى تحتويها. كما تعكس تلك الممارسة أيضا بحث الهدندوة المُستمر عن الغذاء، فى إطار مصادر طبيعية تتسم بالتنافر الداخلى والتذبذب وقلة الكثافة. ولقد شدد الزُراع علي أهمية تلك المواقع المختارة حيث تتركز الرطوبة، وهى في العادة المنخفضات والخيران ومجارى المياة فى منخفضات السيل، وهو ما يعنى أنهم يمارسون بوعى شكلاً خاصًا أشكال من تجميع مياه الأمطار

داخل الأرض المملوكة مشاعيا Communal تُمتلك حقوق الزراعة بشكل فردى، وتورث تلك الحقوق الفردية وتنحدر من جيل إلى آخر. وإجمالى مساحة الأرض التى تمتلكها الأسرة المعيشية المستقلة صغير جداً، حيث نجد أن نسبة ٦٧٪ منها- أى الأغلبية - تمتلك ما يتراوح بين ٦٠٠ - ٩٠٠ متر مُربع. وقرار الزراعة يأتى أساسًا كنتيجة لكمية المطر الساقط وفيضان الخور. ومتوسط عدد مرات الزراعة خلال الثمانينيات، وهو بصفة عامة عقد جاف، كان كل ثلاثة أعوام، وهو ما يشير إلى إنتاجية شديدة الانخفاض.

٤-٣- الحراك السكانى

لدى الهدندوة تاريخ طويل من الحراك السكانى، بوصفه ميكانزمًا للتأقلم والحماية ضد

تغيرية المطر ومايتتج عنها من تذبذب في توفير الغذاء.(Ibn Haugal,1979)
وتاريخيا يعكس نمط هجرة الهدندوة سمتين أساسيتين : أولا - على عكس الجماعات الإثنية الأخرى في السودان، تعكس الهجرة الهدنداوية ارتباطهم القوى بإقليمهم. (Rup-pert,1988,Gore,1990)

ثانيا: ترتبط الهجرة على نحو وثيق بجوانب محددة من ثقافة الهدندوة ومؤسساتهم الاجتماعية، أعنى هنا : السَكَنَابْ . إن السَكَنَابْ- وهى كلمة بجاوية تعنى الخبر- تشير إلى انتقال المعلومات وتبادلها شفهيًا، حول المسائل ذات الأهمية في حياة الهدندوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. تتجسد السَكَنَابْ كممارسة اجتماعية فى طقس التحية الذى يمارسه الأهالى ويحولونه إلى مؤسسة لنقل وتبادل المعلومات. وفي العادة تتضمن السَكَنَابْ وصفًا مطولاً ومفصلاً لحالة البيئة الراهنة، محتويا على كمية سقوط الأمطار وتوزيع وأوضاع مصادر الرعى. وتتسع السَكَنَابْ لتحتوى مجالات أخرى للحياة الاقتصادية، مثل المعلومات عن الأسواق وأسعار السلع وسوق العمل الحضرى والمشروعات الزراعية. وإذا حاولنا تمييز الهجرة داخليا سنجدها تحتوى على نمطين : الهجرة الرعوية، وهجرة العمل المأجور.

٤-٣-١ - الهجرة الرعوية

إذا كانت بداية واتجاه وفترة تلك التحركات Movements تتحدد إلى مدى بعيد بنظام سقوط الأمطار وانتشار المعلومات حولها، فإن تلك التنقلات قد أصبحت ممكنة أصلا نتيجة لوجود مؤسسات اجتماعية مرنة وذات حساسية تجاه البيئة، وأعنى بها :الـ «سِلِفْ» وهى كلمة بجاوية تشير إلى القانون الهدنداوى المنظم لتعاملهم مع المصادر الإنتاجية التى تعتمد عليها حياتهم الرعوية، أى الأرض والماء والمرعى. وتبعا لهذا القانون العرفى فإن الوحدة الأساسية المالكة للأرض هى الـ «دِوَابْ»، وتعنى الأهل أو العشيرة يمتلك أعضاء الدِوَابْ الأرض ويشاركون فيها ويتوارثونها جماعيا. ولكن داخل تلك الوحدة الجماعية يُعترف بالحقوق الفردية تجاه الأرض القابلة للزراعة والآبار ومواقع الإقامة، كما تُعين حدود تلك الحقوق

الفردية. ولكن في مقابل ذلك لا يمتلك أحد سلطة نقل ملكية الأرض من نطاق ملكية الدوَاب سواء كان ذلك من خلال البيع أو فى شكل الهبة. (Salih,1976) وللأفراد المنتمين إلى دوَابَاتْ أخرى، حرية الرعى والعلف داخل دوابات الآخرين، من خلال دفع هبة رمزية Sym-bolic Token تُسمى «قُودَبْ» لملاكها. والأمر نفسه ينطبق على استخدام الآبار المتاحة للجميع. ونجد أهمية ماسبق فى كونه يوضح لنا الشرط الاجتماعي لاستمرارية وبقاء الهدندوة. فلقد بُنى تنظيمهم الاجتماعى، لكى يتعامل أساسًا مع مشكلة بقاء كل أفراد المجتمع الهدندوة من خلال تأمين حقوقهم وإمكانية استخدامهم للأرض والمصادر الأخرى. وعلاوة على ما سبق يعكس هذا فهم الهدندوة ووعيهم الحاد للمخاطر والتهديدات المحتملة لوجود القبيلة وبقاء كل أعضائها فى مثل تلك المنطقة الهامشية.

وتأخذ تحركات الهدندوة الرعوية ثلاثة أشكال. أولها هجرة الرعى الشتوى (قُنَبْ)، خلال الفترة الممتدة من أكتوبر إلى مارس، وبمحاذاة ساحل البحر الأحمر. وثانيها هجرة الرعى الخريفى (أُولِيبْ)، خلال الفترة الممتدة من يوليو إلى سبتمبر، فى الأجزاء الداخلية الغربية من المنطقة. وثالثها الإقامة حول مراكز الآبار، خلال فترة الصيف الجاف الحار الممتدة من مارس إلى يونيو، حيث نراهم أيضا يتحركون بكثافة لمسافات قصيرة (من ١٠ إلى ١٥كم) بين مختلف الجيران.

٤-٣-٢- هجرة العمل المأجور

لقد زُعم أن الهجرة من أجل العمل المأجور لم تكن جزءًا من تقاليد الهدندوة الثقافية، ونُظر إليها دومًا بوصفها نشاطا ضئيلاً منحطاً . (Hag Ahmed,1988) إلا أن الوقائع الإمبريقية تُظهر لنا أن هذا النشاط قد ازدادت أهميته داخل اقتصاد الهدندوة المحلى، كما أنه أصبح إحدى السمات الأساسية لسعيهم للتكيف مع ندرة الغذاء المتزايدة وغياب الأمن الغذائى. ويرتبط هذا على الأخص بالمناطق الريفية، حيث يندمج حوالى نصف الذكور البالغين فى هذا النمط من الهجرة، الذى يمكن تحديد خصائصه فيما يلى :

١ - لا يمارس هجرة العمل المأجور سوى الذكور، حيث تقيد تقاليد الهدندوة الثقافية بشدة مساهمة النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

٢ - تنحصر أغلب التحركات بشكل ملحوظ داخل منطقة البحر الأحمر.

٣ - يتواجد الميل الأقوى للهجرة داخل الأجيال الشابة.

٤ - على عكس الأجيال الأكبر سنا، تميل الأجيال الشابة للاتجاه صوب المدن وعلى الأخص بورت سودان.

تتجه هجرة العمل المأجور صوب مناطق المشروعات الزراعية (طوكر والقاش وحلفا الجديدة) وإلى المدن. وتشير البيانات الميدانية التى حصلنا عليها إلى الارتفاع الشديد، فى هجرة الهدندوة إلي المدن خلال الفترة الأخيرة، حيث أضحت بوضوح أحد ميكانزمات التأقلم واستراتيجيات الإدارة الأساسية فيما يتعلق بالغذاء والاحتياجات المعيشية. وتُظهر لنا الاستقصاءات الميدانية للأماكن المستقبلة للهجرة، أنه من ضمن ١٧٢ مهاجراً جرى سؤالهم اتضح أن ١٢٦ منهم (أى ٧٣,٢٪)، قد تعودوا الهجرة إلى المدن وعلى الأخص بورت سودان التي تستقبل ٥٢,٣٪ من مجمل المهاجرين، وقد كانت النتيجة هى النمو السريع لأهالى الهدندوة داخل المدينة، من ١٤٤٦ فرداً في عام ٥٥ - ١٩٥٦ (التعداد السكانى الأول - ١٩٥٧) إلى ما يُقدر بـ ٧٠,٠٠٠ فرد عام ١٩٨٩ (المجلس الشعبى ببورت سودان، ١٩٩٠). وفى منطقة سنكات وكنتيجة للهجرة الريفية - الحضرية، ارتفع عدد السكان الحضريين من ١١,٢٨٠ فرداً فى عام ١٩٧٣ (التعداد السكانى السوادنى الثانى، ١٩٧٥)، إلي ٢٩,٥٣٣ فرداً عام ١٩٨٩ بنسبة زيادة تصل إلى ١٦١,٨٪.

٤-٤ - استغلال الأشجار

بالرغم من قواعد الهدندوة الصارمة المناهضة لاستغلال النباتات ذوات الأخشاب

(Bon-saksen,1991 ولقطع الأشجار، ورفضهم واستنكارهم بيع حطب الوقود-Woody Vegetation) هناك من الوقائع ما يُظهر لنا أن بيع حطب الوقود قد اتسع وازدادت أهميته بوصفه استراتيجية لتوفير مصادر الرزق، وذلك منذ أوائل الثمانينيات أي عقد الجفاف الحاد في المنطقة. ويتراوح حجم المساهمين في هذا النشاط، من ٧٠٪ من الأسر المعيشية في الأماكن القريبة من المدن والطرق الرئيسية، إلى ٢٥٪ من الأسر المعيشية في الأماكن النائية. كذلك جرى تدعيم مصادر رزق وحياة الكثير من أسر الهدندوة، من خلال جمع وبيع منتجات الأشجار. ونموذج ذلك فروع شجر الآراك «هيبْ»، وهي شجرة السّواك الشهيرة Salvadora Persica التي تستخدم فروعها الرفيعة كفرشاة للأسنان، ونخيل الدوم الذي تستخدم أوراقه في صناعة السلال والحصر والحبال.

٥ – أزمة اقتصاد الهدندوة الرعوي

إن مرونة ميكانزمات الهدندوة التقليدية للتأقلم مع الجفاف، قد ضعفت إلى حد كبير خلال العقد الأخير، وفي بعض الأحيان انهارت تماما. ويدل على ذلك الانحدار الحاد في قوة الأسرة المعيشية والغذائية، وتكرار المجاعات وحدتها، وانتقال الهدندوة من مواطنهم، وفشلهم في الاستمرار في ممارسة اقتصادهم الرعوي التقليدي، والميل المتنامي للحياة المستقرة وعلى الأخص الحياة الحضرية. وتشير الوقائع الإمبريقية إلي التدهور الحاد في قدرة الأسرة الشرائية خلال العقد الأخير، وهو ما يمكن التدليل عليه بسهولة إذا قارنّا الوضع الاقتصادي لأسر الهدندوة المعيشية في عام ١٩٨٦، بذات الوضع في عام ١٩٩٠ مقاساً بالاحتياجات المعيشية الأساسية. فبينما كان في استطاعة الأسرة في عام ١٩٨٦ أن توفر لنفسها ٨١,٦٪ من احتياجاتها، نجدها في عام ١٩٩٠ عاجزة عن تغطية أكثر من ٢٧,٤٪ من تلك الاحتياجات (Egeimi,1995: 123) وهو الوضع الذي تصاعد مع انتشار حالات المجاعة عبر المنطقة التي أجبرت ما يقرب من ١٢,٠٠٠ فرد على الفرار من مواطنهم إلى المدن المجاورة.

خلال المائة عام الأخيرة خضعت هضاب البحر الأحمر لسبع مجاعات كبرى، بالإضافة إلى تلك المجاعات ذات الانتشار المحلى الناتجة عن التغيرات الموقعية فى معدل سقوط الأمطار. وتلك المجاعات حسب تسمية الهدندوة لها هى : سنت ست ١٨٨٨- ١٨٩٠، كُرّباجيت ١٩٢٠ - ١٩٢١، فولية ١٩٤٠ - ١٩٤١، سَرَارْ هَيُوكْيَاىْ ٤٧- ١٩٤٩، أمريكان ٥٨- ١٩٦٠، كيلويات ٧٠- ١٩٧٢، وأُخَواجَ ٨٤ - ١٩٨٥. وكانت مجاعة ٨٤ - ١٩٨٥ هى أسوأ مجاعات القرن، لأنها أثرت مباشرة على مايقرب من ٣٥٠,٠٠٠ فرداً فى منطقة هضاب البحر الأحمر. (Walker, 1987) وأجبرت ٣٥,٧٤٥ فرد من أهالى سنكات (أى حوالى ٦٩,١٪ من إجمالى السكان الريفيين) على مغادرة مواطنهم إلى ضواحى المدن ومعسكرات الإغاثة. وإحدى النتائج الهامة لما سبق، هى أن تدمير اقتصاد الهدندوة الرعوى وانهيار قدرتهم على التكيف، لم ينتج عنه فقط إعادة توزيع سكانى أساسى قصير المدى، ولكن نتج عنه أيضا تحول هام طويل المدى فى توزيع المنطقة السكانى. (شكل ٣)

وعلاوة علي ما سبق نجد أن الاستقرار من خلال الإفقارImpoverizationكما يدعوه بارثBarth (1961)، قد أصبح عملية مطردة فى المناطق الريفية. وتُظهر لنا نتائج دراستنا أن ٤٣٪ من شعب الهدندوة، الذى تعود الحركة مع حيواناته إلي مناطق «قُنَبْ» و «أُولِيبْ» بحثا عن المرعى منذ ١٥ - ٢٠ عامًا مضت، قد تخلوا عن تلك الممارسة خلال فترة العقد الأخير، وأصبحوا الآن يصفون أنفسهم بكلمة «دَامَر كِنَابْ» أى مستقرين. وقد ذكروا لنا أن فقدان الحيوانات من خلال الموت وأحيانا من خلال البيع هو السبب الرئيسى لهذا التغير.

٦ - عملية التهميش

إن الرصد الدقيق لطبيعة وخصائص أزمة الهدندوة المعيشية وانهيار اقتصادهم الرعوى، يُظهر لنا أن مجئ الاستعمار وظهور الدولة الحديثة منذ بدايات هذا القرن، قد أطلق حركة الكثير من الأزمات التى يواجهها الهدندوة وغيرهم من المنتجين التقليديين فى السودان فى

الوقت الراهن. وجاء ذلك كنتيجة لتدخل الدولة المكثف فى أنماط استخدام الأرض، والتغيرات المرتبطة بهذا التداخل على مستوى البنى التحتية الاقتصادية، الأمر الذى نتج عنه تفكك وتدهور انماط الإنتاج المتواجدة وهجر الأشكال القديمة لاستخدام الموارد وإدارتها. والتاريخ الناتج عن ذلك ليس سوى تاريخ تصاعد عملية الإفقار والتهميش.

وفي وقت مبكر من هذا القرن، قامت السلطات البريطانية بتتجير مشاريع دلتا طوكر والقاش، وأدخلت زراعة القطن. ونتج عن ذلك فقدان مساحات شاسعة من مصادر الرعى، وخسارة مناطق واسعة من زراعات الذرة لصالح القطن. (Paul,1954, Salih,1976) وبالنسبة للهدندوة فى مناطق هضاب البحر الأحمر فلقد أدى ذلك إلى فقدانهم لفرص الوصول إلى ماء الفصل الجاف ومصادر الرعى الهامة، علاوة على مصدر هام لحبوب الذرة والفضلات التى تُستخدم فى العلف، وفى النهاية تهميشهم الجغرافى والإيكولوجى وبالتالى تهميشهم اقتصاديًا.

أما رعاة الهدندوة الذين وصلوا إلى دلتا القاش فى توقيت مبكر عن العادة فى ١٩٢٦ بسبب الجفاف والمرعى الفقير فى الهضاب، فقد وجدوا أن مراعيهم قد تناقصت ومراكز آبارهم قد أحيطت بزراعات القطن وعدد كبير من الأفارقة الغربيين قد أصبحوا يسيطرون عليها. (Sinkat Council,File 19/B/4)

يعنى التهميش الإيكولوجى انكماش المكان الجغرافى المتاح لرعى الهدندوة، وتقلص حركتهم الرعوية التقليدية التى تشكل دفاعهم الرئيسى ضد الجفاف، والميكانزم الذى من خلاله حافظوا تقليديا على التوازن بين البشر والموارد. ولقد عرف التهميش الجغرافى للهدندوة مزيداً من التدعيم، من خلال بناء سد نهر عطبرة من أجل رى «المشروع الزراعى لحلفا الجديدة»، وما نتج عن ذلك من هبوط فى كمية المياه المتدفقة فى اتجاه مجرى النهر (Abdel Ati,1991) وما ترتب على ذلك من تراجع فى مساحة أماكن الرعى المتاحة (Davis,1991). وجاء المعدل المتسارع للنمو الحضرى فى منطقة البحر الأحمر وعلى الأخص

بورت سودان، لكى يشكل مصدراً للمزيد من التعديات علي موارد الهدندوة فى الهضاب. فلقد نتج عن هذا النمو الحضرى نمو مماثل فى الطلب على حطب الوقود والفحم النباتى، وهما المصدران الرئيسيان للطاقة المنزلية فى المدينة، ويصل استهلاك المدينة السنوى للأشجار المتحولة إلى وقود إلى حوالي مليون شجرة فى العام. (Gammelsater,1989) ويقدر أن ٣٠٪ من تلك الكمية تأتى من منطقة البحر الأحمر، وفي الأغلب من منطقة سنكات التى تمثل أهم منتج للفحم النباتى فى منطقة الهضاب. إن التناقص فى غزارة الأشجار علي طول الخيران الرئيسية، التى تشكل المصدر الرئيسى للفحم النباتى وحطب الوقود، قد قدر بحوالى ٥٩٪(Cole1989)، وهو ما يعنى خسارة كمية كبيرة من الأشجار، كانت تزود فصل الجفاف الرئيسي بمصدر للرعى فى المنطقة، والبديل الوحيد المتاح من أجل بقاء الماشية خلال فترات الجفاف.

ومن جانب آخر خضع الهدندوة وغيرهم من الجماعات الرعوية للتهميش السياسى،وجرى إهمالهم من جانب سياسات الدولة التنموية، وذلك كما يتضح من توزيع مخصصات مالية الحكومة المركزية. تُظهر لنا المعلومات المتاحة، أن متوسط الإنفاق السنوي على قطاع الماشية الذى يصل عدده إلى ٥٥ مليون وحدة حيوانية، لم يتعد نسبة ٠,٥٪ من إجمالى النفقات الحكومية خلال الفترة ٧٩/ ١٩٨٠ - ٨٩/ ١٩٩٠. وخلال ذات الفترة كان إجمالى المنفق على القطاع ١٧٨,١مليونا من الجنيهات السودانية، أى مالا يزيد عن ١٩.٣٪ من إجمالى ما تقدمه صادرات الماشية للحكومة والذى يبلغ ٩٢٢,٢ مليونا.(Sudan Government,1989)

ولقد توازى هذا الاستثمار الهزيل والمحدود فى قطاع الماشية، مع إهمال مماثل للأهالى وعلى الأخص الرعاة، وهو مايتضح مثلا فى الإنفاق الهزيل على التعليم والصحة (٥٪). ومما يُثير السخرية أنه بينما كان الرعاة وأطفالهم فى هضاب البحر الأحمر وكردفان ودارفور، يموتون من الجوع وانتشار الأمراض وسوء التغذية خلال مجاعة ٨٤-١٩٨٥، لم تُخصص

الحكومة سوى ٠,٦٪ للصحة فى مقابل ٢٢,٢٪ كانت مخصصة للقوات المسلحة. (Ibid,1989)

ولقد نتج عن تهميش الهدندوة إيكولوجيا وسياسيًا، تصاعد موازى فى قابليتهم للتهميش الاقتصادى، وذلك من خلال تأثير السوق والعلاقات التجارية، وعلى الأخص أسعار حبوب الماشية خلال فترة الجفاف. وتظهر لنا الوقائع الإمبريقية أنه خلال أحداث فترة المجاعة، يصبح الهدندوة خاضعين لضغوط حادة ومدمرة، ليس فقط بفعل التأثير المباشر للجفاف، ولكن أيضاوبشكل أكثر أهمية بفعل النسب غير المتكافئة للتبادل التجارى، المصاحبة للارتفاع الحاد فى أسعار الذرة والانخفاض فى أسعار الحيوانات. (الشكل ٤)

وكنتيجة للأضرار التى أصابت قطعان الماشية، قُذف بأعداد ضخمة من الهدندوة خارج نطاق الاقتصاد الرعوى،بينما أجبر آخرون على الاندفاع صوب ما اعتبروه فرصًا بديلة مؤقتة مثل مشروعات الرى والمدن، آملين فى العودة إلى طرقهم القديمة فى الحياة، التى تشبه ما دعاه شامبرز Chambers (1983) بـ «فخ الفقر فى العالم الثالث». ويرتبط بهذا التهميش الاقتصادى تدهور «الاقتصاد الأخلاقى» Moral Economy للهدندوة، هذا الاقتصاد لعب تاريخيا دور ميكانزم الرفاهية الاجتماعية غير الرسمية، وشكل مصدراً هامًا للمرونة الاجتماعية. وعلاوة على ماسبق وجد الهدندوة أنفسهم تحت وطأة التهميش الاقتصادى، مجبرين على الاعتماد المكثف على الأشجار كأسلوب للتكيف مع قوى السوق. وقد حدث هذا فى جوانب عديدة على حساب ميكانزمات التأقلم التقليدية ومن ثم ساعد على تسارع تدهور الإنتاج الغذائى، وفى الوقت نفسه أجبر الهدندوة على المشاركة بأنفسهم فى عملية تهميشهم، ولكن فى ظل ظروف لا يملكون حيالها خياراً آخر. ونتج عن هذا تغير فى اتجاهات الهدندوة تجاه الطبيعة. فيما مضى تعاملوا مع الطبيعة كمصدر مستديم، تُدار علاقتهم بها ليس لفائدة الجيل الحالى فقط ولكن أيضا لفائدة أجيال المستقبل. والآن أصبحوا يتعاملون معها كمصدر متناهٍ Finite يديرون علاقتهم به من زاوية الفائدة قصيرة المدى من أجل البقاء.

٧ - نتائج

يُشكل الجفاف حقيقة إيكولوجية وجزءاً من إيقاع الطبيعة فى منطقة هضاب البحر الأحمر. ولأن الجفاف إحدى وقائع الحياة اليومية، نجد الرعاة مهيأين للتعامل معه فكريًا وعمليًا.وفي الماضى استطاع الهدندوة تحويل الواقع الإيكولوجى للجفاف ونقص الغذاء إلى واقعة داخلية، وبالتالى تحول إلى حد بعيد إلى جزء من بنيتهم الاجتماعية. ويمر الهدندوة الآن بأزمة معيشية حادة وانهيار عام فى قدرتهم علي التكيف مع الجفاف. إلا أن الدراسات تثبت خطأ افتراض أن الأزمة المعيشية الراهنة فى منطقة هضاب البحر الأحمر، ليست سوى نتيجة لتأثير الطبيعة القاسية والضغط السكانى والجهل أو سوء التكيف. فكما طرح فى هذا البحث نجد تفسير انهيار اقتصاد الهدندوة الرعوى، فى انهيار ميكانزمات التأقلم التقليدية وعدم قدرتهم على التأقلم مع الجفاف، وذلك كنتيجة لعمليات التهميش البنيوية التى أُخضعوا لها. ولكن على الرغم من الضربات القاصمة التى واجهوها، تحت تأثير الجفاف والتهميش والتحيز الصريح ضدهم، لم يندثروا ولا زالوا يحافظون على بعض أنماط حياتهم المميزة وخصائصهم الثقافية، وفى الوقت نفسه أظهروا قدراً كبيراً من التصميم على إعادة بناء حياتهم، حتي لو لم يعد لديهم سوى القليل من الأمل فى المستقبل. ولكن من جانب آخر يجب علينا أن نشدد، على أن تهميش الهدندوة المتزايد وما يرتبط به من تغيرات فى أنماط حياتهم، وعلى الأخص الميل القوى للحياة المستقرة، يشير إلى أن الرعى الهدنداوى فى طريقه للاختفاء.

مراجع الدراسة :

Abdel Ati, H. A. (1991). "The Damming of the River Atbara and its Down Stream Impact" in M. B. K. Darkoh(ed) *African River Basins and Dryland Crises*, OSSREA and the Dept. of Human and Physical Geography, Uppsala University.

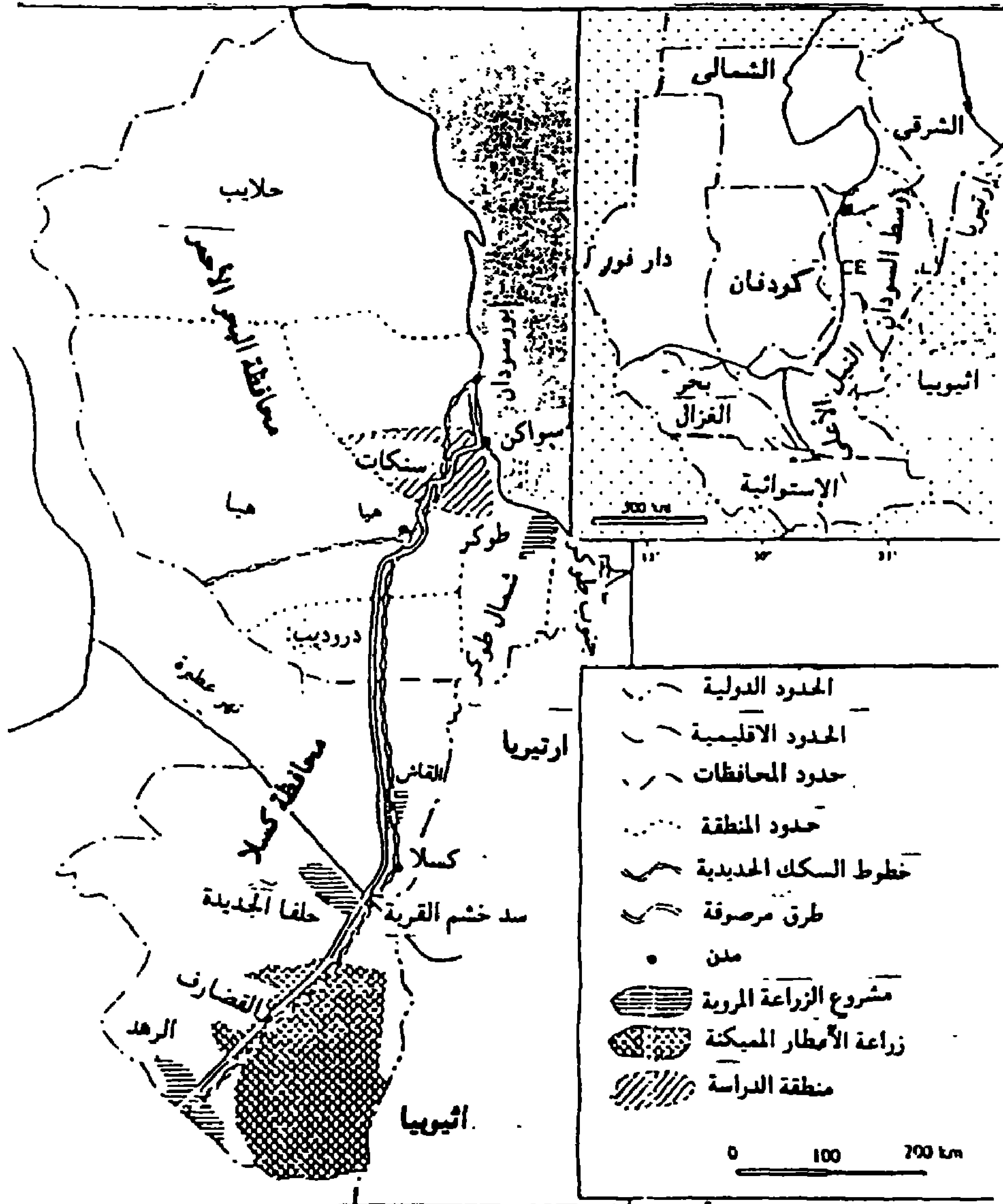
Ausenda, G. (1987). *Leisurely Nomads: The Hadendawa (Beja) of the Gash Delta and their Transition to Sedentary Village Life*, Ph.D. thesis, Columbia University.

Balamoan, G. A. (1981). *Peoples and Economics in the Sudan:1884-1956*, revised edition, Harvard University, Center for Population Studies, Cambridge.

Barth,F. (1961). *Nomads of South Persia: The Basseri Tribe of the Khamesh Confederacy*, Little Brown, Boston.
Blaikie, P. and H. Brookfield (1987). *Land Degradation and Society*, Methuen, London and New York.
Bonsaksen, S. (1991). *Living Today on Tomorrow's Resources: Coping with Drought among the Hadendawa of Eastern Sudan*, Dr. Polit thesis, Dept. of Social Anthropology, University of Bergen.
Chambers, R. (1983). *Rural Development: Putting the Last First*, Longman, London.
Cole, Roy (ed.) (1989). *Measuring Drought and Drought Impacts in the Red Sea Province*, Oxfam Publications, London.
Davies, H. R. J. (1991). "Irrigation Development Programmes", in G. M. Graig (ed.) *The Agriculture of the Sudan*, Oxford University Press, Oxford.
D'Souza, F. and J. Shoham (1985). "The Spread of Famine in Africa: Avoiding the worst", *Third World Quarterly*, Vol. 7 (3); 515-31.
Egeimi, Omer Abdalla (1995). *The Political Ecology of Subsistence Crisis in the Red Sea Hills, Sudan*, Dr. Polit Thesis, Department of Geography, University of Bergen.
El Sammani, M. O. (1990). "Drought and Famine in the Sudan: Implications for Socio-economic Development", in African Center for Applied Research and Training in Social Development, *Understanding Africa's Food Problems: Social Policy Perspective*, monograph No. 1, Hanzel Publishers, London and New York.
Gammelsater, R. (1989). *The Charcoal Producers of Tambok: An Integrated Study of the Environment and Socio-Economic Impacts of Charcoal Production in the Red Sea Hills*, Cand. Scient. thesis, Oslo.
Gore, P. W. (1990). "Effect of Disaster on Population Distribution" in M. E. Abu Sin (ed.) *Disaster Prevention and Management in the Sudan*, University of Khartoum Press, Khartoum.
Grove, A. T. (1977). "Desertification and the African Environment", in David Dalby et al. (eds.) *Drought in Africa*, International African Institute, London.
Hag Ahmed, E. E. (1988). *The Migration of the Hadendawa to Port Sudan with Special Reference to its Impacts on their Identification*, Ph.D. Thesis, Bayreuth University, Germany.
Ibn Haugal, A. (1979). *Surat al Ard*, Al-Hayat Publishing House, Beirut, (in Arabic), (Original edition 972 A.D.).
Murdock, G. (1959). *Africa: Its People and their Cultural History*, McGraw-hill, New York.
Paul, A. (1954). *A History of the Beja Tribes of the Sudan*, Frank Cass and Co. Ltd, London.
Roden, D. (1970). "The Twentieth Century Decline of Suwakin", *Sudan Notes and Records*, Vol. 10: 147-58.
Ruppert, H. (1988). "The Migration of the Zaghawa to Khartoum-Omdurman Conurbation", in Fouad N. 1. and H. Ruppert (eds.) *Rural-urban*

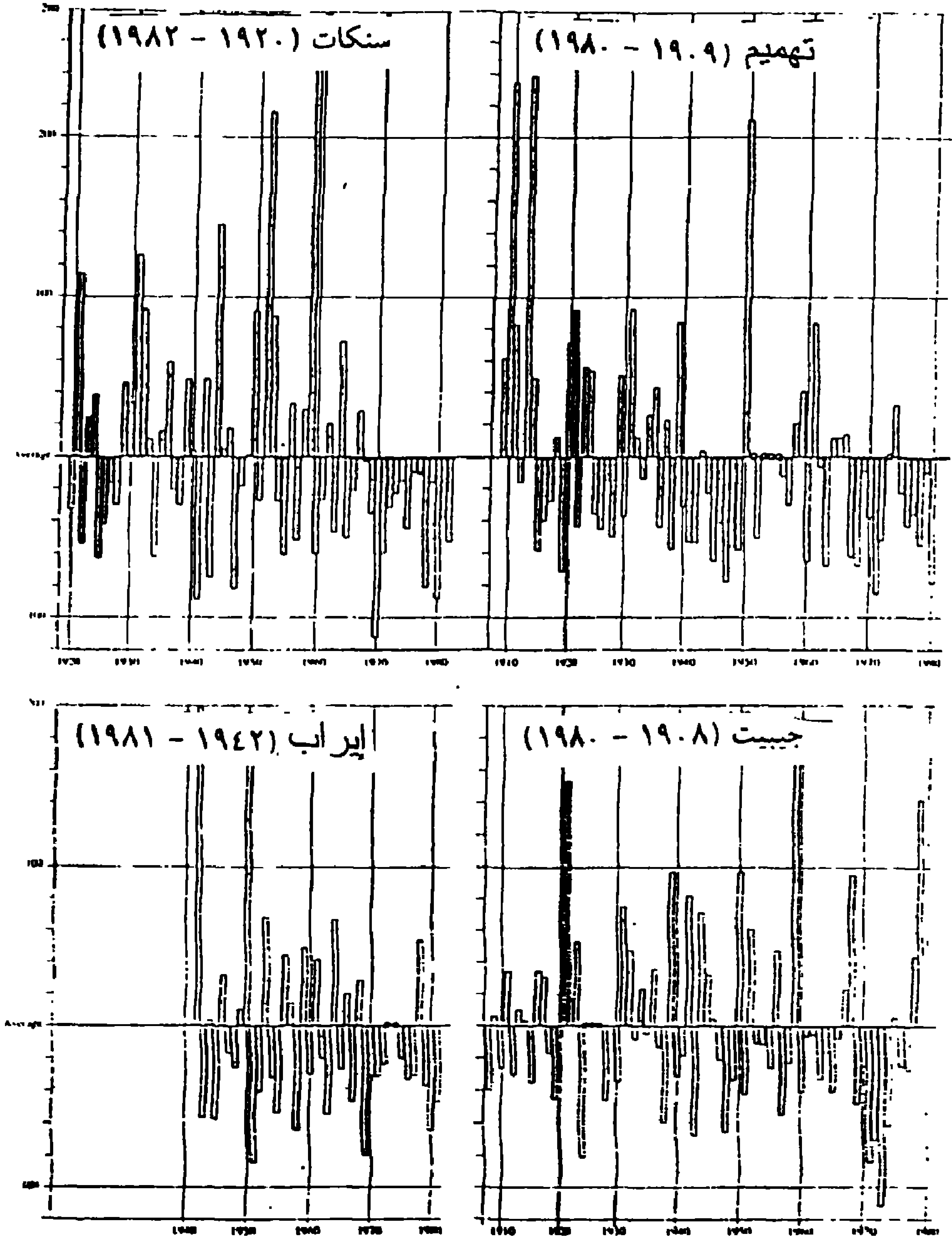
Migration and Identity Change: Case Studies from the Sudan, Druckhous, Bayreuth.
Salih, H. M. (1986). *The Hadendawa: Pastoralism and Problems of Sedentarization*, Ph.D. thesis, University of Hull, UK.
Scott, J. (1976). *The Moral Economy of the Peasantry*, Yale University Press, New Haven.
Sudan Government (1957). *First Population Census of Sudan 1955/56*, Ministry of Social Affairs, Khartoum.
___ (1975). *Second Population Census of Sudan 1973*, Department of Statistics, Khartoum.
___(1990). *Third Population Census of Sudan 1983*, Dept. of Statistics, Khartoum.
___ (1989). *Economic Review*, Ministry of Finance and Economic Planning, Khartoum.
Vayda, A. (1983). "Progressive Contextualization: Methods for Research in Human Ecology", *Human Ecology*, Vol. 11, No. 3: 265-282.
Walker, P. (1987). *Food for Recovery: Food Monitoring and Targeting in Red Sea Province, Sudan*', Oxfam, Oxford.
Watts, M. (1983). "On Poverty of Theory: Natural Hazards Research in Context", in K. Hewitt (ed.), *Interpretation of Calamity from the View Point of Human Ecology*, Allan and Unwin Inc., London.

شكل رقم ١ : السودان الشمالي الشرقي - خريطة موقع



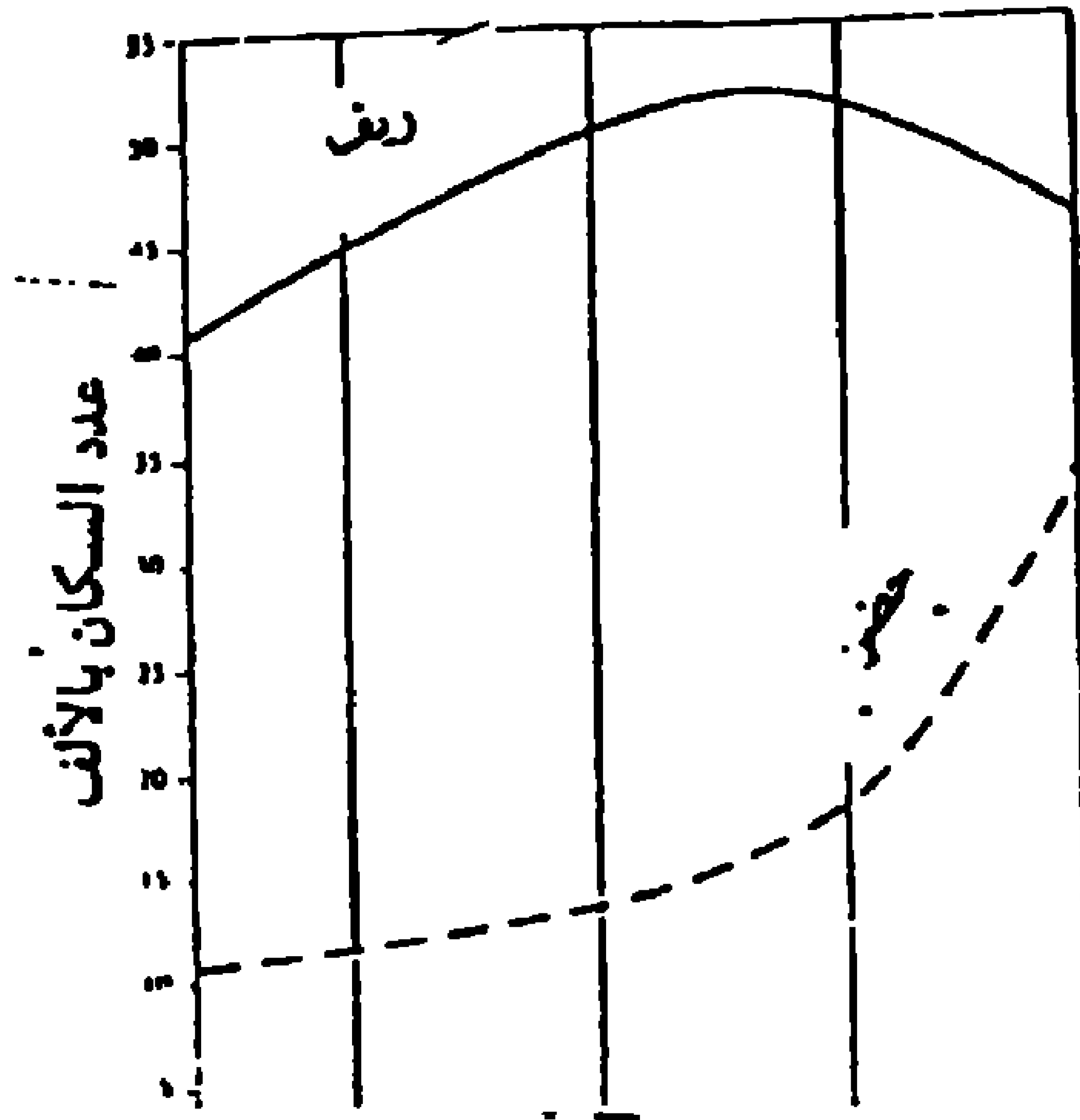
شكل رقم ٢

تغيرات المعدل السنوى لسقوط الأمطار فى مناطق مختارة من هضاب البحر الأحمر



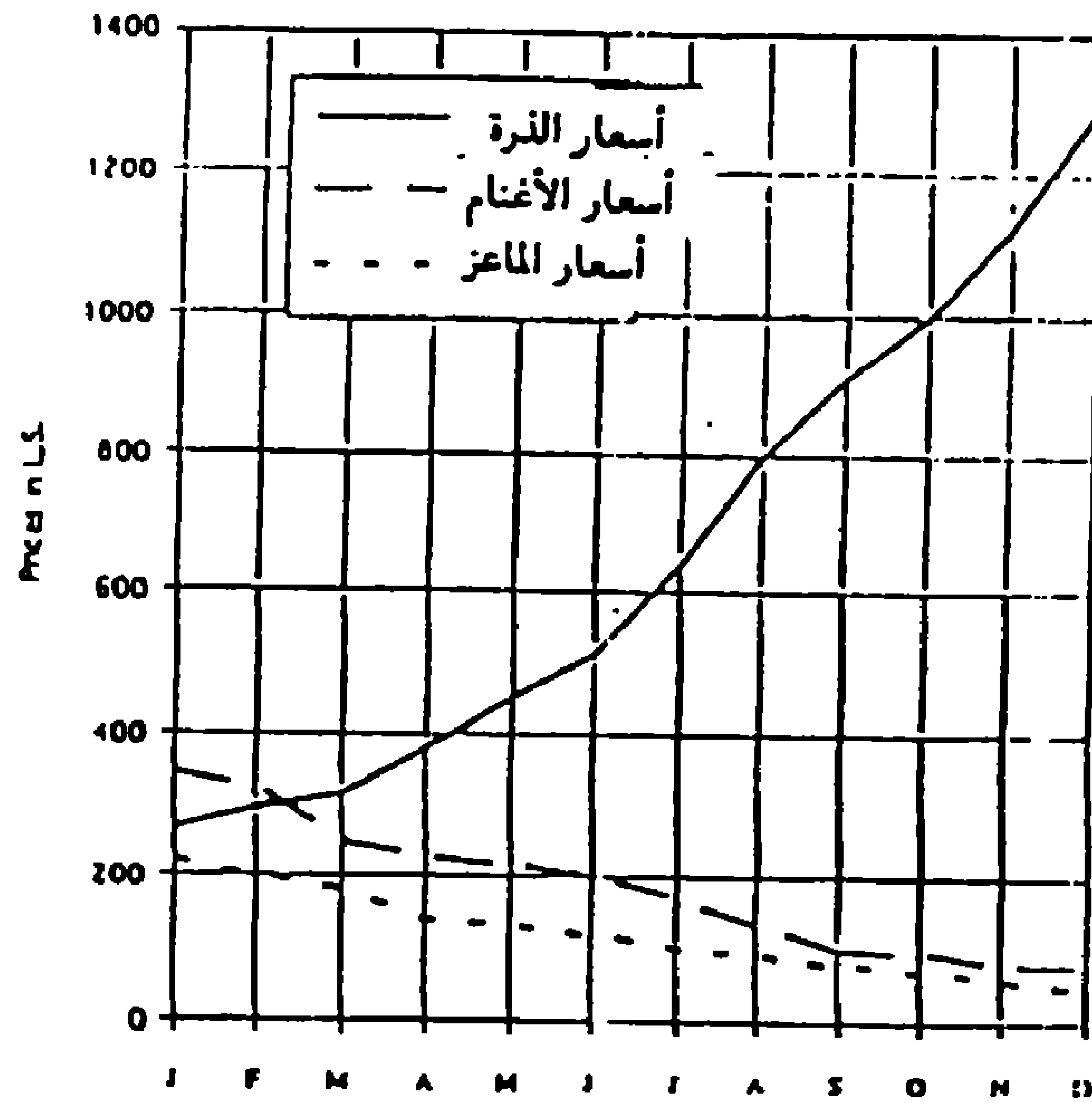
* لا توجد بيانات

شكل رقم ٣ : سكان منطقة سنكات فى الريف والحضر (١٩٧٣ - ١٩٨٩)



شكل رقم ٤

تطور أسعار الحبوب والأغنام والماعز فى منطقة سنكات (يناير - ديسمبر ١٩٩٠)



حسن عبد العاطي

٤ الضغوط الخارجية على الأنظمة الأهلية لإدارة الموارد : حالة من منطقة البحر الأحمر شرق السودان

١ - تمهيد

تنطلق الدراسة التالية من نتائج «برنامج أبحاث منطقة البحر الأحمر» Red (RESAP) Sea Research Programme وتضع فى دائرة الضوء بعض تلك النتائج. وتحاول الدراسة تتبع بعض التغيرات الاجتماعية، التى عرفتها جماعات البجا البدوية بمنطقة البحر الأحمر شرق السودان، كنتيجة للجفاف والمجاعة اللذين أصابا المنطقة خلال عقد الثمانينيات. وتشدد الدراسة على تأثير العوامل الخارجية على الأنظمة الأهلية Indigenous System لاستخدام وإدارة الموارد، وكيف عكست تلك العمليات الإدارية- أو انعكست عليها - تحولات القوى على المستويين المحلى المحدود أو الوطنى الواسع.

وسوف أحاول هنا طرح أن الضغط الخارجى وليس الحدة الضاغطة للجفاف أو ضعف مرونة Resilence النظام المتأصلة، هو ما أدى إلي تحطيم النظام الرعوى الزراعى.

شهد إقليم البحر الأحمر على مدى هذا القرن حالات جفاف ومجاعة دورية الوقوع. وفى النصف الثانى من القرن، مثلها فى ذلك مثل غيرها من مناطق الساحل الافريقى، شهدت منطقة البحر الأحمر نزوعًا للتدهور البيئى وصل إلى أوجه خلال مجاعة ٨٤ - ١٩٨٥، التى أدت إلى الانهيار الكامل تقريبا لبنى جماعة البجا الاقتصادية والاجتماعية. وبالإجماع تقريباً ألقى اللوم على الجفاف، بوصفه المسئول عن أزمة منطقة البحر الأحمر الراهنة. وعلى الرغم من أن مستوى معدل سقوط المطر قد هبط خلال فترة العشرين - الثلاثين سنة الأخيرة، فإن ربط الأزمة بالجفاف فقط يؤدى إلى أخطاء فى فهم أسباب الأزمة من جهة ويقود إلي نتائج خطيرة من جهة أخرى. وهو يُساعد على الوقوع فى أخطاء الفهم، من واقع رؤيته لمنطقة البحر الأحمر بوصفها وحدة واحدة متجانسة وفى عزلة كاملة عن محيطها القومى والإقليمى الأوسع، ونتيجة لتجاهله لتأثير عوامل مثل النمو السكانى وتوسع اقتصادات السوق والتحضر وأشكال التحديث الأخرى، والتى حدثت داخل وخارج الإقليم. وهو يقود إلى نتائج خطيرة من

* ترجمة : صلاح أبو نار

واقع أن التشديد على النتائج الظاهرة بدلا من الأسباب الكامنة ، يُرسى أسس تبنى الحلول التقنية بدلا من الحلول التنموية، تلك الحلول (التقنية) التى قد لا يكون مرغوباً فيها أو قد لا تكون قابلة فعليا للبقاء. وكنتيجة لتلك التصورات عوملت منطقة البحر الأحمر بوصفها كياناً استاتيكيًا، وانفتح المجال أمام مختلف أشكال التدخلات الخارجية فى المنطقة.

١-١ - المؤشرات الأساسية للبيئة الطبيعية :

يمتد الإقليم على مساحة تصل إلى حوالى ٢١٢٠٠٠ كيلو متر مربع، تتكون من السهل الساحلى الضيق في الشرق، وسلسلة هضاب البحر الأحمر التى يصل ارتفاعها إلى ألف وخمسمائة متر فوق سطح البحر في الغرب، ونجد واسع فى الغرب يصل ارتفاعه إلى ألف متر. ويُقدر أن ٩٨٪ من الأقاليم يحصل على أقل من ٢٠٠ ميليمتر من المطر سنويا، وكنتيجة لذلك فإن التصريف السطحى Surface Drainage للمياه يعتمد على الخيران الموسمية القصيرة. ومن واقع أن أغلب المنطقة مبطنة بصخور قاعدية-Basement Complex فإنه لا تتواجد المياه الجوفية إلا بكميات ضئيلة على مسافات عميقة فيما بين الصخور المتصدعة. وبالتالى اعتمدت الحياة إلى حد كبير على الخيران الموسمية أو الآبار الضحلة. ودوما كانت كثافة السكان منخفضة (حوالى ٢,٨ فرد لكل كيلو متر مربع)، ولكن فيما يلى سنوات الجفاف نجد أغلب السكان (٦٠٪) يقيمون داخل أو فى جوار المناطق الحضرية.

ولدينا دراسة أجراها س موسى Musa حول احتمال حدوث الجريان السطحي - Run Off قامت على التوزيع التكرارى التجميعى Cumulative Freequency لمعدل سقوط الأمطار، وانتهت إلى تقدير كمية ماء المطر الجاري سنوياً بـ ١٦٨ مليوناً من الأمتار المكعبة عند مستوى احتمال مقداره ٩٠٪، بحد أقصى مقداره ١٦٦٢ مليوناً من الأمتار المكعبة عند مستوى احتمال مقداره ١٠٪، وذلك بالنسبة للإقليم فى مجمله. وبعد تعديل الأرقام لكى يُدخل فى تقديرها الخسائر الناتجة عن بخر المياه والعوامل الأخرى، قدر الباحث

وجود فائض يبلغ ٦١٣ مليوناً من الأمتار المكعبة، قادر على رى مائة ألف فدان للزراعة. (Mussa,1991:24-28) ولكن القيم الخاصة بمعدل سقوط الأمطار وتوزيعها الجغرافى (وبالتالى الجريان السطحى) تظهر درجة عالية من التغيرية (Ibid:3) مستخدمًا مؤشراً للرطوبة Moisture Index قام عبد الله بتقسيم منطقة البحر الأحمر إلى خمس مناطق قاحلة أساسية تتوافق مع مناطق معدل سقوط الأمطار، ثم شدد على أن التذبذب في معدل سقوط الأمطار الذى حدث على مدى الثمانين عامًا الأخيرة، يظهر لنا نظاماً من الوقائع الدورية : فترة مطيرة تتلوها فترة جافة تستمر من ٣ إلى ٦ أعوام (Abdalla,1992:59-70)، وذلك فيما عدا مناطق الذروة حيث ينخفض الانحراف عن المعدل الوسطى لسقوط الأمطار ويصبح طول فترتى المطر والجفاف أقصر. (Ibid:100-115)

وهكذا تصبح كلمة «التغيرية» Variability مفتاح فهم و - أو شرح تغيرات البيئة الطبيعية وبالتالى أشكال التكيف الاجتماعى فى منطقة البحر الأحمر. وبالإضافة إلى التغيرية الموثقة لأنماط معدل سقوط الأمطار،طُرحت العوامل التالية لدعم صحة الرأى السابق:

١ - التغير فى الطوبوغرافيا ودرجات الميل أو الانحدار (الجبال ومنحدرات السهول الغرينية Alluvial وأحواض الخيران).

٢ - التغيرات في أنظمة الأرض (الصحراء، الهضاب، السهل بسيط الانحدار، السهل الغرينى، والسهل الساحلى).

٣ - يُشكل التوزيع المتفاوت للماء على الطبيعة، وبالتالي الاختلافات فى رطوبة التربة ووجود أنواع مختلفة من النباتات و - أو تجماعات نباتية مدخلاً هاما لبقاء واستمرار الرعى فى المنطقة.

وهكذا تنحصر المشكلة الرئيسية للمنطقة، وذلك طالما كان اهتمامنا بالبيئة الطبيعية بدلا من الجفاف - القحولة فى حد ذاتهما، فى العناصر التالية :

أ - إمكانية التنبؤ بأحوال البيئة من فصل لآخر ومن منطقة إلى أخرى .

ب – التنمية والتجديد التكنولوجى اللازمان لإستخدام موارد الأرض.

ج – ميكانزمات تكيفية قادرة على تأمين بقاء الإنسان فى ظل مثل تلك الأحوال الملتبسة المتقلبة.

١-٢ أشكال التكيف التقليدية

يختلف التكيف الاقتصادى اختلافًا طفيفًا، تبعًا لأحوال البيئة الطبيعية ومستوى التكنولوجيا المطبقة. وخلال الجزء الأغلب من تاريخ ولاية البحر الأحمر، تكون النشاط الاقتصادى للسكان أساساً من رعى الحيوانات، والزراعة باستخدام كل من ماء المطر الهاطل وجريان المطر السطحى المباشر. ومن الزاوية التاريخية يبدو أن الحيوانات كانت أكثر أهمية لدى جماعات البجا، ليس فقط من واقع قيمتها الاقتصادية (بالمقارنة بالزراعة)، ولكن أيضا لأنها تمثل المصدر الرئيسى للمنفعة فى الحياة الاجتماعية والمناسبات الطقوسية. وتمثل الحيوانات للبجا وسائل الحراك الاجتماعى والاقتصادى والهيكلة الاجتماعية، وذلك من خلال الـ «تَيْتَ»(٢)* (ويعنى نقل الملكية من خلال الهبة)، والـ «هَلْقين»*(نقل الملكية من خلال الهدايا المرتبطة أساسا بالزواج)، والـ «يْهَمُوتْ»* والـ «دَنْقيتَ»* (ويعنيان استعارة الحيوانات للاستخدام والانتفاع بمنتجاتها). وعبر تلك الميكانزمات أسست الوحدات الاجتماعية وفى الوقت نفسه الاقتصادية، وتولدت المساواة واللامساواة و – أو استمرت. ومن خلال تلك الميكانزمات أيضا كان يعاد بناء القطعان، ويُحافظ على الحياة التقليدية وهكذا وعلى عكس الاعتقاد الشائع، لا يمثل ارتباط البجا بالحيوانات أمراً شعائرياً – اجتماعيا أو عاطفيا فقط، ولكنه بشكل أولى يمثل عقلانية اقتصادية، ويتضح ذلك فيما يلى :

١ – فى ظل مثل تلك الأحوال المناخية المتقلبة، تصبح الحيوانات وذلك على المدى القصير على الأقل،ذات قدرة أعلى على توفير إحتياجات الرعاة بالمقارنة بالزراعة.

٢ - توفر الحيوانات للرعاة مرونة أكبر فى الحراك والبيع والاستخدام المباشر خلال فترات الأزمة.

٣ - تشكل الحيوانات مصدراً للفرص بخلاف الغذاء مثل النقل وغير ذلك، وهى الفُرص التى تزداد أهميتها مع نمو علاقات السوق والتبادل.

إلا أن تربية الحيوانات والزراعة ألحق بهما دوما مصادر أخرى للدخل، من أجل تأمين قابلية النظام الرعوى الزراعى للبقاء. وكانت أكثر تلك المصادر أهمية خيار الهجرة الفصلية للرعى والعمل المأجور، أو الهجرة للعمل فى مشاريع القاش وطوكر عبر نظام المشاركة فى المحصول.

ولايزال تكيف الهدندوة الريفيين المعاصرين كما كان منذ قرون، قائما على الإدارة النفعية للموارد من خلال الهجرة، وبالتالى اتساع فترة استخدام قاعدة موارد شحيحة، تلعب فيها مصادر الرعى والأشجار الدور الأكثر أهمية. وفى حد ذاتها لاتزال منطقة الـ «قُنُبْ»، والخيران على سبيل المثال - فى «أورْدِرُسْ» و «هَدَرِبَاب»، تمثل على التوالى الملتجئات الشتوية والصيفية الأساسية للماشية. ورغم أن مسافة وفترة واتجاه الهجرة، يمكن أن يتغيروا كشكل للتكيف يتغير وفقاً للظروف المتغيرة، فإن النمط العام هو نفسه فى أغلب المناطق الريفية. ولقد نتج عن مرونة نظام الإدارة (من خلال تحركات الإنسان والحيوانات)، وذلك على مستوى الجماعة والأسرة المعيشية المستقلة، المحافظة على النظام الرعوى الزراعى. وبالفعل يمكن للظروف القاسية أن تؤدى إلى تحطيم النظام مؤقتا، لكنه لا يفقد أبداً قدرته على إعادة تكوين نفسه. وهكذا انطلاقاً مما تبقى له من قطعان قليلة العدد، يبدأ النظام فى كل مرة فى الظهور من جديد.

والواقع أن الحيوانات التى تشغل المكانة المركزية فى إعادة إنتاج تلك الواحدات المتكيفة، تشكل العامل الرئيسى فى مباراة التجدد هذه، وذلك من خلال حفاظ البجا على تقاليد الـ«سِلِفْ» أى نظام القواعد التقليدية المنظمة لإدارة الحيوانات والموارد الطبيعية، وهما

المكونان الرئيسيان للنظام الرعوى الزراعى. فأنظمة الـ «يَهَمُوتْ»* والـ«الـهَلَقِينْ»* والـ«تَيْتَ»* والـ«دَنْقِيتْ»* بالنسبة للحيوانات، والقواعد المنظمة للحقوق تجاه الأرض مثل الـ«أَسِلْ» أي الملكية والـ«أمْرَا» أي حقوق الاستخدام، قد حافظوا على جماعة البجا وقدرتها على مواجهة التحديات. ويمكن للرابطة القوية بين تقاليد الـ«سِلِفْ» ومفهوم النخوة: «دُوْرأُرِيتْ» لدى الهدندوة، أن تساعد فعليا على الإجابة على سؤال هام سبق أن طرحه كثير من الباحثين، وهو: لماذا يصر هؤلاء القوم على الإقامة فى تلك المنطقة الفقيرة طبيعيا؟.

وبالتالى إذا كان نظام سقوط الأمطار يتسم عادة بالتغير ولا يمكن التنبؤ به، فى حين يتسم النظام الاجتماعى بالمرونة والقدرة التكيفية العالية، فما هو بالضبط الخطأ الذى حدث؟.

واعتماداً على نتائج برنامج أبحاث منطقة البحر الأحمر (RESAP) يمكن القول بوجود تفاعل بين إطارين من العوامل، هو المسئول عن أزمة النظام الهدنداوى الراهنة. يخص الإطار الأول الضغوط المتواجدة داخل النظام الهدنداوى نفسه، بينما يرتبط الثانى والذى نتناوله فى هذه الدراسة بالتعديات التى مارسها النظام الخارجى على نظام الهدندوة. ونعتقد أن عوامل هذا الإطار الثانى الخارجى هى المسئولة عن تسارع عملية التدهور، حيث أدت إلى توسيع نطاق إستخدام الموارد التى يعتمد عليها نظام البجا الرعوى الزراعي، وأضعفت الروادع الاجتماعية والثقافية المفروضة على استخدامها.(Manger,et al:1995)

٢ - تعديات النظام الخارجى

بصرف النظر عن القيمة النسبية لمواردها المحتملة أو مستوى تدهور البيئة الطبيعية، تمثل منطقة البحر الأحمر جزءاً من الموارد الاقتصادية القومية. وقد أصبح من الواضح أنه ليس كل القرارات المرتبطة باستخدام الموارد المحلية، بالضرورة محلية الأصل أو الجوهر. والأصح أن الكثير من تلك القرارات،إن لم يكن أغلبها، وبالتالى الأفعال الناتجة عنها، ذات أصول خارجية لا تنتمى للنظام المحلى. وفى التحليل التالى سوف أركز على واقعة تعديات النظام

الخارجى ، وتأثيرها على النظام المحلى فيما يتعلق باستخدام الموارد الطبيعية. وينبغى أن نلاحظ أن التشديد هنا على تحولات القوة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ينطلق من قناعة مضمونها أن القوة تمثل العامل المُحدد لطريقة استخدام الموارد الطبيعية أو لطريقة إساءة استخدامها.

يواجه البحر الأحمر النظام الخارجى على ثلاثة مستويات أساسية : على المستوى المحلى، ثم فى علاقته مع أجهزة الدولة،وفى النهاية عبر اتصاله بالنظام الدولى من خلال تدخل المنظمات الأهلية غير الحكومية فى المنطقة.

ولكن يجب أن نلاحظ أن تأثير تلك المستويات الثلاثة، التى يتفاعل عبرها البجا مع النظام الخارجى، لا يمكن لنا اعتباره عملية ذات اتجاه واحد. والصحيح أن البجا بدورهم يؤثرون على تلك النظم الخارجية، التى أصبح بعضهم - أو اضطروا إلى ذلك - جزءا منها، وبالتالى ساهموا فى تسريع التحولات فى طرق وأساليب استخدامهم للبيئة المحلية ومواردها الطبيعية. ولكن مرة أخرى لا يعنى هذا أن الهدندوة يتفاعلون مع هذا النظام الخارجى على قدم المساواة، أو يتفاعلون معه فعليا باختيارهم الحُر. فالواقع أن تفاعلهم مع هذا النظام الخارجى يأتى فى أغلب الأحوال كرد فعل لتأثيراته، ويجبرهم على تغيير أساليب حياتهم.

١-٢ - التفاعل على المستوى المحلى

١-٢-١- البيئة الطبيعية

تتميز البيئة الطبيعية لمنطقة البحر الأحمر، والتى تمثل واحداً من الاطر التى يحدث التفاعل داخلها، بعزلتها النسبية وتضاريسها الخشنة ونظام أمطار عالى التغير مع فترات جفاف متكررة، وموارد طبيعية محدودة وعلى الأخص المياه.

وتبعا لما سبق كانت المنطقة دوما معرضة لتفشى المجاعة وفقدان الماشية، وكنتيجة لذلك فقدان الحياة الإنسانية.

وفى الماضى تمكن البجا من التأقلم مع تلك المواقف من خلال الأساليب التالية :

١ - تبنى نظام رعوى زراعي على درجة عالية من الاكتفائية.

٢ - نمط استيطان ذو طبيعة انتشارية.

٣ هجرة جغرافية مؤقتة أسفل وأعلى الهضاب بحثا عن الماء والمرعى والأرض القابلة للزراعة.

٤ - هجرة مؤقتة للعمل خارج نطاق الوطن، ازدادت وتيرتها مع تأسيس مدينة بورسودان وبناء خط السكك الحديدية الممتد من بورسودان إلى المناطق الداخلية.

٥ - ممارسة تقاليد الـ«تَيْتَ» والـ«دَنْقيت» والـ«هَلْقينْ» والـ«يْهَمُوتْ» التى سبق لنا ذكرها، من أجل تأمين إعادة بناء قطعان الماشية، مع تبنى روادع اجتماعية تأخذ بعين الاعتبار تجدد المرعى والحياة النباتية.

وخلال الجفاف الأخير أصبحت الخيارات الثلاثة الأولى مستحيلة، بسبب التحركات السكانية الكثيفة التى أدى إليها الجفاف، علاوة على ضعف نظام الروادع الاجتماعية تبعا لإلغاء نظام «الإدارة الأهلية» The Native Administrative System وتحولات القوة التى أعقبت هذا الإلغاء، كما تراجعت فرص العمل الحضرى المتاحة تبعا لارتفاع مستوى المهارات التقنية المطلوبة.

٢-١-٢ - التحضر

تسارع النمو الحضرى فى منطقة البحر الأحمر، تحت تأثير تأسيس بورسودان كميناء بحرى وبناء خط السكك الحديدية الرابطة بين بورسودان والخرطوم فى العشرينيات، والطريق الأسفلتى بينهما فى السبعينيات. وهناك عوامل أخرى ساهمت فى نمو المدن، نجدها فى تأسيس الحاميات العسكرية فى جبيت والمشروعات الزراعية فى القاش وطوكر.

ولقد شهد إقليم البحر الأحمر زيادة ضخمة فى معدل التحضر خلال العقدين الأخيرين. ففى عام ١٩٧٣ كان عدد سكان الحضر ١٦٠,٠٠٠ نسمة، ارتفع إلى ٣٥٣,٠٠٠ عام ١٩٩٣، مسجلاً معدل زيادة مقداره ١٢١٪ بمعدل نمو سنوى ٦٪، وبالتوازى مع ذلك انخفض عدد السكان الريفيين بمقدار ١٢٪. وتستوعب مدينة بورسودان وحدها حوالى ٨٩٪ من سكان منطقة البحر الأحمر الحضريين. ويمكننا رصد الوظائف الأساسية التى لعبتها المدن بالنسبة للبجا فيما يلى :

١ - تقديم بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل المدارس والأمن والصحة بأسلوب مركزى.

٢ - شكلت المدن بوصفها مراكز إدارية، مناطق لجوء السكان الريفيين خلال فترات تفشى الجفاف والمجاعة المتكررة. ونتج عن كثافة وطول فترات الجفاف الأخيرة وفقدان الماشية، أن أصبحت فترات لجوء المهاجرين إلى المدن أطول، كما أصبح الأمر بالنسبة لكثيرين منهم بمثابة استقرار دائم فى المدينة، وهى عملية تحضر وصفها البعض كتدفق ريفى كثيف.

(Abu Sin,1991:22)

٣ - تقدم المدن للسكان الريفيين مصدراً كبيراً للمياه، حتى خلال الأعوام «العادية» حيث إن أغلب مدن الإقليم توجد فى أماكن ذات إمكانيات مائية عالية نسبيا (على سبيل المثال سنكات، طوكر، هيا)

٤ - ربما كانت الوظيفة الأكثر أهمية هى تقديم المدن لفرص العمل اليدوي للمهاجرين الريفيين وعلى الأخص بورسودان . إلا أن تلك الوظيفة شهدت تراجعًا قويا، نتيجة لتبنى الميناء لتقنيات تكنولوجية مُتقدمة، وعلى سبيل المثال : (الناقلات والحاويات والسلاسل).

ولكن لا نجد سوى شواهد قليلة، تدل على تأثير المدن التدريجى على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن المحتمل أن تكون خصوصية سمات عملية تحضر منطقة البحر الأحمر هى

العامل المسئول عن ذلك، ويمكننا رصد تلك السمات فيما يلى:

١ - على عكس ما تطرحه الفرضية العامة، نجد أن المنطقة قد شهدت خلال العقدين الأخيرين نمواً حضرياً، على الرغم من معدلات النمو السكانى الطبيعى المنخفضة، والأوضاع البيئية وحالات الفقر المتطرفة. (Abdel Ati,1990:7)

٢ - باستثناء مدينة بورت سودان، كان تحضر المنطقة - إلى درجة كبيرة- محض تركز للسكان الريفيين في موقع حضرى.(Abu Sin,1991:9-17)

٣ - إلى مدى بعيد لا يمكننا القول إن بداية التحضر وبنيته ووظائفه ذات طبيعة أهلية، فقد ظهرت نتيجة مبادرة المهاجرين الذين لا ينتمون إلى البجا (Ibid:14) أو نمت كاستجابة لمتطلبات من خارج الأقليم. وحتى داخل المدن سنجد أن أغلب البجا، يقيمون فى مستوطنات الأكواخ والأراضى التى يشغلونها دونما حقوق ملكية والمحيطة بالمدن.

٤ - يمنحنا البحر الأحمر حالة نمطية لوجود مواقع ذات أولوية إقليمية مثل بورسودان، ميناء السودان الرئيسى الذى يصل عدد سكانه إلى ٣١٤،٠٠٠، أى حوالى ٣١ ضعف سكان سنكات التى تمثل ثانى أكبر مدينة في الأقليم. إن نمو بورسودان كميناء تجارى ارتبط إلى حد كبير ولا يزال، بتنمية المناطق الأكثر ازدهاراً نسبياً فى البلاد وعلى الأخص الإقليم الأوسط (الجزيرة) والعاصمة الخرطوم، أكثر من ارتباطه بتنمية منطقة البحر الأحمر. وقد ترتب على ذلك فعليا حصر مهاجرى البجا اجتماعيا وثقافيا وسياسياً، داخل نظمهم الريفية التقليدية، وذلك كما يتضح من أنماط حياتهم داخل المدن. (Abdel Ati,1990:7-8) وبالفعل نجد أن مجرد إمكانية العمل فى ترسانة بورت سودان، محكوم إلى حد بعيد بالعلاقات الإثنية. (Gutbi,1989:15-17)

٥ - لا توجد لدينا أى شواهد تدل على تأثير المدينة الكبيرة، على محيطها الريفى أو المدن الإقليمية ذات المكانة الأدنى، فيما يتعلق بعملية توليد التغير. وتبعا لما أورده أبو سن

تمنحنا بالفعل منطقة البحر الأحمر، نموذجا كلاسيكيا للاستنزاف الحضرى للبيئة الطبيعية، حيث تقوم المناطق الريفية بالتعدى علي مواردها الشحيحة من أجل تلبية الطلب الحضرى على الأخشاب والفحم النباتي والماشية، مما يؤدى إلى تصعيد تدهور قاعدة الموارد الريفية. (Abu Sin,1991,2,16,29) والواقع أن الطريق الأسفلتي الممتد من بورسودان إلى الخرطوم، ساهم فى تدعيم عزلة المدن الصغيرة عن محيطها الجغرافى.(Abdel Ati,1990)

وتبعا للتدهور الحادث فى أعداد الماشية وكميات المنتجات الريفية الأخرى خلال الأعوام الأخيرة، تراجعت وظيفة المدن بوصفها سوقًا للمنتجات الريفية. وفعليا أصبحت المدن بالنسبة للأغلبية العظمى من البجا، مكانًا لشراء البضائع أكثر منها مكانا لبيعها. وعلاوة على ذلك أدى غياب الماشية،إلى تحول عملية بيع الأخشاب والفحم النباتى، إلى مصدر أهل الريف الوحيد للحصول على النقد، وكلاهما يساهم فى الإسراع فى عملية التدهور البيئى. وهكذا فى ظل الأوضاع الراهنة، ارتفعت تكلفة التحضر بالنسبة للبجا، خاصة إذا تم قياسها بحجم الموارد المستنزفة وتأثيرها الاجتماعى. ويمكننا رصد أهم النتائج فيما يلى :

١ - الاستنزاف الحضرى الكثيف للطبقة الحاملة للمياه تحت سطح Subsurface Aquifers، التى يعاد تكوينها بشكل ضعيف، مما يؤدى إلى حرمان أهالى الريف من أحد المصادر الحيوية لاستراتيجية البقاء. وتشكل المشاريع المقترحة لتزويد بورسودان بالماء العذب من طوكر خطرا حقيقا هو نسبة الملوحة فى طبقة طوكر الحاملة للمياه.. (Abu Sin,1991:12-17)

٢ - الطلب الكثيف على الكتلة الحيوية، وعلى الأخص من أجل مواد البناء والوقود. وعلى سبيل المثال نجد أن مايزيد عن ٩٠٪ من منازل سنكات، جرى تسقيفها بسيقان شجر الدوم، وهو ماينطبق أيضا على منازل الطبقة الدنيا فى بورسودان. وعبر الطريق البرى يُنقل خشب الدوم، إلى داخل السودان حتى العاصمة الخرطوم، وهو ما تزايدت وتيرته مع إنجاز بناء

الطريق الأسفلتي. (Ibid, 17) ومثل هذا الضغط على أنواع معينة من الموارد الطبيعية، يشكل خطراً على التوازن البيئي، إذ يرفع من قيمتها المادية وبالتالي يدفع صوب اجتثاثها .ويشكل طلب الطاقة المنزلية (الخشب والفحم النباتي)، المصدر الأكبر للطلب على الخشب واستهلاكه في المدن. وكنتيجة للنمو الحضري، انخفض تزويد ولاية البحر الأحمر لنفسها من احتياجاتها للطاقة المنزلية، من ٧٠٪ عام ١٩٧٠ إلى أقل من ٣٥٪ في عام ١٩٩٠. (Ibid,18) وتظهر لنا دراسة روى كول Roy Cole حول الكتلة الحيوية من حول مدينة بورسودان، العلاقة العكسية بين الكثافة Density والبُعد عن بورسودان وأيضا أسعار الفحم النباتي.(Cole,1989) فلقد أدت الزيادة في أسعار الفحم النباتي، إلى تكثيف قطع الاخشاب وحرقها في المناطق الريفية، وعلى الأخص المناطق المعتبرة «أراض مشتركة»Commons أي تلك الأرض التي لا تدخل في ملكية أي جماعة قبلية، ونموذج ذلك منطقة أوردُرُسْ.

٣ - زيادة الطلب الحضري على الماشية والمحاصيل في منطقة البحر الأحمر.

(Abu Sin,1991)

٤ - أدى نمو المراكز الحضرية في البحر الأحمر أيضا، إلى جذب المهاجرين من غير سكان المنطقة، ودخل هؤلاء في صراع مع أهل المنطقة على الوظائف والخدمات في المدن. ويجد أهل المنطقة أنفسهم في وضع غير ملائم، من واقع معدلات أميتهم العالية وافتقارهم النسبي للمهارات،وبالتالي نراهم يتنافسون فيما بينهم على الوظائف المتاحة، مما يؤدي إلى انخفاض أجورهم كذلك نتج عن وجود المهاجرين من غير البجا في تلك المدن، تراجع فرص البجا في الحصول على الخدمات الاجتماعية وعلى الأخص المدارس في المراحل التالية على المستوى الأولى.(Abdel Ati,1990:18-21)

٥ - كان للهجرة آثارها الاجتماعية السلبية مثل تفكك الأسرة والبطالة والأمراض

الاجتماعية الأخرى. وأحد الملامح البارزة فى هذا المجال، انتشار عمل الاطفال وانتشار تشرد الأطفال بما فيهم الفتيات، وهو ما يعكس تغيراً كبيراً فى نظام القيم والتقاليد الاجتماعية البجاوية.ولايوجد أيضا أى دليل على تكامل البجا مع الجماعات (Abdel Ati,1991) الإثنية الأخرى فى المدينة، إذ يظل أغلبهم مرتبطا بجماعاتهم القبلية.

٦٠ - كان للتحضر تأثيره السلبى على أسعار المنتجات الريفية، ففى ظل حالات الجفاف والتدهور البيئى، حدث تراجع حاد فى السلع الريفية المطروحة فى الأسواق، وذلك من واقع اعتماد أغلبها على البيئة الطبيعية. كما يعانى البجا أيضا من النسب السلبية للتبادل التجاري، إذ تتجه أسعار الماشية للانخفاض بينما تأخذ أسعار الحبوب في الارتفاع.

٢-٢ - التفاعل على المستوى القومى

٢-٢-١ - المستوى الإدارى

شهدت بدايات هذا القرن تأسيس أول اتصال نظامى بين البجا والدولة السودانية الحديثة، من خلال التراتبية الإدارية التى أسستها السلطات الاستعمارية. إلا أن زعامة البجا التقليدية (الإدارة الأهلية)، لعبت فى أغلب الأحوال دوراً بارزاً . ويمكننا رصد مسائل التفاعل الأساسية بين الطرفين، فى جمع الضرائب والإمداد بالخدمات الاجتماعية الأساسية مثل الصحة والتعليم والأمن، وفى أحوال كثيرة تدخلات الإغاثة خلال فترات المجاعات.

ومنذ إلغاء نظام الإدارة الأهلية فى أوائل السبعينيات وحتى عام ١٩٩٤، وعلى الرغم من إدخال عدد من القوانين الحكومية المحلية والإقليمية، أصبح البحر الأحمر يدار فعليا من العاصمة الخرطوم. فالتعيينات على كل المستويات الإدارية فيما يلى الدرجة السادسة، تتحكم فيها الخرطوم والعاصمة الاقليمية كسلا. كما أن ميزانية تنمية الإقليم قد جرى مركزتها بشكل مكثف. (Ibrahim et al.1991:10-13,26-8) ولقد ألقى على عاتق تلك النزعة المركزية المفرطة في تخطيط التنمية والتمويل والوظائف الإدارية، مسئولية فشل و- أو

عجز المؤسسات الأقليمية عن التخطيط أو استخدام الموارد الموجودة، من أجل احتواء أزمة الجفاف أو الشروع فى مهمة إعادة تأهيل الأقليم. (Ibid:18,33) ثم جاءت تبعية الأقليم الاقتصادية، وتدهور أوضاع البيئة الطبيعية، لكى يُساهما فى استمرار التحكم المركزى القوى علي الأقليم.

أدى الضعف الإدارى الداخلي للنظام، إلى تدمير قدرته علي مراقبة وضبط التدهور البيئى أو الرد الكافى على الأزمة التى خلقها. وكان من شأن هذا الضعف القديم والمستمر، والذى جاءت الأزمة لكى تكشف عنه، أن يؤكد صحة ما طرحه عبد الغفار أحمد حول رؤية السلطات الاستعمارية وبعد الاستعمارية للبجا، بوصفهم جماعات يصعب إدارتها أو تزويدها بالخدمات، مثلها فى ذلك مثل غيرها من جماعات الرعاة. وبالنظر إلى بيئتهم الطبيعية القاسية ومصاعبهم الاقتصادية المزمنة، تصورت ذات الجهات الحل الدائم في صورة إعادة توطينهم فى المناطق الأكثر إنتاجية شمال القضارف والقاش وطوكر. وهكذا اتخذ دعم الحكومة للبجا الأشكال الأساسية التالية :

(١) إمدادات الإغاثة خلال فترة الأزمة، الموجهة للمناطق التى تأثرت بها.

(٢) إدخال وسائل معيشية بديلة مثل التعدين وصيد الأسماك.

(٣) تحسين المرعى من خلال بناء سدود على بعض الخيران المختارة.

(٤) تشجيع هجرة البجا إلى المشاريع الحكومية فى أماكن أخرى.

(Ahmed,1990:21)

وإذا حاولنا تقدير تأثير تلك الخيارات الأربعة يمكننا القول إن الإغاثة قد لعبت بوضوح دوراً هامًا فى إنقاذ حياة الكثير من البشر. ولكن رغم ذلك سنجد إنه منذ مجاعة ٨٤-١٩٨٥، حدث تراجع جذرى فى مساهمة الحكومات، ليحل محلها إلى مدى بعيد المنظمات

الأهلية غير الحكومية.ولم يُقدر للبديل الثانى المطروح على البجا، أى صيد الأسماك والتعدين، أن يستحوذ إلا على القليل من حماسهم، وعلة ذلك كراهية البجا للأسماك وافتقارهم للمهارات التقنية الضرورية سواء لصيد الأسماك أو للعمل فى مجال التعدين. وبالنسبة للحل التقنى المتمثل فى بناء السدود على مجارى بعض الخيران، فقد أثبتت التجربة أن تأثيره لا يساوى مقدار تكلفته. فهناك صعوبات فيما يتعلق بصيانة تلك السدود والحفاظ عليها، فضلا عن التأثير المعوق لمشاكل تغيرية معدل سقوط الأمطار (زمانيا ومكانيا)وطبيعة تضاريس البحر الأحمر.(Abdel Ati et a.,1992) ويبقى الخيار الرابع الذى سوف نناقشه فيما بعد، ولكن ليس فى صورة إعادة توطين البجا الذى لم يحدث بالفعل على أى نطاق مهم، ولكن علي أساس، إمكانية وصول البجا إلى المشاريع الحكومية داخل منطقة البحر الأحمر (القاش وطوكر) وخارجها.

٢-٢- المستوى الاقتصادى :

منذ العهد الاستعمارى جرى التدخل الحكومى فى المنطقة على المستوى الاقتصادى، أساسا من خلال رعاية مشروعين زراعيين (القاش وطوكر)، وافتتاح عدة مناجم فى المنطقة، ثم بناء خط السكك الحديدية فى العشرينيات والطريق الأسفلتى فى السبعينيات للربط بين الميناء والمناطق الداخلية. ولم يُحقق التعدين فى هضاب البحر الأحمر سوى القليل من النجاح الاقتصادى، كما أدى صغر حجم الاستثمار ومستوى المهارات التقنية المطلوبة إلى حرمان أهالى المنطقة من أى فرص عمل حقيقية، فيما عدا تلك الأعمال القليلة اليدوية الموسمية المتاحة. ومن جانب آخر نلاحظ أن الطريق البرى وطريق السكك الحديدية، قد نظر إليهما كمشروعات قومية تذهب عائداتها إلى الحكومة المركزية. ورغم أنهما جعلا الحركة من وإلى المنطقة أسهل مما سبق، لم ينتج عنهما أى انعكاسات هامة على الاقتصاد المحلى، بل كان لهما

أحيانًا تأثيراتهما السلبية.

ولكن يظل هذان المشروعان الزراعيان هما الشكل الأهم للتدخل الحكومى فى المنطقة، من زاوية الموقع وعدد الأهالى المستفيدين منهما وتفاعلهما مع الاقتصاد الرعوى الزراعى فى تطوره التاريخى. وإذا أخذنا مشروع القاش كنموذج، يمكننا أن نورد المؤشرات التالية حول تأثير مثل تلك المشروعات الحكومية على الاقتصاد والبيئة المحليين.

يقع مشروع القاش في جنوب شرقى ولاية البحر الأحمر. وكانت شركة كسلا للقطن قد بدأت العمل فيه عام ١٩٢٦، من أجل إنتاج القطن على مساحة تزيد على ٢٥٠,٠٠٠ فدان. وفى البداية وزعت الأرض على البجا (وهم أساسًا من الهدندوة)، إلا أن تفضيلهم لرعى القطعان وانخفاض إنتاجيتهم شجع الشركة على تخصيص أراضٍ للمهاجرين القادمين من غرب أفريقيا (الفالاتا) كمزارعين مستأجرين. Tenants وفى عام ١٩٢٨ انسحبت الشركة من المشروع، وسيطرت الحكومة عليه بهدف إنتاج القطن والذرة ومصادر الرعى لقطعان البدو. وربما كان للحكومة هدف آخر وهو تزويد «الإدارة الأهلية»، التى كانت حينئذ لا تزال فى طور طفولتها بمادة أو موضوع لممارسة السلطة Authority. ومرة أخرى أعيد تأكيد حقوق البجا تجاه الأرض، وارتفع نصيبهم من الأرض المستأجرة من ٢٣٪ إلى ٧٥٪ (حوالى ٨٧٪ منها للهدندوة)، وما تبقى وزع بين الأفارقة الغربيين والجماعات السودانية الأخرى. وسعيًا نحو تحسين إنتاج القطن جرى بالفعل تشجيع مشايخ الهدندوة على تشجيع استخدام مهاجرى إفريقيا الغربية عبر نظام المشاركة فى المحصول. (El Mustafa et al., 1991:98)

إن التراجع المستمر في المساحة المزروعة، التى تتراوح الآن فيما بين ٤٠,٠٠٠ و ٦٠,٠٠٠ فدان (أى ٢٠٪ من المساحة المخطط لها) قد ألقيت مسئوليته على تذبذب فيضان النهر وعملية ترسب الطمى Siltation وسوء الإدارة. وفى عام ١٩٧٩ توقف إنتاج القطن، ليحل محله الخروع Caster كمحصول رئيسى. وعلى الرغم من الخروع كان من الناحية الاقتصادية مجزيا بالمقارنة بالمحاصيل الأخرى، لم يظهر البجا اهتمامًا خاصًا بزراعته، وعلة ذلك افتقارهم للمعرفة اللازمة لزراعته والمرض الذى ادعوا أنه قد تسبب فيه، ولعل العامل

الأهم هو أنه لايُشكل مصدراً لغذائهم أو لغذاء حيواناتهم. وترتب على ما سبق التوقف عن زراعه الخروع عام ١٩٨٣ ليحل محله محصول الذرة.

عندما تم توزيع الأرض على البجا، كانوا حوالى ١٣,٥٠٠ مزارع مستأجر فى المشروع. وبعد بداية زراعة الذرة ارتفع العدد إلي ٣٦,٠٠٠، ليصل الآن (١٩٩٣) إلى ٥٤,٠٠٠ مزارع مستأجر مسجلاً، وهو ما يعنى هبوط متوسط مساحة الملكية إلى ما دون الفدان الواحد. ومن جهة أخرى عرف المشروع تغيرات عديدة فى طبيعة الحقوق تجاه الأرض ومساحة قطع الأرض المزروعة فعليا . (Ibid : 80,105-7) وعلى الرغم من أن حقوق البجا تجاه أراضى القاش قد اعترف بها ، كما يدل على ذلك نسبة الأراضى المستأجرة الموزعة عليهم، فإن كل أراضى المنطقة المروية بمياه النهر هي قانونيا مملوكة للحكومة السودانية، ممثلة فى شركة دلتا القاش الزراعية التى يخضع لتعاليمها المستأجرون.

وفى عام ١٩٩٢، وبالضبط قبل نقل مسئولية المشروع إلى حكومة الولاية الشرقية، اتخذت الحكومة المركزية قراراً بخصخصة المشروع. لأن المشروع كما ادعت الحكومة يعانى من انخفاض الناتج الزراعى ويستهلك كمية كبيرة من المياه. وتبعًا لما يقوله الاداريون الحكوميون فى كسلا، لم تُشارك الولاية الشرقية فى اتخاذ هذا القرار ولم تتم استشارتها بشأنه. وما حدث بالفعل هو اتخاذ القرار، فى إطار ترتيبات بين الحكومة المركزية ومستثمري القطاع الخاص، وبالتعاون مع زعماء الإدارة الأهلية التقليديين (النُظار) من أجل تأمين قبول البجا لعملية الخصخصة. وفى عام ١٩٩٤ شكلت إدارة الولاية الشرقية «لجنة إعادة تأهيل دلتا القاش». وكان من ضمن أهدافها الرئيسية توطين البدو (أى العودة إلى ممارسة الحكمة الرسمية القديمة)، وزيادة المساحة المزروعة إلى ٤٠٠,٠٠٠ فدان، وإدخال مستويات أعلى من الميكنة فى المشروع، وتشجيع ودعم الاستثمار الخاص داخله.

ويمكن تلخيص الوضع كما هو الآن وتأثير التغيرات السياسية الجديدة عليه فيما يلى :

١ - على الرغم من أن حقوق البجا تجاه الأرض قد أُعترف بها، لم تنعكس تلك الحقوق فى وجودهم داخل المشروع أو استفادتهم الاقتصادية منه، وذلك بسبب عمليات الإقراض المالى

والانخفاض المنتظم فى مساحة الأرض القابلة للزراعة وغياب المالك عن أرضه. وعلى سبيل المثال ووفقًا لما أورده المصطفىEl Mustafa، فإنه على الرغم من كون حقوق البجا تجاه الأرض تصل إلى ٧٥٪ من أراضى المشروع المستأجرة، فإن المهاجرين الأفارقة الغربيين الذين يشكلون الآن السكان المقيمين داخل المشروع يديرون ١٤٪ من الأرض المستأجرة ويستأجرون ٤٠٪ من أراضى المشروع من أملاك البجاويين الغائبين وفقا لنظام المشاركة فى المحصول.

(El Mustafa,et al.,1991:88) ووفقا لما يقولة أيضًا الإداريون العاملون بوازرة الدولة للزراعة .فإن أغلب البجا فى المشروع فى الوقت الراهن هم عمال مأجورون فقدوا ماشيتهم خلال الجفاف الأخير وغالباً يهاجرون فى أعقاب الحصاد.

٢ - إن انخفاض نصيب البجا من «الفوائد الحقيقية» للمشروع، يمكن إرجاعه إلى عامل أساسى هو الفشل فى مواءمة الحيوانات مع المشروع، علاوة على مشاكل المشروع الفنية. وفى الواقع يمكننا أيضاً القول إن النظام فى حد ذاته، يطرح عدداً من المشاكل الهامة التى جرت العادة على تجاهلها. وعلى سبيل المثال على الرغم من أن الحفاظ على الملكية المشتركة للأرض من شأنه أن يؤمن حقوق الأفراد تجاه المناطق المروية كل عام، فإن نظام القرعة المستخدم في توزيع الأرض المستأجرة يؤدى إلي تخفيض حوافز المزارعين تجاه العناية بها وعلى الأخص إذا كانت أراضيهم ذات طبيعة فقيرة. (Ibid:104) وقد قاد ذلك أيضًا إلى تأمين احتكار الزعماء التقليديين لعملية توزيع الأرض وصنع القرار.كما إن قراراً هامًا مثل مشاركة المستثمرين الفرديين قد اتخذه الزعماء التقليديون بمفردهم، بينما تشير أبحاثنا الميدانية إلى رفض عامة البجا له.

٣ - *ارتفعت مساحة الأرض المخصصة للاستثمار الخاص من ١٠,٠٠٠ فدان عام ٩١-١٩٩٢ (يُفترض أن يكون أغلبها خارج نطاق الأرض المروية)،إلي ٣٠,٠٠٠ فدان فى موسم ٩٢-١٩٩٣ الزراعى كان أغلبها يقع داخل المنطقة المروية.*[٣] وتبعًا لذلك توقفت عملية تناوب الأرض المروية، وتناقصت مساحة قطع الأرض المستأجرة إلى أقل من فدان واحد عام ١٩٩٣، الأمر الذى جعلها مرة أخرى غير قادرة على البقاء الاقتصادى ودفع البجا بعيداً عن

المشروع. إن الانخفاض فى مساحة قطع الأرض، يقتضى ضمنيًا انخفاضا مماثلاً فى احتمالية أى تناوب للأرض، كما أدى إلى ارتفاع حاد فى أسعارها (الرسوم السنوية)، من ستة جنيهات سودانية عام ١٩٧٠ للفدان إلى ٦٥٠ جنيهًا عام ١٩٩٢ إلى ١٢٠٠ جنيه عام ١٩٩٣.

٤ - كذلك نتج عن توسع الاستثمار الخاص فى المناطق غير المروية، الانخفاض في مساحة الأرض المتاحة للرعى البدوى، وهو الامر الذى أدى فى المقابل إلى تهديد المساحات المروية. وفى الوقت الراهن لا يسمح للحيوانات بالتواجد داخل المشروع فى الفترة الممتدة من يونيو إلى نوفمبر. وعلى الرغم من أن البدو يمكن أن يراعوا ذلك، نراهم يعتمدون عادة على المخلفات أو البقايا الزراعية فى فترة انتظارهم لتجدد العُشب بعد بداية موسم الأمطار، وبالتالى يتسببون فى تعطيل عملية تجهيز الأرض وزراعتها ومن ثم انخفاض الإنتاجية والناتج.

٥ - سعياً نحو تدعيم الدخل وتعويض الخسارة فى الناتج الزراعى، اتجه بعض البجا لتأجير الأرض لمهاجرى غرب أفريقيا، الذين حصلوا أيضا على المزيد من الأرض من خلال نظام المشاركة فى المحصول. إن البجاويين الذين يمتلكون حيوانات استخدموا الأرض للمحافظة عليها، بينما هؤلاء الذين لا يمتلكون الأرض ولا الحيوانات أصبحوا عمالاً مأجورين مهاجرين موسميين، أو انخرطوا فى ممارسة إنتاج الفحم النباتى، الذى يتم تسويقه عبر شبكة من التجار. داخل دلتا القاش ومدينة كسلا.

وهكذا يمكننا أن نستنتج أن الروابط الاقتصادية مع الحكومة المركزية، لا تساهم فى الحفاظ على الموارد أو بقاء الأساليب التقليدية لاستخدام الموارد (أى : الرعى). بينما أدى مشروع القاش إلى انخفاض مساحة الرعى الطبيعى المتاحة للرعاة، دفعت المشاكل الاقتصادية الناتجة عنه الكثير من البجا المشاركين فيه نحو إنتاج الفحم النباتى. والنتيجتان يُمكن النظر إليهما بوصفهما من أهم أسباب التدهور الذى حل بالمنطقة.

٢-٣ - المستوى السياسى

خلال أغلب فترات الحكم الاستعمارى وما بعد الاستقلال، سيطرت الزعامة التقليدية أو

«الإدارة الأهلية» علي السياسة المحلية فى منطقة البحر الأحمر، كما هو الحال فى المناطق الأخرى من السودان الريفى. وكان الحكم الاستعمارى البريطانى هو الذى أدخل نظام «الإدارة الأهلية»، سعيا نحو تقليل تكلفة إدارة إقليم واسع المساحة، والقضاء على تأييد القوى المتعلمة والدينية الطائفية، وأخيراً الحفاظ على التحكم الشامل عبر استخدام تراتبية العلاقات القبلية. ووفقًا لما أورده بخيت Bakhiet ترجع بدايات خطط استخدام العناصر القبلية إلى توقيت مبكر هو عام ١٦-١٩١٧، تعبيراً عن سياسة بريطانية واعية سعت لاستخدام تلك العناصر القبلية دون منحها أى هوية منفصلة. (Bakheit,1970:26) ولكن بالتوافق مع التطورات السياسية التى شهدتها البلاد، منحت تلك العناصر السلطة من خلال منحها السلطات القضائية والمالية بالإضافة إلى السلطة الإدارية. وهكذا أصبحت «الإدارة الأهلية» أحد أشكال السلطة الحكومية الآخذة فى التوسع داخل كل المناطق المحلية، والمستخدمة فى عملية جمع الضرائب وغيرها من الوظائف، بدلا من أن تكون شكلاً لحكم ذاتى حقيقي أو حكومة محلية.

وفى عام ١٩٧٠ ألغيت الإدارة الأهلية، وسحب الاعتراف الرسمي بسلطة القيادات القبلية، ولكن سلطتهم الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة على مدى سنوات طويلة، حافظت على ولاء العامة تجاهها كما هو. وبالفعل اضطرت السلطات الشرعية إلى استدعاء القيادات التقليدية مراراً، من أجل التوسط فى حل الصراعات القبلية. وفى مرحلة تالية (الثمانينيات) أعيد النُظار إلى مركزهم السابق. ولكن من جانب آخر خضعت الزعامة التقليدية منذ بداية الثمانينيات لمؤثرات عديدة، نتج عنها تدمير سلطتها وقادت إلى تحولات هامة داخل بنية السلطة فى المنطقة. ويمكننا رصد أهم تلك المؤثرات ما يلى :

١ - ظهور نخبة بجاوية جديدة متعلمة بدأت فى تحقيق النفوذ والاعتراف من خلال :

أ - دعم دوائرهم الانتخابية القبلية الفرعية.

ب - المناصب الحكومية والمساهمة في عملية صنع القرار الإدارى.

ج - إمكانية الحصول على موارد المنظمات الأهلية غير الحكومية.

د - التحالف السياسى مع السلطات المركزية أو الإقليمية.

٢ - التغيرات الديموجرافية في النمو السكانى والحراك والتحضر، على الأخص بعد مجاعة ٨٤ - ١٩٨٥. ولقد أدى النزوح تجاه المدن إلى ظهور نمط جديد من المشايخ، يقوم بوظائف والتزامات جديدة داخل المعسكرات الحضرية المتكونة حديثًا، مثل المساعدة- الجرايات والتوزيع وغير ذلك من الوظائف .

٣ - يبدو لنا أن تدهور مصادر دخل الزعماء التقليديين كنتيجة للجفاف، هو الذى أدى إلى تدهور شرعيتهم وتأييد العامة لهم. (فالسلطة التى تحققت أساسًا من خلال الميلاد «الوراثة»، يمكن أيضا تحقيقها من خلال الكرم والاستجابة لمشاكل.) (Tor-kawi,1991:11)

٤ - تأثير التغير السياسى على المستوي القومى. يمنحنا تكوين الاتحاد الاشتراكى السودانى ونظام الحكم المحلى خلال فترة نظام مايو أحد الأمثلة فى هذا الصدد، وحاليا هناك مثال آخر هو «اللجان الشعبية» التى استولت على كل سلطات المجالس المحلية والقيادات التقليدية.ويعتقد البعض أن تلك اللجان، قد وفرت للزعامات التقليدية مجالاً لاستعادة بعض القواعد التى فقدتها. (Ibid:9)

ويمكن القول بصفة عامة إنه باستثناء حالة «مؤتمر البجا»، وهو تنظيم أسسه المتعلمون من أبناء البجا من أجل سحب السلطة من الإدارة الأهلية والسلطة المركزية، فإن شرعية القيادة فى البحر الأحمر إما أنها قد فرضت بواسطة الحكومة المركزية أو تحققت من خلال المشاركة فيها. ويتضح ذلك فيما يلى:

١ - تكوين (تعيين) الإداريين الأهليين بواسطة الادارة الاستعمارية.

٢ - سيطرة الأحزاب القومية الطائفية وعلى الأخص الحزب الاتحادى الديموقراطى على السياسة المحلية وتسمية المرشحين خلال الفترات الديموقراطية . نحن نعرف أن الـ«هَدُوتْ» (تنظيم سياسى بجاوى تكون فى الثمانينيات)، قد تأسس على يد الحزب الاتحادى

الديموقراطى سعيا للحفاظ على تأييد البجا العام..

٣ - تحكم الحكومة المركزية في الخدمة المدنية، من واقع احتفاظ المركز بكل سلطة التعيين في وظائف الدرجات العليا.

٤ - المركزية الراهنة للسلطة رغم الفيدرالية المعلنة، ويؤكد ذلك احتفاظ المراكز بسلطة تعيين المحافظين والوزراء الإقليميين وكل الإداريين على المستوى الأعلى.

وهكذا يمكننا أن نستنتج ما يلى :

١ - لم يقدر لبجا منطقة البحر الأحمر أن ينعموا بسياسة محلية حقيقية، ثم جاء التنافس الداخلى على السلطة ليزيد من قابليتهم للتعرض لتأثيرات المركز. والتنافس على السلطة هو بشكل ما تنافس من أجل الموارد (Ibid:12) والعكس صحيح. فالتحكم فى المياه والأرض يعنى التحكم فى عملية صنع القرار. وهذا ما يُفسر لنا عملية انتقال السلطة إلى المشايخ الحضريين الجدد والمتعلمين الذين يتحكمون فى توزيع الجرايات ومواد الإغاثة، ويؤدى هذا إلى منح المنظمات الأهلية غير الحكومية بعض الأهمية بوصفها العامل الجديد فى مباراة السياسة المحلية.

٢ - أستخدمت الروابط الإثنية - القبلية دائما فى عملية الوصول إلى السلطة والموارد الاقتصادية والدعم المركزى لعملية التمكين Empowerment.

٣ - احتل التعاون مع المركز السياسى دائما موقعًا هامًا على مستوى السياسة المحلية.

٤ - لم يُقدر لتنظيمات البجا المحلية مثل «مؤتمر البجا» و «الهَدُوتْ» أن تلعب دوراً مؤثراً تحت تأثير العوامل التالية :

أ - تدخل المركز فى أنشطتها، وأحيانا بالتحالف مع القيادة التقليدية.

ب - استخدام كثير من المتعلمين للروابط القبلية كروافع تساعدهم على المشاركة فى سلطة المركز.

ج - يُمكننا اكتشاف مشكلة فكرية داخل توجهات أغلب التنظيمات القبلية و- أو الإثنية في السودان، هي سعيها للمشاركة في السلطة المركزية بدلاً من استخدام موارد المركز وجهوده لحل المشاكل المحلية.

٢-٣ - التفاعل مع المنظمات الأهلية غير الحكومية:

في أعقاب الإعلان عن المجاعة في السودان عام ١٩٨٥، جاء إلى منطقة البحر الأحمر عدد من المنظمات الأهلية غير الحكومية، من أجل المساهمة في عمليات الإغاثة. ولقد سجل وجود ١٧ منظمة، علاوة على أربع وكالات للأمم المتحدة كان دورها مقصوراً إلى حد بعيد على مستوى الإمداد المادي والتنسيق، بالإضافة إلى منظمتين سودانيتين أهليتين كليتهما يعتمد على موارد المنظمات الأهلية الأجنبية ووكالات الأمم المتحدة. (Abdel Ati,1993:105-107) لقد غطت أنشطة المنظمات الأهلية كل مناطق-Dis tricts إقليم البحر الأحمر، مع وجود درجة عالية من التركيز على المناطق Areas الواقعة جنوب بورسودان حيث يعيش أغلب السكان. ومع تراجع حالات المجاعة الحادة في أواخر ١٩٨٦ وأوائل ١٩٨٧، غادرت بعض المنظمات الأهلية المنطقة ولكن أغلب المنظمات أعلنت تحويل مجال نشاطها من أنشطة الإغاثة الغذائية إلى برامج الإنعاش والتنمية طويلة الأمد (Ibid,104-5). وبمعزل عن كفاءة و -أو حكمة هذا التحول، كان لتدخل المنظمات الأهلية تأثير كبير على أوجه عديدة من حياة البجا.

ومن الواضح أن أهم نتائج عمل تلك المنظمات كان إنقاذ حياة البشر، ووفقا لبعض التقديرات ساهمت الإغاثة التي قدمتها المنظمات في الحفاظ على حياة ٤٠٪ من السكان. ومع الخسارة الضخمة في الماشية التي كانت تزودهم باحتياجاتهم الغذائية، اختل التوازن الطبيعي بين مطالب السكان وناتج الموارد الطبيعية، خلال تلك الاعوام التي أعقبت الجفاف وعمليات الإغاثة. ومع تأسيس مراكز الإغاثة في المدن الرئيسية ساهمت المنظمات الأهلية أيضا مساهمة كبيرة في تصعيد التدفق الريفي - الحضري الذي تحول في حالات كثيرة إلى

إقامة دائمة.

ولم يقدر لمحاولات تلك المنظمات الهادفة تحقيق التنمية طويلة الأمد وبعث الحياة فى البيئة الطبيعية أن تحقق سوى القليل من النجاح أو لم تحقق شيئا نهائيا. وتقف خلف هذا الفشل عدة أسباب يُمكن ذكر أهمها فيما يلى :

١ - سيطرة عدة تصورات خاطئة حول أسباب تدهور البيئة الطبيعية فى المنطقة و -أو وسائل منع المجاعة، ونقصد بذلك الأخطاء المتواجدة فى التوجهات التنموية لتلك المنظمات. وها هى بعض الأمثلة لتلك التصورات الخاطئة.

أ - المبدأ الأساسى الموجهلأغلب محاولات المنظمات التنموية، هو حصر مسئولية التدهور البيئى فى الإنسان، ومن ثم أخفقت تلك المنظمات فى التعامل مع التغيرات المناخية طويلة الأمد فى منطقة الساحل. وهكذا سنلاحظ أن الهدف المعلن الذى يحلم بـ «إعادة البجا إلى وضعهم السابق على الجفاف»، يتجاهل مؤشرات التغيرات التى شهدتها المنطقة مثل النمو السكانى والتكنولوجيا والتحضر والهجرة.

ب - رؤية المشكلة وحلها من منظور محلى وفى شكل مجزأ، وهى الرؤية التي تعزل الأقليم عن بقية الوطن ،ولا تمنح تبايناته الداخلية سوى القليل من الاهتمام، وهو ما يظهر بوضوح فى أنماط الهجرة الداخلية. فى تلك الهجرة التى نجد لها وجوداً بارزاً فى كل تقارير المنظمات الأهلية، تُوظف تلك التباينات الداخلية كميكانزمات لتحقيق التوازن بين الموارد والسكان (Abdel Ati,.1993:116-7)

ولقد دفعت تلك الآراء و- أو التصورات الخاطئة منظمات عديدة صوب الاستثمار فى مشروعات عالية التكلفة، تتسم بالتقدم التكنولوجى ولكنها تنمويا غير قابلة للاستمرار واقتصاديا لا تتوازن فعاليتها مع تكلفتها.

٢ - الفشل فى الاستفادة من التنظيمات الاجتماعية التقليدية سواء فى عمليات الإغاثة أو فى جهودها التنموية. إن تنظيمات مثل تنظيمات الـ«كُوَيَنْ»و الـ«تُ أوْيَ» استطاعت منع

تفكك جماعات البجا الاجتماعية، وعلى الأخص تلك الجماعات التى تحركت خارج نطاق مناطق توطنها. واستطاعت أيضا العمل كمقياس لبقاء واستمرارية أى ميكانزمات تنموية تنفذها المنظمات الأهلية.

٣ - الفشل فى تنسيق و - أو تكامل أنشطة المنظمات مع أنشطة الإدارات الحكومية، ووصول الأمر فى بعض الحالات إلى حد وجود علاقة عدائية بينهما. وقد أدى هذا إلى تعطيل تنفيذ الكثير من مشروعات المنظمات، وإعاقة تكوين سياسة بيئية أو تنموية شاملة فى المنطقة،والتراجع القوى فى احتمالية استمرار أى مشروعات ناجحة تبدأها المنظمات (Ibid:113-5,122-4)

٤- هناك بعض العوامل التقنية المتأصلة فى بنية ووسائل عمل المنظمات الأهلية، شكلت عائقًا كبيراً أمام التنمية. وفيما يلى أهمها :

أ - عملية صنع قرار ذات طابع مركزى يترتب عليها حرمان المتلقين من أى دور هام في تنسيق المساعدة. (Cassen,1986)

ب - أفق زمنى قصير المدى وعمليات ذات نطاق محلى يُمليها الشعور بعدم الثقة فى التمويل والميزانية المحدودة. (Adam,1989:157)

ج - المشاركة فى أنشطة ومجالات متباينة، والتى تفتقد الكثير من المنظمات للخبرة التقنية والمداخل اللازمة للتعامل معها، مع غياب التنسيق مع الإدارات الحكومية المتخصصة.(Abdel Ati, et al., 1992)

٢-٣-١ - تأثير تدخل المنظمات الأهلية غير الحكومية

ذكرنا سابقًا أن تدخل المنظمات ساهم فى إنقاذ حياة عدد كبير من البشر خلال فترة المجاعة. إلا أن تأثيرها على عملية التنمية طويلة الأمد كان سلبيًا إلي حد كبير، سواء مباشرة (تأثير المساعدة الغذائية) أو بشكل غير مباشر من حيث تأثيرها على الوضع الاجتماعى.

ترافق مع ظهور برامج المساعدة الغذائية والغذاء من أجل العمل، التأثيرات السلبية لتراجع الحوافز على العمل وارتفاع الأجور وانخفاض أسعار الطعام فى الأسواق المحلية والخلل فى أنماط هجرة العمل المحلى المستقرة للجماعة المستقبلة للمساعدة. (Maxwell,1988) ومثل هذا التأثير يمكن اعتباره تأثيراً نمطياً بالنسبة لمنطقة البحر الأحمر. (Abdel Ati,.1993:121-2) وهناك نتائج هامة أخرى للمساعدة الغذائية وتدخل المنظمات الأهلية غير الحكومية نوضحها فيما يلى :

١ - زيادة اعتماد الدولة والأفراد علي المساعدة الغذائية. بعد أن وجدت الحكومة نفسها محرومة من مواردها الأساسية، اضطرت أغلب إداراتها إلى التخلى عن بعض واجباتها الأساسية للمنظمات الأهلية. وبالفعل حدث فى بعض المناطق أن تمكنت بعض تلك المنظمات ذات الموارد الواسعة نسبيًا، من الاستيلاء الكامل علي دور الدولة فيما عدا هذا المتعلق بالأمن والتعليم، والنموذج البارز لذلك منظمة نوركروسNORCROSS ومنظمة دانكروسDANCROSS فى درُوديبْ ومنظمة أوكسفام OXFAM فى طوكر. ولقد أدى هذا من جانب إلى استمرار الفجوة الغذائية، لأن اموال الدولة التي تم توفيرها لم تتحول إلي إنتاج الغذاء، ومن جانب آخر هز من ثقة الشعب فى أجهزة الدولة وقيادته التقليدية.

٢ - كنتيجة لما سبق أدى تدخل المنظمات الأهلية إلى انتقال هام فى مراكز السلطة بعيداً عن الدولة والقيادة التقليدية، ولصالح المتعلمين ذوى القاعدة الحضرية الذين يمتلكون إمكانية الوصول لموارد المنظمات الأهلية. وفى الواقع كان هذا الانتقال فى بنية السلطة، على الرغم من كونه حدث إلى حد بعيد نتيجة للتقصير، قويًا إلى درجة أغرت باستخدامه من طرف بعض الأحزاب السياسية فى التنافس على اكتساب دعم وتأييد البجا. وهناك مؤشر آخر هام على وجود تلك الرابطة القوية بين المنظمات الأهلية والمكانة الاجتماعية، نكتشفه فى لجوء مشايخ الخلوة - فى سعيهم لاستعادة مكانتهم الاجتماعية - إلى تحويل خلواتهم (مدارس دينية) إلى مراكز لتوزيع مواد الإغاثة. (El Hassen,1990:10) وإلى حد بعيد ضعفت سلطة الإدارة الأهلية، حتى بالمقارنة بفترة أوائل السبعينيات عندما ألغيت رسميا، وعلى الأخص بين هؤلاء

الذين تحركوا صوب المدن بحثا عن مواد الإغاثة الغذائية . ولكن رغم تراجع كفاءة الإدارة الأهلية الملحوظ فى مجال توزيع واستخدام الموارد، ظلت تلك الإدارة مطلوبة من أجل حل بعض الصراعات ومهمات الوساطة. وهذا هو بالضبط ما لجأت إليه الدولة عدة مرات، فى تصعيدها لتعدياتها على نظام البجا، ويحضرنا هنا مثال استخدامها السلطة القيادات التقليدية فى خصخصة مشروع القاش.

وهكذا يمكننا القول أن تدخل المنظمات الأهلية فى شئون المنطقة، شكل أحد العوامل - لكنه ليس العامل الوحيد - التى ساهمت فى حدوث تحولات هامة فى التحالفات السياسة، والذى أصبح البعض يسعى إليه من أجل تبرير مساعيه للسلطة السياسية والموارد الاقتصادية (Ahmed,1990:8-9, Ibrahim A.1990:8,12,18) وبالتالى كان له تأثيره على طرق استخدام الموارد.

٣ - ملاحظات ختامية :

شهدت البيئة الطبيعية لمنطقة البحر الأحمر تغيرات كبرى على الأخص فيما يتعلق بمعدل سقوط الأمطار وما نتج عن ذلك من تراجع فى مساحة الغطاء النباتى. وكان هذا التغير فى الأساس ذا طبيعة كمية وليست كيفية. ولقد أشارت الدراسات المناخية والهيدرولوكية عن المنطقة إلى وجود فائض فى التوازن المائي للأقليم وأظهرت بقوة تغيرية نظام سقوط الأمطار. وجاءت الدراسات النباتية، معتمدة على صور الاقمار الصناعية للفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠، لكى تؤكد على التجدد السريع للأعشاب التى تنمو كل عام أعقاب دورة المطر الأولى، ولكنها أيضا أكدت على التراجع التدريجى والنظامى فى الغطاء النباتى الدائم. وتشير تلك النتيجة إلى حقيقة واضحة، وهى أن اجتثاث الغطاء النباتى Clearance وليس الجفاف هو السبب الرئيسى وراء التدهور الذى شهدته المنطقة (Krzywnski,1993a,1993b).

كان الأهالى دوما يجتثون الأحراج لبناء المنازل وغير ذلك من الاستعمالات المنزلية، ولكن

التدمير الواسع الذى أُلحق بها يرتبط أساسًا بإنتاج حطب الوقود والفحم النباتى، الذى اشتد وتكاثف مع تصاعد التحضر وتتجير الاقتصاد المحلى. وقد ازدادت مشاركة جماعات البجا فى اجتثات الأحراج وإنتاج الفحم النباتى تحت تأثيرالعوامل التالية :

أ - انهيار النظام الرعوي الزراعى (يحدث هذا بينما تصبح الأحراج أسهل الموارد منالاً مع الطلب على الوقود إلى الارتفاع عنها فى المراكز الحضرية).

ب - انهيار ميكانزمات التأقلم التقليدية المرتبطة بالنظام التقليدى .

ج - تحلل نظام الروادع الاجتماعية Sanctioning Sytem الذى كان يُستخدم لحماية الموارد الطبيعية، وجاء هذا التحلل أساسًا نتيجة للحراك السكانى وإشاعة ملكية ما تبقى من الموارد الطبيعية.

ولقد كانت التداعيات الاجتماعية لتفاعلات تغيرية معدل سقوط الأمطار وتعديات النظام الخارجى وتدهور البيئة الطبيعية خطيرة، ويمكننا رصد أهمها فيما يلى :

١ -المزيد من اضمحلال ميكانزمات التأقلم التقليدية والروادع الاجتماعية المستخدمة فى الحفاظ على البيئة الطبيعية وحمايتها واستمرارية النظام الاقتصادى والاجتماعى.

٢ - التغير فى تقسيم العمل العائلى والدور الاجتماعى للوحدات العائلية.فلقد خرجت النساء إلى الحياة العامة، وأصبح الأطفال جزءا من قوى الإنتاج عبر مساهمتهم فى كسب الدخل فى المدينة، وأصبحت هجرة الرجال بالمقارنة بالماضى أكبر حجمًا وأبعد مسافة وأطول زمانًا. والأكثر أهمية فى هذا الصدد هو انتقال السكان إلى المراكز الحضرية، وهو الأمر الذى لم يؤد فقط إلى مفاقمة المشاكل الحضرية مثل البطالة والخدمات والإسكان، ولكنه أيضاً قاد إلى زيادة الضغوط على قاعدة الموارد الريفية الضيقة.

٣ - ظهور واستفحال حالة تبعية بين السكان الريفيين والمهاجرين الحضريين، تحت تأثير استمرار إمدادات الإغاثة القادمة من المنظمات الأهلية غير الحكومية لفترة طويلة فى أعقاب

تراجع المجاعة فى منتصف الثمانينيات.

٤ - قلقلة خطيرة فى تكوين بنية السلطة داخل جماعة البجا، لصالح تلك الفئات القادرة على الوصول إلى الجرايات وموارد الإغاثة (أى موارد المنظمات الأهلية غير الحكومية).

هوامش الدراسة :

(١) برنامج RESAP هو برنامج أبحاث عبر تخصصية، تبنته كل من جامعة الخرطوم وجامعة بيرجن Bergen النرويجية، ونفذ فى منطقة هضاب البحر الأحمر بالسودان الشرقى فيما بين ١٩٨٨ - ١٩٩٣.

(٢) الكلمات المضاف إليها العلامة التالية(*) مفردات من اللغة البجاوية.

(٣) فى عام ١٩٩٤ خصصت الحكومة حوالى ٢٥.٠٠٠ فدان لمستثمر سعودى، كان أغلبها يقع داخل المنطقة التى تغمرها المياه كل عام.

مراجع الدراسة :

Abdel Ati, H. A. (1990). *The Development Impact of Small Towns in Regions Under Conditions of Environmental Stress: The Case of Sinkat Town, Eastern Sudan*, Paper presented at the conference on Small Towns and Rural Development in Africa, Gilleleje,(Denmark) Sept. 22nd -26th.

___(1991). *The State of Children in the Red Sea Province: The Case of Sinkat District*, Paper presented to the Red Area Programme (RESAP) Annual Workshop, Sinkat, Aug. 19th-25th.

___et al. (1992). *The Impact of the Src/norcross Sinkat Projects` Water Installations in Sinkat District*, A consultancy report to the SRC/NORCROSS, Sinkat Project.

___ (1993). "The Development Impact of NGOs Activities in the Red Sea Province (Sudan)", *Development and Change*, Vol. 24: 103-130.

Abdalla, M. K. (1992). *Climatic Change in the Red Sea Area*, Unpublished MA Thesis, Dept. of Geography, University of Khartoum.

Abu Sin, M. E. (1991). "Urban Process and Environmental Change in the Red Sea Province", *RESAP Technical Papers*, No. 6, June.

Adams, M. E. and Hawksley, E. (1989). "Merging Relief and Development: The Case of Darfur", *Development Policy Review*, 7 (2): 143-69.

Ahmed, A. G. M. (1990). *Some Aspects Social Organization among the Hadendawa and Their Relevance to the Crisis Situation and Sustainable Development: The Case of Sinkat District*, Proceedings of RESAP 3rd Annual Workshop, Sinkat.

Bakhiet, G. M. A. (1974). "The Condominium and Indirect Rule", in Howell, J. (ed.) *Local Government and Politics in Sudan*, Khartoum: Khartoum University Press, 25-32.

Cassen, R. and Associates (1986). *Does Aid Work?* Report to an Intergovernmental Task Force, Oxford: Oxford University Press.

Cole, Roy (1989). *Measuring Drought and Drought Impact in Red Sea Province*, Port Sudan, OXFAM.

El Hassan, I. S. (1991). "Religious Institutions at Work: The Role of *Khalwa* During the Drought in the Red Sea Area", *RESAP Technical Papers*, No. 8.

El Mustafa, M. Y., O. Osman and H. A. Abdel Ati (1991). *Sinkat, Tokar and the Gash Deltas: A Triangle of Interdependence, a Study of Agricultural Production Systems and Pasterns of Linkages*, A Report to the Red Sea Area Programme, Khartoum.

Gad Karim, H. A. (1991). "Trade, Trade Links and Market Behavior in the Red Sea Province", *RESAP Technical Papers*, No. 2, February.

Gutabi, O. S. (1989). *Dockers of Port Sudan: From Pastoralists to Urban Workers*, Proceedings of RESAP first workshop, Khartoum, January.

Ibrahim, A. A. (1990). *Beja Scholars and the Creativity of Power Lessness*, Proceedings of RESAP 3rd Annual Workshop, Sinkat.

Ibrahim, A. A. et al. (1991). *The Administrative Context of Planning in the Red Sea Area*, A Report to the Red Sea Area Programme (RESAP), Khartoum.

Krzywinksi K. (1993)a. *Multi-temporal Analysis of Variation and Change in the Semi-desert Beja Landscape: Sinkat area, Red Sea Hills, Sudan*, NERSC, Bergen.

___(1993)b. *Detection of Change in a Semi-desert Environment of the Beja Landscape: Sinkat area, Red Sea Hills, Sudan*, NERSC, Bergen.

Maxwell, S. D. (1988). *Food Aid, Agricultural Disincentive and Commercial Market Displacement*, A Report for the WFP, IDS, University of Sussex.

Musa, S. B. (1991). "Surface Run-off in the Red Sea Province", *RESAP Technical Papers*, No. 5, May.

Manger, L. et al. (eds.) (1995). *Survival on Meager Resources: Hadendawa Pastoralists in the Red Sea Hills*, Red Sea Area Programme (RESAP) Final Report, Center for Development Studies, University of Bergen.

Torkawi, A. N. (1991). *Local Politics in Sinkat Area: The Role of Tribal Leadership*, Proceedings of RESAP 4th annual Conference, Sinkat.

Vetaas, O. R. (1992). *The Interaction Between Biotic and Abiotic Factors Controlling Temporal and Spatial Dynamics of Arid Vegetation in Arkowit, North Eastern Sudan*, Unpublished Ph.D. Thesis, University of Bergen.

فرانك إيمانويل موهيرايزا

٥ ـــــــــــــــــــــــــ الزراعة والرعي في كارموچا كأشكال لاستخدام الموارد : تنافس أم تكامل

١ - تمهيد

خلال الأعوام الأخيرة تزايد الاهتمام بكاراموچا تبعاً لتصاعد أزماتها. تلك الأزمات التى لاتنتهى، تجسدها من جهة المجاعات المتتالية، ومن جهة أخرى الحراك الرعوى المتزايد الذى قاد إلى صراع حول الموارد دائمة التناقص. وفى الوقت الراهن نلاحظ أن العنف أضحى يعين العلاقات الاجتماعية بين مختلف جماعات الرعاة، ثم بين الرعاة ومستخدمى الموارد الآخرين وعلى الأخص مزارعى المحاصيل الذين ينافسونهم على استخدام الموارد.

جاءت أغلب الدراسات التي تناولت كاراموچا بنتائج متباينة حول أسباب ومدى وطبيعة الأزمات التى حلت بها. وتبعا لتلك الاختلافات ظهرت تفسيرات مختلفة للقواعد الموجهة لسلوك الرعاة داخل هذا النظام الايكولوجى الجاف، ونتائج مختلفة فيما يتعلق بالسياسات. ورغم هذا التباين والاختلاف يُمكننا اكتشاف وجود اتجاهين مسيطرين داخل تلك الدراسات. ينطلق أولهما من رؤية عامة للسلوك الرعوى كأسلوب للتكيف مع الكوابح الطبيعية، وبراه السبب الرئيسى الكامن وراء التدهور الايكولوجى الذي يقود إلى الحراك والعنف. هذا المنظور الذى تدافع عنه بحرارة بيروقراطية الدولة، لا يرى حل الأزمة فحسب فى توطن الرعاة، ولكن أيضا فى تحول مربى الماشية إلى مزارعي محاصيل.(١) وعلى سبيل المثال نجد ويلسون Wilson(1985) فى دعوته لتأسيس جماعات زراعية مستقرة فى مناطق كارموچا الأكثر مطراً، يطرح مايلى :«إن مشكلة الكاراموچى الراهنة هى أن يهجر ماضيه، ويعى حقيقة أنه من المحتمل أن ثلاثة آلاف ميل مُربع من الأرض الزراعية غير المستخدمة، هى فقط المتاحة للاستغلال.»(٢)

يتخذ المنظور الثانى إلى حد بعيد موقفاً نقديا من الموقف «الرسمى». ويسيطر على هذا المنظور الباحثون والعلماء الذين درسوا أنظمة إدارة الموارد الرعوية فى الأراضى الجافة، واعتبروا الرعي أكثر أنماط الإنتاج قابلية للبقاء فى بيئة معادية إيكولوجيا مثل البيئة الكاراموچية.(٣) وفى هذا الإطار طرح كل من ما مدانى Mamdani وكاسوما Kasoma

* ترجمة : د. صلاح أبو نار

وكاتيندى Katende(1988:24) واوكان Ocan(1992)، أن الزراعة تفشل اربع سنوات من كل خمس سنوات بسبب أنماط المطر التى لا يمكن الاعتماد عليها. وتبعًا لحسابات نوڤيللى Novelli (1988.24) تفسد خمسة محاصيل من كل ستة محاصيل. ولهذا تعتمد استمرارية الحياة على الماشية، من واقع امتلاكها ميزة لا تتوفر فى الزراعة، وهى إمكانية الحركة من منطقة لأخرى بحثا عن الماء والعلف. فالحراك يسمح للرعاة بتعظيم استخدام الموارد الفصلية المتاحة. هذا من جهة ومن جهة أخرى يُرحب أنصار هذا المنظور بالحراك بوصفه شكلا للرعى غير مُدمر للبيئة.

ولقد دارت حوارات واسعة النطاق، حول العلاقات بين الرعاة وبيئتهم الطبيعية، داخل الكتابات المعبرة عن كلا المنظورين. وأكثر تلك المناقشات شيوعا، تلك التى ترى ديناميات الأنظمة الرعوية كديناميات غير متوازنة، تفرضها فى المقام الأول تغيرية سقوط الأمطار والعوامل الطبيعية الأخرى.(cf. Ellis and Swift,1988)

إلا أن مالم يُعالج بشكل ملائم فى أغلب تلك الدراسات هو طبيعة العلاقات المتغيرة بين الرعى والزراعة، والأشكال الأخرى لاستخدام الموارد مثل الصيد وجمع الثمار، فى إطار اقتصاد يسيطر عليه الرعى مثل الاقتصاد الكاراموچى. وداخل كل من المنظورين السابقين طُرحت الزراعة والرعي كما لو إن كل منهما يستبعد الآخر تماماً.

وعلى الرغم من رؤية أوكان (1992) للرعى بوصفه شكل الإنتاج الأكثر قابلية للبقاء من الناحية الايكولوجية، نراه أيضا يدرك أهمية الزراعة فى الإطار الرعوى تبعًا لكون – وذلك وفقًا لحساباته – ٧٠٪ من غذاء ما يزيد عن ٥٠٪ من أهالى كاراموچا يتكون من الحبوب. ويفترض ما سبق وجود عمليات تغير عالية السيولة، من الزراعة إلى الرعى عند نقطة معينة، ثم فى الاتجاه المضاد من الرعى إلى الزراعة عند نقطة أخري، دون أن ننسى التكوينات الاجتماعية التي لم تعرف تلك التغيرات..

وفى دراسة لأوكان (على وشك الصدور) وأخرى لنوڤيللى (1988)، طَرح فيها أن تدخل الدولة فى الأنظمة الرعوية لإدارة الموارد قد دمر قدرتها على استخدام الموارد الطبيعية بشكل

قابل للاستمرار، جرت الإشارة إلى إحدى عمليات التغير. وتلك هى محاولة الدولة إعادة توطين الرعاة فى مناطق كاراموچا الغربية المطيرة، والتى أدت إلى دخول الرعاة فى صراع دائم مع المزارعين المستقرين بسبب مطالبة المزارعين بالحقوق الفردية فى المناطق التى كانت تعتبرها الجماعة تقليديا أراضى رعى الموسم الجاف.

وتكتسب دراسة جيرا Gera غير المنشورة حول ديناميات الأرض فى أقاليم مقاطعة كوتيدو Kotido الثلاثة أهمية كبيرة. من واقع أنها تمنحنا سيناريو مختلفاً عن السيناريو المسيطر على تفكيرنا. أشار جيرا إلى أن الزراعة فى أقليم لابور Labwor تمثل النشاط الاقتصادى الرئيسى، بينما يحتل الرعى تلك المكانة فى إقليم چاىJie، وإذا انتقلنا إلى إقليم دودوث Dodoth سنجد تحولا من الرعى إلى الزراعة نتيجة للغارات المتواصلة والجفاف المتزايد.(٤)

يُبرز سيناريو جيرا السابق الطبيعة قوية التغير للعلاقات بين الزراعة والرعى، الأمر الذى يُمكننا من فهم واقع العلاقة بين الأنظمة المختلفة لاستخدام الموارد. هذه السيولة بما تحتويه من أفكار ضمنية فى حاجة إلى مناقشة، من واقع أنه لم يُقدر حتى الآن لمضامين وديناميات تلك العلاقات المتغيرة، أن تشغل البؤرة التحليلية المناسبة لها داخل الدراسات التى تناولت الموضوع. وتلك هى بعض القضايا التى يجب مناقشتها، وذلك على سبيل المثال لا الحصر : هل العلاقة بين الرعى والزراعة كانت دائما ذات طبيعة عدائية؟. وإذا كان الأمر كذلك فهل شهدت تغيراً؟ وإذا كان هذا التغير قد حدث فما هو السبب الكامن وراءه؟.

هكذا يصبح من الضرورى لنا أن نضع أيدينا على الطبيعة المتغيرة لأنظمة استخدام الموارد فى كاراموچا، وأن نؤكد على أهمية العلاقات بين الموطن الدائم حيث تمارس الزراعة ومعسكرات الرعى التى ترحل إليها الماشية فى موسم الجفاف. تلك التغيرات التى يجب دراستها من خلال تناول Approach كُلى لكنه أيضا مقارن،حتى يُمكننا الوصول إلى معلومات يمكن الانطلاق منها من أجل الوصول إلى نتائج عامة.(٥)

٢ - الأنظمة الايكولوجية للأراضى الجافة والتكيف الإنسانى : بعض القضايا النظرية

تنظر الدراسات الحديثة التى تناولت أنظمة إدارة موارد الأراض الجافة إلى تلك الأنظمة الايكولوجية، كأنظمة ضعيفة Vulnerable وهشة Fragile وذلك تبعا لمناخها المعادى الذى يؤدى إلى غياب التوازن المستقر بين الحيوانات والنباتات. (Behnke and Scoones,1992) وداخل تلك الدراسات قُدمت محاولات استهدفت التخفيف من مشاكل تحليلات استخدام الموارد، فى إطار رؤية أخرى للبيئة الطبيعية بوصفها بيئة ملائمةAppropriate غير متوازنة Dis- equilibrium وظهرت تلك المحاولات فى إطار السعى لنقد المنظورات السابقة، التي عانت من نقطة ضعف خطيرة هي رؤيتها لمشاكل تلك الانظمة من زاوية ديناميات التوازن. (Scoones,1995,Behanke,Scoones and Kervene,1993) وتبعاً لما سبق لم تعد الأراضى الجافة توصف من منظور إيجابى،بل من منظور سلبى يحدد ما تفتقده وليس ما تمتلكه بوفرة. وداخل ما يعرف الآن باسم «التفكير الايكولوجى الجديد»، أضحت الأراضى الجافة تعرف فى سياق ديناميات لا توازن -equilibrium Dynanics Dis وينطلق هذا المنظور الجديد، مثله فى ذلك مثل المنظورات المنتقدة، من نقطة ملائمة تمامًا تشير إلى نظم ايكولوجية أخرى (مستقرة التوازن)، لكنها هنا لم تعد نظمًا متوازنة بحكم تكوينها ذاته، بل فقط نظم على درجة عالية من الدينامية والتغير. وحقيقة كون نقطة التوازن، إذا كان من الممكن تحقيقها على الدوام، تتسم بكونها على درجة عالية من التغير، لا يعنى أنها غير متواجدة. ونحن نتفق مع دى ڤريدى De Vreede إن النظم الإيكولوجية للأراضى الجافة ليست بالنظم الضعيفة أو الهشة. فهى ليست فقط من ضمن أكثر الأنظمة مرونة، بل أيضا من ضمن أكثرها ديناميكية وما يدعوه الباحثون بالمناخ المعادى، هو نفسه الذى يمنحها خصائصها الفريدة.

وتوحى لنا الخلفية السابقة بضرورة، ضرورة وضع تعريفات Definations علاقات الإنسان بالطبيعة فى سياق تلك الدينامية، مُعرفة إما من خلال قدرته على الحياة فى ظل

الكوابح (التكيف مع) أو استغلال (استملاك) الإمكانيات التى تقدمها الطبيعة. وهكذا يرتبط الإنسان بالطبيعة سواء من خلال التكيف Adaptation أو من خلال الاستملاك Appropriation.

حاولت بعض الدراسات أن تبرهن على أن بعض أنظمة استخدام الموارد (مثلا: الرعى) تشجع على نهب الطبيعة، تبعًا لما يُشاع عن استخدام الرعاة للموارد إلى المدى الذى تسمح لهم القيود الطبيعية بذلك ، بينما هناك أنظمة أخرى (مثلا: زراعة المحاصيل) يمكن للإنسان فى ظلها أن يكون قادراً على تشكيل الطبيعة بما يلائم احتياجاته. ونظرت تلك الدراسات إلى النظام الأول، الذى افترض بشأنه اتجاه السكان للتكاثر إلى مدي يتخطى قدرة الموارد على التجدد الطبيعى، بوصفه مرحلة فى التحول إلي النظام الثانى. ثم وصفت الزراعة بكونها النظام الأكثر كفاءة فى استخدام الموارد النادرة. أما أنشطة الصيد وجمع الثمار فقد حُكم عليهما بالاكتساب إلى صورة مُكونة مسبقاً لإنسان طبيعى Natural Man يقف عند أو بالقرب من نقطة ما قبل بداية التطور الثقافى. (Ingold,1986)

ونجد القاعدة المنشئة للتمييز المطروح أعلاه فى التفرقة بين تلاعب الإنسان بالطبيعة وحياته فى ظل كوابحها وقيودها. وهذا بمفرده لايمنحنا تفسيراً صحيحاً، لأن الإنسان - كتابع للطبيعة وموضوع لها - يشارك فى كل من العلاقات الاجتماعية والايكولوجية مع الطبيعة. ما هو المقصود بالعلاقات الاجتماعية مع الطبيعة؟. طالما استملك الإنسان موارد الطبيعة من أجل الإنتاج، فهو يمارس الإنتاج الاقتصادى من خلال استهلاك مجهوده وهو ما يُنظر إليه كعمل. وماذا عن العلاقة الايكولوجية؟. بقدر ما يأكل الإنسان غذاءه، وكنتيجة لذلك ينمو بيولوجيا، يُقال إن الإنسان اندمج فى الإنتاج الايكولوجى، أى عمليات النمو والبقاء الجسدية التى تجرى داخل الكائنات الحية، والتى تحركها الطاقة المستمدة من تناول الغذاء. وفى حالة النبات من تركيب الغذاء. (Odum, 1975, quoted in:Ingold,1986)

ونحن نعرف أن النباتات تتغذى لكى تنمو، ولكن هذا لا يُعتبر إنتاجاً اقتصاديا، لأنه لا يُفعل بشكل واعٍ. ووفقاً لما أورده انجولد وُهبت النباتات مُخططاً سلوكياً خاصا، لم تقم

بتصميمه ولا لديها معرفة به. والنبات ليس منتجاً إلا إلى المدى الذى ينمو فيه بالمعنى الايكولوجى. ويمكننا القول إن ما يميز الصياد المنتمى إلى قبيلة كاراموچية عن الأسد المفترس، أو ما يميز جامع الثمار المنتمى إلي ذات القبيلة عن الشمبانزى جامع الطعام، هو أن السلوك الإنسانى الصائد أو الجامع (أى علاقة استغلال الطبيعة) لديه مالا نجده داخل سلوك الأسد أو الشمبانزى، أى : نية الفاعل الذى يُمارس النشاط كشئ يفعله شخصياً وذاتيًا. وأحياناً يقوم البشر بالجمع بين الصيد والجمع مما يجعل التمييز غير ملائم إلى حد بعيد.

وكنتيجة لما سبق يصبح الإنسان كائنا مفترساً Predator (ككائن عضوى حى يفترس آخر) وصائدا (فعل اجتماعى). ينتمى التفاعل الأول إلى مجال الكائن الحى - العلاقات البيئية، وهو كليا محتوى فى العالم الطبيعى، بينما نجد أن التفاعل الثانى أى الصيد هو فعل موجه صوب العالم الطبيعى، بدلا من التفاعل فى إطاره. فهو فعل اجتماعى لأنه يُفعل بشكل واعٍ. وبكلمات ماركس فإن الوعى هو الذى يحدد وجود الإنسان وليس وجوده الذي يعين وعيه . (Ingold,1986) ونحن نتفق مع مامدانى وكاسوما وكاتيندى أن الافتراض، الذى نجده حتى لدى أكثر المراقبين تعاطفاً مثل نوڤيللى- أن : « الرعاة لا ينتجون بل بالأحرى يستغلون ما تقدمه لهم الطبيعة »، هو تفتراض خاطئ تبعًا لفشله فى الإمساك بالسياق التاريخى للطبيعة المتغيرة لأنظمة استخدام الموارد فى الزمان والمكان.

هل يمكننا تبعاً لما سبق الحديث عن الكاراموچيين بوصفهم رعاة ومزارعين أو رعاة -مزارعين؟. يمكن تعريف رعاة الماشية الكاراموچيين بكونهم أشباه بدو Semi- Nomadic لأنهم في تحركهم بحثا عن العشب فى الفصل الجاف يتركون جزءاً من عائلاتهم خلفهم. ولكن لأن العائلة التى تظل مقيمة في المستوطنة الدائمة تعيش أساساً على الحبوب، التى يزرع بعضها فى المستوطنة ويأتى أغلبها من الجماعات المجاورة، يُمكن أن يُشار إلي الكارمواچيين بشكل أفضل بوصفهم منتجعين Transhumants. وفى إطار الجماعات الكاراموچية المستقرة، نلاحظ أن الدور الذى تلعبه الماشية يختلف من جماعة إلى أخرى.

تقتضى الأشكال الخاصة لاستخدام الموارد وجود علاقات اجتماعية معينة. وتعتمد

العلاقات الاجتماعية الناتجة عن تلك الأشكال الخاصة والمحددة لاستخدام الموارد ، على أشكال الحقوق التى تمارسها الجماعات المختلفة ومستخدمو الموارد تجاه تلك الموارد . وتلك العلاقات الاجتماعية هي التى تمكننا من فك شفرة الطريقة التى مكنت مستخدمي الموارد المختلفين من التكيف مع الظروف المتغيرة. والبداية المثالية في هذا الاتجاه هى تعريف العلاقة، وليس أن نلصق لافتة على تلك الجماعات الخاصة تُعلن عن أنظمة استخدام الموارد .

٣ - التكيف الإنسانى واستملاك الطبيعة : نقد نظرى

كشفت الدراسات الكثيرة التى تناولت إدارة الموارد الطبيعية فى كاراموجا عامة واقتصادها الرعوى علي الأخص، عن نجاح رعاة الماشية التقليديين في تطوير تقنيات مختلفة لإدارة الموارد داخل النظم المختلفة لاستخدام الموارد ، وهي التقنيات التى تغيرت وعدلت تحت تأثير قيود وإمكانيات البيئة الطبيعية.

وتقودنا تلك الدراسات غالبا إلي داخل المناطق الكبرى لمجتمع الرعاة من خلال إسلوب تفصيلى وواضح بقدر الإمكان. ورغم أن القارئ يترك عادة وهو علي ثقة فى أن الرعاة لا يعرفون سوى تلك المناطق التى يعيشون فيها ، يمكن للمرء أن يواجه مشكلة في دمج الملاحظات الخاصة بسلوك الرعاة الراهن مع ماضيهم السياسى - التاريخى والإثنوجرافى، دونما الاعتماد بالكامل سواء على *الحتمية الانثروبولوجية - الثقافية* أو على *الحتمية البيئية*. ومن المهم أن نؤكد على العوامل الكامنة خلف تلك التكيفات الإنسانية، التى يُمكنها أن تُساعدنا علي فهم كيفية حدوث التكيف ومكانه وزمانه.

وهناك أمثلة عديدة للرعى المرصود من المنظور الإثنوجرافى، نجد فيها أنماط استخدام الموارد مرصوفة إلي جوار النظم الايكولوجية، من أجل البرهنة علي أن ظاهرة نظم الإنتاج الرعوى وبالتالى سلوكها ، ليست سوى حصيلة للتكيف مع البيئة الطبيعية. ولقد فسر دايسون - هيدسون (Dyson - Hudson,1966) هجرة إحدى مجموعات الاسر المعيشية الكاراموجية خلال الفصل الجاف، عبر الإحالة إلى تقلبات معدل سقوط الأمطار وتغيرات

نوعية وكمية الأعشاب. ثم حددت الدراسة مسارات ومحطات الهجرات من أجل إثبات، كيف أن توزيع معسكرات الماشية وموقع مخلفاتها من الأغصان الجافة والحدائق المحترقة المستخدمة على مدى فترة زمنية، يعتمد على الشروط والاحوال الفصلية والمناخية(٧)

وفى سياق تلك المنظورات صُورت عملية استخدام الموارد بوصفها وظيفة للمتغيرات الايكولوجية. فالرعاة سوف يتحركون كيفما وأينما تتاح الموارد لهم، وإلى تلك الدرجة التى تعين فيها تكويناتهم الاجتماعية الاقتصادية فى مجملها وبطريقة ميكانيكية من قبل الموطن الطبيعى. ونجد نموذجا لمثل هذا الطرح لدى راندال Randall (1967) الذى كتب :«يُمثل المعدل العالى لسقوط الأمطار مدى أو نطاق أكبر للبدائل التوطنية التي استغلها شعب اللابور Labwor، فى حين أن معدل سنوى متوسط يتراوح بين ٣٥- ٤٥ بوصة يلائم الزراعة المستقرة».

ومن هنا سوف ينتهى بنا الأمر إلى السقوط فى فخ سببية ميكانيكية مضللة أحادية الاتجاه، إذا قمنا بتنزيل مرتبة المناطق المستقبلة لمعدل مطر منخفض إلى مرتبة المنطقة المخصصة حصراً للرعى، وذلك على الأخص فى كاراموچا.

وتتسم النظرية السابقة بالطابع المثالى الشكلى، وينتهي الأمر بها إلى التحول إلى محض تصنيف تُحشر فيه عادة مجتمعات يُفترض فيها الإستاتيكية.(٨) ومن الناحية المنهجية تجد مثل تلك الآراء أصولها في نزعة إمبريقية وضعية وإحصائية، أى فى رؤية استقرائية للعلم تبدأ من ملاحظات دقيقة وغير متحيزة وتنتهى بتكوين علاقة ارتباطية، وفى سياق ذلك تري العلم كعلاقة بسيطة بين السبب والنتيجة.(Ellen,1982)

وإذا كان من الصحيح أن بعض جماعات الكاراموچيين تبدأ الآن فى الانتقال إلى المناطق الغنية بالمياه من حول إيريرى Iriri ونامالو Namalu لكى تُمارس الزراعة المستقرة، فإن مثل تلك التحركات لاتواجه فقط حدوداً مفروضة عليها، لكنها أيضا غير مُمكنة فى بعض المناطق الأخرى، وبالتحديد لأن كل منطقة ايكولوجية تكشف عن عدد وافر من التباينات كما تتغير عبر الزمان، مما يُحتم الاستغلال البارع لقاعدة الموارد من أجل توفير المرعى للماشية

والحبوب للاستهلاك البشري.

تستقبل المناطق الجبلية فى كاراموچا مطراً أكثر، وهو ما يؤثر على تكوين التربة ونمو الحياة النباتية، ويجعلها بالتالى بيئة مواتية للزراعة. وإذا كان هذا يفسر لنا لماذا كانت القبائل الجبلية، ونقصد قبائل النياكواى Nyakwai والتيسو Teuso (ايك Ik) واللابور (توبور Tobur) والتيبيث Tepeth والنيانجيا Nyangea (نابورى Napore) والمينينج Mening، أكثر ممارسة للزراعة، فما الذى يُفسر لنا اتجاه ذات الجماعات نحو تربية الماشية عندما يمتلكون الخيار لذلك كما تشير إلى ذلك الوقائع الحديثة؟(٩)

إن الميل لرؤية استخدام الموارد في كاراموچا، كما لو كانت الزراعة والرعي يستبعد كل منهما الآخر أو بالأصح تصور المجتمع كمجتمع ينتقل من الرعى إلى الزراعة، ينطوى على الكثير من الإشكاليات ويخضع لدائرة واسعة من الانتقادات. وفيما يلى بعضها:

أولا وقبل كل شئ تشير الدراسات الإثنوجرافية المتوفرة حول كاراموچا، إلي أن الوضع الموصوف أعلاه ليس حقيقة تاريخية من واقع أن الإنتاج الزراعى كان له دوره المركزى فى بقاء القبائل الكاراموچية. فلقد لاحظ سيستيرينو Cisterino (1979) أننا لانستطيع أن نكتشف لدى الكاراموچيين ازدراء واحتقار الزراعة الذى نجده لدى الأغلبية العظمى من قبائل الماساى Masai والباهيميا Bahimia. وحيثما تسمح التربة والمطر بذلك نجد جماعات كاملة مثل اللابور تعتمد بشكل مكثف على الزراعة. فالجماعات الرعوية تعتمد على الزراعة إلي المدى الذى تسمح به النظم الايكولوجية حتى لو كان هذا المدى لا يتعدى شهراً أو شهرين.

والاعتماد على الماشية من أجل البقاء، لا يُشكل اختياراً حصرياً مانعاً، لكنه يمثل أفضل توازن ممكن من واقع أن الحاصلات ذات معدل فشل عالٍ. ولقد برهن لامفير Lamphear على أن هذا هو ماحدث بين الجاى Jie، الذين قيل عنهم إنهم مارسوا الزراعة منذ أقدم الأزمان، على الرغم من كونهم رعاة ماشية أساساً. وفى التاريخ الشفهى للجاى ينظر إلى الذرة الرفيعة Sorghum بوصفها أصل المحاصيل، ومن المعتاد أن نسمع عجائز القبيلة يقولون: «خلق الله الذرة الرفيعة والماشية فى نفس اليوم».

كذلك أثبت جوليفر Gulliver (1955) أن الحبوب كانت على نفس درجة أهمية الحيوانات، وهو ما يصدق على مدى أجيال عديدة، وبالفعل كان الچاى سوف يموتون جوعاً دونما وجود إنتاجهم الزراعى. وداخل الجماعات التى يسيطر عليها الرعى، نجد أن الأهمية المنسوبة سواء إلى الرعى أو الزراعة تختلف من مؤلف إلى آخر. وعلى سبيل المثال نجد أوكان (1992) قد برهن على أن مايزيد عن ٥٠٪ من الجماعات الكاراموچية، شكلت الحبوب بالنسبة لهم مايزيد عن ٧٠٪ من موادهم الغذائية. ثم نجد سيستيرينو (1979,42) يشير إلى أن قبيلة الدودوث Dodoth تعتمد على الزراعة أكثر من اعتماد الچاى عليها، بينما نجد أن قبائل الجبل وعلى الرغم من ممارستهم لصناعات الحديد وبعض الصيد والجمع، هم بدرجة أكبر مزارعون مستقرون.ومن جانب آخر طرح لامفير Lamphear (1976:6-7) أن التحولات الدرامية التى عرفتها أنماط استقرار الچاى منذ الخمسينيات، قد أملتها فى الواقع الاعتبارات الزراعية بدلاً من الاعتبارات الرعوية. فالضغط الديموجرافى الشديد على الموارد المتناقصة، قاد الچاى إلى الهجرة إلى الأراضي الأكثر خصوبة نسبياً من حول كاسيرى Kaceri ولو سيكوا Losikua. وكان أغلب هؤلاء المهاجرين ذوى عقلية زراعية وطيدة التكوين، يزرعون حقولا واسعة من الذرة الرفيعة Sorghum والذرة الصغرا ،Maize والذرة الصغيرة Finger Millet.

وإذا كان من الضروري ألا نحول المزايا الايكولوجية المصاحبة للرعى المتنقل إلي حجج ضد الزراعة، فعلينا أيضا أن نحترس من نتائج وسواس Obsession توطين البدو، الذي يسعى لإنهاء تحركاتهم وينظر للزراعة كشئ أرقى، فهذا الوسواس من شأنه أن يضللنا. وإذا أردنا فهم المشاكل الراهنة لاستخدام الموارد، فيجب أن نضعها فى إطار التنافس القائم بين الجماعات الاجتماعية المختلفة على الموارد المتناقصة.

ويحتوى التنافس على الموارد أحيانا على صراعات عبر إثنية حول بعض مناطق كاراموچا الأكثر ثراءً من الناحية الإيكولوجية. وتاريخيا ظلت الأرض الممتدة فيما بين البيان Pian والبوكورا Bokora غير مستعملة وعلى الأخص خلال الفصل الجاف حينما تصبح بلا قيمة.

ونحن هنا نقترح ما يلى : بينما تقوم الأوضاع الإيكولوجية القاسية بفرض الحدود على البدائل المتاحة، فإن عملية الاختيار بين تلك البدائل المحدودة المتاحة هي وظيفة العلاقات الاجتماعية والنظم الاجتماعية الناتجة عنها والمنظمة لاستخدام الموارد.

٤ - الطبيعة الذاتية المتداخلة لأنظمة استخدام الموارد فى كاراموچا

٤-١ - الرعى وإنتاج المحاصيل

تستقبل كاراموچا أمطاراً تتراوح بين ٣٥٠ ميليمتراً مربعاً فى المناطق الأكثر جفافاً إلى ٧٥٠ ميليمتراً مربعا فى المناطق الأكثر مطراً. وتلك الأمطار ذات الكميات الضئيلة ليست موزعة بالتساوى. وعادة نجد الفصول الجافة فيما بين سبتمبر ومارس. وفي أغلب العام يسقط المطر فى أقل من نصف عدد شهور السنة. والفصل الجاف الذى يمتد من أكتوبر إلي مارس، يستمر لمدة تتراوح من خمسة إلي ستة أشهر، ويتوافق زمنيا مع المراحل الحساسة لنمو النبات.

ومنذ عام ١٩٨٨ كما يوضح الجدول الذى سنورده فيمايلى، اتجه المعدل السنوى لسقوط الأمطار للانخفاض، مما أثر علي زراعة المحاصيل التقليدية طويلة النضج، وذلك من حيث امتلاء الحبوب وفترة نمو المحصول. وفي عام ٨٩- ١٩٩٠ ثم عام ١٩٩٣، سقط الكثير من المطر في منطقة موروتو Moroto خارج النطاق الزمنى لفصول نمو المحاصيل.وكان من الطبيعى أن يترتب على لا انتظامية سقوط الأمطار فشل المحاصيل في الازدهار والنمو. والأمطار المبكرة غير كافية عادة لترسيخ نمو المحاصيل. وتبعا لذلك لا يمكن للناتج المحصولى أن يلبى المطالب المحلية على الطعام.

وهناك قيود أخرى خطيرة على زيادة الناتج . تفرض طبيعة توزيع الأمطار الساقطة زراعة المزيد ثم المزيد من الأراضى، ودونما وجود قوة الجر Draught Power فإن مساحة الأرض المزروعة تظل صغيرة تماماً.

ولقد أثبت البعض أن مثل تلك التقلبات فى معدل سقوط الأمطار، تحد من نطاق الخيارات

المتاحة أمام المنتجين في كاراموجا، ففى ظل غياب إمكانية الإمداد النظامى بالمياه من خلال الري، لايمكن للزراعة سوى أن تصبح نشاطاً مكملاً لرعى الماشية فى أغلب أجزاء المنطقة[١٠]. ولكن إذا توقفت المناقشة عند هذه النقطة سننتهى بسهولة إلي حقيقة أيكولوجية، مضمونها أنه لا يمكن للزراعة أن تمارس في مناطق لها مثل تلك الانماط لسقوط الأمطار. طرح مامدنى وكاسوما وكاتيندى (1992) أن صعوبة التنبؤ بمواقيت سقوط الأمطار قد نتج عنها زيادة نسبة المخاطرة أمام المنتجين، من واقع صعوبة معرفتهم بتوقيت بدء الزراعة. وإذا انتهى المزارع من الزراعة يجب عليه البدء فى الصراع مع فترات جفاف منتصف الموسم، فإذا لم يكن هناك أمطار لمدة أكثر من عشرة أيام سوف تذبل المحاصيل تحت تأثير درجات الحرارة العالية.

الذرة الرفيعة هى المحصول الرئيسى الذى ينمو فى مناطق كاراموجا المحلية ذات الشروط المناخية المتباينة. ولكن فيما يتعلق بالمحاصيل الأخرى وعلى الأخص المحاصيل غير الحبية Noncereals، هناك مناطق مختلفة توفر أوضاعاً ملائمة لنمو نباتات مختلفة. وفى الكثير من مناطق بوركورا Bokora من حول لورينجيشورا Lorengechora وايريرى Iriri، يقوم الأهالى بالإضافة إلى الذرة الرفيعة التقليدية بزراعة البطاطا الحلوة Sweet Potatoes والذرة الصفراء Maize. أما المناطق الواقعة جنوب كاراموجا وبالأساس منطقة شيكوى Chekwi، فهى تستقبل مطراً يمكن الاعتماد عليه فى زراعة الخضروات. وبالنسبة لنوع الذرة الرفيعة المسمى بذرة آبير الطويلة Abir tall sorghum فإن زراعته تنتشر فى مناطق بوكورا.

جدول رقم ١ : المتوسط السنوى لسقوط الامطار فى مقاطعتى كوتيدو Kotido وموروتو Moroto (١٩٨٢ - ١٩٩٤)

السنة	مقاطعة كوتيدو		مقاطعة موروتو	
	كمية المطر	الأيام المطيرة	كمية المطر	الأيام المطيرة
١٩٨٢	٧١٠٢,٢٥	غير متوفرة	١٠٢٦,١٦	٩١,٢٥
١٩٨٣	٦٥٤,٤	غير متوفر	٧٢٠	٤٩
١٩٨٤	-	-	٤٤٩,٨	٨٨
١٩٨٥	٢٢٣٨,٣	٢٣٠	٣٠٣٤,٨	٢١٥
١٩٨٦	-	-	٦٣٨,١٩	٤١
١٩٨٧	٦٠٤	٤٥	٨٧٧,٤	٣٣
١٩٨٨	٦٠٦,٦	٧٢	١١٠٦,٢	٧٠,٢٥
١٩٨٩	٨٩٦,٧٤	٧٣,٣	٨٣٥,٦٥	٦٠,٥
١٩٩٠	٥٠٣,٨	٦٦	٧١١,٢٣	٥٤
١٩٩١	٦٥١,٧	١٠٧	٧٦١,١	٦٣
١٩٩٢	٧٧٩,٤	٨٥	٥٦٨,٨٥	٦٠
١٩٩٣	٥٢٧,٣٧	٨٥	٥١٧,٨	٣٢,٢٥

المصدر :

Agricultural Developnent Plan,1995, DAO, Moroto and

Minis try of Agriculture Animal Industry and Fisheries

وداخل الأنشطة الزراعية نجد تنوعا واضحاً. والأسر المعيشية الآن آخذة فى تبنى ممارسات زراعية مُحسنة، ونموذج ذلك زراعة البذور سريعة النمو. كما اتجه أهالى كاراموچا إلى ممارسة زراعة المحاصيل الدرنية Root Crops، ومن ضمنها البطاطا الحلوة والمنيهوت Cassava علاوة على الفاكهة. وبالنسبة لنبات البطاطس فهو يجمع من المقاطعات المجاورة. كما إن زراعة المحاصيل الزيتية مثل عباد الشمس والفول السودانى، آخذة بدورها فى الازدياد تبعاً للحاجة لإحلال الدهن النباتى محل الدهن الحيوانى، حيث إن دهون الألبان لم تعد متاحة بسهولة كماكان الأمر فيما مضى.

تختلف كميات المطر من مكان إلى آخر. وعلي الرغم من كونها مثبطة فإن مساحة الأرض المزروعة تتجه للارتفاع عبر الأعوام (انظر الملحق). وليس كافيا القول إن زيادة مساحة الأرض المزروعة يرجع إلي الطبيعة المتغيرة لإدراك أهالى كاراموچا للزراعة، والواقع أن هذا التحول يُمكن شرحه كما يلى :

سوف يبدو الأمر كما لو أنه كلما ازداد فقر المحصول لكل وحدة من الأرض، كلما ازداد اتجاه الكاراموچيين لزراعة المزيد من الأرض، وذلك كوسيلة لتعويض نقص العائد. وفى كاراموچا ليس كل قطعة أرض يُجرى عادة زراعتها. فهناك عدد من المعايير يجب أخذها فى الحسبان، قبل تخصيص قطعة أرض معينة للزراعة، ومثال ذلك مدى قُرب قطعة الأرض من مناطق الاستيطان أو الطريق ضماناً للحماية من السرقة. وفى العادة تحاط قطع الأرض بأشجار الزعرور الشائكة Thorns ، لتأمين حماية المحاصيل من الحيوانات الشاردة، وبالتالى يدل هذا السور ضمنياً على أن قطعة الأرض قد زُرعت من قبل. والأهم من كل شئ إن القرار فيما يتعلق بمساحة الأرض وموقعهاوتوقيت زراعتها ، يتخذ اعتماداً على قدرة العائلة علي تنظيم قوة الجر الحيوانى.

وأهمية قوة الجر الحيوانى للزراعة ترجع أساساً إلى طبيعة التربة فى كاراموچا. فالمساحات التى يمكن استخدامها فى الإنتاج الزراعي، تتنوع بين تُربة القطن الاسود Black Coton Soils والتربة الطفلية الرملية الثقيلة. Heavy Sandy Loams وخلال الفصول الجافة

يصيب الجفاف تلك الأنماط الخاصة من التربة، إلى درجة لا يُمكن فيها حرث الأرض قبل بداية الأمطار. ومع بدء الأمطار تصبح حراثة الأرض عملية مُرهقة وبطيئة من واقع أن التربة أصبحت شديدة الرطوبة ولزجة. وفقط عبر استخدام قوة الجر الحيواني يصبح حرث الأرض أسهل. وهذا العمل يجب أن ينتظر إلى حين عودة القطعان من معسكرات رعى الفصل الجاف.

وفقا للمعلومات المتاحة من المكتب الزراعى لمقاطعة موروتو Moroto، تُقاس الزيادة فى الأراضى المهيئة للزراعة بالزيادة فى عدد الأهالى المستخدمين للمحاريث التى تقوم بجرها الثيران. ويشعر الرجال في كاراموچا الآن بالكثير من الرضا الذكورى عن الذات إذا ما تمكنوا من حراثة المزيد من الأرض. فالرجال الآن يجدون أن استخدام المحاريث أكثر قبولا من الناحية الثقافية. ومتوسط الأرض المزروعة لا يتعدي خمسة هكتارات بالنسبة لأغلب الأسر المعيشية، مع ملاحظة الهبوط الشديد لهذا المتوسط بالنسبة للأسر التى لا تمتلك قوة جر، حيث يهبط إلى معدل ٥, ٠ من الهكتار. وتفسير هذا نجده فى أسلوب حراثة الأرض، فهى هنا تُحرث بواسطة النساء اللاتى يستخدمن فؤوسًا يدوية صغيرة وأدوات أخرى مثل البانجا Panga الافريقية الشهيرة. (Field Interviews, Lokopo, September,1995)

وأحيانا تبدو العلاقة بين الرعى وزراعة المحاصيل، كما لو أن الثانى يُمثل قوة دافعة مباشرة صوب المزيد من التنافس على الموارد مع الأول، لأن رعاة الماشية يمارسون بشكل متزايد إنتاج المحاصيل. وفى كاراموچا نجد أن أراضى الغابات وحيوانات الصيد التى سبق الإعلان عنها رسميا، كمحميات طبيعية، فى مواجهة رعاة الماشية الذين يُلقى على سلوكهم مسئولية التدهور البيئى، أضحت الآن مجالا لتعديات المزارعين. وأحيانا نجد أن تلك التعديات لم تستثن أراضى المرعى الخصيبة مما أدى إلى دخول الرعاة فى صراع مع المزارعين.

وبدلا من رؤية التبنى المتزايد للإنتاج الزراعى بوصفه شيئا يحل محل رعى الماشية، أصبح من الواضح أن مثل هذا الاتجاه أحيانا يمثل محاولة يقوم بها الرعاة، سعيا نحو تنوع لانشطتهم حتي يمكنهم تخفيض مخاطر الجوع المحتملة. وداخل تلك الجماعات التى يُسيطر عليها إنتاج المحاصيل، لا يوجد توزيع عمل منفصل على أساس الجنس، وهو الأمر الذى يُفسر لنا ما

نرصده داخل الجماعات التى يُسيطر عليها الرعى، فهى فى ممارستها للزراعة إلى جانب الرعى لا تفصل بين العمل فى رعى الحيوانات والعمل الزراعى وتخلط بينهما. فالرجال يُطهرون الأرض ويسيجون المنازل وما حولها من أرض ويحرثون الأرض ويجنون المحاصيل. وإذا التفتنا صوب النساء سنجدهن يقومن فى المتوسط بـ ٧٠٪ من عزق الأرض وإزالة الأعشاب الضارة، و٦٠٪ من الحصاد، و٨٠٪ من نقل المواد الغذائية إلى المنزل، و٩٠٪ من تجهيز الطعام، وعلاوة على ذلك نراهم يلعبون دوراً هامًا فى رعاية الحيوانات المدرة للألبان داخل المستوطنة الدائمة وإعداد الزبدة. أما الأطفال فهم يرعون الماعز والأغنام والعجول.

وفيما بين إنتاج المحاصيل ورعى الماشية يُساهم كل نظام فى عمل واستمرارية الآخر. فالحيوانات ترعى فى حقول الذرة الرفيعة بمجرد الانتهاء من حصاده. وفى موروتو قال لنا أحد المسئولين الزراعيين متحدثا عن العلاقة بين الإنتاج الزراعى والرعى : «يمارس الكاراموجى الإثنين فى وقت واحد، وبطريقة أو أخرى يساهم كل منهما فى الآخر. فالماشية تستخدم فى حرث الأرض من أجل الإنتاج الزراعى،وفى بعض المناطق تستخدم الحيوانات الآن فى جمع الأعشاب الضارة.كما إن الحمير هامة كوسيلة للنقل».

تُمارس قبيلة التيبيث القاطنة فى المناطق الواقعة من حول منحدرات جبل موروتو كل من إنتاج المحاصيل ورعى الحيوانات. فالقطعان تُحفظ فى السهول حيث يقوم جزء من العائلة بالعناية بها، بينما تمكث بقية العائلة فى المنطقة الجبلية حيث يزرعون المحاصيل .

وتشير تلك الأشكال التكيفية ضمنيا إلى أن الحل التقنى الممكن والأفضل، لا يمكن أن يكون هو الاختيار بين تكثيف أى من النشاطين السابقين، بل السعى لتحقيق التوازن بينهما، بما يؤدى أيضا إلى تكثيف علاقة التكامل بينهما.وعلة ذلك أن الإنتاج الزراعي ورعى الماشية يتكاملان ويتتامان فى جوانب عديدة.

٤-٢ - الاعتماد المتبادل بين الزراعة وتربية الماشية

تتكامل أنظمة استخدام الموارد فى كاراموجا ، عبر أسلوب يستهدف إستغلال الإمكانيات

المتوفرة فى ظل أوضاع إيكولوجية متطرفة. وتتراوح تلك الأنظمة من الصيد والجمع والرعى والزراعة إلى الرعى الزراعى. وهى لا تتواجد معاً فقط من خلال طريقة تقوم على الاعتماد المتبادل، ولكنها أيضا تترابط داخليا بطريقة خاصة، مع ملاحظة ظهور الإنتاج الرعوى كإنتاج مُسيطر داخل المناطق الأكثر جفافًا، والإنتاج الزراعى كإنتاج مُسيطر داخل المناطق ذات المصادر المائية الجيدة.

وعندما تتنبأ إحدى العائلات باحتمال نفاذ مخزونها الغذائى المتاح خلال الفصل الجاف وقبل بداية الحصاد القادم، وهى الفترة التى تستمر لمدة تتراوح من ستة إلى ثمانية أشهر، تحرص على الحفاظ على أى كمية من الغذاء مهما كانت ضئيلة لتلبية احتياجات العائلة الملحة. ويرافق كل القادرين جسديا قطعان الماشية إلي معسكرات الرعي بما فيهم النساء والأطفال. وعلى سبيل المثال إذا كان للرجل ثلاث زوجات، تظل واحدة منهن فقط مقيمة فى المستوطنة الدائمة لرعاية المرضى والمسنين والعاجزين، وحتى الاطفال المترددون على المدارس يُنتزعون من مدارسهم.

وأثناء الإقامة فى معسكرات الرعى، نجد الاطفال والنساء الذين ليس لديهم ما يقدمونه لرعى الحيوانات سوى القليل، يمارسون أعمالا غير دائمة لدى جماعات الرعاة المزارعين المستقرة القاطنة بجوار معسكراتهم، وذلك فى مقابل بعض المواد الغذائية. وبعض تلك المواد الغذائية تأكلها العائلات فى معسكرات الرعى، ولكن الكثير منها يعود إلى المعسكرات الدائمة فى كاراموچا من أجل إطعام هؤلاء الذين ظلوا مقيمين بها.

وفى أجزاء عديدة من كاراموچا تتواجد عوامل كثيرة، يقال إنها تؤثر على قرار الجماعة بتغيير موقع موطنهم الدائم إلي مكان آخر. وأهم تلك العوامل رؤيتهم للمشاكل التى تحد وتقيد سواء من الإنتاج الزراعى أو من رعى الحيوانات. ومن خلال المقابلات التى أجريناها مع الكبار Elders، فى إقليم لوكوبو Lokopo الفرعى وإقليم بوكورا ومقاطعة موروتو، اكتشفنا ظهور مستوطنات دائمة «مانياتا Manyatta» جديدة خلال الأعوام الأخيرة، ولقد كان ما يدعونه بالفأل السيئ Bad Omen هو السبب الوحيد الذى قدموه لتفسير هجرهم

لمواطنهم القديمة، وعندما نتأمل فى الوقائع المقدمة لتفسير هذا السبب الأوحد، نجدها تتراوح من محض موت ثور الأسر المعيشية الأثير إلى انتشار مرض يهدد بتدمير قطعان بأكملها أو هبوط إنتاجية المحاصيل تبعًا لتدهور خصوبة التربة من حول المستوطنات الدائمة.

والواقع أن أنظمة استخدام الموارد ذات طبيعة ديناميكية. والتغيرات التى تحدث مصدرها العوامل الخارجية والداخلية معا. وفى الدراسات التى تناولت كاراموچا عام ١٩٥٠، نلاحظ أن أهالى كاراموچا الجبليين قد رصدوا بوصفهم صيادين وجامعي ثمار أساسا، وإن كانوا أيضا يمارسون الزراعة. ومن المعروف عن تلك القبائل أنها تقوم بدمج اقتصادها مع اقتصاد الجماعات الرعوية الأقوي فى المناطق المجاورة لها. وعلى سبيل المثال لوحظ أنه فيما مضى حاولت قبيلة التيبيث توسيع أراضى رعى قطعانها أسفل منحدرات جبال موروتو مستفيدين من الأساليب الأمنية التى طبقها «السلام البريطانى» Pax Britannica التى كبحت وضبطت توسعية الكاراموچيين الآخرين. ولكنهم كانوا غالبا يتعرضون لفرض ضريبة العُشر من قبل الجماعات الثانية الأقوى. (Dyson- Hudson,1966:233) ولقد كانت قبيلة التيسو أساسا ناصبى شراك للحيوانات، ويتاجرون أحيانا فى لحوم الطرائد Game Meat) والعسل مع قبيلة الدودوث Dodoth في مقابل حصولهم على الماعز.

Cisterino,1979:109)

ولكن ما سبق لا ينطبق على أغلب الجماعات الجبلية. وعلى سبيل المثال نجد أن قبيلة التيبيث قد أجبرت علي الهبوط إلى السهل، فى أعقاب الإعلان الرسمى فى الصحف عن تحويل مناطق الغابات المتواجدة على المنحدرات الجبلية إلي محمية غابات طبيعية Forest Reserves. ولقد قادت سنوات الاضطراب إلي هلاك الحياة البرية Wildlife بالكامل فى كيديبو Kidepo، إلى درجة أن الحيوانات القليلة التى لاتزال متواجدة فى حدائق الحيوانات الحُرة Park يحميها حُراس مسلحون طوال ٢٤ ساعة يوميا. واليوم نجد أن تلك الجماعات الجبلية سابقًا قد أضحت تمارس الرعى، وهو النشاط الذي شهد بدايته القوية مع حصولهم على البنادق عام ١٩٧٩ فى أعقاب سقوط عيدى أمين.

ولقد أشار سيستيرينو فيما يتعلق بأهالى الجبل، إلى أن ممارستهم للزراعة و-أو أى أنشطة أخرى تساعدهم على البقاء، لا تُمثل بالنسبة لهم اختياراً حراً، بقدر ما تُمثل ضرورة فرضت عليهم من جانب جماعات رعاة الابقار الأكثر عدداً والأقوى تنظيمًا. فهم فى العادة يُرغمون علي تنويع اقتصاداتهم عبر أسلوب يؤدى إلى دمجها وتكاملها مع اقتصادات رعاة الماشية الأقوياء، وإلا فإنهم سوف يقمعون ومن يبقى منهم سوف يتم استيعابه.وإذا نظرنا إلى جماعات الكاراموچيين المختلفة، سنجد علاقات اجتماعية متباينة تربط فيما بينها.

وبصرف النظر عن التكامل بين رعي الماشية وزراعة الحاصلات والأنشطة الاقتصادية الأخرى، حاول الكاراموچيون بقدر ما يُمكنهم ذلك زراعة محصولين أو أكثر فى قطعة الأرض الواحدة، وعلى سبيل المثال يزرع فى بعض المناطق الذرة الرفيعة مع عباد الشمس فى حقل واحد كذلك يمارس العديد من الأسر المعيشية الأنشطة التالية : صناعة الأوانى الفخارية والخشبية، صناعة أغطية الرؤوس والملابس الجلدية والأحذية، وجمع الأوراق والجذور البرية. وفى مجاعة ١٩٩٤ وصفت إحدى الصحف أهالى كاراموچا، بكونهم يعيشون بفضل «غلىَ النباتات الخضراء وأكلها»(١١)

٤-٢-١- أنظمة الرعى الدورى

يمارس رعاة كاراموچا نظاماً للرعى المتنقل. بمقتضى هذا النظام لا يقتصر الأمر على مجرد تنقل الحيوانات بين مناطق كاراموچا الايكولوجية الثلاث، بل يتم التنقل أيضا فى إطار تخطيط وتوقيت ملائم يستهدف تأمين بقائهم من خلال الرعى الدورى والتكامل مع الأنشطة الزراعية. فالحركة من المناطق الغربية الرطبة، إلي المناطق النهرية الوسطى المعتدلة، إلي المناطق الشرقية الأكثر جفافا، هى محاولة مدروسة لتعظيم استخدام الموارد النادرة.

عندما يبدأ سقوط الأمطار فى شهر أبريل تقريبًا سرعان ما تتحرك القطعان، إلي المناطق الشرقية الجافة حيث توجد التربة الصخرية الخشنة غير الصالحة للزراعة. ولكن العُشب الناعم ينبت فوراً فى أعقاب سقوط المطر ثم يذبل سريعًا مع توقف الأمطار. وفي السهول الوسطى

تمارس أيضا الزراعة. وتلك التحركات المتجهة شرقاً تحاول أيضا تجنب زراعة الحاصلات مخاطر أن تأكلها الحيوانات أو تطأها أقدامها.

وعندما تبدأ الأمطار في النقصان في شهر أغسطس، وهو الوقت الذي يبدأ فيه الحصاد في مناطق المستوطنات، تأخذ القطعان في العودة إلي المستوطنات الدائمة لكى تنعم بالماء الوفير وسيقان النباتات المحصودة ذات القيمة الغذائية العالية. وفي هذا التوقيت نفسه يبدأ عشب المناطق الغربية فى الاحتراق، حيث ستتجه القطعان بمجرد بدء فصل الجفاف فى سبتمبر.

يتجنب الرعاة المنطقة الغربية ذات العشب الدائم، ليس فقط من أجل الاحتفاظ بها في الفصل الجاف، ولكن أيضا لتجنب حشرات المرض الموجود داخل الشجيرات Bushes،لأن العشب حديث الاحتراق والذى ينمو سريعاً أفيد للماشية غذائيا وألذ مذاقا، وفى النهاية من أجل حماية الماشية لأن المهاجمين سوف يمكن رؤيتهم هنا من مسافة بعيدة. وهذا التوقيت هو نفسه توقيت نمو المحاصيل فى المناطق الغربية الأكثر مطراً. وهو ما يعنى أنهم «يتكيفون إنتاجيا» مع البيئة الطبيعية.

لاحظ كل من مامدانى وكاسوما وكاتيندى (1992) أن الحراك يسمح للقطعان بالوصول إلي المراعي الناضرة الغنية بالبروتين عندما تكون أكثر قابلية للهضم، تاركين حتي النهاية المراعى ذات القيمة الغذائية المنخفضة. ويجد الرعاة في ظاهرة تذبذب إنتاج الماشية للبن مؤشراً حساساً يدل على قيمة ونوعية العشب. ومن شأن هذا أن يساعدهم على تحديد الوجهة التى يتحركون إليها.

وقد وجه انجولد(1986) انتقاداً حاداً للوصف غير النقدى لنظام الرعى المتنقل (كذا البداوة Nomadism). هذا الوصف الذى يرى الرعى المتنقل بوصفه تنقلا فيزيقياً طليقاً داخل الطبيعة بهدف انتزاع الموارد، كما يعتقد أنه لا يظهر سوى القليل من الاهتمام بالمشاركة فى العلاقات الاجتماعية لعملية استغلال الموارد.

ذلك أن تلك الممارسات المنسوبة إلى الرعي المتنقل تفيد ضمنا أن الرعاة يتسمون بالبداوة ، ولكن فقط بالمعنى المادى (التحرك من أجل انتزاع الموارد)، وليس بالمعني الاجتماعى (أى

استملاك الموارد الطبيعية فى المواقع الاجتماعية). وتتغير طريقة استخدام الموارد المختلفة فى الاماكن المختلفة من فترة إلي أخرى. كما تتغير العلاقات بين الأشكال المختلفة لاستخدام الموارد بذات الدرجة. وكل هذا يتغير تبعاً لمجموعة من الأسباب، تتروح بين الأسباب الفيزيقية الايكولوجية والاسباب الاجتماعية - الثقافية، والأسباب السياسية والاقتصادية. وبعض تلك الأسباب أدى إلى تدمير دور الزراعة فى الاقتصادات التى يسيطر عليها الرعى.

٤-٢-٢- العلاقة بين المستوطنات الدائمة والمستوطنات المؤقتة

لا يمكننا الحديث عن نظام الرعى المتنقل الذي أشرنا إليه أعلاه بوصفه بداوة Nomadism، والصحيح أن نصفه كانتجاع Transhumance وذلك بسبب العلاقة الديناميكية بين المستوطنات الدائمة والمستوطنات المؤقتة. تمثل المستوطنات المؤقتة معسكرات رعى (نيجيريريا Nigereria)، تؤخذ إليها الماشية بمجرد بداية الفصل الجاف، أى أنها المستوطنات التى يُمارس فيها الرعى بوصفه النشاط الاقتصادى الوحيد. أما المستوطنة الدائمة فهى المكان الذي يظل فيه بقية أفراد العائلة، أي الأطفال والكهول والعاجزون عن العمل. تقع تلك المستوطنات الدائمة فى السهول الوسطى التى تمتلك مصادر مياه أفضل وتربة أخصب. فى تلك المستوطنات تُبنى البيوت علي التربة الأقل خصباً، لتوفير أكبر قدر ممكن من الأرض الخصبة للزراعة.

وعندما تتحرك الحيوانات صوب المراعى الجديدة،فإن القليل من الحيوانات المدرة للألبان والعجول وأحيانا الحيوانات العجوزة والثيران، تترك فى المستوطنات الدائمة. والتحركات تتم بطريقة تُمكن الزوجات من زيارة أزواجهن بانتظام فى معسكرات الرعى، يحملن معهن الزبدة Ghee التى سيبيعها أزواجهن لجيرانهم من الرعاة المزارعين. وفى المقابل يشترى الأزواج الحاصلات الغذائية، التى سوف تحملها الزوجات معهن في رحلة العودة، من أجل إطعام أعضاء الأسرة الذين تركوهم خلفهم.

وفى الوقت الراهن نجد أن المزيد والمزيد من الوقت أصبح يُقضى فى معسكرات الرعى،

والحيوانات تصبح أكثر أمنا مع المحاربين Warriors ، بالمقارنة لو ظلت مقيمة في المستوطنات الدائمة. كما أن البيئة المحيطة بالمستوطنات الدائمة قد تدهورت تدهورا شديداً، إلى درجة أن الحيوانات أصبحت من الضرورى أن تنتقل إلى مناطق أخرى بعيدة بحثا عن المرعى. ومثل هذا الموقف كان له أيضا تأثيره على توزيع الموارد بين الرعى والزراعة، وعلة ذلك أن هؤلاء الذين تركوا فى المستوطنات الدائمة تزايد اعتمادهم على الحبوب كمصدر للغذاء.

وأحيانا كان لهذه العلاقة تأثيرها علي الإنتاج الزراعى، حيث إن الثيران التى تحركت بعيداً من أجل مراعى الفصل الجاف، لايُمكنها العودة إلي المستوطنات الدائمة فى الوقت المحدد لحرث الأرض. وعلاوة علي ذلك يضطر الأطفال فى المستوطنات الدائمة إلى هجرة المدارس، من أجل حماية الحاصلات من الطيور التى تشكل مصدراً كبيراً لخسائر ما قبل الحصاد.

٤-٣ - الرعى عبر الحدود

تنبع الصعاب التى يواجهها الكاراموچيون من الأحوال المناخية القاسية، التى تفاقم تأثيرها بفعل السياسات الحكومية التى أدت إلى زيادة الصراعات، التى قللت من إمكانية الوصول إلى مناطق الرعى وتعارضت مع أنماط الانتجاع. وكانت النتيجة وذلك من ضمن نتائج أخرى- هى زيادة الطلب على الهجرة الخارجة Out- Migration، سواء من أجل البحث عن مياه ومراعٍ أفضل أو من أجل سرقة الحيوانات تعويضا عن الحيوانات المفقودة خلال الجفاف والأوبئة.

وعادة ما يُطرح أن أحد العوامل الإكراهية التي تدفع الرعاة الكاراموچيين إلى منطقة التيسو Teso وغيرها من المناطق، هو الحاجة إلى سرقة الحيوانات من أجل تعويض الماشية المحتمل فقدانها خلال الغارات أو فترات الجفاف. ولقد طرح أوكان (1992B) أن حاجة سادة الحرب «الشباب» إلي تراكم خاص، قد ألقت ظلالاً معتمة علي التبريرات السابقة لعمليات الإغارة. كما طرح بوكلول Puklol(1994) أنه فى أعقاب سرقة كل الماشية من منطقة التيسو عام ١٩٨٦، انقلبت الجماعات الإثنية الكاراموچية على بعضها البعض، الأمر

الذى يُفسر لنا كثافة الغارات المتبادلة فى المنطقة خلال تلك الفترة.

وعلي الرغم من أن مسئولين بيطريين فى موروتو قدروا أن ما يقرب من مليون حيوان قد سُرقت من منطقة التيسو فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦، فإن تعداد الماشية الأخير لمقاطعة موروتو قدر عدد الحيوانات تقريبًا بـ : ٣٠٠,٠٠٠ فقط.(DVO,Moroto, Interviewed، September 1995) وفى قمة السطو علي الماشية فى كاراموچا مما أدى إلى هبوط أعدادها، انتشرت الأمراض التى تنقلها القُرادات Tick Borne مما نتج عنه إفناء ما يزيد عن نصف عدد الماشية سواء كانت الماشية المسروقة أو الماشية الكاراموچية المحلية.

ومع تشديد قبضة الأمن حول حدود كاراموچا مع جيرانها وازدياد اليقظة المدنية، تراجعت الغارات عبر الحدود إلى مجرد أفعال سرقة فردية يرتكبها مجرمون محترفون. وعندما كان يتم سرقة حيوان ما، نجد أن كل من «قوات الدفاع المحلى»و «أمن الادارة المحلية» والأهالى، يتعاونون بقوة مع الجيش من أجل استعادة الحيوانات المسروقة. وعلى مدى الاعوام الأخيرة تزايدت قدرة قوات الأمن الكاراموچية، على اكتشاف واستعادة الحيوانات المسروقة، تبعاً للزيادة المتعاظمة فى مشاركة اللجان المحلية فى المحافظة على أمن مناطقها الخاصة.

ونجد فى استمرارية حركة رعاة الماشية إلى المقاطعات المجاورة وعدم توقفها، إشارة ضمنية إلي وجود عوامل أخرى قوية التأثير تفسر لنا أسباب حركتهم، والتى جرى حتى الآن التعتيم عليها بواسطة سرقة الماشية لأسبابٍ واضحة تماما. ورغم إنه قد بُرهن بصفة عامة على أن رعاة كاراموچا يتجهون إلي المقاطعات المجاورة بحثا عن الماء والمرعى في الفصل الجاف، فقد جاءت الأحداث الأخيرة لتلقى شكوكا مُتزايدة على مدى صحته تلك الفكرة بالنسبة لكل الكاراموچيين فى كل الفترات.

لوحظ خلال موسم ١٩٩٤ الجاف أنه على الرغم من توافر الماء والمرعى فى أماكن مختلفة من أقليم بوكورا، فإن الكثير من رعاة الماشية البوكورويين قد هاجروا فى وقت مبكر مثل ديسمبر ١٩٩٤، وقبل أن يأتى أسوأ ما في الجفاف.(١٢) وبينما يمكن رؤية هذا كمحاولة من جانب الرعاة للاستفادة من التبكير فى التحرك، حتى يوفروا لأنفسهم أعظم استفادة من الموارد المتاحة خارج كاراموچا، فإن المناقشات التى أجريناها مع الكبار Elders فى كاراموچا

والمسئولين البيطريين في موروتو قد أشارت إلي وجود مسألتين أخرتين، ترتبطان بمجالات التأقلم مع فقدان الأمن الغذائى فى كاراموچا. **أولهما** : يتحرك الرعاة مبكراً بقدر ما يستطيعون من أجل تأمين كل من يبقى فى المستوطنات الدائمة، سواء من خلال تركهم لكمية كافية من الغذاء لإعالتهم خلال الفصل الجاف، أو من خلال قدرة هؤلاء الذين رحلوا إلى معسكرات الرعى على الحصول على ما يكفى من الموارد الغذائية لكى يرسلوها إلى كاراموچا. **وثانيهما** : غالبا يتجاهل الرعاة الكاراموچيون المناطق وفيرة المياه والمراعى الجيدة، من أجل أن يتحركوا سريعا بقدر ما يمكنهم ذلك صوب أسواق الماشية الأكثر تنظيماً فى الأجزاء الشمالية من تيسو Teso ونموذج ذلك سوق أوكور - إيمونجين Ocor imongin حتى يمكنهم الحصول على أفضل الأسعار لماشيتهم.(١٣) ولقد تأكد أيضا أن الكاراموچيين يتحركون الآن صوب تيسو، من أجل الانتفاع بالفرص التسويقية الأفضل المتوفرة أمام الألبان وغيرها من المنتجات الحيوانية.وبينما ينفق الرعاة الكثير من النقود التى يحصلون عليها على الخمور وشراء مستلزمات الأسرة المعيشية، فإن قدراً كبيراً للغاية من تلك النقود يُستخدم فى شراء مؤن جاف من الحبوب من أجل إرسالها إلى كاراموچا.

ولا يُمارس أهالى كاراموجا الآن شعائر التكريس Initiation Ceremonies بشكل منتظم، وذلك تحت تأثير خوفهم من النقص في الاحتياطى الغذائى. وعلى نفس المنوال نجد أن التحركات إلى المناطق الأخري، سعيا نحو مناطق الرعى فى الفصل الجاف، تتعين بدرجة توفر المواد الغذائية وهذا يعنى وذلك من ضمن عوامل أخرى، أن قرار تحديد توقيت الحركة صوب معسكرات رعى الفصل الجاف، يتأثر بكمية المواد الغذائية المتواجدة لدى الأسر.

ولقد كانت هناك بعض الأحداث المتفرقة التى اعتمد عليها البعض، فى الحديث عن اتجاه الرعاة (اقرأ : المحاربون) أحيانا إلى الاستفادة من قوتهم العسكرية، من أجل حل المشاكل المرتبطة بنقص الغذاء. فقيل فى هذا الصدد أنهم أحيانا يقتنصون رجال ونساء التيسو، لكى يرغموهم على العمل الإكراهى فى حقولهم فى كاراموچا . وفى يونيو١٩٩٧ ذكرت إحدى الصحف أن المحاربين الكاراموچيين أثناء عودتهم إلى كاراموچا بعد الفصل الجاف، اختطفوا

ثلاثة عشر رجلاً شاباً وامرأة شابة من اوسوك Usuk واموريا Amuria وأجبروهم على العمل اليدوى في زراعة المنيهوت فى حدائقهم، واستمر الأمر لمدة أسبوع وبعد أن انتهت الزراعة أطلقوا سراحهم.(١٤) وهناك حالات أخرى قام فيها بعض المحاربين بالاستيلاء بالقوة على وجبات الطعام والمواد الغذائية من مُضيفيهم.

ولكن من جانب آخر تمكنت بعض الجماعات الكاراموچية من تأسيس علاقة ودية مع جيرانهم، وفى إطارها تمكن كل طرف من تكملة احتياجات الطرف الآخر. وعلى الأخص فيما يتعلق بالغذاء، وعندما يعود البدو إلي كاراموچا بعد سقوط الأمطار، يتركون قليلاً من الثيران مع أصدقائهم فى معسكرات الرعى كعلامة على الإرادة الطيبة، آملين أن مثل تلك المشاعر سوف تقابل بمثلها عند عودتهم فى موسم الجفاف التالى. وعندما تبدأ الأمطار فى تيسو سرعان ما يقوم الكاراموچيون بإعادة قطعانهم إلى مستوطناتهم الدائمة، حيث تشتد الحاجة إليها من أجل حرث التربة، وإن كان أحد قادة القرى الكاراموجية - ويدعى يوانا نانجيرو Yoanna Nangiro قد قال لنا فى معرض إجابته عن سؤالنا : لماذا تتركون تيسو وتعودون إلى كاراموچا بعد بداية الأمطار؟ إن المطر يأتى معه بالكثير من البعوض الذى يقتل عجولهم والمرعى الأخضر الذى ينبثق فجأة من العشب غير المحترق بما يكفى لعجولهم لأنه يصيبها بالإسهال وحمى الشاطئ الشرقى.(١٥)

٤-٤ - أنظمة امتلاك الأرض

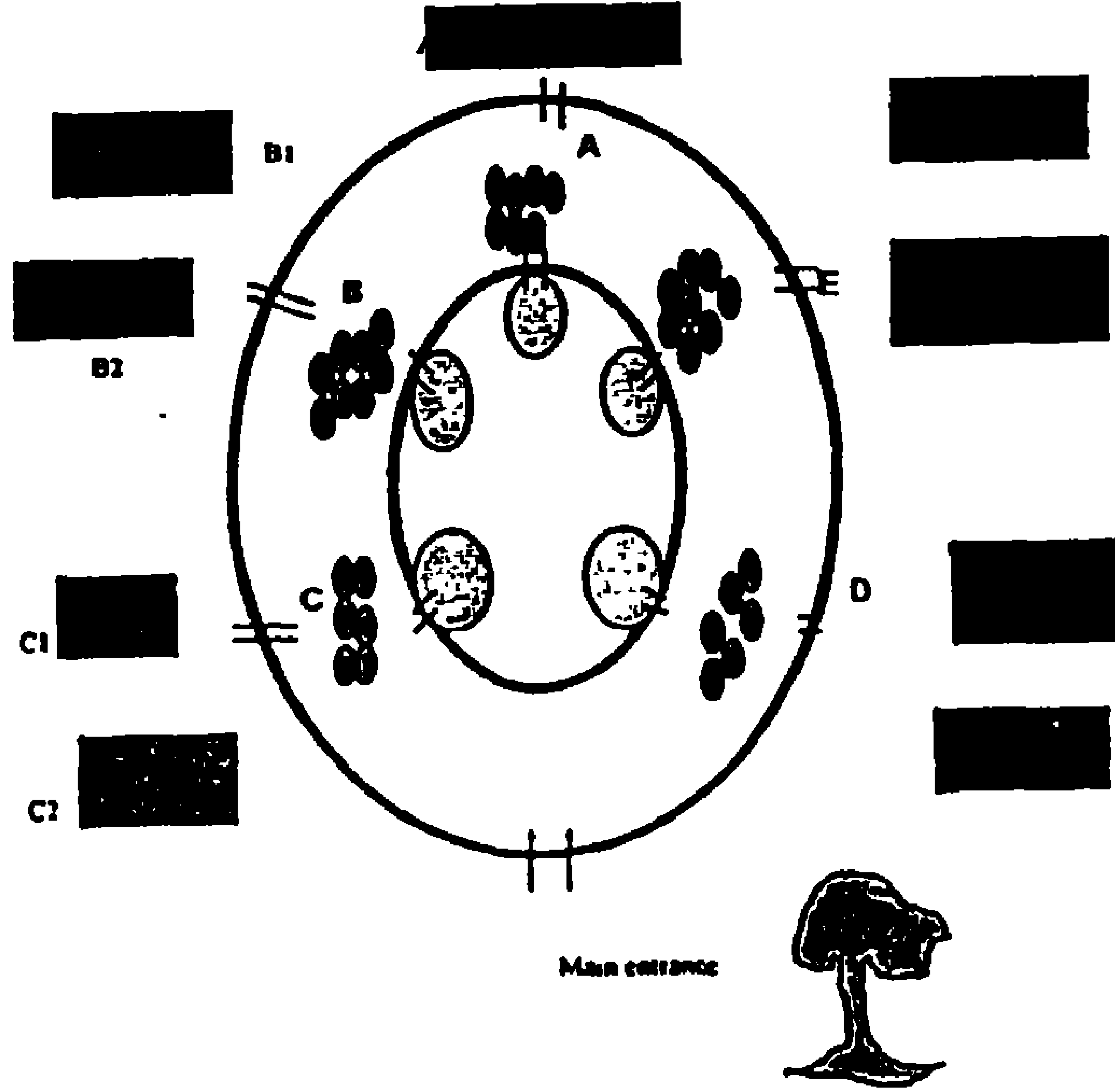
٤-٤-١ - توزيع الأرض فى مناطق المستوطنات الدائمة

يتم تنظيم الأرض فى المستوطنات الدائمة بطريقة تأخذ فى اعتبارها، ضرورة الجمع بين مطالب تربية الأبقار ومطالب زراعة الحاصلات، ومتطلبات أخرى ملحة للغاية. وتوزع الأرض بين الاستخدامات المختلفة من أجل تأمين وجود قطعان الابقار وحماية الحاصلات المزروعة من حول المستوطنات .

شكل رقم ١

رسم يوضح تصميم إحدى قرى

Manyatta قبيلة اللورى Loree



المصدر : ملاحظات ميدانية

مفتاح الرسم :

-E,D,C,B,A يمثلون الأسر المعيشية. وتؤسس الأسر المعيشية في الأغلب بواسطة رئيس. أضفنا أرقاما فرعية إلي العلامات الدالة علي الأسر المعيشية لكى نميز الحقول الخاصة بكل أسرة وموقعها

- مدخل القرية الرئيسى

- شجرة تعقد من حولها اجتماعات القرية

يمثل الشكل رقم ١ محاولة لتقديم رسم توضيحي يشرح لنا طريقة توزيع الأرض في إحدى قرى (مانياتا Manyatta) كاراموجا. تؤسس الأسرة المعيشية في الأغلب بواسطة رئيس Head ، ولقد أضفنا الحروف الأولى الدالة علي كل أسرة معيشية ومعها أرقام فرعية لتمييز الحقول الخاصة بكل أسرة، وتشير الدائرة الخارجية إلى حاجز دفاعي مكون من أشجار شوكية كثيفة لحماية مجمل المنازل وما حولها، بينما تمثل الدائرة الداخلية أيضا حاجزاً دفاعياً من أشجار شوكية أقل كثافة من أشجار الحاجز الأول، وهدفه حماية زرائب حيوانات القرية. يتم بناء البيوت وما حولها بطريقة تؤدى إلي ترك الدائرة الداخلية، كحظيرة حيوانات مركزية عامة تعود إليها كل الحيوانات من المرعى كل مساء. وداخل تلك الحظيرة المشتركة هناك مناطق مخصصة لقطعان كل عائلة على حدة.

وهناك مدخل رئيسي واحد للقرية تستخدمه الحيوانات، وكل عائلة لديها بوابة خاصة صغيرة مجاورة لمنزل الأسر الرئيسي. ويتعين على الفرد أن يدخل ببطء. وخارج القرية تقع الحقول المزروعة بالذرة الصفراء Maize والمنيهوت الذرة الرفيعة، والمحاطة بأفرع الأشجار الشائكة لحمايتها من الحيوانات. وقطع الأرض المجاورة تماما لأسرة ما، يفترض أنها تخصها بشكل آلي. ولكل أعضاء الأسرة حقوق متساوية تجاه الأرض. وإذا أرادت أسرة أخرى أو فرد ينتمي إلى أسرة أخرى استخدام جزء من تلك الأرض فيجب عليه الحصول على إذن من الأسرة المالكة لها. وهذه الأرض لاتؤجر للاخرين ولكنهافقط تُعار الهم أو يستعيرونها منهم.

وهناك أيضا مساحات من الأرض تترك شاغرة لاجتماعات القرية، وفي العادة نجدها في المناطق التي تنمو فيها الأشجار الكبيرة. هذه الأشجار تبرز بشكل واضح فوق الشجيرات القصيرة، وتبعا لدورها في حياة القرية العامة نراها تحظى بحماية أعراف القرية وتقاليدها. في قرية تقع في منطقة لوكوبو Lokopo تأسس اتفاق ضمني يقضي بحماية الأشجار التي تعقد من حولها اجتماعات القرية. وأى من تسول له نفسه انتهاك هذا الترتيب بقطع أو تدمير الأشجار، يخضع لغرامة باهظة تتضمن التضحية بعدة ثيران لاسترضاء الآلهة الساكنة في تلك

الأشجار، والتى يعتقد الأهالي أنها تسكنها من أجل توجيه المناقشات وتقديم الحكمة للكبارElders وهم جالسون يتناقشون حولها.

ورغم أن الوصف السابق يتسم بالتبسيط الشديد، من واقع أن عدد الأسر المعيشية يمكن أن يتراوح بين ٥٠ وحد أقصى هو ٤٥٠ أسرة، يتواجد بين تلك القرى جميعها درجة كبيرة من التماثل.

ومن الهام أيضا أن نضيف أن الزراعة الواسعة تحدث فى المناطق المخصصة للأسر، والتى نجدها عادة بعيدة عن مواقع المستوطنات. في تلك المناطق نجد أن الحق تجاه الأرض يتحدد على أساس عضوية الفرد فى الجماعة Community ولكن الحقوق الفعلية أو الحقيقية الحاجبة لحقوق الآخرين تعتمد علي أسبقية استغلال تلك الأرض. وإذا تمحصنا تلك الحقوق من الداخل وأساليب ممارستها سنجد تباينات شديدة فيما بينها.

في المستوطنة الدائمة حيث تمارس الزراعة يمتلك أعضاء الجماعة (عادة من خلال العائلة) الأرض فرديا. وفى مناطق الرعى نجد الأرض تخص الجماعة والمرعى مشاع. والآن يعانى الرعاة بشدة من فقدانهم لمناطق رعي الابقار. فتحت تأثير تعدى الزراعة علي مناطق الرعى السابقة، نجد أن الحقوق الفردية تجاه الأرض في مناطق الرعي السابقة أضحت فى موقع دفاعى متزايد، وهو الأمر الذى قاد إلي صراعات عديدة.

٤-٤-٢ - الضوابط الثقافية للتملك

فضلا عن القواعد والنظم الهادفة لحماية الأشجار التى تعقد من حولها اجتماعات القرية، هناك أيضا ممارسات ثقافية هدفها الوحيد حماية البيئة وتأمين نجاح الزراعة. فالأشجار الواقعة على طول ضفاف الأنهار، يعتقد الأهالى أنها مقراً للآلهة وبالتالى يحرمون قطعها. ويعتقد الأهالى أيضا أن من يقطع أى من تلك الأشجار سوف يقلق الآلهة التى تحيا فيها فتمتنع عن

إسقاط الأمطار.

ثانيا :حتى وقت قريب كان الأهالي ينظرون إلى بناء المنازل بالطوب الطينى بوصفها ممارسة محرمة، لاعتقادهم أن صناعة هذا الطوب الطينى تطرد المطر، وهكذا اعتبروا كل من يبنى منزلا من الطوب عدواً لهم. وإذا تركنا هذا التبرير ونظرنا إلى المنطق الكامن خلف هذا التحريم، سنجده في استهلاك صناعة الطوب للتربة والماء، وبالتالى منافستها للزراعة والرعى على تلك الموارد. ومن هنا نظروا إليها كعمل من أعمال الأنانية، خاصة إذا حدثت صناعة الطوب خلال فترة الجفاف.

٤-٥ - التأقلم مع النقص الغذائى :

تحت تأثير الأمطار المتقلبة والمتفاوتة عرفت كاراموجا نقصًا سنوياً دائما في الغذاء. وفى مواجهة الموقف تبنت العائلات عدة إجراءات تستهدف التأقلم مع حالة النقص الغذائى الحاد والمزمن، كان من ضمنها :

١ - تقليل الاستهلاك أو تقليص الانتزاع من الطبيعة من خلال نظام جماعى موحد للعلاقات الاجتماعية محدداً أو معينا عبر مصطلحات المحرمات والمعايير والثقافات. في الانظمة المشاعية يمكن تنظيم استخدام الموارد تبعًا لوجود عدد من الروادع والمعايير الاجتماعية التى تضمن حماية الأهالي من المخاطر ولقد أثبت نوڤيللي (1988) أن العلاقة التبادلية الممارسة فيما بين الكاراموچيين تؤدى إلي وجود ميكانزم يعتمد عليه الاستخدام المشترك الناجح للأراضى المشاعة الوجه الآخر لذلك هو قدرة الأفراد علي أن يُساهم كل منهم في رفاهية الآخرين.

٢ - هناك محاولات دائمة تستهدف تقوية الإنتاج الرعوى من خلال التنويع فى التركيب النوعى للقطيع، حتى يمكن تربية أنواع مختلفة من الحيوانات ذات مطالب مختلفة من البيئة،

أو تقليل الخسارة الفورية لكل الحيوانات من خلال الاحتفاظ بقطعان أقل عدداً وتوزيع الحيوانات على الأصدقاء.

٣ - خلال حالات المجاعة يعتمد بقاء الأهالي الممارسين للزراعة على مدى توفر الإغاثة الغذائية المقدمة من الحكومة والوكالات المانحة. ولدى وزارة التعليم «برنامج غذاء عالمى» World Food Programm، يرعى ما يسمى ب «مشروع التغذية المدرسية» School Feeding Project وهدفه تزويد أطفال المدارس بالغذاء. ولقد لوحظ ارتفاع معدل تسجيل الاطفال في المدارس خلال هذه الفترة، ليس بهدف الرغبة في التعليم بل سعيا نحو تقليل عبء الأطفال علي احتياطات الغذاء العائلى المحدودة. وبعض هؤلاء الأطفال يأتون إلى مراكز التغذية هذه في سن أصغر كثيراً من سن الدراسة، وفي المقابل يحدث أحيانا أن يأتى البالغون Adults ويجلسون فى الفصول الدراسية حتي يمكنهم الاستفادة من طعام المدرسة المجانى.

٤ - تحافظ أغلب الجماعات على بقائها باللجوء إلي جمع الثمار البرية أو الجذور وأوراق الأشجار الصالحة للأكل. وتلك المواد إما أن تؤكل فى شكلها الخام أو بعد غليها فى الماء.[١٦] وفيما يلى قائمة بأسماء الأشجار التى حددها الكباn في كاراموچا بوصفها احتياطى غذاء مفيد فى المجاعة.*(جدول رقم ٢)

جدول رقم ٢

الثمار البرية المستخدمة كاحتياطى غذائى للمجاعة فى كاراموجا (*)

اسم الحب أو الشجر بالإنجليزية	نوع النبات	الأجزاء المأكولة بأسمائها المحلية	كيفية الإعداد للأكل
إيكوريتى Ekorete	شجرة	البذور آباليث	يتم غليها مع الرماد لإزالة مرارتها ثم تخلط مع الذرة الرفيعة لصناعة الخبز .
إيكوريتى Ekorete	شجرة	الأوراق إيديا	تُغلى ثم تؤكل مثل أى نوع من الخضروات
إبوبورى Ebobore	شجرة	البذور نجابوريو	لا يؤكل منها سوى غلافها الخارجى الذى يشبه مذاقه مذاق الموز الناضج.
إيداپالى (كاكتوس) Edapali (Cactus)	شجرة	الثمار البصلية الجديدة	يُزال الغلاف الخارجى لكى يُمكن امتصاص العصير الداخلى بسهولة.
إيبيدورو (التمر هندى) Epeduru Tamarrind	شجرة	البذور نجابيدورو	لا يؤكل منها سوى غلافها الخارجى.
إيكالى Ekale	شجرة	البذور نجاكاليو	يؤكل كل من غلاف البذرة والبذرة ذاتها.
إبوتين Eputen .	شجرة	درنة الجذر	تشبه الميـنيـهوت. يزال الغلاف الخارجى ثم تؤكل الدرنة ذاتها.

آلاميلام Alamilam	شجرة	درنة الجذر	يُزال غلاف الدرنة الخارجي ثم تؤكل الدرنه.
آكوروكوروى Akurukurui	شجرة	درنه الجذر	يُزال غلاف الدرنة الخارجي ثم تؤكل الدرنه.
إيكامودا Ekamuda	عشب	البذور	هذا العشب يشبه نبات دُخن الدبس البرى. Wild Bulrush Millet وهو يُجمع بكميات ضخمة ثم يُدرس للحصول على البذور الصغير، ثم تؤكل تلك البذور بغلافها الخارجي.
إيجور Ejor	شجرة	البذور إيبى	تؤكل البذور بغلافها الخارجي.
إيلاماى Elamai	شجرة	البذور لحالام	لا يؤكل منها سوى غلافها الخارجي.
إيكادولواى Ekadolwai	شجرة	السيقان الصغيرة درنة الجذر	تستخدم لتسريع عملية طبخ الطعام، وخلال حالات المجاعة بالغة الحدة تُطبخ علي مدى يوم كامل لإزالة مرارتها قبل أكلها.

٥ - ملاحظات ختامية :

يلعب إنتاج الحاصلات دوراً مركزياً هامًا فى الحفاظ على حياة كل الجماعات الكاراموچية، مع اختلاف فى وزن هذا الدور من جماعة إلي أخرى. وهناك ميل متزايد نحو تبنى الزراعة المستقرة في مناطق كاراموچا الأكثر ثراءً، ولكن هناك جماعات عديدة لا يزال الرعى بالنسبة لها يمثل مصدراً هامًا للقوت. إن مسألة العلاقة بين الزراعة والرعى ذات طبيعة حاسمة، من واقع أن الفهم العينى للعلاقة المتكاملة بينهما، هو وحده الذى سوف يُحدد المدى الذى يمكن أن تكون فى ظله إجراءات التدخل ناجحة.

والواقع إن الاختيار الذى نواجهه، ليس أن نختار بين الزراعة والرعى أو حتى أن نكثف من وجود أحدهما، بل أن نبحث عن تكامل قابل للتحقيق بينهما، دونما تدمير لأى منهما حينما يظهر أن أحداهما يُسيطر. وعلة ذلك أن تكثيف الزراعة فى النظم الايكولوجية الهامشية سوف يؤدى إلي تسارع عملية التدهور البيئى، بينما سيفرض تعزيز الزراعة فى المناطق وفيرة المياه ظهور صراعات مع الرعاة الذين يستخدمون نفس المناطق كأراضٍ للرعى في الفصول الجافة.

وتحت تأثير الأوضاع الايكولوجية غير الملائمة والتى تحد من المدى الذى يُمكن فيه زراعة الحاصلات فى كاراموچا، نجد الجماعات التى يسودها الإنتاج الرعوي تعتمد على الرعاة المزارعين فى المقاطعات المجاورة، ويتبادلون معهم المنتجات الحيوانية فى مقابل الحبوب. وأحيانا يتم بيع المنتجات الحيوانية ثم يُستخدم العائد فى الحصول علي المواد الغذائية من الأسواق الحرة.

ولقد جاهدت الجماعات المحلية في كاراموچا من أجل تحسين وضعها الغذائى، وفى هذا الإطار أنجزت محاولات عديدة يمكننا تحديد أهمها فيما يلى :

أ - محاولة تخفيض الخسائر في فترة مابعد الحصاد والناتجة عن الحشرات، عن طريق كسو جدران الصوامع بمزيج من رماد الخشب وروث البقر ولحاء شجر النيم Neem .

ب - التخلي عن الممارسة المنتظمة لشعائر التكريس التى كانت تشهد عدداً كبيرا من الولائم وتهدر فيها كمية كبيرة من الغذاء في إعداد الجعة.

ج - حينما تسمح الأحوال تتجه بعض الجماعات إلى زراعة الحاصلات الدرنية Root Crops والخضروات،وذلك فى محاولة لتنويع قاعدتها المحصولية والابتعاد عن الاعتماد فقط على الذرة الرفيعة.

ويعنى ما سبق وجود تحول متزايد، ليس بالضرورة تجاه التوسع فى زراعة الحاصلات زراعة الحاصلات، ولكن نحو أنظمة لاستخدام موارد تزرع فيهاالحاصلات كيفما ووقتما يمكن لها أن تستمر كأفضل ما يكون. هذا بصرف النظر عما إذا كانت الزراعة تتم في المناطق الأكثر جفافاً أم في المناطق الأكثر رطوبة، كما تُمارس تلك الأنشطة الزراعية بأسلوب متمم ومكمل بقدر الإمكان لتربية الماشية.

هوامش الدراسة :

(١) لفترة زمنية طويلة وحتى الآن، تعهدت الحكومة فكرة تطبيق قانون من شأنه أن يجعل ممارسة الرعاة للبداوة Nomadism بمثابة جريمة، انظر: "Nomadism Will be Ovlawed-Museveni", in: New Vision,18 February,1992. وفى ديسمبر ١٩٩٤ قام الرئيس موسيفينى بتعيين «وزير دولة للزراعة والصناعات الحيوانية والمصايد» مسئولا عن «إعادة بناء مرابى الماشية والتنمية المائية ومناهضة البداوة». وبعض الحجج التى طرحوها نجد تلخيصا لها فى المرجع التالى Muhereza and Ocan (1994)ويزودنا سيستيرينو (1985) برصد روائي للمحاولات المختلفة الهادفة إجبار الرعاة على تبنى الزراعة فى كاراموجا.

.(2) Wilson,J.G "Resettlement in Karamoja", in Dogde and Wiebe(1985)

ويكفى هنا أن نذكر أن مثل تلك الرؤية، تتجاهل حقيقة أن توفر الموارد الزراعية ليس كافيا لتبرير، لماذا يجب على الرعاة أن يهجروا تربية الابقار من أجل الزراعة. كما إن هذا يغفل إلي درجة بعيدة العلاقات الديناميكية بين الزراعة والرعى. ولقد أدت برامج إعادة التوطين، في مناطق كاراموجا الغربية الأكثر ثراءً من الناحية الايكولوجية، إلى زيادة التنافس على الموارد، وهو ما ترتب عليه ظهور ممارسات عنيفة، نتج عنها

بدورها استحالة ممارسة أي نشاط اقتصادي.

(٣) تستقبل كاراموجا متوسط أمطار سنوية يتراوح بين ٣٥٠ ميليمترا و ٧٥٠ ميليمترا، مع تغيرات من عام لآخر ومن مكان إلى آخر. ويتسم هذا المعدل الذى يتناقص كلما اتجهنا شرقاً بشدة التفاوت والتقلب، ولا يمكن الاعتماد عليه، كما يأتى فى شكل عواصف قصيرة وكثيفة، وتوجد درجة عالية من تبخر الجريان السطحى مما يُضعف درجة الاحتفاظ بالرطوبة. ولقد أثر سقوط المطر على تكوين التربة ونمو الحياة النباتية. والتربة فى المناطق الشرقية الأكثر جفافاً تتسم بالخشونة Coarse والرملية Sandy بينما نجد في المناطق الغربية تُربة طفلية رملية Clay LoamsSandy وإذا انتقلنا إلي السهول الوسطى فسوف نجد تربة غرينية Alluvial تستفيد من الجريان السطحى الهابط من المرتفعات. وإذا نظرنا إلى الحياة النباتية سنجدها تتكون أساسا من ثلاث فئات: السافانا Savannah والسهب Steppe والدغل Thicket . ترتبط السافانا بالتربة الطفلية السودا، Black Clays والتربة الطفلية الطينيةSandy Clay Loams فى الأجزاء الغربية الأكثر رطوبة، بينما أن السهب يرتبط بالتربة السودا، والتربة الطفلية الرملية، والاحوال المناخية غير الملائمة السائدة فى المناطق الشرقية الأكثر جفافا والمنخفضة (Mamdani, Kasoma, and Katende,1992)

(٤) انظر :

Gira Chris Otim,"The Dynamics of the land Question in Karamoja.A Case Study of Kotido District", Center of the Basic Research,Kampala, Mimeograph.

(٥) هذا التناول Approach هام لأنه يتغلب علي الحدود التى عانت منها دراسات سابقة عديدة، والتى كانت بؤرة تركيزها هى الجوانب الخاصة لاستخدام الموارد، أو تلك التى في تحليلها ذُكرت الزراعة بشكل عابر من أجل شرح مسائل أخرى. يُركز هيرينج Herring(1971) على تغلغل التبادل السلعى في اقتصاد زراعي تقليدي. بينما يتناول شاوندرى Chaundry (1939:22-30) إدخال المحراث الذى يجره الثور فى الزراعة. وربما لا يزال جوليفر Gulliver (1954:65-70) هو صاحب الوصف الإثنوجرافي الأكثر اتساعاً لكيفية تنظيم الزراعة بين الجاى.Jie ويناقش تفسير نوفيللى السسيولوجى للاثنوجرافيا الكاراموجية الأشكال الأجتماعية للتأمين ضد فشل المحاصيل، والدور الذى لعبته المساعدات الغذائية فى تدمير مثل تلك

الأنظمة الاجتماعية.

(6) De Vreede, Matthijs, "Sustsinable Income Generation in Arid and Semi-Arid Lands", Paper Presented to the karamoja Forum,17-20 May,1995,Kangole, Moroto.

(7) The plotted migrations are cited in Ingold,(1986:185) and Mamdani,Kasoma and Katende, (1992:24).

(٨) ونموذج ذلك: J.G Wilson, "Resettlement in Karamoja" ولقد كتب ويلسون حول كاراموجا إنها مكان «توقف فيه الزمان فعليا لمدة ألف عام في الماضي» ,Dodge and Wiebe (1985:163)

(٩) طرح مامداني إنه في كارموجا وخارج نطاق الري، من يُمارس الزراعة هو في العادة الأضعف عسكريا والذي ليس لديه خيار آخر. وفي اللحظة التي يمتلكون فيها الخيار نراهم يتجهون إلى تربية الماشية لأن للماشية أفضلية على المحصول. ويمكن تحريكها من مكان إلى آخر بحثا عن الماء وعلف الماشية:-Quot) ed in Muhereza and Ocan,1994).

(١٠) وتلك المسألة طُرحت مبكرا في †(1938:34-36) Wayland and Brasnett واستشهد بها مامداني وكاسوما وكاتيندي (3: 1992)وإن كانت الارقام التي اقتبسوها خاطئة. فالمصدر الثاني يذكر أن عدد الأيام غير المطيرة أي الجافة هو ٢١١ يوما، بدلا من ١٥٤ أوردها أصلا المصدر الأول. والواقع أن رقم الـ ٢١١ يوما قد أورده المصدر الأول بوصفه عدد الأيام المطيرة. وهناك نموذج آخر لهذا الخطأ في الاقتباس، فالمصدر الثاني يذكر أن كمية المطر التي سقطت على موروتو تبلغ ٦٦٪ من تلك التي سقطت على عنتيبي، وليس ٦٨٪ كما جاء في المصدر الأول الأصلي.ورغم أن حسابات المصدر الثاني تحدد نسبة مئوية منخفضة للأيام المطيرة،٢٨٪ بدلا من ٣٨٪، فإن التباين في معدل سقوط المطر بين مكانين يُحدد الاختلاف فيما بين أنظمة استخدام الموارد.

(11) See "Hunger Finishes 167 Karimojong", The Daily Topic,31 May, 1994, pp.2,10-11.

(١٢) توصلنا إلى ذلك من خلال لقاءات مع :DVO, Moroto ثم تأيدت من خلال معلومات مصدرها الكبار Elders في كاراموجا وشمال تيسو.

(١٣) "Ocor -imongin" هي كلمة من لغة قبيلة إسان - إتيسوت Isan- Itesot وتعني «بئر الثيران»، وأود أن أقدم جزيل شكري لزميلي بيتر اوتيم Peter Otim الذي لفت نظري لتلك المعلومة.

(14) See"Rustlers Abduct Youths", New Vision, August 1,1989.

(15) See"Karamoja Nomads Leave Kumi", Daily Topic,23 May,1994.

(16) See "Hunger Finishes 167 Karimojong". The Daily Topic,31 May,1994.

مراجع الدراسة :

Benhnke, R., Scoones, I, and Kerven, C., (eds.) (1993). "Range Ecology at Dis-equilibrium: New Models of Natural Variability and Pastoral Adaptation in African Savannah," Overseas Development Institute, London.

Berkes, Fikret, (ed.) (1989). "Common Property Resources: Ecology and Community-based Sustainable Development," Belhaven Press, London.

Chaundry, G. H. (1939). "Primitive Agricultural Methods of the West Pokot Tribe and Some Improvements", *East African Agricultural Journal, Vol. 5*: 22-30.

Cisterino, M. (1985). "From Pastoralism to Agriculture in Karamoja, Catholic Church," Moroto, Mimeo.

_____ (1979). "Karamoja: The Human Zoo," Unpublished M.Sc. Dissertation, University College of Swansea (Wales), Swansea.

Dodge, C.P and Wiebe, P. D. (eds.) (1985). "Crisis in Uganda: The Breakdown of Health Services," Pergamon Press, Oxford and New York.

Dyson-Hudson, N. (1966). "Karimojong Politics," Clarendon Press, Oxford.

Dyson-Hudson, R. and Dyson-Hudson, N. (1969). "Subsistence Herding in Uganda", *Scientific America*, Vol. 220 (2): 76-89.

Ellen, Roy (1982). "Environment, Subsistence and System: The Ecology of Small-Scale Social Formations," Cambridge University Press, Cambridge.

Ellis, J. E. and Swift, D. M. (1988). "Stability of African Pastoral Systems: Alternative Paradigms and Implications for Development", *Journal of Range Management, Vol. 41*: 450-459.

Gulliver, P. H. (1954). "Jie Agriculture", *Uganda Journal, Vol. 18 (1)*, 1954: 65-70.

_____ (1955). "The Family Herds," Routledge and Kegan Paul Ltd., London.

Herring, R. S. (1971). "Production and Exchange in Labor, Uganda," MISR, Kampala.

Ingold, Tim (1986). "The Appropriation of Nature: Essays on Human Ecology and Social Relations," Manchester University Press, Manchester.

Lamphear, John (1976). "The Traditional History of the Jie of Uganda," Clarendon Press, Oxford.

Langdale-Brown, I., Osmaston, H. A., and Wilson, J. G. (1964). "The Vegetation of Uganda and Its Bearing on Land use," Government Printers, Entebbe.

Mamdani, M., P. M. B., Kasoma and A. B. Katende (1992). "Karamoja: Ecology and History", *CBR Working paper, No. 20.*

Muhereza, E. F, and Ocan, C. (1994). "Report of the Second CBR Workshop on Pastoralism and Crisis in Karamoja," CBR Workshop Report, No. 4.

Novelli, Bruno (1988). "Aspects of Karimojong Ethnosociology", *Museum Combonianum*, No. 44, Comboni Missionaries, Verona, Kampala.

Ocan, Charles (Forthcoming). "Land Policy in Karamoja", *CBR Working Paper.*

_____ (1992). "Pastoralism and Crisis in North Eastern Uganda: Factors that have Determined Social Change in Karamoja", *CBR Working Paper, No. 20,* Kampala.

_____ (1992b). "Pastoral Crisis in Northern Uganda: The Changing Significance of Cattle Raids", *CBR Working Paper, No. 21,* Kampala.

Okudi, Ben (1992). "Causes and Effects of the 1980 Famine in Karamoja", *CBR Working Paper, No. 31,* Kampala.

Ostrom, Ellionor (1990). "Governing the Commons: The Evolution of Institutions for Collective Action," Political Economy of Institutions and Decision Series, Cambridge.

Pulkol, David (1994). "Karimojong Inter-county Raids and Road Insecurity: The Leadership Crisis in the Case of Bokora and Matheniko Counties," Moroto District between 1989-91, Mimeo.

Randall, Baker (1967). "Environmental Influences on Cattle Marketing in Karamoja", *Occasional Paper, No. 5,* Department of Geography, Makerere University, Kampala.

Scoones, Ian (1995). "Living with Uncertainty: New Directions in pastoral Development in Africa," International Institute for Environment and Development, London.

Swift, Jeremy (1982). "The Future of African Hunter-Gatherer and Pastoral Peoples", *Development and Change, Vol. 13,* (2).

Wayland, E. J. and Brasnett, N. V. (1938). "Soil Erosion and Water Supplies in Uganda", *Geological Survey of Uganda, Memoir No. IV,* Government Printers, Entebbe.

ملحق

جدول رقم ١ : المساحة المزروعة بالهكتارات فى مقاطعة كوتيدو Kotido بكاراموجا

المحصول	٨٢-١٩٨٣	٨٨-١٩٨٩	٩١-١٩٩٢	٩٢-١٩٩٣
الذرة الرفيعة	١٢٤٩٥	٥٦١٨	١٧٩٢٨	٩٠٣٠.٧
الذرة الصغيرة	٦٩٥١	١٧٦٧	١٩٦٦	١٢٤٥.٤
الذرة الصفراء	٣٤٥٩	٢٢٠٥	٧٢٤٢	٣٠٨٢.٣
اللوبيا	٣٩٠	٦٠١	٤٥٠٣	لا توجد بيانات
الاناناس	٧٢٠	٣٩٥	٢٣٧٠	لا توجد بيانات
الفول السودانى	٥٧٣	١٥٥٩	١٩٠١	١٧٥٦.٨
البقول	٨٢٧	٦٢٥	٧٤٧	٦٢٨.٨
السمسم	٣٣٣٣	١٣٩٢	٦٥٨٠	لا توجد بيانات
المنيهوت	١٧٧	١١٤	١٥٧	لا توجد بيانات
البطاطا الحلوة	١٦٦	٢٤٢	٢٨٨	لا توجد بيانات
البصل	٣٣	٧	١٢	لا توجد بيانات

المصدر : DAO, Moroto and Kotido

جدول رقم ٢ : المساحة المزروعة بالهكتارات فى مقاطعة موروتو Moroto بكاراموچا

المحصول	١٩٨٣-٨٢	١٩٨٣-٨٨	١٩٩٢-٩١	١٩٩٣-٩٢
الذرة الرفيعة	١٢٣٤٤	٦٦١٠	١٥٢٥٠	١٢٩٥٥,٠
الذرة الصغيرة	٣١٩	٩٦٥	١٠٠٢	٢٤
الذرة الصفراء	٥٦٦٨	٤٦٨٤	٦٣٧٤	٧٩١٤
اللوبيا	١٧٧	٣٨٤	١٢١	-
البسلة الهندية	٢٩	٢٠	١٦	-
الفول السودانى	١١٠	٢٥٩	٢٧٩	٧٤١.٥
البقول	١٩٦٨	١٤٤٩	١٥١٣	١٣٣
فول الصويا	٣	٢١	٢٧	-
السمسم	٢٢٢	٢٦٥	٤٦٦	-
المنيهوت	٤٢٢	١٦٩	١٩٢	-
البطاطا الحلوة	١٢٣	٦١٧	٧١٥	-
عباد الشمس	٠	٠	٥٠١	٧٦٦٢
البصل	٢٩	٥	٨	-

المصدر: DAO, Moroto and Kotido

مصطفى بابكر

٦ ــــــــــــــــــ إدارة الفحولة : حفظ المياه وتدبيرها في دار حمر غرب السودان

١ - تمهيد

هناك رأى متداول داخل الكثير من الدوائر الأكاديمية ودوائر صنع القرار، مضمونه أن «افتقاد المعرفة» لدى المزارعين والرعاة «التقليديين» Traditional هو الذى يدفعهم صوب استخدام تقنيات Techniques خاطئة لإدارة الموارد الطبيعية. ويمكننا أن نجد تعبيرات عن هذا الرأى، داخل كلا المنظورين النظريين الليبرالى والراديكالى، اللذين تعاملا مع إدارة و - أو سوء إدارة الموارد الطبيعية فى المناطق شبه القاحلة Semi - Arid فى أفريقيا جنوب الصحراء. Sub- Saharan Africa ويميل المنظوران نحو المشاركة فى تصور واحد، يتخذ فيه المزارعون والرعاة التقليديون صورة الضحايا لنظام ما، سواء تكون هذا النظام بواسطة البيئة الطبيعية أو الثقافة البدائية أو الرأسمالية العالمية.ومن جانب آخر يحتوى هذا الطرح النظرى ضمنيا على معنيين مترابطين وخطرين منهجيًا وإستراتيجيًا/ عملياً. فهو من جهة أولي يجعلنا غير مستعدين نظريًا وغير مجهزين مفاهيميًا، لكى ندخل مجالاً هامًا للبحث يرتبط بدراسة معارف واستراتيجيات المزارعين والرعاة، المستخدمة فى معالجة المشاكل التقنية والاتصالية فى حياتهم اليومية. وهو من جانب ثان يوحى لنا أن كل الجهود الهادفة إصلاح إدارة الموارد الطبيعية والمشاكل الأخرى، يجب بالضرورة أن تأتى من الخارج ،أى التدخلات التى تقدم في الأغلب بعض الحلول التقنية لتلك المشاكل. ولهذا ليس الأمر من قبيل المصادفة أن يُرفض المنظوران النظريان الليبرالى والراديكالى، لأنهما «ملونان بتفكير يتسم بالحتمية Deterministic والمركزية Centralistic"، ولأن «تفسيراتهما ملوثة بحس مُفزع بالجبرية Fatalism»، وبالتالى «يؤديان إلي قراءة مُحبطة للواقع». (Long,1985 : 168-69)

ورغم أن الادعاء الخاص بـ «افتقاد المعرفة» يظهر فى الدراسات بشكل خفى مُقنعًا، فإنه ليس من النادر أن تصادفنا تعبيرات مباشرة مثل « الزراعة الكثيفة تنبع غالباً من الجهل»،

* ترجمة : د. صلاح أبو نار

تلك التعبيرات التى يُرتب عليها أصحابها نتائج مثل ضرورة« تعليم الأهالى المحليين المبادئ الأساسية لاستخدام الأرض، وحفظ المياه، والزراعة والرعى». -Cloudsley- Thomp) son,1985:150- 57) ورغم أننا لن نجد من يجرؤ على إنكار الدور الهام الذى يمكن للتعليم أن يلعبه فى الحفاظ على الموارد الطبيعية وبرامج الإدارة، يُمكن أن يؤدى الإصرار على فكرة «الجهل» إلى حرمان تلك البرامج من مصدر للمعرفة قد لا يُمكن الاستغناء عنه من أجل نجاحها فى تحقيق أهدافها، بذات درجة عدم قدرتنا على الاستغناء عن المعرفة العلمية «الحديثة». ولحسن الحظ فإن أفكار «الجهل» و - أو «افتقاد المعرفة»، قد هجرت منذ زمن بعيد لكونها قابلة تمامًا للمناقشة. (Blakie,1985) وبالفعل هناك أمثلة عديدة تُظهر لنا أن المعرفة ليست بضاعة نادرة بين المزارعين والرعاة التقليديين. والكثير مما يُدعى بالزراعة وأنشطة الرعى التقليدية، والتى نُظر إليها فيما مضى بوصفها بدائية وسيئة التوجيه، تُدرك الآن بوصفها دقيقة وملائمة -O'Brien,1978, Belshaw, 1979, Sandford,) 1982, Chambers,1983,Richards 1985, Wolf, 1987)

وعلاوة على ما سبق هناك أمثلة عديدة تُظهر لنا بوضوح امتلاك المزارعين والرعاة التقليديين لمعرفة تقنية نظامية ومتقدمة حول المجالات الحيوية، مثل المناخ والتربة والأشجار وفصول السنة والمياه والحشرات والأمراض والسلوك الحيوانى وغير ذلك من المجالات. (Conklin, 1961, Allan, 1965, Cunnison, 1976, Asad, 1976, Saint and Coward,1977, Brokensha,et.al., 1980, Dorga,1985, Stigter, 1987, Johnson, 1992, Wood, 1992, Shepherd,1992, Ahmed, 1994) وعلينا أن نلاحظ أن تلك المعارف التقليدية المتعمقة ليست بالظاهرة الجديدة، ولم يكن بالفعل من شأنها أن تثير دهشة الأجيال الأولى من الانثروبولوجيين، الذين ارتكزت قوة علمهم على افتراضهم الضمنى أن المزارعين والرعاة الأفارقة يدركون طبيعة العمليات الايكولوجية الفاعلة فى بيئتهم ويميلون للعمل وفقا لها. (Forde,1934, Richards, 1939,Evans- Pritchard, 1940, Nadel, 1947) وعلي نحو مماثل لم تكن تستثير عَجَب الإداريين الاستعماريين، من واقع أنهم أدركوا على الفور الحكمة الكامنة فى

الأخص عندما واجهوا مقاومتهم للتغيير (Fuller,1984:145)

والواقع أن صناع السياسة ومخططى التنمية ، الذين سيطرت عليهم قناعة تفوقهم الثقافي، للأسف لم يخفقوا فقط فى تقدير أنظمة المعرفة التقليدية حق قدرها، لكنهم أيضا - وهذا هو الأكثر تسببًا للكوارث والخسائر- قد فشلوا فى فهم مدى خصوصية مبادئ إدارتهم لموارد البيئة من جهة، ومدى ارتباط تلك المبادئ بالمكان من جهة أخرى. (Rich-ards,1985: 11, Chambers, 1983: 75- 82) وبصفة عامة يمكن اعتبار هذا الفشل مسئولا عن النتائج المخيبة للآمال، التى انتهت إليها البرامج الحكومية العديدة لإدارة وحفظ الموارد الطبيعية.

ولكن يتعين علينا أن نقرر بوضوح، أن الجدال الذى سوف نخوضه هنا لا يحق لأحد أن يُفسره، سواء بمعنى إضفاء هالة من الرومانتيكية على المعرفة التقنية للمزارعين والرعاة التقليديين و - أو ممارساتهم، أو بوصفه محاولة للتقليل من الدور الحاسم الذى يمكن أن يلعبه العلم الحديث ومعه التكنولوجيا الحديثة فى معالجة مشاكل إدارة وحفظ الموارد الطبيعية. والصحيح أننا نُريد أن نشدد مع وولف Wolf على ما يلى :«رغم حدود الوسائل والأساليب التقليدية والتى نعرفها جيداً، فهى ليست ممارسات عتيقة ميتة يتعين علينا طرحها جانبا.فالزراعة التقليدية تشكل قاعدة يمكن الارتكاز عليها من أجل التطوير العلمي للزراعة» (Wolf,1987:23- 24) ويعنى ما سبق إنه دونما وجود قاعدة صلبة، تؤمن حواراً مستمراً وفهما متبادلاً بين المعرفة «التقليدية» والعلم «الحديث» (Cham-bers,1983:92-101)، فإن أي جهود لمواجهة مشاكل إدارة الموارد الطبيعية سوف تذهب هباءً فى أفضل الأحوال.

والحجة الرئيسية التى نطرحها فى هذا البحث، والتى تتجه وجهة نقيضة لمزاعم وادعاءات بعض الآراء المعاصرة، تفيد أن من يسمون بالمزارعين والرعاة التقليديين قد تمكنوا من تطوير وسائلهم الخاصة والفعالة لإدارة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها، والتى تتناسب مع أنظمتهم

الاجتماعية والاوضاع الايكولوجية ومقدراتهم التقنية. ولقد استهدفت الاقسام التالية للبحث تأكيد الفكرة السابقة، من خلال توفير الشواهد الأمبريقية فى إطار تناول حالة تقنيات تجميع المياه Water Harvesting الأهلية في دارحمر. والقسم الفرعي التالى يُقدم خلفية من المعلومات حول منطقة الدراسة: «دارحمر»، مع التشديد على الأحوال المناخية والطبيعية حيث إن فهم نمط سقوط الأمطار Rainfall Pattern وجيولوجيا Geology وطبوغرافيا Typography المنطقة وخصائص التربة، يُشكل أمراً حيويًا من أجل الفهم الصحيح لطبيعة ونطاق مشاكل توفير المياه فى دارحمر، وأيضا العقلانية التقنية المتواجدة خلف الوسائل والأساليب الأهلية لتجميع وحفظ المياه. وسوف يتم التعامل مع هاتين القضيتين فى القسم الثانى والثالث علي التوالي، أما القسم الأخير فسوف نقترح فيه بعض الخطوط الإرشادية الموجهة للعمل والبحث فى المستقبل.

١-١ - دار حمر : نظرة عامة

تقع دار حمر فى إطار وحدتين إداريتين هما محافظة النهود ومحافظة غبيش فى ولاية كردفان الغربية. وهى تقع بين خطى عرض ١٢ و١٤ شمالاً وخطى طول ٢٧ و٢٩ شرقًا، وهو ما يشكل منطقة تصل مساحتها إلى ٥١٦٣٤ كيلوا متراً مربعًا.

وتبعًا لتعداد ١٩٨٣ وصل إجمالى عدد سكان دار حمر إلى ٤٦٥٢٦١ نسمة، صُنف ٨٣٪ منهم بوصفهم مستقرين ريفيين Rural Sedentary، و٨٪ منهم بوصفهم بدواً ريفيين Rural Nomadic، و٩٪ منهم بوصفهم حضريين Urban. وتتكون المنطقة من ٤٧٣ قرية وما يزيد عن ٦٠٠٠ قرية صغيرة (آريت) يسكنها ريفيون مستقرون، و٦١ مخيماً بدويًا، علاوة على مدينتين هما النهود وأبو زَبَد.

ويقوم اقتصاد دار حمر الزراعى على مزيج من إنتاج الحاصلات المعيشية (الغذاء) والحاصلات النقدية. وأغلب سكانها فيما عدا قلة من المقيمين فى المدن يشاركون فى الإنتاج الزراعى. وبالإضافة إلي زراعة الحاصلات السنوية (الذرة البيضاء والفول السوداني والسمسم

والذرة الرفيعة والبطيخ)، وبذل وجمع الصمغ العربي، نجد المنطقة غنية بالماشية. وتساهم جمال وأغنام دارحمر مساهمة هامة في تجارة البلاد الداخلية والخارجية.

١-٢ - الأحوال المناخية والطبيعية

يُسيطر علي دارحمر، وبالتوافق مع موقعها الجغرافي، مناخ قاري استوائي. ويتسم المناخ بأربعة فصول متميزة : فصل دافئ مطير يمتد من يونيو إلي سبتمبر، ثم فترة حارة جافة (الدرت) تمتد من أكتوبر إلي نوفمبر، يليها شتاء بارد جاف من ديسمبر إلي فبراير، وفي النهاية صيف حار جاف يبدأ في مارس وينتهي في مايو. وتقع دارحمر في مجملها داخل إقليم الأمطار الصيفية شبه القاحل للمطر الصيفي، وهو المطر الذي يتراوح من ٢٥٠ ميليمتراً سنويًا في الشمال إلى ٥٥٠ ميليمتراً سنويًا في الجنوب. ومثل كل المناطق شبه القاحلة، يتسم مناخ دارحمر بتغيرية عالية فيما يخص سقوط الأمطار من الناحيتين الزمانية والمكانية، ويمكن لنا ملاحظة التغيرية المكانية بسهولة، حتى داخل منطقة صغيرة لا تزيد مساحتها عن عدد قليل من الكيلو مترات المربعة. ولكن لأن الإحصائيات الخاصة بمعدلات سقوط الأمطار، لا تتوفر لدينا إلا من ثلاث محطات هي أبو زَبَد والنهود والخوَى، فمن الصعب تماما أن نُحدد بدرجة من الثقة التغيرية الجغرافية لسقوط الأمطار في أى عام لدارحمر في مجملها.

يتراوح متوسط سقوط الأمطار السنوى بين ٣٤٥ ميليمتراً في الخوَى و٤٠٣ في النهود و٤٦١ في أبوزباد. وإحدى المشاكل الإضافية لتلك المتوسطات، هي إنها لا تُظهر التغيرات الأساسية من عام إلى آخر أو توزيع الأمطار داخل الفصل المطير، وهي معلومات هامة وضرورية من أجل فهم التغيرات الأساسية في الإنتاج الزراعي وأحوال المرعى ودرجة توفر المياه. وعلى سبيل المثال نلاحظ أن النهود، قد تراوحت الحدود القصوى السنوية لمعدلات سقوط المطر فيها علي مدي هذا القرن، من ١٥٠ ميليمتراً إلى ٥٠٠ ميليمتر.

وإذا التفتنا إلي طبوغرافية السطح في دار حمر، نلاحظ أنها تتموج بنوع من الاعتدال والسلاسة، ويُغطيها غطاء من الحشائش النجيلية والأعشاب والأشجار المتناثرة، يتزايد حجمه

وإذا التفتنا إلي طبوغرافية السطح فى دار حمر، نلاحظ أنها تتموج بنوع من الاعتدال والسلاسة، ويُغطيها غطاء من الحشائش النجيلية والأعشاب والأشجار المتناثرة، يتزايد حجمه وكثافته تدريجيا من الشمال إلى الجنوب، وذلك بالتوافق مع حالة المطر. وغالبا يتكون غطاء الأرض من كثبان رملية (قوز)، تُشكل سهلا متموجًا يعوق تصريف المياه Drainage، من واقع درجة ترشيحه العالية لمياه المطر. وفيما يتعلق بمجارى تصريف المياه القديمة، فهى إما أنها قد طُمست أو زودت بسد، وغالبا تكون بركًا فصلية ضحلة (رهد)، ذات قعر مُبطن بفرشة خفيفة من الرواسب الطينية Clayey Deposits. ولقد أدى ترسب الطمى Silting فى بعض تلك الأحواض التصريفية Drainage Basins فى الجنوب، كما هو الأمر - مثلا - فى وادى الجلالة، إلى تكوين بحيرات ضحلة كبيرة (توردة) عند التقاء أودية الروافد بالقرب من أبو زبد والأضية جنوبًا والفوجة وأرميل شمالا.

وإذا التفتنا صوب التكوينات الجيولوجية الأساسية فى المنطقة، سنجدها الحجر الرملى النوبى Sandstone Nubian والصخور القاعدية Base Cpmplex وسلسلة أم روابة. ويشكل الحجر الرملي النوبى حوالي ٤٥,٧٪ من تكوين دار حمر الجيولوجى. وبالنسبة لإمدادات المياه الجوفية فهى بصفة عامة جيدة، وتتواجد فى الأجزاء الغربية لدارحمر ممتدة من أم دبيبة جنوبًا إلي جبل الحلة شمالا. كما تتواجد أيضا في صورة طبقة متسعة حاملة للمياه تحت السطح، تقع فى وسط دارحمر وتحتوى مناطق النهود والخوَى والخَمَسْ. وتُغطى الصخور القاعدية Basement Complex حوالي ٣٧,٧٪ من دار حمر، وهي لا تسمح بالمرة بنفاذ الماء وتفتقد إلى أى مياه أرضية، فيما عدا تلك المياه المتواجدة بمحازاة التصدعات Cracks (شق)، مثل تصدعات شق الدود وشق الحفظة وشق الجَوادنْد وشق الجمانية. وتلك الطبقات الحاملة للمياه غالباً ذات قدرة محدودة، من واقع أن إعادة الشحن بالمياه تتم ببطء شديد وتعتمد بالكامل علي ماء المطر خلال فصل المطر القصير وغير المؤكد. وفى تلك المناطق التى نجد فيها الصخور القاعدية مغطاة بتربة ناعمة القوام (قردود)، تتم عملية إعادة الشحن ببطء شديد جداً وذلك بفعل معدلات الرشح المنخفضة. وهذا أمر غطى بالنسبة للمنطقة المعروفة باسم «مثلث العطش» الواقعة فيما بين النهود وأبو زبَد والأضية، وأيضا بالنسبة لمنطقة جنوب

طبقة ممتازة حاملة للمياه ذات النوعية الجيدة وبكميات معقولة. وتوجد أكبر الطبقات الحاملة للمياه فى غبيش والقرور بالأجزاء الجنوبية الغربية من دار حمر.

وبصفة عامة تتوزع تربة دار حمر بين مجموعتين أساسيتين ، أولهما القوز وثانيهما التربة الطميية ذات القوام الناعم. يمثل القوز نمط التربة السائد، أما التربة الطميية ذات القوام الناعم فهي تنتشر فى دار حمر كلها، ولكن فى شكل جيوب صغيرة موزعة داخل القوز. وعلى الرغم من القيمة المغذية الضعيفة لرمال القوز، علاوة على ضعف قدرتها علي الاحتفاظ بالمياه، فإنها تُزرع بكثافة. ذلك أن التكوين الرخو أو المفكك للتربة، يجعل من السهل زراعتها باستخدام أدوات الزراعة اليدوية، كما يُسهل نمو المحاصيل ذات المجموع الجذرى الرفيع، وأيضا يُحافظ عمليا علي أغلب المطر الساقط من أجل الحاصلات، وفي النهاية يمنع ترشح وتطراكم الأملاح القابلة للذوبان التى ترافقها مشاكل القلوية Alkalinity والملوحة Salinity.

وبالإضافة إلى تربة القوز السائدة هناك أيضا تلك الجيوب المتناثرة عبر أراضي دارحمر، جيوب التربة ذات القوام الناعم المكونة من طين رملي Saindy Clay غير متشقق Non-Cracking من الصعب زراعته باستخدام الأدوات اليدوية.

٢ - مسألة إمدادات المياه

إذا أخذنا فى الاعتبار ما سبق لنا مناقشته فى القسم السابق من الدراسة، بشأن الخصائص الجيولوجية والطبوغرافية وخصائص المطر والتربة، سوف يكون من الصحيح القول إن دار حمر منطقة فقيرة مائيا إلي حد بعيد. ويجب ألا تصيبنا الدهشة عندما نسمع أهالى المنطقة يرددون مثلاً عامًا يقول :«نحن نزرع لكى نشرب»، من واقع أن العمل من أجل توفير المياه وحفظها للاستهلاك الإنسانى والحيوانى يسيطر على ثمانية أو تسعة أشهر من أنشطة السكان الريفيين السنوية، وفى بعض أجزاء دارحمر يقدر الأهالى أن حوالى ٦٠٪ من دخلهم الزراعى يُنفق فى شراء الماء. ومن جهة أخري يمكن لنا إدراك مدى المشكلة المائية فى المنطقة، برصد

الطريقة الدقيقة والحذرة التى يُستخدم بها الماء. وهكذا عندما يكون الماء متاحًا، فإن القليل جدا منه يمكن إهداره في الاغتسال. ولقد أخبرنى الأهالى بالفعل أنه عندما يحين وقت حلاقة رؤوس الأطفال بالموسى، يُطلب منهم عادة أن يركضوا حتى يتفصدوا عرقًا، وفى أعقاب ذلك تبدأ الحلاقة دونما استخدام الماء.

وعلاوة على ما سبق تلعب مسألة توفير المياه دوراً هامًا فى السياسة، على المستوى القومى ومستويات المحافظة والمنطقة والقرية. ومنذ أوائل الاربعينيات تظهر «مشكلة العطش» ، فى جدول أعمال كل اجتماع عقدته مجالس المحافظة والمنطقة والقرية. وهو الأمر الذى يُفسر لنا الدور الذى لعبه الوعد بـ «حل مشكلة العطش»، دونما إغفال وجود عوامل أخري، في نجاح الأحزاب السياسية أو فشلها في تعبئة الدعم الجماهيرى فى الانتخابات العامة. ونحن نتفق تمامًا مع الرأى التالي الذى كتبه مؤخراً أحد المعلقين :« مع المدى الراهن لمشكلة العطش، نلاحظ لدى العديد من أهالى كردفان قناعة عميقة بأن الساسة فى ظل مختلف حكومات ما بعد الاستقلال، لم يفهموا أن النجاح فى اكتساب قلوب الكردفانيين، يبدأ بالاهتمام الذى تبديه أى حكومة وما تبذله من جهود، من أجل حل «مشكلة العطش»، وبالتالى تحويل هذا الحلم إليبواقع» (Hafiz,1987:36)

ومنذ وقت مبكر يرجع إلى بدايات القرن العشرين شغلت مسألة توفير المياه فى كردفان عامة ودارحمر على الأخص، عقل وجهد السلطات الاستعمارية. وعلى سبيل المثال ذُكر إنه فى عام ١٩١٣، هجر أهالى ثلاث عشرة قرية قراهم تحت تأثير الفشل فى توفير المياه فى مناطقهم. وهناك نموذج آخر مثير للاهتمام للحراك السكانى فى دارحمر. ففى عام ١٩١٣ سُجلت كل حدائق أشجار الصمغ فى دارحمر أثناء فترة تقدير وجمع الضرائب، وبعد مرور أربع سنوات فقط على هذا التاريخ، نجد السلطات تعلن عدم صلاحية هذا السجل للعمل به، وفسرت ذلك بحدوث تحركات سكانية عديدة فيما بين ١٩١٣- ١٩١٧ في المنطقة، تحت تأثير مشاكل إمدادات المياه. وفى أعقاب هذا الحادث أوصى حاكم كردفان في هذا الوقت بضرورة «إنفاق كل قرش يمكن توفيره من أجل تحسين الإمداد بالمياه». ولقد اعتبر الحاكم هذا خطوة

أولى وأساسية من أجل تحقيق نتيجتين مترابطتين ومرغوبتين، وهما أن السكان سيصبحون أكثر استقراراً بشكل دائم، كما أن الإدارة سوف يتم تبسيطها ويصبح السكان أقل ميلاً للهجرة، وبالتالي سترتفع كثيراً إمكانية تطبيق التنظيمات والقوانين. (٢)

ويضاف إلى ما سبق ، إنه في الوقت الذى أعتبر الافتقار لإمدادات المياه الدائمة القيد الرئيسى على الاستخدام الاقتصادى لموارد كردفان الطبيعية (Hill,1968:58, Lebon, 1968 : 546)، نلاحظ أن نمط التدخل الحكومى من أجل تحسين إمدادات المياه قد أدرك بوصفة أحد العوامل الكبرى المساهمة في صيرورة التدهور البيئى والتصحر. (Adams and Hales.1977, Ibrahim, 1978:35-37, El -Sammani, 1981, Adam, 1982: 275)

وهكذا يتضح أن مسألة الإمداد بالمياه مسألة شديدة الأهمية، ليس فقط بالنسبة لمزارعى ورعاة دارحمر، بل أيضا بالنسبة للساسة والإداريين وخبراء التنمية والأكاديميين. ومن جهة أخرى نجد أن الجوانب التقنية والتنظيمية المرتبطة بالتدخلات الخارجية (التجويفات العميقة والحفير)، والتأثيرات البيئية المصاحبة لها، قد اجتذبت الكثير من الاهتمام الاكاديمى بمشاكل إمدادات المياه. وإذا نظرنا للأمر نظرة مقارنة سنجد أن المبادرات المحلية والتقنيات الأهلية المرتبطة بتجميع المياه وحفظها، لم تحظ إلا بالقليل من الاهتمام الأكاديمى. ومن المؤكد أن تجسير تلك الفجوة مهمة ضخمة لا يمكن لمثل هذا البحث أن يؤديها، ورغم ذلك يحدونا الأمل أن نقدم هنا وصفًا وتحليلاً وشرحًا ناجحًا بما يكفى للشروع فى المزيد من الابحاث حول الموضوع.

٣ - الأساليب الأهلية لتجميع المياه وحفظها

يواجه أغلب سكان دارحمر صعوبات في الحصول على ما يكفيهم من الماء، من أجل شرب الإنسان وسقى الحيوان، أو الحفاظ علي ما يكفى منه لزراعة حاصلاتهم. وعلى مدار العام،

ولمدة تصل إلي ثمانية أو تسعة أشهر، نجد أجزاءً عديدة من دارحمر بلا مطر. وحتى عندما يقدر للأمطار أن تسقط فى المنطقة، نجد أن قسمًا كبيراً من ماء المطر يفقد بسبب معدلات البخر Evaporation والرشح Percolation العالية، التى تميز الأقاليم شبه القاحلة وعلي الأخص ذوات التربة الرملية منها. وحتى الآن لا تزال أبحاث وسائل تخفيض بخر المياه ورشحها فى مراحلها الأولى. ورغم ذلك فإن أهالى المنطقة قد طوروا وسائلهم وتقنياتهم، من أجل تجميع وحفظ أكبر قدر ممكن من ماء المطر، لاستخدامه فى الإنتاج الزراعى علاوة علي الاستهلاك الإنسانى والحيوانى.

٣-١- توفير المياه للإنتاج الزراعى

هناك مجموعة من العوامل كان من شأن تأثيرها المتضافر، أن يؤدى إلى فرض قيود حادة علي تطور الزراعة في دارحمر. منها عدم القدرة على التنبؤ بالمطر والاعتماد عليه، ومنها الدرجة العالية من تغيرية المطر زمانيا ومكانيًا، ومنها قصر المدى الزمنى للفصل المطير، دون أن نهمل تأثير التربة الرملية عالية النفاذية. ولكن المزارعين تمكنوا على مدى قرون من الزمان، من تطوير ممارساتهم وتقنياتهم القديمة من أجل التغلب علي تلك القيود. وأهم تلك التقنيات والممارسات هي : نشر الوحدات الإنتاجية الزراعية، الزراعة الجافة، وزراعة أكثر من محصول فى قطعة الأرض الواحدة. وسوف نتناول تلك الممارسات فيما يلى :

٣-١-١ - نشر الوحدات الزراعية

تُشكل التغيرية المكانية العالية لسقوط الأمطار فى المنطقة، أحد العوامل الرئيسية التى أدت إلي ظاهرة غياب الوحدات الزراعية المدمجة Compact. وهكذا أصبح النمط السائد للوحدات الإنتاجية، هو الوحدة المكونة من قطع أرض عديدة تتناثر في مواقع مختلفة داخل المستوطنة. ويستهدف هذا الأسلوب أن تمتلك أغلب الوحدات الزراعية، فرصًا متساوية للاستفادة من أى أمطار تقع فى أى موقع، وبالتالى تأمين الزراعة ضد التوزيع المكاني اللامتكافئ للأمطار.

٣-١-٢ - الزراعة الجافة

تبعًا لعدم القدرة على التنبؤ بالمطر والاعتماد عليه، ومن أجل الاستفادة من أى فرصة لسقوطه، وحتى يمكن مواجهة مأزق ضرورة الشروع فى بذر حاصلات مختلفة فى توقيت واحد، يتجه أغلب المزارعين فى دارحمر كما هو حال الفلاحين فى أماكن أخرى من كردفان الشمالية، صوب ممارسة الزراعة قبل بدء موسم الأمطار، وتلك هي الزراعة الجافة والتى يسميها الأهالى: الرميل. إلا أن تلك الزراعة الجافة يواجهها نمطان من المخاطر. أولهما حدوث فترات جافة ومتقطعة (سوبنا) خلال الفصل المطير، تؤدى إلى الإضرار بالمحاصيل على الأخص خلال مرحلة نموها المبكر. ولكننا سنجد أن أغلب المزارعين على استعداد لمواجهة تلك المخاطرة، وهو التوجه الذى اكتسب مزيداً من القوة من خلال ممارسة إعادة الزراعة Replanting الشائعة. وثانيهما تعرض البذور لهجوم الحشرات والحيوانات، مثل النمل والفئران والديدان الألفية. Millipeds ولكن قُدر لهذا التهديد أن تتراجع خطورته مؤخراً، تحت تأثير إدخال الكيماويات المعالجة للبذور، ونموذج ذلك بودرة الدريكس- تى Alderx - t.

٣-١-٣ - زراعة أكثر من محصول فى قطعة الأرض الواحدة

يُطلق على زراعة أكثر من محصول ، فى قطعة أرض واحدة وفى وقت واحد، اسم الزراعة المختلطة Mixed Cropping وعلى سبيل المثال يزرع الفلاحون فى دارحمر البطيخ مع الذرة البيضاء، أما الذرة الرفيعة ففى الأغلب تُزرع مع محصول آخر. ومع إن الزراعة المختلطة كانت ولا تزال ممارسة مُنتشرة فى أفريقيا الإستوائية، نُظر إليها بوصفها ممارسة متأخرة «وغير علمية». ولأن البحث العلمي الزراعى يتبنى فكرة «المجموعات الخالصة» Pure Stands أى زراعة نوع واحد من النبات فى قطعة الأرض الواحدة، فليس من الغريب أن نجد الرسالة التقنية الصادرة من محطات البحث العلمى، تطالب بالتخلى عن ممارسة الزراعة المختلطة.وكنتيجة لذلك؛ نجد أن المزارعين الذين حافظوا علي ممارسة الزراعة المختلطة، أُطلق عليهم صفات من

نوع : محافظين وجهلة وكسالى وغير تقدميين أو بدائيين. إلا أن الأمر قد تطلب عقوداً من البحث المنظم، من أجل إدراك العقلانية التقنية والاقتصادية والتنظيمية الكامنة فى الزراعة المختلطة. وإذا حاولنا رصد الفوائد العديدة لممارسة الزراعة المختلطة، فإنه يكفينا – فى حدود هدفنا – أن نذكر الفوائد التالية: أ-زراعة حاصلات مختلفة، ذات مجاميع جذرية مختلفة، وتستغل مستويات مختلفة من التربة بحثا عن الرطوبة والغذاء. ب – يمكن لاحد المحاصيل أن يوفر لمحصول آخر مناخًا مواتياً لنموه. ج- الاحتفاظ بمزيد من الرطوبة فى التربة. (Chambers, 1983: 86-87) هكذا يمكننا الوصول إلي نتيجة مضمونها إنه في مناخ شبه قاحل يتميز بدرجة عالية من البخر والرشح (علي تربة رملية)، تتمتع الزراعة المختلطة بعقلانية ليست في حاجة إلي المزيد من الشرح والتوضيح.

٣-٢ – حفظ الماء للاستهلاك الإنساني والحيوانى

كما سبق لنا أن أوردنا، تؤدى خصائص دارحمر الطبوغرافية والجيولوجية علاوة على خصائص التربة، إلى وضعها فى فئة البلدان الفقيرة مائياً. وفى مواجهة واقع الفقر المائي نجح الحمريون فى تطوير مجموعة متنوعة من التقنيات، من أجل حفظ أكبر قدر ممكن من المياه خلال موسم المطر القصير. ومن ضمن تلك التقنيات تخزين مياه المطر فى سيقان أشجار الباءوباب المجوفة، وحفر الآبار العميقة والآبار الضحلة، واستخدام البرك «الطبيعية» والمنخفضات الواسعة، وزراعة البطيخ، ونقل الماء، وفى النهاية ممارسة الانتجاع.

٣-٢-١ – أشجار الباءوباب (تبلدىّ)

تتواجد أشجار الباءوباب (وتدعى فى السودان شجرة التبلدي وأيضا العُمارة) بكثافة فى كل دارحمر، وتشكل مكان التخزين الرئيسى للماء ومصدر إمداد العديد من القرى خلال الفصل الجاف. وفى فترة أواخر الثلاثينيات، وقبل ثقب التجويفات العميقة فى أشجار الباءوباب، قدر أن موقع ٩٠٪ من القرى الحمرية قد تحدد أصلا بموقع تلك الأشجار. (Blunt,1923) ويمكن لنا أن نجد نموذجًا واضحًا لتلك العلاقة، فى أغلب قرى دارحمر

الشمالية والشمالية الغربية.

تمثل تقنية تخزين مياه المطر فى سيقان أشجار الباعوباب المجوفة، استجابة مُبدعة وتكيفًا مع الأحوال والشروط البيئية السائدة. (De Vajda,1966: 17) وبالفعل نجد وصفًا لتلك التقنية يرجع تاريخه إلي زمن بعيد، فى حديث الرحالة ابن بطوطة عن زيارته لتمبكتو فى القرن الرابع عشر، حيث وصف عملية ثقب لب الشجرة الطرى واستخدام الجزع المجوف فى تخزين ماء المطر خلال الفصل الجاف. (Gibb,1929: 322,378) أما فيما يتعلق بكيف ومتي دخلت تلك التقنية إلي دارحمر، فإن الأمر لايزال موضوعًا لجدل لم تُحسم بعد نتائجه (Newbold,1924a, 1924b, 1929, Blunt, 1923, Parr, 1924)

في عشرينيات هذا القرن قدر عدد أشجار الباعوباب الحاملة للماء فى دارحمر بحوالى ٣٠٠٠٠ شجرة. (Blunt,1923) كما قُدر متوسط قدرة الشجرة الاستيعابية فى حدها الأقصى بألف جالون (Hodgkin.1951:27)، ولكن المتوسط الفعلى للماء المخزون فى الشجرة لم يتخط ٢٥٠ جالونًا. (Blunt,1923:116) وحاصل ذلك أن إجمالى الماء المخزون سنويًا فى أشجار دارحمر كلها حوالى ٧,٥ مليون جالون. إلا أننا ينبغى أن نلاحظ، أنه على الرغم من الخدمة الكبيرة التى تؤديها شجرة الباعوباب لأهالى دارحمر، فإنها تصبح بلا أى نفع من ناحية الإمداد بالمياه فى لحظات سقوط المطر. تتكون تقنية استخدام شجرة الباعوباب من الخطوات التالية. حفر بركة صغيرة من حول الجزء السفلى من الشجرة، ومن هذه البركة يتم صب ماء المطر فى أوعية، ويفرغ ماء تلك الأوعية فى جزع الشجرة المجوف من خلال ثقب يقع علي ارتفاع عدة أمتار. وتحتاج تلك العملية على الأقل إلي رجلين، أحدهما لصب الماء فى الأوعية والثانى لرفع الماء وتفريغه فى تجويف الشجرة[٣]. ولهذا ليس من قبيل المصادفة، أن نجد لشجرة الباعوباب حضورها البارز فى الفولكلور الحميرى، وأيضا فى الاساطير التى يروونها حول أصولهم، وفى النهاية فى النزاعات الخاصة بحدود الأراضى من المستوى الفردى إلى مستوى المنطقة .(IBRAHIM, 1971, BABIKER, 1987:212 - 14)

ومنذ أوائل عشرينيات هذا القرن لاحظ الكثير من الإداريين الاستعماريين، السرعة التى

كانت تختفى بها أشجار الباءوباب. وطرحت حجج عديدة فى معرض تفسير تلك الظاهرة. كان من ضمن ما طُرح لتفسير الظاهرة، تأثير التغير المناخى الذى أدى إلى جفاف الأشجار، واضمحلال فن تجويف الأشجار، وكسل الحمريين، وتأثير ظهور مصادر بديلة لتوفير المياه فى إطار الحملات الحكومية المقاومة للعطش خلال فترة الخمسين عامًا الأخيرة. وبغض النظر عن التفسير الذى يمكن أن نجزم بصحته، هناك حقيقة مؤكدة مضمونها أن أشجار الباءوباب لم تعد تمثل الأسلوب الرئيسى لتخزين المياه كما كان الأمر فيما مضى. وهكذا نجد في الوقت الراهن الكثير من قرى المنطقة، أصبحت تعتمد على إمدادات مياه تقع خارج نطاق تحكمها المباشر من حيث التشغيل والصيانة، وذلك بالمقارنة بإمدادات مياه أشجار الباءوباب. والنتيجة النهائية والسيئة لهذا التحول هى أن غالبية القرى، أضحت تواجه أزمة حادة فى إمدادات المياه فى وقت مبكر جداً من الفصل الجاف، تحت تأثير افتقارهم لقطع الغيار والوقود اللازمين لتشغيل وصيانة التسهيلات الحديثة لتوفير المياه.

ومن جانب آخر، حلت على مدى العقود الأخيرة الصهاريج الأسمنتية المبنية تحت سطح الأرض، محل القدرة التخزينية لأشجار الباءوباب. وتتراوح القدرة التخزينية لتلك الصهاريج، من خمسة أمتار مكعبة إلى خمسين متراً مكعبًا وتستخدم في تخزين المياه التى تأتى إلى المنطقة خلال الفصل الجاف، تحملها عربات نقل المياه والشاحنات والعربات التى تجرها الأحصنة.

٣-٢-٢ - البرك والبحيرات السطحية (الرهد، الفولة)

فى بعض المواقع المحلية يتجمع ماء المطر الناتج عن الفصل المطير، فى المنخفضات الطبيعية وعلي الأخص الأحواض ذات المحتوى الطينى المرتفع بالمقارنة بتربة القوز المحيطة بها. وإذا نظرنا إليها من حيث الحجم سنجد أن تلك البرك السطحية، تسمى «الفولة» عندما تكون صغيرة الحجم، فإذا ما اتسعت مساحتها نسبيًا أضحت تسمى «رهد». وبالتالى يمكن

لماء الفولة أن يستمر لمدة ثلاثة أسابيع فقط فى الفصل الجاف، بينما تصل مدة بقاء ماء الرهد لفترة تصل إلى عشرة أسابيع. وفى بعض الأحيان يُضفى على البحيرات السطحية (الرهود) صفة «البحيرات الطبيعية»، ولكنه نعت يمكن أن يكون صحيحًا جُزئيا، من واقع أن عملية إزالة الطمى المترسب فيها وإنشاء أخاديد تصريف المياه Inlet Ditches تمثل أحد أنشطة الحماية الدائمة، فتختص كل أسرة بمساحة معينة من البحيرة تقوم بتطهيرها من الغرين. وتستهدف عملية الإزالة الدورية لطمى البحيرة تعزيز قدرتها على احتواء المياه.

٣-٢-٣ - الآبار الضحلة المحفورة يدويا

يتراوح عمق الآبار الضحلة المحفورة يدويا بين مترين وعشرين متراً، وأحيانا وليس دائما تُصنع لها بطانة من الخشب أو لحاء الشجر أو القش. وهى تتواجد عادة في المجارى المائية سريعة الزوال المتواجدة فى أودية السيل Wadis، أو بمحازاة تلك المجارى (على سبيل المثال وادى الجلالة)، كما إنها فى الأغلب مؤقتة وتحتاج لإعادة حفر على الأقل مرة فى العام فى أعقاب الفصل المطير. وتستمد تلك الآبار ماءها من طبقات حاملة للمياه قليلة العمق Shallow Aquifers، تتواجد فى الرواسب السطحية Surface Deposits التي نادراً ما ترتبط بأحواض المياه الجوفية الأكثر اتساعًا. ولهذا نجد أن تلك الآبار تعتمد إلى درجة كبيرة على عملية إعادة الشحن التى تقوم بها التدفقات الناتجة عن المجارى المائية فى أودية السيل، ويمكن فقط للآبار ذات المواقع الجيدة والأفضل أن تحتفظ بالمياه فى الفترة الواقعة من نهاية أى فصل مطير وبداية الفصل المطير التالى عليه.

٣-٢-٤ - الآبار العميقة المحفورة باليد

بمقارنة الآبار العميقة بالآبار الضحلة، نلاحظ أن الأولى أطول عمراً، كما إنها فى الأغلب مبطنة بالحجارة أو الطوب أو الأسمنت عند فوهة البئر من أجل حماية جوانبه من الانهيار. ويتراوح عمق البئر بين ٢٠ متراً و ١٠٠ متر، وتستمد ماءها من الطبقات الصخرية الحاملة

للمياه الأكثر اتساعًا والمتواجدة في الحجر الرملي النوبي Nubian Sandstone (Hodgkin,1951:31). وتلك الطبقات الصخرية قد تتغذى بالتدفقات المائية الجوفية Subterranean Flows، أو تمتلك دورة إعادة شحن Recharge Turnover يصل مداها الزمني إلى عقود وليس مجرد سنوات. (Rodis,et al., 1968) وبصفة عامة توجد تلك الآبار فى مواقع طبوغرافية ملائمة، وهى المنخفضات الطبيعية (على سبيل المثال مركز بئر النهود) أو بالقرب من المجارى المائية فى أودية السيل (علي سبيل المثال مراكز آبار ود الحلوى وود عوض الله)، ولكنها أيضا يُمكن أن تتواجد فى مواقع بعيدة عن المنخفضات أو الوديان (على سبيل المثال : بير منعم) وهو ما يفيد إنها تستمد ماءها من أنظمة إعادة شحن طويلة المدى.

٣-٢-٥ - زراعة البطيخ

يزرع الأهالى مساحات واسعة من البطيخ فى أغلب مناطق دارحمر، وعلي الأخص تلك المناطق التى يُقال عنها إنها بلا مياه .Waterless نُلاحظ فى تلك المناطق شيوع زراعة البطيخ، ويمكن اعتباره المصدر الرئيسى للمياه خلال شهور فصل الجفاف الثلاثة الأولى على الأقل، ويقدر أن ما يتراوح بين ٢٠٠٠٠٠ و ٢٧٥٠٠٠ مُخمَّس تُزرع سنويا بالبطيخ، تنتج سنويًا فى المتوسط حوالى ١٥,٠٠٠ طن. كذلك يقدر أن تلك الكمية تنتج حوالى ٢,٥ ميلون متر مكعب من المياه، وهو ما يساوى كمية المياه التى يمكن الحصول عليها من ١٣٠ حفير (صهريج مائى محفور فى الأرض)، تبلغ سعة الواحد منها ٤٠,٠٠٠ متر مكعب (Abdel ghafar n. d.) إن لُب الثمرة إما أن يؤكل أو يعصر لاستخراج مائه، ويُستخدم هذا الماء فى طبخ يخنة Stew تعرف باسم ملاح أم زمتو، وأيضا فى تخمير نوع من البيرة يُسمى أم شوشو. ويُستخدم قشر الثمرة فى تغذية الحيوانات، أما البذور فهى محصول تصديرى نقدى هام.

هكذا يُمكن للبطيخ أن يكون مصدراً مكملاً لماء الشُرب على درجة قصوى من الأهمية بالنسبة للأهالى والماشية. علاوة على ذلك يساعد البطيخ الأهالى على حصاد الحقول النائية وبذل وجمع الصمغ العربى فى المناطق عديمة المياه.

٣-٢-٦ - نقل المياه

إذا حدث وفشلت كل المصادر السابقة فى توفير المياه، لأى قرية فى أى مرحلة من مراحل الفصل الجاف، لا يجد الأهالى أمامهم سوى خيار وحيد مُتاح هو نقل المياه من مصدر مياه دائم يقع في مكان آخر داخل المنطقة. وإذا نظرنا إلى تلك المصادر المائية، من زاوية مديبعدها عن القرى، يمكننا تقسيمها إلى مصادر قريبة وأخرى بعيدة. تقع المصادر القريبة فى المدى الجغرافى لرحلة تستغرق نصف يوم أى ٢٥ كيلو متراً. وبالتالى يستطيع الأهالى زيارة المصدر المائى يوميًا أو يومًا بعد يوم، والكمية التى يحملها كل فرد بصفة عامة صغيرة ومن أجل مواجهة احتياجات الأسرة المعيشية اليومية. وهو ما تُدل عليه وسائل النقل المستخدمة (الحمير عادة)، وحاويات المياه المستخدمة (القرب المصنوعة من جلد الماعز، الأوعية البلاستيكية سعة أربعة جالونات) ، وبصفة عامة يقوم الأولاد والبنات وأحيانا النساء صغيرات السن، بمهام نقل المياه بالأسلوب السابق وصفه. أما الشباب فنراهم عادة ينقلون كميات أكبر من المياه، داخل حاويات أكبر مثل القرب المصنوعة من جلد البقر والبراميل، مستخدمين الجمال لنقل القرب والعربات التى تجرها الخيول فى حالة البراميل.

وعندما يتواجد المصدر المائى بعيداً عن القرية، وفى المدى الجغرافى لرحلة تزيد كثيراً عن رحلة النصف يوم، تصبح عملية نقل المياه مسألة تجارية وليس مهمة تقع ضمن مهام الأسر المعيشية. فى هذه الحالة تُنقل المياه فى براميل تحملها لوريات، ثم تخزن فى خزانات يملكها تُجار القرية وبقاليها الذين يبيعونها للفلاحين. ودائما تبنى تلك الخزانات بالأسمنت المسلح، بسعة تخزين تتراوح بين ٥٠ - ٣٠٠ برميل للخزان الواحد. واللورى الواحد يُمكنه أن يحمل ٣٠ برميلاً فى المرة الواحدة، وهو ما يعنى أن الخزان الكبير يحتاج إلى عشر رحلات من أجل

امتلائه. ويباع الماء للفلاحين بكميات صغيرة، في أوانٍ سعتها أربعة جالونات، وبأسعار باهظة تُبرر غالبا بارتفاع أسعار الوقود في السوق السوداء.

ومرة أخرى عندما يصبح خيار نقل الماء ليس وارداً، أو عندما ترتفع أسعار المياه المنقولة بدرجة لا يُمكن تحملها، يجد سكان القرية أنفسهم - كلهم أو بعضهم -أمام خيار وحيد، هو الرحيل عن موطنهم والإقامة إلى جوار مصدر مائي دائم، وإلى أن يحين موعد فصل المطر القادم.

٣-٢-٧ - الانتجاع Transhumance

يُمثل الانتجاع أحد الأنماط المستقرة للتكيف مع الأوضاع المائية في دارحمر، ويصبح في بعض المواقع الخيار الوحيد المتاح الذي يبدأ العمل به أعقاب الفصل المطير. وعندما يصبح الانتجاع مفروضًا تحت تأثير الاعتبارات المالية، نجد أن الفئات الأشد فقرا هي فقط التي قد تلجأ إليه. أما عندما تفتقر القرية تماما إلى المياه، يُمكن أن تتحرك القرية كلها إلى أقرب مركز مائي . ويجب أن نلاحظ أن اختيار العائلة أو مجموعة عائلات لوجهة التحرك إلى جهة أخرى، يتأثر علاوة على عامل المسافة التي سيتم قطعها، بعامل آخر هو إمكانيات العمل العرضي Causal Work أو العمل الذاتي Self- Emp Loyment في الجهة المستقبلة.

وفي مراكز تواجد المياه يُطلق على هؤلاء «اللاجئين الموسميين الباحثين عن المياه» اسم الدمارة(مفردها دماري)، وذلك من أجل تمييزهم عن أهالي المنطقة الأصليين الذين يُعرفون باسم عُمار (مفردها عُماري). وفي الأغلب تكسب فئات الدمارة الأكثر فقراً عيشها من ممارسة العمل العرضي المأجور، في أعمال مثل بناء الأكواخ وتطهير Clearance الأراضي الزراعية وبذل الصمغ، أو من العمل المُستقل في أنشطة مثل بيع حطب الوقود أو مواد البناء . وفي حالات عديدة تتكون الأسر المنتجعة فقط من النساء والأطفال، أما ذكور العائلة البالغون فهم إما استمروا في الاقامة في قراهم الأصلية أو اتجهوا إلى أماكن أخرى بعيدة عن الموقع

المائى الجديد بحثا عن العمل العرضى. وفى مثل تلك الحالات تكسب النساء قوت العائلة، ببيع الطعام المطبوخ والشاى والقهوة وتخمير البيرة المحلية (المريسة والعسلية)، وأحيانا بممارسة الدعارة العرضية. وداخل مجتمع يدين بالعقيدة الإسلامية، نجد أن ممارسات مثل صناعة البيرة والدعارة تزود أهالي المنطقة الأصليين، بحجج جاهزة فى شكاويهم المقدمة إلى السلطات ضد فئات المهاجرين، وعلي الأخص فى تلك الحالات التى يؤدى فيها وجود الدمارة إلي ممارسة ضغوط هائلة، علي الموارد الطبيعية المتاحة والخدمات الاجتماعية وإمدادات الغذاء أو السلع الاستهلاكية الأساسية الأخرى فى السوق.

٤ - ملاحظات ختامية :

حاولنا فى هذا البحث أن نقدم أدلة إمبريقية أخرى تؤيد واقعة، أن من يُدعى بالمزارعين والرعاة التقليديين يمتلكون ويستخدمون معرفة دقيقة نسبيًا فيما يتعلق ببيئتهم ومواردهم الطبيعية، فى مجالات حياتهم الحيوية مثل المناخ والحياة النباتية وموارد المياه الجوفية. كما برهنت الدراسة فى إطار تعاملها مع حالة دارحمر، على استخدام تلك المعرفة والانتفاع بها فى عملية التأقلم مع المشاكل المختلفة التى تفرضها الشروط والاحوال المناخية السائدة .

وعلى الرغم من صعوبة عزل وتمييز السمات الأساسية للمعرفة التقنية الأهلية وميكانزمات التأقلم المرتبطة بها، من واقع إنها مطمورة بعمق داخل الوظائف اليومية لأنظمة اكتساب القوت، فإن مسألة حفظ المياه تمنحنا جدول أعمال مُثير للاهتمام من أجل أبحاث أساسية وفعالهةفى المستقبل. وإذا تذكرنا الكارثة البيئية، التى رافقت عمليات الثقب سيئة التخطيط للتجويفات العميقة داخل أشجار البا ءوباب، سنجد أنفسنا في حاجة إلى معرفة الكثير حول ملائمة وإمكانية الاعتماد علي التقنيات الأهلية لحفظ المياه، سواء من أجل استخدامها فى الزراعة أو من أجل الاستهلاك الانسانى والحيوانى. وبكلمات أخري تتطلب التقنيات الأهلية لحفظ المياه مزيداً من الدراسة، من أجل الوصول إلى إجابات علي التساؤلات التالية : ما هى حدود تلك التقنيات وكيف يمكن لجهود التنمية أن تقويها ؟ ومن هنا بالتحديد يجب أن تبدأ أى

محاولة تستهدف إصلاح أوضاع الإمدادات المائية.

ولدينا خيط هادٍ ومشجع فى هذا الاتجاه تزودنا به ممارسة الزراعة الجافة. فكما أثبتنا فى الدراسة تستهدف الزراعة الجافة أساسا، المحافظة على أكبر قدر ممكن من ماء المطر لاستخدامه فى الزراعة، والتخفيف من كثافة العمل المطلوب عند بداية فصل الزراعة. ورغم أن البذور المبذورة بهذا الإسلوب ستكون معرضة لهجمات الفئران والحشرات والديدان الألفية، فإن إدخال الكيماويات المعالجة للبذور قد ساهم فى تخفيف تلك المخاطر. وهذا هو الأسلوب الذى يجب أن يتبناه، كل من البحث العلمى والتخطيط التنموى فى عملها المشترك، من أجل تحقيق تكامل ناجح بين الابتكارات الزراعية الحديثة والنظم التقنية الأهلية.

هوامش الدراسة :

(١) المعلومات الخاصة بالأوضاع الطبيعية فى دارحمر مأخوذة عن المصادر التالية :

Andrew, 1948, Greene,1948, Barbour, 1961, Grove and Warren, 1968 بالإضافة إلي ملاحظاتنا الميدانية.

(2) J. W. Sagar, Governor Annual Report, 1917, Kordofan Province, 10 September 1917, El Obeid (Kn. p/1. FI/ 34- 1).

(٣) من أجل وصف مُفصل لفن استخدام جذوع أشجار الباوباب كخزانات للمياه، انظر:

Hodgkin, 1951, pp. 27- 30.

(٤) تبعًا لأسطورة محلية متداولة فإن والد الحمريين كان إحدى أشجار الباوباب (العُمارة). وحدث فى أحد الأيام أن هبت ريح قوية على تلك الشجرة، فأسقطت إحدى ثمارها (القوانقوليس) على الأرض، وتحت تأثير السقطة انقسمت الثمرة إلى ثلاث قطع. لقد طارت القطعة الأولى وأصبحت قسم تارادات من الحمريين، أما القطعة الثانية فقد تحولت إلى دُقة (أى طُحنت لتتحول إلى ذرات) ثم أصبحت قسم الدغيم من الحمريين، وبالنسبة للقطعة الثالثة والأخيرة فلقد غرست (أى اخترقت التربة ونفذت إليها) وأصبحت قسم الجيريسة من الحمريين.

مراجع الدراسة :

Abdel-Ghaffar, Farouk Ahmed (n.d.). "Agriculture in North Kordofan Province," Regional Ministry of Agriculture and Natural Resources, El-Obeid.

Adams, M. (1982). "The Baggara Problem: Attempts at Modern Change in Southern Darfur and Southern Kordofan, Sudan" *Development and Change*, vol. 13: 259-89.

Adams, M. and J. Hale (1977). "Sudan: The Eternal Desert", *The Geographical Magazine*, Vol, 49: 760-63.

Ahmed, Abdel Ghaffar Mohamed (ed.) (1976). *Some Aspects of Pastoral Nomadism in the Sudan*, Economic and Social Research Council, Khartoum.

Ahmed, Medani M. ed. (1994). *Indigenous Farming Systems, Knowledge and Practices in the Sudan*, Khartoum University Press, Khartoum.

Allan, W. (1965). *The African Husbandman*, Oliver and Boyd, Edinburgh.

Andrew, G. (1948). "Geology of the Sudan", in J. D. Tothill, ed. *Agriculture in the Sudan*, Oxford University Press, London.

Asad, T. (1976). "The Seasonal Movements of the Kababish Arabs of Northern Kordofan", in Abdel-Ghaffar Mohamed Ahmed (ed.) (1976) *op. cit.*: 26-41.

Babiker, Mustafa (1987). *Agrarian Change in Dar Hamar*, Unpublished Ph.D. Thesis, University of Hull.

Barbour, K. M. (1961). *The Republic of the Sudan: A Regional Geography*, University of London Press, London.

Belshaw, D. (1979). "Taking Indigenous Technology Seriously: The Case of Inter-cropping Techniques in East Africa", *IDS Bulletin*, vol. 10, no. 2: 24-27.

Bhalotra, Y. (1963). "Meteorology of the Sudan", *Technical Memoire No. 6*, Sudan Meteorological Service, Khartoum.

Blakie, P. (1985). *The Political Economy of Soil Erosion in Developing Countries*, Longman, London.

Blunt, H. S. (1923). "Tebeldi", *Sudan Notes and Records* vol. VI: 114-17.

Brokensha, D., Warren, D. and O. Warren (eds.) (1980). *Indigenous Knowledge Systems and Development*, University Press of America, Washington D.C.

Chambers, R. (1983). *Rural Development : Putting the Last First*, Longman, London.

Cloudsley-Thompson, J. (1985). "Water in the 1990's: The Problem of Desert Biome", *International Journal of Environmental Studies*, vol. 25, no. 3: 149-58.

Conklin, H. (1961). "The Study of Shifting Cultivation", *Current Anthropology*, vol. 1: 27-61.

Cunnison, I. (1976). *Subsidiary Nomadic Movements of the Humr*, in Abdel-Ghaffar Mohamed Ahmed (ed.) (1976) *op. cit.*: 17-25.

de Vajda, A. (1966). "The Use of Water in Sudan's Agriculture" in J. D. Shaw, ed., *Agricultural Development in the Sudan*, Philosophical Society of the Sudan, Khartoum: 17-23.

Dorga, B. (1985). "Romance and Reality of Traditional Agriculture", *Economic and Political Weekly*, vol. XX, no. 34: 14-23.

Doxiadis Associates (1964). "Land and Water Use Survey in Kordofan Province",

Bulletin No. 71, Athens.

El-Sammani, Mohamed Osman (1981). "The Impact of Water Supply Centers on Ecosystem", *Sudan Notes and Records*, vol. LXII: 123-46.

El-Tom, Mahdi Amin (1972). "The Reliability of Rainfall Over the Sudan", *Geografiska Annaler*, vol. 54 A: 28-31.

Evans-Pritchard, E. E. (1940). *The Nuer*, Clarendon Press, Oxford.

Forde, D. (1934). *Habitat, Economy and Society: A Geographical Introduction to Ethnology*, Methuen, London.

Fuller, T. (1984). "The Professionals", in R. Collins and Francis Deng (eds.), *The British in the Sudan 1898-1956: The Sweetness and the Sorrow*, Macmillan, London: 134-71.

Gibb, Hamilton Alexander (1929). *Ibn Battuta: Travels in Asia and Africa*, George Routledge and Son, London.

Greene, H. (1948). "Soils of the Anglo-Egyptian Sudan", in J. D. Tothill (ed.), *op. cit.*: 144-75.

Grove, A. and A. Warren (1968). "Quaternary Land Forms and Climate on the South Side of the Sahara", *The Geographical Journal*, vol. 134: 194-208.

Hafiz, Abdel-Gadir (1987). *Kordofan atshana* (Kordofan is thirsty), *Ad-Dastour*, Monday, 26 January: 35-36, (in Arabic).

Hill, L. (1968). "Hababin Village Economy", *Sudan Notes and Records*, vol. XLIX: 58-70.

Hodgkin, R. A. (1951). *Sudan Geography*, Longman, London.

Ibrahim, F. N. (1978). "The Problem of Desertification in the Republic of the Sudan", *Monograph Series No. 8*, Development Studies and Research Center, University of Khartoum., Khartoum.

Ibrahim, Mohamed Ahmed (1971). "Malamih min turath Hamar al-sh'abi (Some Aspects of Hamar Folklore)", *Studies in Sudanese Folklore*, No. 15, Sudan Research Units, Khartoum.

Johnson, Martha, (ed.) (1992). *Lore: Capturing Traditional Environmental Knowledge*, International Development Research Center, Ottawa.

Lebon, J. (1968). "The Land and Water Use Survey of North-central Kordofan, 1961-1966", *The Geographical Journal*, vol. 134: 546-50.

Long, N. (1984). "Creating Space for Change: A Perspective on the Sociology of Development", *Sociologia Ruralis*, Vol. XXIV: 168-83.

Nadel, S. F. (1947). *The Nuba*, Oxford: Oxford University Press, London.

Newbold, D. (1924)a. "More Notes on Tebeldi", *Sudan Notes and Records*, vol. VII, no. 1 : 135-37.

____1924)b. "Reply to Mr. Parr", *Sudan Notes and Records*, vol. VII, no. 2: 119-23.

____(1929). "The Tebeldi Again", *Sudan Notes and Records*, vol XII: 111-12.

O'Brien, J. (1978). "How Traditional is 'Traditional' Agriculture", *Sudan Journal of Economic and Social Studies*, Vol. 2., no. 2: 1-10.

Olsson, L. (1985). "An Integrated Study of Desertification", *General and Mathematical Geography*, No. 13, Department of Geography, University of Lund.

Parr, M. W. (1924). "Still More Notes on Tebeldi", *Sudan Notes and Records*, Vol. VII, no. 2: 117-19.

Richards, Audri (1939). *Land, Labor and Diet in Northern Rhodesia*, Oxford: Oxford University Press, London.
Richards, Paul (1985). *Indigenous Agricultural Revolution*, Hutchinson, London.
Rodis, H., et al. (1968). "Groundwater Geology of Kordofan Province", *Water Supply Paper No. 1757-J*, US Geological Survey Department, Washington D.C.
Saint, W. and E. Coward (1979). "Agriculture and Behavioral Science; Emerging Orientation", *Science*, Vol. 197, no. 4305, Aug. 19: 733-37.
Sandford, S. (1982). "Pastoral Strategies and Desertification: Opportunities and Conservation in Drylands", in B. Spooner and H. Mann (eds.), *Desertification and Development: Dryland Ecology in Social Perspective*, Academic Press, New York.
Shepherd, G. (1992). *Managing Africa's Tropical Dry Forests*, Overseas Development Institute, London.
Stigter, K. (1987). "Tapping into Traditional Knowledge", *Ceres*, no. 117, May-June: 29-32.
Tothill, J. D. (1948). "A Note on the Origins of the Soils of the Sudan from the Point of View of the Man in the Field", in J. D. Tothill (ed.) *op. cit*: 129-43.
Tothill, J. D. (ed.) (1948). *Agriculture in the Sudan*, Oxford: Oxford University Press, London.
Trilsbach, A. and M. Hume (1984). "Recent Rainfall Changes in Central Sudan And their Physical and Human Implications", *Transactions of the Institute of Human Geographers*, vol. 9: 280-98.
Wolf, Edward (1987). "Mimicking Nature: The Sustainability of Many Traditional Farming Practices Lies in the Ecological Model they Follow", *Ceres*, no. 115, January-February: 20-24.
Wood, Clare V. Bostock (1992). *Trees in Society in Rural Karnataka, India*, Natural Resources Institute, Chatham Maritime.

منزول عبد الله منزول

٧ الاقتصاد المعيشى والوعى البيئى وإدارة الندرة فى محافظة أم كدادة بولاية شمال دارفور

١- مقدمة

يُمثل البحث التالى محاولة لتقييم الوضع البيئى بمحافظة أم كدادة بولاية شمال دارفور. وسنسعى لهذا التقييم عن طريق إلقاء الضوء على «ديناميات» الاقتصاد المعيشى والوعى البيئى فى قريتين من قرى المحافظة، هما «بروش» و«أم قفلة». تقع أم كدادة فى منطقة الساحل السودانى شبه القاحلة التى تأثرت بشكل كبير بالجفاف الذى أصاب البلاد فى الثمانينيات. وقد أدى ذلك الجفاف إلى آثار جانبية قوية مازالت فاعلة إلى الآن. ويسعى هذا البحث إلى إلقاء الضوء على بعض الوسائل والإجراءات التى اتخذها السكان المحليون والمؤسسات الحكومية على السواء للمحافظة على البيئة واستغلال الموارد الشحيحة للمنطقة. كما تشير إلى أى مدى «استفاد» السكان المحليون من الجفاف الذى وقع فى الثمانينيات وصلة المعرفة التقنية الأهلية المتراكمة لديهم بالمحافظة على البيئة وإدارة الموارد.

ونقصد بالاقتصاد المعيشى ذلك النوع من الإنتاج الذى لا يؤدى إلى التراكم. وبما أن المجتمعات التقليدية ليست مجتمعات مساواتية فإن احتمال التراكم موجود ولكن بدرجة قليلة.

هناك جدال عام بأن الحكومات (بمستوياتها المختلفة) والسكان المحليين لم يشكوا فى مدي الحكمة فى أعمالهم فى استغلال الموارد المتاحة أو تفكروا فى نتائج هذه الاعمال. ولكن مثل هذا التعميم يغفل حقيقة أن السكان على المستوى المحلى، تبعا لتأثرهم بفترات الجفاف التالية، قد بدأوا ليس فقط فى اتخاذ إستراتيجيات تأقلم و/ أو بقاء، بل قاموا باعتماد وتفعيل وسائل للمحافظة على بيئتهم وإدارة الموارد الشحيحة المتوفرة لديهم . وسيتم التركيز فى هذا البحث على ملائمة وحيوية الممارسات المعيشية كواحدة من وسائل المحافظة على البيئة.

* ترجمة : مجدى النعيم

٢- منطقة الدراسة

يرجع اسم "أم كدادة" فى الاصل إلى بئر كانت موجودة لفترة زمنية طويلة قبل وجود أى نوع من أنواع الاستقرار حول مصدر المياه(٢). وهى جزء من الموطن القبلى لقبيلة "البرتى"، الذى يمتد من تلال البرتى فى الاجزاء الوسطى من شمال دارفور شرقا وحتي حدود كردفان. يزرع "البرتى " الذرة الرفيعة Millet ويرعون القليل من الاغنام والماعز، بينما يملك البعض منهم قطعان صغيرة من الابقار. (Ibrahim,1984:162,Holy,1974:186) وقد كانت منطقة جبل حله أهم منطقة إقامة فى الجزء الشرقي من هذه المنطقة قبل مجئ الادارة الاستعمارية لدارفور عام ١٩١٦ واستعملت تلك المنطقة كموقع أمامى. وقد نجحت القوات الثنائية فى عام ١٩١٦ فى إخضاع مملكة علـى دينـار فى دارفـور، وفـى عـام ١٩١٨ اخـتـارت الادارة الانجليزية - المصريـة أم كدادة لتـصـبح مقر لرئاسة المنطـقـة.

(El Mangouri,1985:17)

شجع وجود مصدر مائى بأم كدادة، أفضل نوعيا من ذلك الموجود فى جبل حله (٤٩ كيلو متراً شرق أم كدادة) ، الادارة الانجليزية- المصرية على إنشاء مستوطنة جديدة (أم كدادة حاليـا). وقد مثلت أم كدادة بسبب وقوعـهـا فـى منطـقـة استقرار سـكـانى، ملتـقى طرق للمواصلات فى وسط السودان والطريق الرئيسى للشاحنات عبر حزام السافنا القارى.

يبلغ عدد سكان محافظة أم كدادة ١٦٨,٠٠٢ نسمة(٣). وتـتكون المحافظة من ثلاث مجالس ريفية، هى أم كدادة والليت والتويشة. ويعتبر المجلس الشمالى (أم كدادة) أكثرها تأثرا بالجفاف فى الثمانينيات. وقد تم اتخاذ و/ أو تطبيق العديد من الإجراءات فى المنطقة بهدف محاربة التصحر وحماية البيئة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية.

قريتا أم قفلة وبروش

تقع قريتا بروش وأم قفلة فى الجزء الشرقى من محافظة أم كدادة على بعد ٢٩ و٥١ كيلو متراً من مدينة أم كدادة على التوالى، وتتبعان مجلسها الريفى. وقد اخترناهما لأن الإجراءات

التى اتخذت للمحافظة على البيئة وإدارة الموارد قد طبقت بوضوح في هاتين القريتين. ولا يعنى هذا غياب مثل تلك الإجراءات عن المناطق الاخرى، حيث بدأت القرى الاخري السير فى نفس طريق بروش وأم قفلة. ويبلغ العدد الكلى لسكان أم قفلة ٤,٦٠٠ نسمة، ولسكان بروش ٤,٠٠٠ نسمة (٤) أماالنشاطات الاقتصادية الرئيسية بالمنطقة فهي الزراعة المعيشية وتربية الحيوانات وجمع الصمغ العربى.

٣- النشاطات الاقتصادية

٣-١ الزراعة

يتكون اقتصاد المنطقة محل الدراسة من قطبين يتكاملان أحيانا ويتنافران أحيانا أخرى: هما الزراعة والرعى. ويمثل هذان النشاطان طرق قديمة للتكيف الإنسانى فى بيئة شبه قاحلة، ويمكن النظر للزراعة والبداوة Nomadism معا كنشاطين تقليديين ومعيشيين. يعتبر الذرة البيضاء المحصول المعيشى الرئيسى بالمنطقة، وإلى جانب كونه الغذاء الرئيسى فهو ذو فوائد أخرى. إذ أن سيقان الذرة البيضاء هى المادة الرئيسية للبناء ويؤكد ذلك، بالإضافة إلى كون الذرة البيضاء عميقة الجذور فى ثقافة السكان المحليين. عدم احتمال استبداله كليا بمحصول آخر إلا إذا تم إدخال مادة جديدة للبناء (Mohamed,1994:183).

إن تأثير المحاصيل النقدية على وضع الامن الغذائى بالمنطقة يقع خارج نطاق هذه الورقة، بالرغم من وجود المحاصيل النقدية بالمنطقة (مثل السمسم والفول السودانى....إلخ) واكتسابها أهمية متزايدة، خاصة فى مجلس ريفى الليت والتويشة (انظر الجدول رقم(١) أدناه) .

تُزرع الذرة البيضاء عادة في منطقة القوز (التربة الرملية). ويندر استخدام العمالة مدفوعة الأجر فى حالة الزراعة المعيشيّة في المنطقة. إذ يقوم أفراد الأسرة المعيشية (أى المرتبطين بعلاقات قرابة أو علاقات نسب) بجميع الأعمال الزراعية. ولكن في حالة المحاصيل النقدية. والتى عادة ما يقوم بزراعتها أغنياء المزارعين، يُستخدم بعض العمال مدفوعى الاجر. وتتراوح المساحة المزروعة بواسطة الاسرة المعيشية على المستوي المعيشى فى قريتى بروش وأم قفلة بين

١٠-٢٠ مخمس (المخمس=٠٨,١ هكتار). ويعتمد هذا على عدد أفراد الاسرة المعيشية والمساحة المتاحة لكل القرية ووفرة الامطار.

لقد لجأ السكان فى المنطقة محل الدراسة إلى زراعة التربة الطينيةClayey Siols أينما توفرت (زراعة أودية السيل) بالإضافة إلى زراعة المناطق الرملية. وقد أملت ذلك التحول عوامل بيئية واقتصادية على الرغم من قلة متطلبات زراعة التربة الرملية، مقارنة بالتربة الطينية، من حيث العمالة. أولا تملك التربة الطينية إمكانية المحافظة على الرطوبة أكثر من التربة الرملية، وتكفل بذلك إنتاجية أعلى. وهناك عامل حاسم آخر فى هذا التحول وهو رغبة المزارعين فى السماح بتجدد أشجار الهشاب Acacia Senegal، التى تعتبر مصدرا هاما للدخل . ويضمن التحول من القوز توفير الاراضى المستخدمة سابقا فى زراعة الذرة البيضاء، لإنتاج الصمغ العربى. لذا فبينما كان استخدام نظام الارض المراحة فى «القوز» سابقا، بدأ استخدامه الآن بالتبادل بين المناطق الرملية والطينية. ويحمل التحول إلى الاراضى الطينية، الذى يمثل أحد أشكال التكيف مع متطلبات البيئة و/أو الاحتياجات الاقتصادية، مضامين هامة وبعيدة المدى. وقد كان النزاع الحتمى بين الفلاحين والرعاة إحدى النتائج الحاسمة لهذا التحول. إذ تمثل التربة الطينية «الدمر» ومصدر مياه بالنسبة للرعاة فى موسم الامطار. فقد كان تشجيع السلطات لهذا التحول للمناطق الطينية سياسة لا طائل منها ومحكوم عليها بالفشل إذ لم يول الانتباه والحيطة اللازمين لنتائجها، أى النزاع بين الرعاة والمزارعين. ويتطلب مثل هذا التحول إصلاحًا شاملاً للاراضى من جانب السلطات لتفادى النزاعات بين الرعاة والمزارعين.

كانت عملية تهيئة المزارع للموسم الجديد، بجمع وإجتثاث بقايا حاصلات الموسم السابق تتم بواسطة الفلاحين فى وقت مبكر من العام فى شهرى فبراير ومارس، ولكنهم بدأوا يأجلونها الآن إلى ما بعد هطول الامطار. والاساس المنطقى لذلك، حسب رأى الفلاحين بأم قفلة، أن هذا بالإضافة إلى كونه يوفر مورداً هامًا للرعى خلال موسم الجفاف، يحمى التربة من التآكل ويقاوم الكثبان الرملية.

وفيما يتعلق بنظام تملك الأرض بمنطقة الزراعة المعيشية، فإن تنظيمه يتم حسب قوانين

العرف المحلى والأجهزة التقليدية، حيث تعتبر مهمة توزيع الارض و/ أو تخصيصها مسئولية الشيوخ والعمد تجاه أتباعهم . وعندما سألنا عمدة أم قفلة عن إمكانية إعطاء الارض لكل شخص يود زراعتها، أجاب قائلا : «كل من يود أن ينتسب إلينا ويصبح تحت رعايتنا سيمنح مساحة أرض ليفلحها، ولو كان غريبا عنا». ويمس هذا القول آخر الموضوع فقط، لأن هؤلاء الغرباء الفقراء المعوزون الذين سيمنحون أرضًا لزراعتها، لا يُمنحون الحق فى جمع الصمغ ولا يشجعون على السماح له بالنمو. وينفى هذا فائدة أهم الوسائل المحلية المتبعة للمحافظة على البيئة، كما سيكون له آثاره السلبية على البيئة.

٣-٢- تربية الحيوانات

يربي القرويون الماعز والاغنام بأعداد صغيرة، بالإضافة إلى بعض الإبل التى تستخدم عادة للتنقل. ويندر وجود الأبقار فى القريتين. لكن توجد بعض قطعان الاغنام فى القرى الصغيرة المجاورة. ويستخدم الرعاة فى هذه القرى الصغيرة المراعى الطبيعية ومخلفات الزراعة، كما يستخدمون مصادر المياه المتمثلة فى الحفائر بأم كدادة وأم قفلة وبروش. ومن المهم أن نذكر أن الحفائر هى المصدر الرئيسى للمياه فى القريتين موضوع الدراسة. وبالرغم من وجود بعض الآبار الضحلة (١١ بئر بقرية بروش مثلاً) إلا أن معدل إعادة شحنها شديد البطء وغالبيتها لاتفى بالحاجة فى موسم الجفاف. وهناك مشكلة حرجة فى مياه الشرب خلال موسم الجفاف بسبب بطء إعادة شحن الحفائر وعدم توفر قطع الغيار لصيانتها. لكن وبالرغم من هذا فقد ساعدت الآبار الضحلة ببروش فى توفير المياه لرى الخضروات خلال الشتاء ولسقى الحيوانات فى موسم الجفاف.

وبخصوص الوضع الرعوى، فقد شهد موسم عام ٩٤-١٩٩٥ تجددا واضحا وغطاء نباتيا نتيجة هطول الامطار الغزيرة (انظر الجدول ٢ أدناه). وقد أشار القرويون إلى ظهور بعض أنواع النباتات فى ذلك الموسم بعد طول اختفاء. وتسعى إدارة المراعى بالفاشر وأم كدادة إلى حماية المراعى، عن طريق إقامة خطوط تليفونية على اتصال بمحطات مقاومة الحرائق. لقد شهدت المنطقة حركة واسعة لمجموعات الرحل شملت الكبابيش والكواهلة والشنابلة نتيجة تحسن أوضاع المرعى، حيث عبروا المنطقة بين النهود وأم كدادة (١٧١كيلو متراً) مرتين فى

العام، الاولى حين عبروا المنطقة فى بداية موسم الأمطار، فى طريقهم إلى الجنوب لاستغلال الشقارة (الحشائش الطازجة)، والثانية فى طريق عودتهم إلى الشمال فى بداية موسم الجفاف، وتحدث النزاعات أثناء هذه الحركة بسبب إتلاف الحيوانات للمحاصيل. واستنادا إلى قول سكان القوز فإن الرعاة فى طريق حركتهم جنوبا، لايكترثون بمراقبة حيواناتهم باهتمام. ويتم فض هذه النزاعات عادة عن طريق الوساطات القبلية والاساليب التقليدية الاخري . ولكن الرعاة يردون على اتهامات المزارعين بقولهم إن المزارعين بطبيعتهم، شديدو الحساسية وعدائيون تجاههم.

٣-٣ جمع الصمغ

لقد أصبحت شجرة الهشاب جزءاً من دورة وإراحة الارض فى غرب السودان، إذ تندمج تمامًا فى النظام الزراعى بالمنطقة. وتملك هذه الشجرة متعددة الاغراض العديد من الفوائد الاقتصادية والبيئية، فهى تعمل على تخصيب التربة عن طريق تثبيت النيتروجين (Mohamed,1994:174) بالإضافة إلى قيمتها الاقتصادية. والمنطقة محل الدراسة تقع فى حزام الصمغ العربى. وقد أثر جفاف ٨٤-١٩٨٥ بشكل كبير على كمية أشجار الصمغ التى كانت تمثل المصدر الرئيسى للنقد بالمنطقة محل الدراسة. وقد بدأ السكان فى إيلاء اهتمام كبير بأشجار الصمغ بعد أعوام الجفاف وفقدان الموارد الاخرى، وأصبحت قضايا الهشاب (أشجار الصمغ) تحظى باهتمام كبير من جانبهم. وقد جذب الصمغ العربى المزارعين ليس فقط لقيمته الاقتصادية وحمايته للتربة بل لمدخل العمالة الضئيل جدا الذى يتطلبه من المزارعين . وتبعًا لتزايد أهمية أشجار الصمغ اقتصاديًا وبيئيًا، تُمارس الآن بعض الأشكال الأولية للزراعة بشكل واسع فى معظم القرى الواقعة فى حزام الصمغ بما فى ذلك بروش وأم قفلة. لكن هذه الأشكال من الزراعة تمارس في موسم الامطار فقط حيث تعانى معظم القرى من شح فى مياه الشرب . وتوفر مصلحة الغابات ومشروع حزام الصمغ العربى الذى يتخذ من الفاشر مقراً له بالإضافة إلى مشروع تنمية المنطقة (ADS) المقام فى أم كدادة، التقاوى وخدمات الارشاد الزراعى للقرويين. وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لإعادة مناطق حزام الصمغ إلى وضعها الطبيعى السابق، يجب التأكيد على إعطاء الاولوية لمصادر المياه لانه من غير المعقول السعى

للمساعدة فى مجال الزراعة بينما يعانى السكان من شح فى مياه الشرب.

يجادل المزارعون فى القريتين بأنهم يمارسون نظام إراحة الأرض فى فلاحتهم. فهم يزرعون الذرة البيضاء، ويتحولون بعد ٣-٤ سنوات إلى أرض أخرى، تاركين المجال لنمو وتجدد أشجار الهشاب. وعندما تتقدم الأشجار فى العمر يقوم المزارعون بقطعها وزراعة الذرة البيضاء، تاركين المجال لنمو الاشجار فى الاراضى المهجورة. يتم امتلاك مزرعة أشجار الصمغ عن طريق الوراثة عن أفراد الاسرة الممتدة. ولاتوجد أرقام موثقة حول مساحات المزارع.

تحتكر شركة الصمغ العربى جميع جوانب تسويق محصول الصمغ منذ عام ١٩٧٠. وهى شركة مساهمة عامة يملك ٧٠٪ من أسهمها أشخاص، وتملك حكومة السودان بقية الاسهم (٣٠٪) (Ibrahim,1984:128). وتقوم السياسة التى تتبناها الشركة تجاه استغلال الهشاب لزمن طويل على أنه هبة طبيعية، لذلك لم يبذل أى مجهود جاد لحماية الهشاب والمحافظة عليه وإعادة أشجاره إلى سابق وضعها الطبيعى. وقد شجعت مثل تلك السياسات على تهريب الصمغ إلى تشاد وأفريقيا الوسطى وإثيوبيا، مما يؤدى إلى تدمير الاقتصاد الوطنى.

يتراوح سعر القنطار (١ قنطار= ٤٥ كجم) بين ١٨٠٠٠ و ٣٥٠٠٠ جنيه سودانى. ويبلغ سعر الطن ٧٥٠٠٠٠ جنيه سودانى بينما تبيعه الشركة بسعر ١٠٠٠٠ دولار أمريكى. وعلاوة على ذلك يعانى المزارعون أيضا لأن الشركة تأخذ الصمغ بدون دفع المقابل فى الحال. وعلى الرغم من هذا الوضع غير المشجع يتحمس المزارعون للمشاركة فى إنتاج الصمغ.

جدول ١:

المساحة المزروعة لكل محصول فى مجالس أم كدادة الريفية ٩٤-١٩٩٥ (بالفدان)

المجلس	الذرة البيضاء	الفول السودانى	السمسم
الليت	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٥٧٧
التويشة	١٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠	٥٠٠
أم كدادة	٢٠٠٠٠٠	--	٢٠٠
الإجمالى	٤٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	١٠٧٧

ملحوظة: ١- المصدر: محافظة أم كدادة، التقرير السنوى لعام ١٩٩٥.

٢- سجلت أم قفلة منسوب ٤٢٢ ميليمتراً من الامطار والذى كان أعلى منسوب فى موسم ٩٤-١٩٩٥.

جدول ٢: مُعدل سقوط الأمطار فى محافظة أم كدادة ٩٣- ١٩٩٤ و٩٤-١٩٩٥

	الليث		التويشة		أم كدادة	
الأمطار بالملم	٩٣-٩٤	٩٤-٩٥	٩٣-٩٤	٩٤- ٩٥	٩٣-٩٤	٩٤-٩٥
يونيو	-	٤٦,٢	٣٣	٤٦,٢	-	٧
يوليو	٧٧	١٩١	-	٨٩,٧	١٢١	٩٦,٢
أغسطس	٤١	١٢١	٣٤	٣٩,٢	٢	٤٦
سبتمبر	٢٨	١٢٦	-	١٤,٧	-	٤٦
الإجمالى	١٤٦	٤٨٤,٢	٦٧	١٨٩,٨	١٢٣	١٩٩,٢

المصدر: محافظة ام كدادة، التقرير السنوى لعام ١٩٩٥.

٤- الوعى البيئى وإدارة الموارد

أدي الانتباه إلى التنمية الدائمة وقضايا البيئة مؤخرا إلى إلقاء الضوء بشكل متزايد على العديد من أوضاع الضغط البيئى. وبالإشارة إلي المحافظة علي البيئة وعلى حد قول أندرس هجورت آف أورناسAndres Hijort of Ornas (1993) يبقى الهدف المأمول هو تحقيق إنتاجية أفضل عن طريق إجراءات مناسبة لبلوغ استخدام أكثر استدامة للموارد الطبيعية. لذا فإن الوعى البيئى هو أكثر من تحليل إيجابى عقلانى. فهو يحتوي علي مجموعة من القيم والرموز تتراوح بين صحة الإنسان وقيم الثروة إلى الجمال والاهتمام بالاجيال القادمة.

إن إدارة الموارد بعناية أمر لامفر منه، حيث أصبحت الندرة بعدا أساسيا فى التعامل مع العيش في الاراضى الجافة. وتترجم إدارة الموارد هنا حسب التعريف الذى قدمه

جرينلاند Greenland (1982) والذى ورد فى طهTaha (1994) بأنها «عملية اتخاذ قرار تتضمن إقامة خطوط إرشادية جديدة لترشيد الاستخدام الاساسى للموارد ولإطالة عمر هذه الموارد بقدر المستطاع، لخير البشر عمومًا. امتدادا لذلك فإن إدارة الموارد هى عملية صنع القرار الذى تخصص بواسطته الموارد عبر الزمان والمكان بناءً علي احتياجات وتطلعات و رغبات الانسان فى إطار إمكاناته التقنية ومؤسساته السياسية والاجتماعية. لذلك تضم القضية إدارة إنتاج موارد معينة بالاضافة الى التخطيط الكلى للتنمية واستخدام الموارد» (Taha,1994:24). لذا فإدارة الموارد ليست عملية تهدف إلى المحافظة على البيئة وحسب وإنما للتنمية والتغيير أيضا. يشمل هذا تبنى استراتيجية أو عدد من الاستراتيجيات المصممة لتلبية الاحتياجات على المدين القصير والطويل معا.

وبالإشارة إلى المنطقة محل الدراسة، فقد أدت مأساة ٨٤-١٩٨٥ إلى حركة نزوح جماعى للسكان وإلى تدمير مختلف أنواع النباتات (على الاخص السنط السنغالى - الهشاب)، كما أدت إلى انخفاض منتوج المحاصيل وإلى خسائر فى الثروة الحيوانية أيضا. لذلك ليس غريبًا أن نصادف درجة عالية نسبيًامن الوعى البيئى ووسائل سليمة لإدارة الموارد. ففيما مضى كان السلوك الاقتصادى - الاجتماعى يتأثر كثيرا بسياسات البقاء، ونادرا ما تؤثر الاهتمامات بالمدى البعيد على القرارات المتخذة، والآن نلمس حدوث تحولات حيث يبدو أن كل خطوة قد أضحت تحسب جيداً قبل تنفيذها. لقد قادت المأساة سكان المنطقة إلى التفكير والتصرف بحذر أكبر من ذى قبل تجاه البيئة مما يعكس وعيهم بضعف منطقتهم البيئية المحلية الهشة. وللتقليل من احتمال حدوث كارثة أخرى فقد تم اتخاذ العديد من التدابير بواسطة السكان المحليين والسلطات.

٥- تدابير المحافظة على البيئة واستدامتها

٥-١ التدابير المحلية

١- منع قطع الاشجار الخضراء: ولاتباع هذا، تقوم السلطات المحلية (الشيوخ والعمد)

بتعيين حراس لرعاية الغابات والغطاء النباتي حول القرى. كما إن كل السكان المحليين مفوضون أو لهم سلطة مراقبة «الملكية العامة».

٢- معاقبة أولئك الذين يثبت تورطهم في قطع الأشجار، وتضم العقوبات الغرامة أو السجن أو الاثنين معا. وتختلف شدة العقوبة من منطقة إلى أخرى بناءً على درجة الجفاف ومستوى الوعي البيئي بين القرويين وقادتهم.

٣- زراعة و/ أو حماية الاحزمة الخضراء حول القرى: وهذه الاحزمة إما طبيعية أو مزروعة بواسطة الانسان. ويتراوح عرض الحزام بين ١-٢ كيلو متر في حالة بروش وأم قفلة. ووظيفة هذه الاحزمة هي إيقاف تقدم الكثبان الرملية والإقلال من تعرية التربة.

٤- تكوين مجموعات لحماية البيئة: وقد حدث ذلك في منطقة بروش حيث كونت لجنة للمحافظة على البيئة في ١٩٩٤، بهدف تقديم وسائل فعالة للمحافظة على البيئة. وتتكون هذه اللجنة من الشباب من الجنسين في القرية(٥).

٥-٢ التدابير الرسمية

١- إعادة أشجار الصمغ إلى حالتها الطبيعية السابقة : تسعى مؤسسة حزام الصمغ العربي بالتعاون مع إدارة الغابات بالفاشر الى استعادة حزام الصمغ لوضعه السابق، وتتمثل تلك المحاولات في توفير البذور والإرشاد الزراعي للمزارعين. وحسب قول مسئولي مؤسسة حزام الصمغ العربي، فإن المشكلة التي تشل من حركة جهودهم هي عدم توفر وسائل مواصلات. لذا تركزت جهودهم في المناطق حول مدينة الفاشر.

٢- إنتاج وتوزيع مواقد طبخ محسنة: يمثل هذا محاولة من جانب مؤسسة حزام الصمغ العربي التي تساهم في إنتاج وتوزيع المواقد، للتقليل من استهلاك الكتلة الحيوية. إذ يجادل المسئولون بالشركة بأن هذا النوع من المواقد يقلل استهلاك الطاقة بنسبة ٥٠٪. وقد تم إنتاج ٥٠٠٠ موقد خلال عام ١٩٩٣/٩٤ لمقابلة الطلب المتزايد.

٣- تقييم وحماية المراعى الطبيعية: تقوم إدارة المراعى والأعلاف بعمل مسوحات دورية لتقييم وضع المراعى وإنشاء خطوط تليفونية متصلة محطات مقاومة الحرائق. والواقع إن إدارة المراعى تعانى أيضا من شح الامكانيات، مثلما فى ذلك مثل باقى المؤسسات الحكومية. وفى نفس الاتجاه، تساهم مشاريع تنمية المنطقة (ADS)، المقامة فى أم كدادة، فى المحافظة على البيئة عن طريق برامج لحماية المراعى والأعلاف. وقد كان من الممكن الحصول على نتائج أفضل، ولو كان هناك تنسيق قوى بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية مع استغلال أفضل لإمكانيات مشاريع تنمية المنطقة.

٦- خاتمة

تناولت الدراسة موضوع الوعى البيئى وإدارة الموارد مع الإشارة إلى الاقتصاد المعيشى لمحافظة أم كدادة. وهناك آمال وتطلعات للمحافظة على البيئة بالرغم من أن الوضع البيئى فى غاية الهشاشة ،وقد كانت التدابير المحلية التى اتخذها السكان حيوية وسليمة وواعدة. فقد وجدنا أن الحال قد تغير الآن، فبينما كان السلوك الاقتصادى -الاجتماعى يتأثر بالاحتياجات والاستراتيجيات المباشرة للبقاء فى الماضى، أصبح يتم الآن حساب الآثار بعيدة المدى لأي خطوة بعناية قبل القيام بها. ويجب تدعيم هذه التدابير المحلية بخطوات رسمية قوية، الشىء الذى يضيف إلى المبادرات المحلية، ولمقاومة النزاعات التى يمكن أن تنشأ نتيجة لذلك، (مثل: التحول من التربة الرملية إلى الطينية والمواضيع المتعلقة بشجرة الهشاب)، أو محاصرة الدمار البيئى على مستوي القرية (العقاب).

لقد حفز الاهتمام العالمى الأخير بقضايا البيئة استجابة الحكومة. وقد أدى الاهتمام بالبيئة إلى إنشاء وزارة البيئة والسياحة على المستوى القومى مؤخرا. ولكن ذلك ما زال قليلا على المستوى المحلي الإقليمى. كذلك لايوجد حاليا أى تنسيق بين الأجهزة الحكومية وغير الحكومية المختلفة (NGOs) فى مجال المحافظة على البيئة أو استغلال الامكانيات المتاحة.

بالرغم من صعوبة التنبؤ بقدرة الاقتصاد السياسى على الحفاظ على التوازن المعقد وحل التناقضات المرتبطة بعملية المحافظة على البيئة واستغلال الموارد ،يظل من الضرورى الاعتراف بالدور الهام للمعرفة الأهلية التقنية ودعم هذا الدور، والعمل من أجل المزيد من التعاون بين كل الأطراف المعنية. ويمثل هذان المطلبان الشرطان الاساسيان الحاسمان لنجاح أى جهد للمحافظة على البيئة وإدارة الموارد والتنمية المستدامة.

ويجب أيضا التأكيد على إمكانية حل التناقض بين السياسات البيئية والتنموية إذا تضافر الوعى المحلى مع الدعم الحكومى، وأقيمت برامج تعليم بيئى فى هذه القري لتدعيم هذه الجهود والتدابير التى بدأها السكان المحليون سلفًا.

هوامش الدراسة

١- قامت هذه الدراسة على عمل ميدانى تم فى المنطقة محل الدراسة خلال يونيو- يوليو ١٩٩٥. تضم المناهج التى استخدمت فى جمع المعلومات المقابلات مع الشخصيات البارزة فى القرى (العمد والشيوخ)، والمزارعين والرعاة بالاضافة إلى لقاءات جماعية مع القرويين وقادتهم. لذا فقد كانت مقاربتنا تعتمد على المشاركة. وقد شجع الكاتب المستجيبين للتعبير عن آرائهم بحرية تامة فى القضايا التى تتعلق ببيئتهم. وقد تم أيضا إجراء مقابلات مع المسؤلين فى المصالح الحكومية المختلفة. وجمعت التقارير الرسمية والمادة المكتوبة من وزارة الزراعة والثروة الحيوانية فى الفاشر وإدارة المراعى والعلف وتقارير المحافظة فى أم كدادة. كان أحد أوجه القصور الرئيسية فى المعلومات عدم وجود أو عدم كفاية التقارير الرسمية.

٢- يعنى اسم أم كدادة التربة المالحة حول مكان الاستقرار.

٣- المصدر: مصلحة الاحصاء ، التعداد السكانى الرابع، ١٩٩٣

٤- المصدر: سجلات اللجنة الشعبية فى بروش وأم قفلة.

٥- من الجدير بالذكر هنا أن الشرتاى (الزعيم) فى بروش (على محمد سبيل) الذى توفى قبل أعوام قلائل، قد منح جائزة Five Hundred Globals بواسطة برنامج الأمم المتحدة الاغائى نتيجة لجهوداته الجبارة لحماية البيئة.

مراجع الدراسة :

Abdel Ghaffar M. Ahmed, (1989). "Ecological Degradation in the Sahel: The Political Dimension", in Andres Hjort af Ornäs and Mohamed Salih (eds.) *Ecology and Politics*, The Scandinavian Institute of African Studies.

Abdel Gadir, U. O, (1994). "Indigenous Crop Protection Strategies of Small Farmers in En Nuhud District, Western Sudan", in Ahmed, M. M (ed.) *Indigenous Farming Systems, Knowledge and Practices in The Sudan*, Khartoum University Press.

Andres Hjort af Ornäs and Jan Lundqvist, (1993). "Livelihoods from Resource Flows. Environmental Awareness and Contextual Analyses of Environmental Conflict", First Draft, Tema V. Linköping University.

El Mangouri, H. A. (1985). "Um Kaddada District. Northern Darfur Province, Final Report," Institute of Environmental Studies (IES), University of Khartoum.

Holy, L. (1974). "Neighbors and Kinsmen: A Study of the Berti People of Darfur," London.

Ibrahim, A. A (1984). "Trade and Regional Underdevelopment in the Sudan", in Manger, L. O (ed.) *Trade and Traders in the Sudan*, Bergen Occasional papers in Social Anthropology, No 32.

Ibrahim, F. (1984). *Ecological Imbalance in the Republic of the Sudan* with Reference to Desertification in Darfur, University of Bayreuth.

Mohamed Salih, M. A (1989). "Political Coercion and the Limits of State Intervention", in Andres Hjort af Ornäs and Mohamed Salih (eds.) *Ecology and Politics*, The Scandinavian Institute of African Studies.

Mohamed, Y. A (1994). "Bio-Diversity Considerations Among Traditional Farmers of Western Sudan", in Ahmed, M. M (ed.) *Indigenous Farming Systems, Knowledge and Practices in The Sudan*. Khartoum University Press.

Taha, M. E, (1994). *Community Perceptions of Environmental Degradation in Sudan*, Unpublished M.A. Thesis, Dept. of Geography, University of Khartoum.

اسيفا تيودروس

٨ استراتيجيات التنوع الاقتصادى عند العفر فى منطقة الوهديز شمال شرق إثيوبيا

مقدمة

تعتمد هذه الدراسة علي بحث أجريناه بين جماعات العفر المستقرين المقيمين في منطقة الوهديز Wahdes الواقعة على سفوح تلال آتسبى ووريدا Atsbi Woreda فى تقراى Tigray الشرقية في شمال أثيوبيا. وتقع منطقة الوهديز فى المنطقة الثانية من إدارة العفر الإقليمية. وهى تعتبر من أدنى مناطق البلاد من حيث مستوى الارتفاع عن سطح الأرض، ويتراوح ارتفاعها عامة من ١٠٠٠ إلي ١٢٠٠ متر.

يعيش العفر داخل المنطقة في ٣١ تجمعا قرويا، تنتشر في كل أنحاء المنطقة علي مسافات متفرقة. ويدعو الأهالى القرية «بورا» Bura، وتقع أقرب البورات من الأخرى علي بعد ٥٠٠ متر وأبعدها علي مسافة ٣ كم.كل سكانها من المسلمين، وفى كل بورا مسجد يمارس فيه السكان العبادة والتعليم الديني.

يعيش فى كبيلى الوهديز Wahdes Kebele ٢٠٨٣ فردا، منهم ١١٠٧ ذكراً (٥٣٪) و٩٧٦ أنثى (٤٦،٩٪). يختلف عدد الاسر المعيشية من بورا إلي أخري، ومعظم المقيمين في البورات الصغيرة من الأقارب من عشيرة واحدة. بينما تتكون البورات الكبري من أفراد ينتمون إلى عشائر مختلفة ولكن أغلبهم تربطه علاقات قرابة، ولذلك تتأثر العلاقات فيما بين البورات بالقرابة إلي حد كبير. تشترك كل البورات في أراضى المرعى وآبار المياه.

يلعب الانحدار الأبوى دوراً هاماً في التنظيم الاجتماعى العفرى. وكل عفرى ينتمى إلى عشيرة معينة من خلال نسبه الأبوى. وداخل كل عشيرة يسود زواج الخط الأبوى. يوجد في الوهديز ٢١ عشيرة تختلف فيما بينها من حيث عدد أفرادها. وهذه العشائر ليس لها أراض مستقلة أو تنظيم سياسي أو نمط استقرار منفرد. ينتشر العفر في تجمعات قروية بغض النظر عن الانتماء العشائرى، وعلي الرغم من هذا فإن كل أفراد العشائر تعتبر نفسها جزءا من

* ترجمة : مجدى عبد الكريم

جماعة واحدة أكبر عندما يحددون أمام العفر المجاورين، وأطلقوا علي منطقتهم إسم فانتويتا Fantoita لقرون عدة.

اعتاد العفر (محل الدراسة) وعلى مدى قرون طويلة الانتقال من مكان لآخر بصحبة ماشيتهم بحثا عن المرعي والماء. فلم يكن لديهم مستوطنات دائمة، ولم يقوموا بزراعة المحاصيل. اعتمدوا بالكامل علي المنتجات الحيوانية كدعامة أساسية للعيش، بيد أنه مع تكرار الجفاف والامراض التي أصابت الماشية، فقدوا شطراً هامًا من ثروتهم الحيوانية، ويعد ذلك السبب الرئيسي لاتجاههم نحوهم الاستقرار الدائم (Ayele,1986, Helland, 1981) وقد قال لي أحد الإخباريين : "بعد أن عانينا مراراً من الاعتماد المطلق علي الماشية، *بدأنا نقارن حياتنا البدوية بحياة جيراننا، من سكان المناطق الجبلية ممن يعيشون في مستوطنات دائمة ويملكون الحقول القريبة من قراهم*، والذين لم يعانوا مثلنا لعدم اعتمادهم علي الماشية فقط. بعد ذلك استخدمنا معاولنا وبدأنا نضرب الارض القريبة من ديارنا وزرعنا كميات صغيرة من الذرة الصفرا، وبذلك بدأنا تدريجيا في زراعة المحاصيل بكميات صغيرة وبدأنا السبيل إلي الحياة المستقرة».

بعد الاستقرار، بدأ عفر منطقة الوهديز إرسال الأولاد الذكور الأكبر سنا لرعي الحيوانات وكفت الاسر المعيشية عن الترحال مع قطعان الماشية.

٢- الأنشطة الاقتصادية

٢-١- الإنتاج الحيواني

شكلت الحيوانات فيما سبق العمود الفقري لاقتصاد العفر عندما كانوا ينتهجون طريقة الحياة البدوية. (Lewis, 1969, Ayele, 1986, Cossins 1972, Tegegne, 1991) وكانت ثروتهم الحيوانية كبيرة، واعتمدوا عليها كلية في إعالة أنفسهم. وحاليا فقد تدهورت الثروة الحيوانية تدهوراً كبيراً نتيجة للجفاف الموسمى وإصابة الحيوانات

بالامراض.

تتكون ماشية عفر الوهديز من الجمال والابقار والاغنام والماعز والحمير بأعداد قليلة. وطبقا لإحصاء الاسر المعيشية فى فبراير ١٩٩٥، فإن الماعز تحتل المكانة الاولي عدديا، تأتي بعدها الأبقار والاغنام والجمال والثيران . ويبين الجدول التالي أعداد كل نوع من الحيوانات.

جدول رقم ١

أنواع الماشية وأعدادها

الجمال	الثيران	الأبقار	الماعز	الأغنام	الحمير
٦٤٣	٢٢٠	١٤٥٦	٥٧٥٩	٧.٧	٢٣٧

المصدر : مسح الاسر المعيشية، فبراير ١٩٩٥ .

وداخل العفر الوهديزيين، يمتلك الرجال والنساء والاطفال الحيوانات ملكية فردية، وكل أسرة معيشية لها حيواناتها من مختلف الانواع، ويبدأ العفرى تكوين قطيعه منذ ميلاده. ففي العادة يمنحه والده حيوانا Ikoita (يقدمه الاب من قطيعه وليس من قطيع الأم) ويفضل أن يكون من إناث كل نوع. ومن ثم لا توجد ملكية عائلية للحيوانات بالمعنى المحدد للكلمة، وهكذا تكون الملكية فردية بالمعني الدقيق للكلمة، رغم الاستخدام الجماعى لمنتجات حيواناتهم.

ومع أن كل طفل يملك حيواناته، إلا أنه لا يملك حق البيع أو التصرف كما يشاء قبل بداية حياته المستقلة، وفى أعقاب زواجه فقط يحق له التصرف في الحيوانات بعدما يأخذ حيوانه الأول الذى منحه له والده لحظة ميلاده ومعه ذريته. وفي بعض الأحيان يحتاج الطفل للمال. عندئذ يسمح له والده ببيع أحد حيواناته من الذكور. والواقع أن الذكور فقط هى التي يمكن بيعها، ويحظر تماما علي نحو صارم بيع إناث الحيوان إلا إذا لم يكن هناك بديل آخر.

يفضل عفر الوهديز رعى كل نوع من الأنواع المختلفة علي حدة تبعاً للمرعي المتاح والمياه

وطبيعة القطيع. وعليه يقوم الأولاد الأكبر سنًا برعي الماشية والإبل حيث يجب أن يكون الرعاة من القادرين علي حلب الحيوانات، وحمايتها ليلاً من الحيوانات المتوحشة مثل الضباع. أما الماعز والاغنام والحيوانات الرضيعة فيقوم برعيها الاولاد والبنات الصغار. ويعتبر هيلاند ذلك استراتيجية صحيحة بيئيا (Helland,1980,106). فهذا النوع من الرعي يحتاج إلي عمالة كثيفة لأنه يتطلب تقسيم القطعان.

٢-١-١ الإبل

رغم أن الإبل يحتل المرتبة الرابعة عدديا، إلا أنها تلعب دوراً هامًا في اقتصاد عفر الوهديز مقارنة بغيرها من الحيوانات. ففي الوهديز تستخدم الإبل "كدواب للنقل" ودورها هام للغاية في جلب قضبان الملح Salt Bars من ريجيد Reged[١] (منطقة استخراج الملح الرئيسية في شمال إقليم العفر)، لأنها تستطيع البقاء لعدة أيام دون شرب المياه وتحمل الملح بكميات أكبر من الحمير. ويفضل أهالي الوهديز وغيرهم الإبل في نقل الملح من ريجيد إلى أسواق كونيبة Koneba. ويستخدمها التجار كذلك في جلب البضائع من چيبوتي الي الاقليم. وتبلغ تكلفة استئجار جمل للذهاب إلى جيبوتي ٤٠٠ بير Birr ويعتبر ذلك مبلغًا كبيراً بالنسبة لأصحاب الجمال.

وفي الحقيقة فإن ثروة الوهديز من الابل صغيرة للغاية، حيث تبلغ ٦٤٣ جملا، ولا يتجاوز ما تملكه أسرة معيشية واحدة منها عشرة جمال. فكما ظهر في إحصاء ١٩٩٥، هناك أسرتان معيشيتان كل منهما تمتلك عشرة جمال، بينما لا تملك ٧٢ أسرة معيشية أى شيء منها علي الإطلاق (٢٦٪ من المقيمين).

٢-١-٢ الأبقار

تأتي الابقار في المرتبة التالية للابل من حيث الاهمية لاقتصاد عفر. فطبقا لإحصاء

١٩٩٥ بلغ عدد الماشية في كبيلى الوهديز Wahdes Kebele ١٦٧٦ رأسًا تشكل الابقار منها ٨٦.٩٪، وتدر الابقار الالبان التي تعد عنصرا غذائيا هاما عند العفر. أما الثيران فتستخدم في الحرث وكمصدر للنقد.

يبلغ أكبر عدد من الرؤوس التي يملكها فرد واحد في المنطقة ٤٠ بقرة وخمسة ثيران علي الاكثر. وقبل الجفاف في ١٩٨٨، وجد أفراد بلغت ملكيتهم ٨٠ بقرة. أما أصغر عدد امتلكه فرد واحد كان عشرين بقرة.

٢-١-٣ الماعز والاغنام

بلغ عدد الاغنام والماعز في كبيلى الوهديز ٥٧٥٩ رأس ماعز و ٧٠٧ رأس غنم كما هو مبين في الجدول رقم (١). وفي الحقيقة فإن عدد الماعز أكبر من أعداد الحيوانات الاخرى مجتمعة. هناك ٩٠٪ تقريبًا من الماعز إناث. ولا يوجد تقريبًا شخص لا يملك رأسا واحداً من الماعز علي الأقل، ويبلغ أكبر عدد يملكه فرد واحد ٩٠ رأسا. ولا يعد هذا العدد مرتفعا، طبقا للرواة، مقارنة بالأعوام السابقة، حيث وجد من امتلك أكثر من ١٠٠ رأس ماعز قبل الجفاف القاسى فى ١٩٨٨.

والاغنام والماعز لها أهمية اقتصادية بالنسبة للوهديز، فالماعز تمدهم بكميات أوفر من اللبن المستخدم في إعداد وجبات العصيدة Porridge، وهى أيضا تمثل مصدرا هاما للدخل النقدى. ويتراوح سعر رأس الماعز أو الغنم ما بين ٥٠إلى ١٢٠ بير Birr تبعًا لحالة الحيوان ولا يتكرر كثيرا ذبح الماعز أو الاغنام، لكن يتم ذلك في بعض الاحيان لاستخدامها في الطعام. وتصنع قرب الماء Water Container من جلد الماعز.

وعموما يصعب اعتبار اللبن مكونًا أساسيًا من مكونات الغذاء علي مدار العام. وفى فصل الديبداى Dedae(وهو الفصل الذى يمتد عاده من يناير إلى فبراير)، وفصل الكارما Karma (فصل المطر الرئيسي أثناء شهري يوليو وأغسطس)، عندما يتوافر المرعي، يكثر اللبن بوفرة، ويغتنم العفر الفرصة لاستخدام الابقار (المملوكة لصديق وثيق الصلة بهم ويطلقون عليه إسم فيكوير Fiquir)، التي تأتي للرعي من مرتفعات تقراى وهكذا يشرب العفر اللبن

سواء امتلكوا أبقاراً أم لم يمتلكوها طوال هذه الفصول. بيد أنهم لا يحصلون علي كفايتهم من لبن الابقار حتي لاطفالهم أثناء الفصول الجافة. ويحصلون علي الكميات الأكبر من اللبن من الماعز. ويستخدمونها في الطعام مع العصيدة وكذلك لشراب أطفالهم.

٢-١-٤ الحمير

لا يوجد عدد كبير من الحمير في الوهديز، فهي الاصغر عدداً مقارنة بغيرها من الحيوانات التي يملكها العفر. تستخدم الحمير في نقل دقيق القمح من مناطق المرتفعات، لكن استخدامها الأساسي في نقل الماء من الآبار لا سيما لأولئك الذين يعيشون بعيداً عن الآبار، وبعض أصحاب الحمير يستخدمونها في جلب الملح من ريجيد الذي يعد مصدرا من مصادر الدخل النقدي الإضافي.

٢-٢ إنتاج المحاصيل

٢-٢-١ تخصيص الأراضى

بعد صدور "إعلان الارض" في عام ١٩٧٥ الذي أخضع كل الأراضي لملكية الدولة. قررت وزارة إدارة وإصلاح الأراضي تخصيصاً جديداً للارض في الإقليم حصل بمقتضاه رؤوس كل الاسر المعيشية علي أراضٍ زراعية. بيد أن مسئولي الحكومة لم يقوموا بتوزيع الارض فقط، بل وعدوا أصحابها بتقديم كل مساعدة ممكنة لتمكين المقيمين من زراعة أراضيهم.لكنهم لم يفوا بالوعد ولم يقدموا المساعدة، وتبعا لذلك لم يستطع معظم العفر زراعة أراضيهم لغياب الدعم المادي والفني. وعلاوة على ذلك لم يكن من السهل علي الأهالي الانتقال علي الفور من حياتهم البدوية إلي حياة الزراعة، دون توافر العمل الجاد الضروري والمتابعة الدقيقة الفعالة من جانب المسئولين الحكوميين. وبالتالى لم يتمكن سوى هؤلاء المستقرين بالقرب من الآبار من البدء فى الزراعة علي نطاق صغير باستخدام مياه الآبار.

وقام مقاتلو جبهة التحرير الشعبية التقرانية الذين انتقلوا إلي المنطقة أثناء قتالهم ضد جيش ديرج Derg في تقراى بتعليم الزراعة للمجتمع، وفي عام ١٩٨٥ تم وضع تخصيص جديد للأراضى في مكان يسمي بلبل Belble، وهو إحدي الكيبيليات Kebels في كونيبا

ووريدا Koneba Woreda المشهورة بخصوبة أراضيها، كما يتواجد بها نهر يزودها بمياه الرى وانتقل بعض المقيمين فى الوهديز إلي «بلبل» وحصلوا علي الارض، واستخدم بعضهم العمل المأجور في زراعة أراضيهم نظرا لانها تبعد عن الوهديز مسافة ٤ ساعات سيراً. ومع ذلك لا يملك معظم المقيمين من الوهديز أرضا في بلبل لانهم لم يحصلوا عليها أثناء توزيعها.

ومؤخرا، طبقت الحكومة الانتقالية في أثيوبيا تخصيصًا جديداً للأرض فى منطقة الوهديز في ١٩٩٢، وانتخب الاهالى ثلاثة أشخاص لعضوية "لجنة التنمية" لتخصيص الأراضي للمقيمين. واعتمد تخصيص الاراضي لكل الاسر المعيشية علي حجمها دون اعتبار للجنس وتم توزيع خمسين مترا مربعا لكل فرد. ويتم مضاعفة هذا القدر تبعا لعدد أفراد الاسرة المعيشية التي توزع عليها الاراضي.

٢-٢-٢ الزراعة

رغم امتلاك عفر الوهديز للاراضي التي حصلوا عليها منذ توزيع الاراضي الذي صدر بعد إعلان ١٩٧٥، فإن عددا قليلاً منهم حرث أراضيه. فطبقًا لإحصاء الأسر المعيشية في ١٩٩٥، فإنه من بين ٢٧٧ من رؤساء الاسر المعيشية، لم يستخدم سوي ١١٧ رئيسا للأسرة المعيشية (٤٢,٢٪) أراضيهم. وحتي العدد الباقي هو ١٦٠ أسرة معيشية لم يحرث الارض بانتظام. وغالبيتهم بدأت فى حرث الأراضى المخصصة لهم مؤخراً. ويزرعون الذرة الصفراء والشعير، وفقط فى تلك القطع الصغيرة الواقعة جوار منازلهم، ونظراً لصغر مساحة قطع الأرض المزروعة فإن الإنتاج يأتي صغيراً ويشكل دخلاً مساعداً فقط.

ويذكر المقيمون أسبابا مختلفة لعجزهم عن استغلال الأرض منها:

١-غياب أى مؤسسة حكومية أو غير حكومية تقدم المساعدات الفنية والمادية والمالية لزراعة أراضيهم. وأن فشل مسئولي وزارة إدارة وإصلاح الأراضي في الوفاء بالوعود بتزويدهم العفار بالمحاريث والبذور قد أثبط عزيمتهم للقيام بزراعة أراضيهم.

٢- ارتفاع تكلفة تسييج الارض لحمايتها من الحيوانات وهو الإجراء الضروري نظراً لوجود الأراضي الزراعية بعيداً عن أماكن الإقامة.

٣- المخاطر العالية المصاحبة لعدم انتظام سقوط الأمطار والجفاف المتكرر، ففي حالة

الإخفاق مرة في الزراعة بسبب غياب المطر، نراهم لا يرغبون في تكرار المحاولة.

ولم يذكر أحد من (المبحوثين) شيئا عن غياب الحماس لممارسة الزراعة التي تتطلب عملا شاقا. ومع أنهم كسالي فإن معظمهم يستخدم العمل المأجور حتي في تسوير أراضيهم فضلا عن زراعة الأرض ذاتها. ويعود ذلك في الأغلب إلي خلفيتهم الرعوية ومواقفهم الثقافية نحو العمل اليدوي. ورغم امتلاك العديد منهم للادوات الزراعية فإن القليل منهم يحرثون الأرض بأنفسهم، والغالبية العظمي تستخدم العمل المأجور. فطبقا لإحصاء ١٩٩٥ فإن ٣٩ أسرة معيشية من مجموع ١٦٠، تستخدم عملها فى حرث أراضيها الزراعية، مقابل ١٢٢ أسرة معيشية تستخدم العمل المأجور من ساكني المرتفعات المجاورة.

ومع أن معظم عفر الوهديز لا يزالوا يستخدمون العمل المأجور في زراعة أراضيهم إلا أن غالبية أهاليهم العفريين الذين يعيشون في «بلبل» Belbel يزرعون بالري أراضيهم بأنفسهم ويعتمدون عليها كلية في معيشتهم. بيد أنه يوجد في الوقت الراهن ميل عام لدي عفر الوهديز للاشتغال كلية بزراعة المحاصيل بسبب تدهور وسائل العيش الأخرى.

٢-٢-٣ الرى

يوجد فى الوهديز أربعة آبار للمياه تسمى : الوهديز whades، جاهار Gahar ، بيهتى Behti ، ليادو Leado . تستخدم هذه الآبار فى الشرب والغسيل والرى على نطاق ضيق. ووفقًا لما أورده لى الإخباريون فإن وجود هذه الآبار هو أحد العوامل الهامة المسئولة عن الاستقرار الدائم لمعظم المقيمين. ولكن رغم أن المستقرين الأوائل قد جذبهم وجود هذه الآبار، فإنه لم تكن لديهم نية استخدام مياهها فى زراعة أراضيهم ، واقتصر الأمر على رى قطع من الأرض الصغيرة على نطاق محدود فى تجمعات المقيمين .

وحسب رواية الاخباريين فإن أول أعمال الرى تمت فى عام ١٩٦٨ ، عندما طُرحت الفكرة من قبل المهاجرين العائدين إلى الوطن من السودان. وكانت المحاصيل الرئيسية المزروعة هى الذرة الصفراء ، الفلفل ، البطاطا الحلوة. وقد أصبح الرى على نطاق ضيق ممارسة واسعة الانتشار بين أهالى المنطقة، بتشجيع من مقاتلى جبهة التحرير الشعبية التقرانية الدين وزعوا الأرض على القادمين من البورات الأخرى ومنحوا الذين بدأوا فى زراعة الرى شتلات مجانية

من نباتات الباباظ والموز. وتم تعزيز أسلوب الزراعة بالرى أثناء المجاعة الشديدة فى ١٩٨٥ عندما استفاد الذين بالقرب من آبار المياه من زراعة الذرة الصفراء .

وقد زاد مؤخراً عدد المستوطنين المقيمين الذين أخذوا بأسلوب الرى ، بمعدلات سريعة تجاوزت طاقة الآبار. وتتولى «لجنة التنمية» الإشراف على استخدام مياه الآبار لأغراض الرى وتتكون اللجنة من ثلاثة أشخاص منتخبين .

ويأتى أعضاء اللجنة عادة من بورا آخرى، ولا يستخدمون الماء لرى أراضيهم. وذلك تفاديًا للممارسات الجائرة التى تنشأ عن المصلحة الأكيدة إذا كان أعضاء اللجنة من نفس البورا. يقوم توزيع المياه على جدول ثابت محدد لكل مقيم يملك قطعة أرض مزروعة. بسبب زيادة طلب المستخدمين بما يفوق طاقة الآبار التى تعد المصدر الوحيد للمياه لاهالى الوهديز ونواحيها فإن المزارعين لايحصلون على كفايتهم من الماء لمزروعاتهم. وحسب ماذكره أحد المستخدمين المقيمين بالقرب من بئر بهيتى فإنه يتم توفير المياه لمدة ثلاثة أيام متتالية كل ثلاثة وثلاثين يومًا.

يزرع معظم المقيمين فى الوهديز الباباظ والموز والبرتقال والليمون والفلفل ، ولايتم زراعة محاصيل أخرى ، لسببين رئيسيين : **أولا** : أن الآبار تنتج كميات قليلة من الماء لاتسمح بمساحات شاسعة من الأرض. **ثانيا** : ملاءمة قطع الأراضى الصغيرة لإنتاج الفواكه أكثر من ملاءمتها للمحاصيل الحقلية، ، لأنها أكثر ربحية للمقيمين خاصة الباباظ والموز .

٢-٣- الملح

لعب الملح دوراً هامًا فى تاريخ الاقتصاد الاثيوبى. فقد تم استخدامه كعملة رسمية فى كل المرتفعات الاثيوبية فى القرن التاسع عشر . بداية من تقراى Tigre إلى كافا Kaffa ومن والاجا Wallaga إلى أرجوبا Argoba (Abir.1966:1) .

وتبعًا لما أورده آبير Abir فى المرجع السابق (Abir, 1966:1) فإن الملح ويسمونه «أموليه» Amoleh - قد «سهل التبادل التجارى فيما بين مختلف الأقاليم». ومنذ ذلك الوقت أصبح الملح كعملة، أكثر قبولا لدى الأهالى من ريال ماريا تريزا Maria Theresa Thaler . ويضيف نفس المرجع أن «وديان الملح فى منطقة تالتال Taltal كانت هى مصدر

كل الملح المتداول فى أثيوبيا». (Ibid :2) ومنطقة تالتال هى منطقة تعدين الملح فى شمال إقليم العفر. وفيما يرى البعض فإن الملح قد «استخرج من منخفض داناكيل Danakil منذ قديم الزمان»، ويضيف هؤلاء أن كوسماس Cosmas قد تحدث عن ذلك فى وقت مُبكر يرجع إلى القرن السادس الميلادى (Baldet,1973:227). وقد مارس العفر تعدين الملح، ومنذ بداية ممارستهم لتعدين الملح شكل الملح ولفترة طويلة الدعامة الأساسية للاقتصاد العفرى، ولا يزال حتى الآن يلعب دوراً بارزاً فى اقتصاد المنطقة.

وتعرف منطقة استخراج الملح فى شمال إقليم العفر باسم ريجيد Reged ، وكان يُدعى أحيانا : «آرهو» Arho تقع ريجيد فى أكثر المنخفضات الاثيوبية انخفاضًا ، فهى تنخفض ١١٦ مترا تحت سطح البحر، وتبعد مسافة ٢٠٠كم شمال شرق ميكيل Mekeelle ، فى الجزء الشمالى من صحراء العفر (Ibid :227).

ويعمل عفر الوهديز فى مختلف أنواع أنشطة استخراج الملح وتجارته. وفقًا لما جاء فى إحصاء الأسر المعيشية لعام ١٩٩٥، هناك ١١٥ أسرة معيشية من إجمالى ٢٧٧ أسرة تم مسحها (أى بنسبه ٤١,٥٪)، تعتمد أساسًا فى معيشتها على الملح، ومن ضمن رؤساء تلك الأسر المعتمدة فى معيشتها على الملح، هناك ٤٣ منهم يعملون فى الملح كعمال. منهم ٢٢ (٥١,٣٪) يعملون فى تعدين أو بالأصح استخراج الملح، ويطلق عليهم اسم فوكولو Foko-lo (أى مُعدنى أو مستخرجى الملح). والبقية وعددهم ٢١ تعمل فى مهنة تشكيل كتل الملح الكبيرة فى صورة قضبان صغيرة، ويُدعى هؤلاء هاديليميرا. Hadelimera أما بقية الأسر وعددها ٧٢ أسرة معيشية، فهى تعمل فى تجارة الملح (٥٠ أسرة) وتأجير القرب المصنوعة من جلد الماعز. وفيما يلى سوف نلقى نظرة تفصيلية على مختلف تلك الأنشطة :

٢-٣-١ العمل المؤقت Fokolo

يذهب بعض الرجال إلى ريجيد للعمل فى استخراج الملح كعمال مؤقتين حيث توجد المساحات الشاسعة التى تحتوى على صخور الملح. وقد تم تكوين أحواض الملح على مدى آلاف السنين عن طريق تبخر مياه البحر وتحولها إلى الملح، وقد قرر الجيولوجيون أن المنطقة كانت ذراعًا للبحر الأحمر وانفصلت بفعل حركة أحد الجبال .(. 194.Baldet. 1973

(Engelbert .1970:231

تقوم مجموعة مكونة من ثلاثة رجال بعملية استخراج الملح. فتستخدم محوراً يدعونه «جودما» (God ma) وعصا غليظة طويلة يدعونها «هودو» Hodu لفصل كتلة الملح ورفعها ، ثم يتم تقطيعها إلى جزئين أو ثلاثة حتى تكون ملائمة لعملHadeli، أى العامل الذى يشكلها في صورة قضبان ملح مختلفة الأحجام فتأخذ إما الحجم الذى يسمى جوليو goleo أو الحجم المسمى جانفور Ganfur. وطبقًا لما ذكره بالديت Baldet فإن بلاطة الملح ربما يصل حجمها إلى متر مربع وسمكها ٣٠سم (Baldet, 1978 :231)

ويحصل العمال المؤقتون على المال وفقًا لعدد الحمير والبغال والجمال التى تحمل إنتاجهم من الملح. وتبلغ أجرة حمولة الجمل الواحد (٣٠ جانفوراً)سبع بيرات،بينما تصلأجرة البغل (٢٠ جانفوراً) خمس بيرات، أما حمولة الحمار (عشر جانفورات) فهى تبلغ ثلاث بيرات وخمسون سنتًا.

كذلك يحصل الفرد علي رغيفين من نوع من الخبز يُدعى بوركوتا (bur Kuta) (خبز مستدير الشكل مصنع محليًا) وقربة مملوءة بالماء وأحيانا يعود العمال المؤقتون إلى أهليهم دون الحصول علي فرصة عمل بسبب ضخامة أعداد العمالة المؤقتة فى ريجيد.

٢-٣-٢ العمال المعدون لقضبان الملح (Hadelimera)

الهاديليميرا ومفردها الهادلى هم الرجال الذين يقومون بتشكيل كتل الملح وتحويلها إلى قضبان مستطيلة ذات أحجام مقبولة. ويختلف الهادلى Hadli عن الفوكولو Fokolo، فهو يحتاج إلي مهارات وخبرات أكبر، ففى أغلب الأحيان، يبدأ العمل فى ريجيد فى طفولته كصبى «كوداب» Kudab فى مساعدة الهادلى. ومهمة الصبى تقطيع بلاطات الملح إلى قوالب مناسبة الحجم، وجعلها جاهزة للتشكيل. ويتعلم الصبى كيفية تشكيل قضبان الملح إلى حجم موحد مستخدمًا يده أثناء عمله مع الهادلى الذى يعرف بدوره حجم الجوليو والجانفور دون استخدام مقياس.

يعمل الصبى حينما يحتاج الهادلى إليه عندما يكون لديه عمل شاق كبير (إعداد حمولة أكثر من عشرة بغال) أى ٢٠٠ جانفور، وإلا فهو لا يحتاج إلى الصبى. ويحصل الصبي على

أجرته من الهادلي وليس من تاجر الملح. فالتاجر يدفع للهادلي فقط. وإذا عمل الصبي حتى يصل عمله ما يساوي حمولة ٢٢ بغلاً (٤٤٠٠ جانفور)، فهو يحصل حسب رغبة الهادلي على خمسة عشر أو عشرين بيراً ويقتسم الصبي الخبز والماء مع الهادلي.

على عكس عمال إستخراج الملح، تتاح للرجال الذين يعملون في تشكيل قضبان الملح فرص عمل أفضل. فهم يعملون بناء على طلب عملائهم من تجار الملح. فكل من يصبح لديه عملاء أكثر ، يحقق نجاحًا في العمل أفضل ممن زبائنه أقل.

يتولى الهادلي محاسبة تجار الملح حسب الكمية التي ينتجها، ٧٥ سنتًا للجانفور وبير واحد للجوليو، ويحصل الهادلي من تاجر الملح على رغيفين من الخبز وقربة ماء، ويرسل معظمهم الأموال إلى عائلاتهم، بينما يفضل بعضهم القيام بذلك بنفسه عند عودته إلى دياره.

يمكث معظم العمال المؤقتين لشهرين أو ثلاثة في ريجيد قبل العودة إلى الديار، لأن ارتفاع حرارة الجو وطبيعة العمل الخطرة تمنعهم من البقاء لفترات أطول. وقد لوحظ أن معظم المقيمين في ريجيد تصبح بشرتهم سوداء وخشنة للغاية. وقد وصف إينجيلبيرت Engelbert منطقة ريجيد التي ذهب إليها بصحبة إحدي قوافل تجارة الملح بكونها :«أرض مرعبة من بقايا براكين مخيفة وصخور وحمم وبحيرات جافة ذات ألوان متوحشة وصحراء قاسية.» (Engel-bert, 1970:186) وكتب بالديت Baldet أيضًا أن «استخراج الملح في ريجيد عمل شاق وخطر يتطلب إرادة قوية للعمل في ظروف الصحراء التي لا تطاق فهناك موجات حارة شديدة يفزع منها العمال، إن اتساع المكان وقسوة المناخ هما امتحان دائم للرجولة» (Bal-det,1973:231,Hail Michael, 1966 : 128)

فيما مضى كان العفريون يقومون بأنفسهم بكل أعمال استخراج الملح تقريبًا. ولقد لاحظ إينجيلبيرت ما يلي :«رغم أن الأثيوبيين الذين يعيشون في الهضبة الأكثر ازدحاما بالسكان يهبطون أحيانا إلى المناطق المنخفضة من أجل إستخراج الملح، فإن أغلب أعمال استخراج الملح يقوم بها الداناكيل Danakil، الذين تعودوا على مدى قرون طويلة احتمال الحرارة المخيفة».(Engelbert,1970:191) وحاليا يأتي العديد من سكان المرتفعات إلى ريجيد للعمالة المؤقتة، ومع ذلك لاتزال غالبية العاملين في استخراج وتشكيل الملح من العفر.

٢-٣-٣ تجار الملح (Arhotai)

يطلق إسم «آرهوتاى» Arhotai على الرجال المشتغلين بنقل وبيع الملح. ورغم أن معظم هؤلاء من رجال مرتفعات تقراى الواقعة فى أقصى الجنوب مثل الماتا Alamata. ، فإن بعض عفر الوهديز يمارسون أيضا تجارة الملح. يشبه ذلك الحال ما كان عليه الوضع فى القرن التاسع عشر. وكتب ابير Abir «مكث التقرانيون لمدة أسابيع ثم عادوا إلى المرتفعات ومعهم عدة آلاف من كتل الملح التى حولوها إلى أشكال مقبولة. وقد جلب أهل التالتال أنفسهم كميات كبيرة من الملح الصخرى إلى أجامى Agame، باعوها إلى السكان الذين حولوها إلى ملح مستساغ» (Abir,1966:2) وحاليا لا يذهب عفر الوهديز إلى الجبال لبيع الملح لكنهم يستخدمون تجاراً من المناطق الجبلية.

ويكترى التجار الابل من أبناء مدينتهم ومن أصحاب الإبل المحليين، وقد جرى الاتفاق على أن يأخذ صاحب الجمل ثلثى الجانفور لنفسه (حمل الجمل ٣٠ جانفوراً) ومن ثم فهم المستفيدون الرئيسيون مقارنة بمن يقومون بالمهمة الشاقة ويجلبون الملح من ريجيد ويأخذون الثلث.

٢-٣-٤ تأجير قرب الماء Sa'ar

يعتبر تأجير قرب الماء من الوسائل الهامة فى توليد الدخل من صناعة الملح. وقد ذكر سابقًا أن الماء شحيح فى ريجيد ويوفره تجار الملح مع الخبز للعاملين فى ريجيد. وتصنع قرب الماء عند العفر من جلد الماعز لانها ملائمة لذلك؛ فهي ليست هشة فضلا على أنها تبرِّد محتوياتها ويستأجر تجار الملح الذاهبون إلى ريجيد ، سواء العفر أو سكان المرتفعات، قرب الماء من الوهديز، فهى تعد وسيلة للعيش لبعض المقيمين لاسيما النساء المسنات. أصبح تأجير القرب عملاً مدراً للربح حيث تبلغ أجرة الواحدة ٤ جانفوراً والجانفور يساوى ٤ بيرات، ويوجد فى الوهديز ٢٢ فرداً، عملهم الاساسى تأجير القرب لتجار الملح. والحقيقية هناك بعض المقيمين الآخرين فى الوهديز يستفيدون من هذا كشكل مكمل للدخل. ويعتمد دخل مؤجري القرب علي عددها وعدد عملاتهم. ويبيع تجار الملح العفريون ومؤجرو القرب ملحهم فى أسواق كونيبة Koneba وفيريسديجى Feresdege. ويبيعونها فى الوهديز أحيانًا للتجار القادمين

من الاماكن القريبة فى جبال تقراى. يفضل هؤلاء التجار شراء الملح من هذه الأسواق ثم بيعه فى مدن تقراى رغبة في تجنب مشقة جلب الملح من ريجيد أو بسبب ضعف الدواب وعجزها عن الذهاب إليها.

٢-٤-١ التجارة

تعد التجارة وسيلة للعيش لبعض أهالى عفر الوهديز، حيث تلعب دوراً هاماً فى الاقتصاد المحلى ويضطلع التجار العفريون بنوعين من النشاط :

٢-٤-١ تجارة السلع الصغيرة

يجلب التجار مختلف أنواع السلع من مدن تقراى، لاسيما مدينتي اتسبى Atsbi ووكرو Wuqro لبيعها فى أسواق كونيبة وفيريسديجى، مع تحقيق هامش ربح بسيط. والسلع الرئيسية هى : السكر، الشاى، الحلوى، البطاريات الخرز (السبح)، القمصان، الملابس المستعملة، الصابون، المنظفات، الكراسات، الاقلام الرصاص، والحبر، ولمبات البطاريات، الآنية البلاستيكية، السجائر، الاقراط (الحلقان) الخواتم، النعال. ويذهب التجار إلى اتسبى (أقرب مدن تقراى) سيراً على الاقدام لعدم توافر وسائل النقل الحديث. ويقوم التجار ببيع السلع بأنفسهم، عدا تجار السكر. الذين يستأجرون الحمير من سكان المرتفعات. ومعظم التجار من أصحاب رؤوس الاموال الصغيرة التى تكفى لشراء عدد محدود أو تشكيلة محدودة من السلع الصغيرة. وتنشط النساء أساسًا في بيع السكر والشاى. أما السلع الأخرى فيبيعها الشباب القادرون علي صعود جبال تقراى المرتفعة والهبوط منها، لجلب السلع. وفى الوهديز يعمل ستة شباب فى هذا النشاط، ويقوم كل الطلاب بهذا كعمل مؤقت أثناء العطلات الدراسية. ولا يعتمد الطلاب على هذه التجارة فى المعيشة لأنهم يقيمون مع أسرهم. بيد أنهم يساعدونها بالمبالغ الضئيلة التى يربحونها. ويذهب الشباب عادة فى مجموعات إلى أتسبى وكرو وأسواق كونيبة وفيريسديجى، حيث تتوافر وسائل النقل بالعربات باستثناء المسافة من أتسبى إلي ووكرو، وينتقل الشباب عادة من سوق إلى آخر على الاقدام فتستغرق الرحلة أسبوعًا تقريبًا. وما يتحقق من أرباح لا يساوى مشقة هذا العمل. اضطلع سكان جبال تقراى

بهذا النشاط كلية فى الحاضر. فقد كانوا الوحيدين الذين يزودون العفر بمختلف أنواع السلع الزراعية والصناعية ولا يزال العديد من سكان الجبال، رجالاً ونساء، يجلب السلع ويبيعها للعفر.

تجارة السلع المهربة

يتمثل النشاط التجارى الثانى فى الإقليم فى جلب البضائع من جيبوتى وبيعها فى أسواق العفر وتقراى. ويعتبر هذا النوع من التجارة محظوراً، حيث يعتمد على تهريب السلع باستخدام طرق صحراوية وتجنب الطرق الرئيسية، ومن ثم لا تدفع ضرائب على هذه السلع. تستغرق الرحلة من وإلى جيبوتى ما بين ٣٧ إلى ٤٠ يومًا حسب سرعة التجار فى السير، فالجمال وسيلة النقل الوحيدة، حيث لا توجد وسائل مواصلات حديثة ومن المحال عبور الصحراء باستخدام حيوانات حمل أخري خلاف الجمال. ويستأجر التجار الذين لا يملكون الإبل، بعض الإبل ممن يملكونها ويدفعون ٤٠٠ بيراً للجمل و١٢٥ للرجل الذى يقوده. ورغم عدم دفع الضرائب عن السلع للحكومة، فإن هناك جماعات قطاع الطرق التى تفرض الإتاوات على التجار (٣٠ بيراً لكل جمل).

السلع التى تجلب من جيبوتى فى أغلبها من المنسوجات بأنواعها المختلفة (معظمها من البوليستر). عادة يذهب التجار بأنفسهم إلى جيبوتى باستخدام وسائل النقل العامة ويرسلون السلع عبر الطرق الصحراوية ويحددون موعد ومكان لقاء الجمال. ويتم تحويل العملة فى جيبوتى وشراء السلع والعودة فوراً بها إلى قراهم.

وفى العقد الاخير، وجد أفراد عديدون يعملون فى تهريب البضائع من جيبوتى وقد قدر بعض الإخباريين أن هناك نحو ٥٠ تاجراً للسلع المهربة من أهالى الوهديز. بيد أنه لا يزيد عددهم حاليا عن عشرة أفراد استمروا فى هذا النشاط. وهناك سببان وراء تخلى معظم التجار عن هذا العمل، أولهما تدهور أسعار السلع بسبب نشاط آخرين فى تهريب السلع عبر الماتا وبيعها فى ميكيليMekelle بأسعار منخفضة، وعليه أصبحت تجارة المهربات أقل ربحية مما أدى إلى إفلاس عديد من التجار. بالإضافة إلي عدم معاناة التجار الذين يعملون في التهريب عن طريق الماتا لهذا النوع من الازمات لأنهم يجلبون البضائع بكميات كبيرة دون

صعوبات تذكر. ثانيًا : هجر البعض للنشاط التجارى بسبب إلقاء القبض عليهم من شرطة الاموال الاثيوبية أثناء تهريب البضائع ومصادرتها، ومن ثم عاد كل منهم صفر اليدين.

وهناك أنشطة تجارية أخرى مارسها العفر، مثل : بيع العسل والزبد والحُصر التى قامت النساء ببيعها فى الاسواق، إلى جانب بيع المقيمين فى الوهديز للنباتات التي يزرعونها مثل الموز والباباظ.

٢-٥ الهجرة

تعد الهجرة أحد الأنشطة الرئيسية المولدة للدخل عند عفر الوهديز. فقد هاجر عديد من الرجال إلى جيزان بالمملكة العربية السعودية وإلى جيبوتى بحثًا عن فرص للعمل. وسلك معظمهم طرقًا غير قانونية فى عبور الصحراء والبحر الأحمر، ومن ثم فهم لايحتاجون إلي تصاريح دخول أو خروج من أى من الحكومتين. واشتغل العديد من الأفراد بنقل الراغبين فى الهجرة بطرق غير قانونية وحصلوا على مبالغ مالية كبيرة. ومن الصعب أن تجد عائلة فى الوهديز لم يجرب بعض ذكورها تجربة الهجرة إلى المملكة العربية السعودية أو جيبوتى أو لكلتيهما. يتضح ذلك من الجدول رقم (٢) :

جدول (٢) تكرار الهجرة إلى المملكة العربية السعودية وجيبوتى

الوجهة	تكرار الهجرة							عدد الرحلات
	مرة	مرتان	٣ مرات	٤ مرات	٥ مرات	٦ مرات	٧ مرات	
جيزان(السعودية)	٤٥	٦٢	٥٤	٢٢	٥	–	–	١٨٨
جيبوتى	٥٠	٧٥	٤٨	٢٢	٧	١	١٤	٢١٧

المصدر : إحصاء الاسر المعيشية، فبراير ١٩٩٥

وكما هو مبين في الجدول السابق فإن من بين ٢٧٧ من رؤساء الأسر المعيشية الذين تم مسحهم، هاجر ١٨٨ (٦٧,٩٪) إلي جيزان ،و٢١٧ (٧٨,٣٪) إلى جيبوتى. والحقيقة أنه ينبغى ملاحظة أن بعض المهاجرين ذهب إلي البلدين فى مرات مختلفة ومن ثم ليس ضرورياً تضمين ذلك فى الجدول. علاوة على أن البيانات تخص رؤساء الاسر المعيشية فقد اشترك بعض أعضاء الاسر المعيشية فى الهجرة ولم تشملهم بياناتنا. وُظف المهاجرون إلي جيزان حراسًا للحوانيت، وسعاة، وسائقين، ورعاة، ونقاشين، وعمالاً باليومية. أما الذين ذهبوا إلى جيبوتي فوظفوا فى الميناء حمالين وعمالاً باليومية فى شركات التشييد. وقد قدر أحد تجار السلع المهربة المترددين بين الوهديز وجيبوتى بنحو ١٥٠ مهاجراً من الوهديز ونواحيها يتوجهون إلى جيبوتى، وأن معظمهم لم يجدوا فرص عمل، ومن ثم لم يرسلوا المال إلى أسرهم.

بدأت الهجرة إلى جيزان بالمملكة العربية السعودية فى بداية الثمانينيات وتزايد عدد المهاجرين باضطراد أثناء الجفاف الشديد وبعده وكذلك أثناء وبعد المجاعة المتكررة : فى عامى ١٩٨٤، ١٩٨٥. وقد فضل معظم الشباب الوهديز التوجه إلي جيزان بدلاً من جيبوتي بسبب اتساع فرص العمل فى جيزان. والحقيقة أن السياسة الأخيرة للحكومة السعودية، بترحيل الأجانب الذين يدخلون البلاد بطرق غير شرعية، قد خلقت مشكلات ضخمة لمهاجري الوهديز فى جيزان وتزايد عدد المهاجرين المرحّلين.

ذهب أغلب مهاجرى الوهديز إلى جيزان لجمع المال لهدفين رئيسيين، أولا : دعم عائلاتهم عن طريق إرسال الاموال والملابس لهم، ثانيًا : جمع المال للزواج أو الاستثمار فى القرى تأميناً لحياتهم في المستقبل. ومع أن معظم العائدين اشتروا قليلاً من الإبل والابقار والماعز فقد وزع بعضهم المال على أبناء عشيرته سواء عشيرة الآباء أو الامهات. وهكذا شاع فى الوهديز طلب المال والملابس من أحد أفراد العشيرة العائدين من الهجرة، فكل فرد يساعد أسرة المهاجر فى غيابه. ويدل ذلك بوضوح على سيادة مفهوم تبادل المنافع القائم على صلة القرابة.

ورغم كثرة أعداد المهاجرين العائدين أبناء الوهديز إلا أن احداً منهم لم يصبح ثريًا مقارنة بأقرانهم فى تقراى الذين امتلكوا الحوانيت والسيارات. فقد أنفق معظم العائدين أبناء الوهديز أموالهم فى الزواج وشراء الحيوانات، التى فقدوا جزءا كبيراً منها بعد ذلك بسبب الجفاف. ورغم شكواهم من تقاليد اقتسام المال بين أفراد عشيرتهم إلا أن المشكلة الحقيقية تتمثل فى

ضعف إدارتهم لأموالهم بشكل سليم.

وحتى وقت قريب ، رغم عدم امتلاك عائلات العفر لوسيلة دائمة للدخل في قراهم، فإنهم اعتمدوا على الاقارب وأفراد الأسرة المهاجرين فى الحصول على المال بشكل غير منتظم، وبالتالى ينجحون فى حل مشاكلهم الاقتصادية. فضلا عن أن أسرة المهاجر تتمتع بمستوى معيشى مرتفع نسبيًا عن أسر غير المهاجرين.

لعبت الهجرة للعمل دوراً بارزاً فى تحسين معيشة عفر الوهديز خاصة فى السنوات القليلة الأخيرة، وساعدت فى التغلب على المشكلات الناجمة عن الجفاف، ولكن من جهة أخرى كان للهجرة آثارها السلبية على عائلات المهاجرين وعلى المهاجرين أنفسهم إلى حد معين. وكانت نساء الوهديز أولى ضحايا الهجرة من بين كل الجماعات الاجتماعية الأخرى. لم يجد عدد من المهاجرين إلى جيبوتي فرصًا للعمل، وعجزوا عن إرسال المال بانتظام إلى عائلاتهم، أما المهاجرون إلى جيزان فيواجهون المشكلات حالياً لأن أغلبهم ليس لديه تصاريح إقامة، ولا يعثرون على فرص العمل بسهولة ويخشون خطر الترحيل فى أى وقت لو اكتشفتهم السلطات السعودية.كما أن صعوبة الذهاب والعودة عن طريق الصحراء والبحر الأحمر ، دفعت معظم المهاجرين للمكوث لفترات طويلة فى الخارج قبل العودة إلى الوطن. وخلق هذا الوضع صعوبات هائلة لاسيما لزوجات المهاجرين. وفيما يلى توضيح لبعض هذه الصعوبات :

١ - تعانى أغلب زوجات المهاجرين ممن لديهن أطفال وليس لديهن مصادر أخرى للدخل، من مشكلات مالية لعدم إرسال الازواج للمال بانتظام. ووفقا لثقافة العفر فإن المرأة لا تنتقل بحرية من مكان لآخر فى غياب زوجها، حتى إلى الأسواق. ولا يستطعن ممارسة أى أعمال لمساعدة أنفسهن وأطفالهن، ولا يسمح لهن فى ذات الوقت بمجرد بيع بعض الماشية بمحض إرادتهن. وبذلك يصبحن معتمدات كلية علي أفراد العشيرة لاسيما أقرب أقارب الزوج، ويضطرون إلى الانتظار حتى يعود الزوج لطلب الطلاق. وفى الوهديز هناك نساء كثيرات لم يشاهدن أزواجهن لأكثر من ثلاث سنوات.

٢ - ترغب أغلب نساء العفر فى إنجاب أكبر عدد ممكن من الاطفال، ولذا تزداد الحاجة إلى الدعم المالى. بيد أن هذا الميل قد تراجع بسبب غياب الازواج.

٣ - تشعر زوجات المهاجرين فى أحيان كثيرة بعدم الأمان فى ظل غياب الأزواج ويخشين خطر اغتصابهن. وتشيع مثل هذه الحالات التى تؤدى غالبًا إلي الطلاق. وهناك حالات طلاق

عديدة بسبب بقاء المهاجرين بعيداً لفترات طويلة.

٤ - تصبح الحياة صعبة على النساء لأنهن يتحملن مسئولية مزدوجة. فهن يؤدين واجباتهن التقليدية ويقمن أيضا بمسئوليات أزواجهن.

٥ - ظهرت مشكلة تأخر زواج الفتيات بين العفر، وتنتشر حاليا ظاهرة وجود فتيات في سن الزواج دون زواج بسبب هجرة معظم الشباب وقلة عدد الموجودين بالديار. ورغم اتخاذ مجلس الكبار Elders قراراً بالحد من المال الذى يدفع للزواج تشجيعًا للشباب عليه، إلا أن ذلك لم يحل المشكلة بسبب بقاء معظم الشباب بالخارج ومعاناتهم من مشكلات البطالة والعجز عن كسب المال، مما يزيد الموقف تفاقمًا.

٦ - تعانى الاسر التى يسافر شبابها إلى الخارج وليس لديها أطفال لرعاية الحيوانات، من صعوبات كبيرة، لأنها لا تستطيع رعي ماشيتها بنفسها حيث تتعرض لمخاطر هجوم الحيوانات المتوحشة عليها.

٧ - أصبحت الهجرة إلي جيبوتى وجيزان حاليًا بالغة الصعوبة، وتم طرد كثير من المهاجرين لاسيما من جيزان، لأنهم دخلوا البلاد بطرق غير شرعية وليس لديهم تصاريح إقامة. ويخلق ذلك مشكلة جديدة للمهاجرين وعائلاتهم، لانهم يعودون إلى قراهم بخفى حنين ولا توجد فى قراهم فرص عمل متاحة فى الوقت الراهن على الأقل.

٨ - لا يرغب معظم العائدين في العود إلي أعمالهم السابقة، لأنه من الصعب عليهم التكيف مع الحياة فى قراهم، حيث تعودوا على مستوى معيشى أفضل نسبيًا فى هجرتهم، وهكذا يرغب معظم العائدين فى التوظف فى الإدارات الحكومية المنشأة حديثا بدلاً من العمل فى الانشطة الإنتاجية. ونتيجة لذلك يظل الكثير منهم يعانى البطالة لأنهم غير مؤهلين لهذه الوظائف.

٣ - خاتمة

إذا رصدنا مختلف أنماط الأنشطة الاقتصادية لعفر الوهديز، من منظور زمنى محدد، سنجد أنهم قد مارسوا أدواراً متنوعة من أجل الحصول على وسائل العيش، تلك الأنشطة علي مدار الزمن. فقبل الثورة الاثيوبية فى عام ١٩٧٤، شكل رعى الحيوانات واستخراج الملح

الدعامتين الاساسيتين لاقتصاد العفر، وكانت ثروتهم الحيوانية أكبر مما هى عليه الآن، وكانت فرص العمل فى ريجيد أفضل مما هى عليه حالياً. ويعود تاريخ استخراج الملح إلي وقت مبكر في القرن السادس بعد الميلاد، تبعًا لما ذكره كوزماس Cosmas. إلا أن التوقيت الدقيق لبداية استخراج الملح لا يزال مجهولاً، وهناك كثير من الكتاب يرجعون تلك البداية إلى «عصر موغل فى القدم». (Abir,1966, Engelbert,1970,Baldet,1973) وفى الفترة السابقة على السبعينيات، اعتمد العفر أساسًا فى تدبير احتياجاتهم من الحبوب، على سكان الجبال المجاورة. ويبدو أن علاقتهم بفضل تجارة الملح لعقود من الزمن عززت تدريجيا روابطهم الاقتصادية. يدل ذلك على أن التبادل من أجل البقاء كان جزءاً أساسيًا لاقتصادهم لعقود من الزمن.

تعتبر المجاعة الشديدة التى عمت البلاد في عام ١٩٧٤، نقطة تحول لأنها أحد العوامل التى أدت إلي اندلاع الثورة الاثيوبية، ودفعت العفر إلى البحث عن مصادر أخرى للعيش حيث لم تعد تكفيهم مصادر دخلهم السابقة. وبسبب الجفاف لم تعد الهجرة إلى المناطق الجبلية لجمع الحبوب مجزية كما كانت قبل السبعينيات، ومن ثم قرر العفر الهجرة إلى مكان آخر يستطيعون فيه الحصول على دخل أفضل. وكانت جيبوتى، فى ذلك الحين، الاختيار الممكن، وهاجر إليها قلة من الأفراد رغم صعوبة عبور المهاجرين للحدود بسبب الرقابة الصارمة التى فرضها حكام الاستعمار الفرنسى فى جيبوتى. إلا أن قلة من العفر نجحت واستطاعت العودة إلى قراها ومعها بعض المدخرات التى جذبت مزيداً منهم للهجرة، وأتاح استقلال جيبوتي عن الاستعمار الفرنسى فى السبعينيات فرصة ذهبية للراغبين منهم فى الهجرة إليها، واستطاعوا دخول البلاد دون مصاعب. بيد أنه فى تلك الفترة، استمر استخراج الملح ورعي الحيوانات يلعب دوراً هامًا فى الاقتصاد العفرى، إلي جانب الدخل الإضافى المتولد عن الهجرة. ولم يغير إعلان إصلاح الاراضى فى ١٩٧٥ وتوزيع الأرض الذى تلاه من الوضع فى المنطقة لأن معظمهم لم يزرعوا أراضيهم لأسباب متعددة. وبقى الوضع دون تغير ملموس حتى بدايات الثمانينيات، التى تعد علامة مميزة فى تاريخ عفر الوهديز حيث بدأت تجارة تهريب السلع من جيبوتى، وانفتحت فرص الهجرة إلى المملكة العربية السعودية. وقد جذبت فرص العمل الأفضل المتاحة، إلى جانب الاجور المرتفعة كل الذكور القادرين على الهجرة إلى المملكة العربية السعودية.

وتعتبر الفترة من بدايات الثمانينيات وحتي بداية التسعينيات «الفترة الذهبية» لعفر

الوهديز الذين تمتعوا بظروف معيشية أكثر ازدهاراً مقارنة بفترة ما قبل الهجرة. فقد أصبح لديهم مصادر دخل مختلفة : الهجرة، تجارة التهريب وتجارة السلع الصغيرة، رعى الحيوانات، استخراج الملح، الزراعة. وقد حسنت هذه الانشطة المختلفة ظروف معيشتهم وانعكس ذلك على علاقتهم مع جيرانهم فى المرتفعات الذين بدأوا قبل ١٩٧٤ خلافًا للعفر، فى الهجرة إلي المناطق المنخفضة بحثًا عن مساعدة جيرانهم العفريين الذين كانوا أفضل منهم اقتصادياً إلى حد كبير.

بيد أن أوضاع العفر، فى التسعينيات قد تغيرت أصبحت على نحو مأساوى، فقد تضاءلت فرص الهجرة وتراجعت تجارة التهريب وتوقفتا عن كونهما وسيلتين هامتين للدخل ، كما فقدوا أيضا شطراً كبيراً من حيواناتهم بسبب الجفاف، أما الزراعة كوسيلة للعيش فلا تزال فى مرحلتها الجنينية، وقلت فرص العمل في ريجيد. ولقد أدى الاثر التراكمي لتدهور الانشطة الاقتصادية إلى أن تكون التسعينيات هى فترة المشكلات الاقتصادية الخطيرة فى حياتهم، مما اضطرهم من الناحية الفعلية، إلى الاعتماد على معونات الإغاثة.

وعمومًا ، يمكن للمرء أن يفهم من طيف تلك الأنشطة ذات الاعتماد المتبادل، أنه من الصعب تحديد أحدها باعتباره وسيلة حياة مستديمة لجميع العفر لأن كلاً منها لها إسهامها الهام فى اقتصاد العفر. وكما سبق لنا الإشارة لم تعد حاليا تجارة التهريب والهجرة نشاطين اقتصاديين رئيسيين للعفر. ورغم أن العفر لديهم رغبة قوية لزيادة حيواناتهم إلا أن الجفاف المتكرر وغياب الخدمات البيطرية في المنطقة قد حدت إلي درجة كبيرة من جدوى تربية الماشية. ونتج عن ذلك أن اللبن لم يعد الوجبة الرئيسية للعفر كما كان من قبل، ولا تتاح الفرصة لأفراد العائلة غير الأطفال لشرب اللبن سوى فى فصول الديداى Dedae والكارما Karma عند توافر المرعى وإرسال سكان الجبال لابقارهم إلي الاراضى المنخفضة».

ولا يزال الملح النشاط الوحيد الذى يلعب دوراً هامًا كوسيلة مستديمة للعيش فى حياة عفر الوهديز، فأولئك العفر الذين لا يملكون وسيلة أخرى للدخل بوسعهم الذهاب إلى ريجيد فى أى وقت للعمل كعمال مؤقتين. وذكر لى أحد الإخباريين فى توضيحه لأهمية الملح للاقتصاد المحلى:«أن الزراعة نشاط سكان الجبال، أما الملح فهو نشاطنا ، إنه زراعتنا ».

وشدد معظم الإخباريين الذين تعاملت معهم على رغبتهم العارمة فى الاعتماد على الزراعة كوسيلة أساسية للعيش، لأنهم وجدوا من الصعوبة البالغة الاعتماد كلية علي أنشطة

اقتصادية مختلفة لأن جميعها لها انتكاساتها.ويحتاج العفر إلي المساعدة الفنية والمادية والمالية من الحكومة للانخراط التام فى الزراعة. ولا توجد مؤسسة حكومية تقوم بدعمهم، وقد غدت حياتهم صعبة إلى درجة أنهم أصبحوا حاليًا يعتمدون على المعونة الحكومية التى لا يتم تقديها بانتظام.

ملاحظات :

١ - تعد ريجيد منطقة استخراج الملح الرئيسية فى شمال اقليم العفر.

مراجع الدراسة :

Abir, M. (1966). "Salt, Trade and Politics in the 'Zamana Mesafint'", *Journal of Ethiopian Studies*, Vol. IV, No. 2: 1-10.

Ayele, Gebre Mariam (1986). "Economic Adaptation and Competition For the Scarce Resources: The Afar in North-East Ethiopia," M.A. Thesis, Department of Social Anthropology, University of Bergen.

___ (1991). "Livestock and Economic Differentiation in North-East Ethiopia: The Afar Case", *Nomadic Peoples: Camel Pastoralism in the Horn of Africa*, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.

Baldet, H. (1973). "Along the Salt Trail", *Ethiopia Observer*, 15 (4): 227-234.

Cossins, Noel J. (1972). "North-East Rangelands Development Project: No Way to Live," A Study of the Afar Clans of the North-East Rangelands, The Livestock and Meat Board of the Imperial Ethiopian Government, Addis Ababa. (Mimeographed)

Engelbert, Victor (1970). "The Danakila: Nomads of Ethiopia's Wasteland", *National Geographic*, Vol. 137, No. 2: 186-210.

Haile Michael, Misginna (1966). "Salt Mining in Enderta", *Journal of Ethiopian Studies*, Vol. IV, No. 2: 1-10.

Helland, Johan (1980). "Five Essays on the Study of Pastoralists and the Development of Pastoralism," Social Anthropology Institute, Bergen.

Meeker, M. E. (1989). "Pastoral Son and the Spirit of Patriarchy," The University of Wisconsin Press, London.

Tegegne, Teka (1991). "The Dromadary in the East African Countries", *Nomadic Peoples: Camel Pastoralism in the Horn of Africa*, No. 29: 3-9, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.

___ (1991). "Camel and the Household Economic of the Afar", *Nomadic Peoples: Camel Pastoralism in the Horn of Africa*, No. 29: 31-41, Scandinavian Institute of Africa Studies, Uppsala.

UNDP/RRC (1984). "The Nomadic Areas of Ethiopia," A Study Report (Mimeographed).

شريف حرير

إدارة الموارد النادرة :

رعاة الزاغاوة فى الأراضى الجافة التشادية وأزمة الثمانينيات

١ - تمهيد

إذا قُدر لشخص ما التواجد فيما بين ١٩٩٤ ، ١٩٩٥، في بعض مستوطنات الزاغاوة في شمال تشاد مثل أم دجيريس Am Djeres وباربادا Barbada وباهاى Bahai وتينى Tine وموتور Mutur، فسوف يخرج بانطباع قوى أن جفاف السبعينيات والثمانينيات السودانى - الساحلى الذى أهلك القطعان وجعل الأرض قفراً يبابا لم يمر من هنا. وسوف ينتهى المرء إلى هذا الانطباع، تحت تأثير وفرة الماشية والتجدد السريع المذهل للغطاء النباتى فى أعقاب ١٩٩٠. وفى كل الأحوال سنتمكن بسهولة من اكتشاف وجود الحقائق الدالة على هذا الانتعاش السريع. والمؤشر الوحيد الدال على حدوث جفاف حاد ودائم في تلك المناطق، نجده فى ظاهرة اختفاء الأشجار الكبيرة بالمقارنة بما كان عليه الوضع فى الستينيات. والآن تنمو فى أغلب منطقة الزاغاوة، فيما عدا منخفضات السيل الكبرى، الحشائش النجيلية غير الكثيفة Open.ولكن من جهة أخري يمكننا رصد ظاهرة التجدد الغزير بالنسبة للأشجار الصغيرة. وما حدث للأشجار الكبيرة حدث لبعض الحشائش النجيلية طيبة المذاق ذات القيمة الغذائية العالية، مثل الجاربا Garba، الأمانشا Amancha (أسماء محلية زاغاوية)، التي اختفت ولم يعد لها وجود. ويعى الرعاة جيداً أبعاد تلك التغيرات، ويعتقدون أنه إذا حدث وجاءت أمطار فصل ١٩٩٥ المطير جيدة، فسوف تتجدد سيقان الأشجار تماما وتعود المراعي إلى حالتها التى كانت عليها قبل الجفاف. وهم بالفعل يقومون بحماية الأشجار، من خلال التحريم الاجتماعى لقطعها.

وفى المتوسط نجد عدد القطعان أكبر، بالمقارنة بوضعها فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، ومن المعتاد أن تمتلك العائلة الممتدة التى تُشكل وحدة الإنتاج، قطيعا من الجمال يُقدر عدده بحوالى مائة رأس، وآخر من الأغنام يقدر عدده بحوالى ثلاثمائة رأس،ولكن هناك

ترجمة : د. صلاح أبو نار

قطعان كبيرة العدد بشكل استثنائى، فيتراوح عدد قطيع الجمال من ٢٠٠ إلي ٣٠٠، وقطيع الأغنام من ٣٠٠ إلي ١٠٠٠. وبالنسبة لقطعان الأبقار فهى أقل ظهوراً، لأن هؤلاء الذين يقومون برعيها يظلون فى أراضى الجانب السودانى من الحدود، داخل مناطق اندور باساوى Andur Basawe وسدود الهلالية. وتمثل الجمال والأغنام الأنواع السائدة، داخل المناطق الشمالية المكونة لدار زاغاوة، تلك المناطق التى يطلق عليها فى مجملها اسم البيريبى. Biriye

وعندما سألنا رعاة الزاغاوة كيف تمكنوا بهذه السرعة، من إعادة تكوين قطعانهم والعودة إلى الوضع الطبيعى، فى أعقاب فترة الجفاف الممتدة على مدى عقدى السبعينيات والثمانينيات، وجدنا لديهم إجابة واحدة « الله رحيم »، وهي الإجابة التي تعبر عن الرغبة فى أشياء أخرى. ولقد كشفت لى استقصاءاتى أن رعاة البيريبى الزاغاوى، اعتادوا علي مواجهة حالات الجفاف المتكرر، ويحملون لها ذكريات حية وتاريخًا شفهيًا واضحًا. وتبعا لتلك الخبرة التاريخية، نراهم قد استطاعوا تطوير ميكانزمات معقدة، من أجل مواجهة الجفاف والخروج منه فى حالة جيدة إلي حد ما. ولا يعنى هذا أن كل الأسر المعيشية، استطاعت تجاوز حالات الجفاف دون خسائر في قطعانها. والواقع أن هناك بعض الأسر المعيشية اندثرت بعد الجفاف، بينما تمكنت أسر أخري من تخطيه والمحافظة علي بقائها. وعلة نجاح تلك الفئة نجدها فى حراكهم الجغرافى، الذى مكنهم من الوصول إلي المراعى البعيدة الواقعة في الأقاليم المعادية، وهناك نراهم يعتمدون فى تأمين بقائهم وحياتهم على قوتهم العسكرية وحنكتهم التفاوضية. وخلال الجفاف الأخير تحركت مواقع استقرار ومرعى الزغاواة بعيداً عن مواطنهم التقليدية، وانتقلت إلي داخل السودان، لتصل أحيانا المسافة التى تفصلهم عن مواطنهم الأصلية إلي ما يتراوح بين ٦٠٠ - ٧٠٠ كيلو متر.

وسوف يدور موضوع بحثنا هذا حول حقيقة، إنه رغم أن الجفاف الأخير كان طويلاً بشكل خاص، ورغم الطابع الدرامى الذى أضفي عليه بفعل الانفجار الإعلامى المكتوب عنه، فإنه لا

يشكل بالنسبة للزاغاواة واقعة استثنائية. واقع الأمر إنهم قد عاشوا دائما فى ظل الخطر الكئيب للمجاعة والجفاف، وعلي العكس تماما من الانطباع الذى نخرج به من الدراسات التي أضفت الطابع المأسوى على المأزق الذى يواجهه الرعاة السودانيون- الساحليون، فإن حالات الجفاف التى شهدتها سنوات السبعينيات والثمانينيات لم تكن استثنائية إلي تلك الدرجة، إذا ما نظرنا إليها فى إطار مدى زمنى واسع. ولأن الاهالى يعملون دائما وفى داخلهم شك فيما سيأتى به موسم المطر القادم، نجد الرعاة دائما على أهبة التحرك لاتخاذ خطوة ما بمجرد ظهور علامات تشير إلي قدوم موسم مطر ردئ. وبالتالى نلاحظ أن لديهم معرفة عميقة تراكمت عبر الزمان، حول معاني ودلالات اتجاهات الريح، ومواقع نجوم معينة وظهور أنواع محددة من الزواحف والحشرات، وهي الظواهر التى تحولت لديهم إلي ما يشبه نظامًا للإنذار المبكر.وفى خلفية تلك المعرفة، طور الرعاة أيضا طرقًا لتقليل خسائر الماشية خلال فترة الجفاف ونقص العلف، من خلال توقيت تحركاتهم. ومن ثم لا يقوم الرعاة فقط بزيادة أعداد قطعانهم خلال الفترات المطيرة، بل يعملون أيضا وبذات القدر على تقليل خسائرهم خلال أعوام الجفاف، من خلال اللجوء إلي نشر القطعان وبناء مخازن احتياطى علف الحيوانات المدرة للألبان، وأيضا من خلال هجر منطقة معينة في التوقيت المناسب. وهناك موضوع مرتبط بما سبق هو هذا الانتعاش السريع المدهش لقطعان الماشية، وأعنى بذلك إعادة بناء القطعان فى السنوات الجيدة، وهو النجاح الذى يتحقق كنتيجة للنجاح في تقليل الخسائر من خلال استخدام الميكانزمات والاستراتيجيات السابقة. إن الإغارة علي الجماعات الأخرى والاستيلاء على ماشيتها يشكل أيضا أحد أساليب إعادة تكوين القطعان. ومن ثم فإن اشتهار الزاغاوة بسرقة الجمال والماشية، هو أمر لا يخلو من الصحة رغم انطوائه علي مبالغة.

ولأن المرعى مُشاع، تسود فكرة «الأراضى العامة» Commons، فيما يتعلق بحق وإمكانية ممارسة الرعى. ورغم ذلك نجد الرعاة يعون بوضوح، مخاطر وصول عدد الماشية إلى درجة معينة من الكثافة، فى إطار مرعى طبيعى محدود. وعلي الرغم من عدم استخدام الرعاة لمصطلح «المقدرة على توفير الغذاء» Carrying Capacity، لا ينقصهم الوعى بالتوقيت

الذى يصبح فيه المرعى علي وشك الوصول إلي مستوى التشبع. وبعض الرعاة المتسمون بالجرأة والقدرة علي المبادرة، يهجرون المرعى المتشبع فى توقيت ملائم لا يترتب عليه إلحاق الأذى بقطعانهم. وفى نفس الوقت الذى يتزايد فيه عدد المرتحلين، يظل فى المرعى جماعات الرعاة الأقل حركية. ومن المرجح أن ملاك القطعان الكبيرة هم أول المبادرين بالرحيل عن المرعى المتشبع، فى الوقت الذى قد يظل فيه مُلاك القطعان الأصغر داخل ذات المرعى، ليستفيدوا من التراجع الحادث فى الضغط علي الموارد. وهكذا يمكننا القول إن الوصول إلي الموارد والأقاليم الخارجية، من خلال الحراك والمرونة المؤسسين على معرفة مُسبقة، قد شكل على الدوام استراتيجية من استراتيجيات الزاغاوة التكيفية. تلك الاستراتيجية التى تنطلق من خبرتهم ومعرفتهم بوجود مرعى مُعين فى تلك المناطق، علي درجة من الاتساع كافية لتأمينهم جزئيا أو كُليا ضد مخاطر الجفاف.

وإذا أخذنا فى اعتبارنا الدلالات المتواجدة في سلوك رعاة الزاغاوة، فلابد أن تصيبنا الدهشة عندما ننظر إلي الدراسات، التى تحدثت عن زوال الرعى السودانى - الساحلى. فأغلب تلك الدراسات تقوم بتبنى برهان منطقى، يقوم بدوره علي افتراضات غير مُبرهن على صحتها، بشأن استجابات الرعاة المحتملة فى مواجهة الجفاف. وأحد تلك الافتراضات الراسخة، هي أن مقدرة المرعي على توفير الغذاء سرعان ما سيتم تخطيها، في ظل حالة الزيادة غير المتحكم فيها فى أعداد الحيوانات. ويقال إن أعداد الحيوانات تتزايد من خلال التكاثر الطبيعى، في ظل أوضاع إما أن يغيب فيها تقريبا السوق كمنفذ للبيع، أو لا يبيع فيها الرعاة حيواناتهم لأن التوجه الاجتماعي وليس توجه السوق هو، ما يُشكل قاعدة الاقتصاد الرعوى، أى أن اقتصادهم: « اقتصاد أخلاقى». Moral Econmy ثم يضيفون إلى ماسبق إلي تأثير التحسينات الحادثة في صحة الحيوانات، الناتجة عن إدخال الخدمات البيطرية وما يترتب عليها من تخفيض في وفيات الحيوانات. وعلاوة على ما سبق يمكن لحالة السلام النسبى التى فرضتها الحكومات، من خلال كبح الغارات القبلية، أن تساعد على ظهور مثل هذا الوضع. وكل تلك العوامل كما يستنتج أنصار هذا الافتراض، سوف تؤدي إلي زيادة

كبيرة فى أعداد الحيوانات تتخطى قدرة المراعى الجافة على توفير الغذاء، مما سيترتب عليه الإفراط فى الاستخدام والإفراط فى الرعى، وفى عبارة أخرى سوف تحل بالمراعى العامة مأساة أو كارثة. والحصيلة النهائية للصيرورة السابقة، هى استنفاذ موارد العلف الحيوانى وبالتالى هلاك القطعان بعد نفاذ غذائها. إن الرعاة الذين هلكت قطعانهم، سرعان ما يتحولون إلي معدمين ينتهي بهم المطاف إلى أحياء الفقراء الحضرية، أو يصيبهم الهلاك بفعل المجاعة. ومع وجود الجفاف على قمة كل ما سبق، تُدعم النتيجة الكئيبة المتنبئة بزوال الرعاة وجودها داخل تلك الدراسات، حتى لو كان الواقع يضحدها، وهو ما سوف أحاول توضيحه فى دراستى عن الزاغاوة.

٢ - الموطن والمجتمع

تبلغ مساحة جمهورية تشاد ١٢٨٤٠٠٠ كيلو متر مربع تقع فى مناطق ذات مناخ استوائي مكتمل، ويتكون أكثر من نصفها من أراضٍ جافة على خط تساوى أمطار Isoheyt مقداره ٠-٥٠٠. وداخل تلك المساحة يعيش حوالى سته مليون نسمة تبعًا لتعداد ٩٤ - ١٩٩٥، ينتمون إلى أصول إثنية شديدة التنوع كما تتواجد داخلهم تباينات اقتصادية عميقة. إن منطقة الزاغاوة المعروفة باسم البيريبى تقع داخل مقاطعة إينيدي الفرعية Ennedi Sous Prefecture (مساوية لـ «مجلس ريفى»)، التى تشكل جزءا من مقاطعة بوركو - إينيدى - تيبيستى Borkou- Ennedi- Tibesti Prefecture (مساوية لـ «محافظة»). وتتميز تلك المنطقة بالقحولة الحادة، فيبدأ معدل سقوط الأمطار من درجة الصفر فى الشمال عند الحدود التشادية الليبية، وإذا وصلنا إلي مناطق بيريبى الزاغاوة قُرب الحدود السودانية وجدناه يتراوح بين ١٠٠ و ١٥٠ ميليمتراً. وبالنظر إلى خطوط الطول والعرض تقع مناطق الزاغاوة أو ديارها، على خطوط عرض ١٥- ١٧ شمالاً وخطوط طول ٢٢- ٢٣ شرقًا.

ولا يوجد تعداد يمكن الثقة بصحته، بشأن عدد الزاغاوة المقيمين فى البيريبى أى فى

مناطق توطنهم ورعيهم التقليدية، وعلة ذلك أن أغلب الرعاة يقضون وقتا طويلاً خارج إقليمهم مع قطعانهم. ولكن لدينا تقدير أولى يقدرهم من ٩٠,٠٠٠ إلي ١٠٠,٠٠٠، يقضون عادة الفصل المطير (يوليو - أكتوبر) داخل ديارهم. وعلى نحو مماثل من الصعب تماماً تقدير أعداد الماشية، تبعا لغياب الإحصاءات الخاصة بقطعانها. ولكن اعتماداً على الملاحظات الميدانية، علاوة على آراء الرعاة أنفسهم، يمكن القول إن هناك من الحيوانات أكثر مما يمكن للموارد الشحيحة والمشتتة أن تعولها علي مدار العام. ولا يمكننا الاستدلال على عدد الحيوانات بالرجوع إلي إحصاءات تطعيم الحيوانات ، فتلك الاحصاءات غير متواجدة من واقع غياب أى نوع من الخدمات البيطرية فى المنطقة، فيما عدا ما يقوم الرعاة بشرائه بأنفسهم من الاسواق السودانية من أجل الاستخدامات الطارئة. ولا توجد فى المنطقة مدرسة واحدة، ومؤخراً فقط(١٩٩١) افتتحت مدرسة لتعليم القرآن فى تينى Tine، أسسها بعض الفقهاء الزاغاويين الذين تعلموا فى أحد المعاهد الدينية فى السودان . وتغيب الخدمات الحكومية تماما عن المنطقة، رغم أن الرئيس التشادى ديبى Deby قد جاء منها.

وتسود الجمال والأغنام بين قطعان الماشية ، بينما تتواجد الأبقار والأغنام بأعداد صغيرة. فالخبرة التى عاشها الرعاة خلال فترات الجفاف عبر العقدين الأخيرين، تجعلهم لا يفضلون رعى الأبقار والأغنام. وإذا نظرنا إلي المجتمع الرعوى من زاوية التنظيم الاجتماعى، سنجده منظماً وفقا لصورة من صور نظام البدنة الانقسامى الكلاسيكى. داخل هذا النظام توجد أربع عشائر رئيسية مُسيطرة، ورغم كونها واقعيا عشائر نراها تعي وتعلن عن ذاتها بوصفها قبائل، وهي عشائر : بيريارا Biriara، جيليجارجيرا Geligargira، إيرديبارا Erdibara، وكل عشيرة من العشائر الأربع، تعلن عن مناطق معينة من مناطق تركزها بوصفها أقاليم العشيرة، وإن كان هذا لا يحجب حق بقية العشائر في الدخول اليها لأى غرض. وتنقسم العشائر الأربع الكبيرة داخليا إلي أقسام Segments أساسية، وإن كان الرعاة أنفسهم - كما سبق لنا الإشارة - يتحدثون عن «العشائر» بوصفها «قبائل»، وعلي سبيل المثال تنقسم عشيرة البيريارا إلى الأقسام التالية : كوريارا Kuriara (القسم الذى ينتمي إليه الرئيس التشادى

ديبى)، واورارا Orara, وإيتينجا Itinga وبورونجا Burunga، وتتواجد مناطق تركز العشيرة في وديان أم دچيريس Am Djeres وبيردوانى Birdowani وباهاى Bahai. وسياسيا يوجد علي رأس كل العشائر سلطان واحد، ويشغل هذا المنصب الآن السلطان تيمان ديبى Timan Deby شقيق الرئيس ديبى. ولكن تركز السلطة فى منصب واحد مركزى، هو فى الواقع تطور حديث العهد.

ووحدة الإنتاج هي الأسرة المعيشية، التى تُعرف محليا باسم «إيلبى» Elbe. وتتكون «الايلبى» من عدة عائلات ممتدة، كما تحتوى علي ثلاثة أجيال، مع ممارسة لتعدد الزوجات علي مستويات مختلفة. وهى وحدة امتلاك وإدارة ملكية، يشكل داخلها الأب فى الجيل الأعلى السلطة الشرعية الصانعة للقرار والمتحدث باسمها. وكل عدد من الأسر المعيشية المنتمية إلي أحد أقسام العشيرة (القبيلة)، يُعسكر فى معسكرات متجاورة (هيريك He-rik). وهم ينسقون تحركاتهم عندما يكونون خارج نطاق إقليمهم القبلى، ولكن فيما يتعلق بإدارة القطعان تعتبر كل أسرة وحدة مستقلة. وداخل المنطقة تتواجد أيضا أسواق للمواشى، أشهرها منذ عام ١٩٩٠ (عام وصول الرئيس ديبى إلى السلطة) سوق شاديان تينى Chadi-an Tine، الذى يمثل آخر محطات عربات النقل المتجهة إلى «الكفرة» فى ليبيا. وشاديان تينى سوق مزدهر ومركز تجارى متوسع، كما إنها أيضا مدينة حامية عسكرية Garrison، ومركز تعليمى يتواجد فيه «معهد مبروكة لتعليم علوم القرآن» (الفقه الإسلامى)، الذى يضم ٣٠٠ طفل و٧٣ راشداً يتعلمون كتابة وقراءة القرآن. إن الفترة الواقعة من نهاية موسم المطر فى أكتوبر إلى بداية الشتاء فى ديسمبر، يقضيها الرعاة فى حوض وادي هوار Howar Wadi الواقع شرق المنطقة، وفى الأعوام الطيبة تتحرك القطعان إلى نجد تيجا Plateau Teiga شمالاً على حواف الصحراء تماما من أجل الاستفادة من نمو عُشب الچيزو Jizu الوفير. ومن ثم يمكن للمرعى أن يمتد أو ينكمش تبعا لمستويات سقوط الأمطار، فالأمطار هى العامل المحدد. في عام ١٩٥١ كتب مفوض المقاطعة البريطانى على الجانب السودانى من دار زاغاوة ما يلى :« ولكن يجب علينا أن نتذكر إنه بالرغم من تلك الهجرات، التي تتكاثف في

عامين من كل أربعة أعوام، فإن أغلبية رجال القبائل يعودون بإخلاص فى أوائل موسم الأمطار إلى البلد الذى عاشوا فيه لمدة خمسة قرون، والذين يرتبطون به عبر روابط الاعراف والتقاليد الفعالة. إن الامطار المتقلبة والزراعة التى ينتهي أمرها غالبا إلي البوار والامطار النادرة في فصل الصيف، تدفعهم من جديد لهجرة موطنهم وتجبرهم على إرسال نسائهم للخارج للعمل لدى الآخرين. والحياة تستمر كما كانت : صعبة يلازمها خيبة الأمل ويُسيطر عليها غالبا ظل المجاعة الكئيب. ولكن رغم كل ذلك نراهم يعودون من جديد إلى السهول والوديان، التي لا يعرفون لانفسهم وطنًا سواها ، والتي لن يتخلوا عنها أبداً بكامل إرادتهم» (Charles, D.C,17/3/1951)

ويوضح لنا مفوض المقاطعة الأسباب الكامنة خلف هذا الموقف بالطريقة التالية :«بالنظر إلى المعدل الراهن لسقوط الأمطار لن يكون فى مقدور دار زاغاوة إنتاج مايكفيها من الحبوب إلا فى عام أو عامين من كل أربعة أعوام. ويمكنهم تحسين وتطوير أساليب زراعتهم، لكن ليس في مقدورهم أن يصبحوا في حالة اكتفاء ذاتى فيما يتعلق بالحبوب، وهكذا يتعين عليهم قبول وجود القوافل المستوردة للحبوب بوصفها أحد الملامح الثابتة لحياتهم، والواقع أن ثروتهم الثابتة المستقرة، والتى يمكنهم شراء احتياجاتهم من الحبوب من عائدها ، هى حيواناتهم من أبقار وأغنام وماعز، وهكذا يمكننا القول إن رفاهية الزاغاوة تعتمد بالكامل على وجود اقتصاد رعوى قوى».

وخلال سنوات الامطار والمرعي الرديئة يغادر رعاة الزاغاواة مواطنهم صوب السودان. وفى الواقع هناك الكثير منهم يعيشون فى السودان، على بعد يتراوح من ٤٠٠ إلي ٦٠٠ كيلو متر من موطنهم الأصلى ولمدة لا تقل عن عشر سنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠، في مناطق شنقلى طوباية وزالنجى وجبل مُرة. ويشكل هذا أمراً عاديًا بالنسبة لهم، من واقع أنه من ضمن كل أربعة أعوام يوجد في العادة عامان يحل فيهما الجفاف، ليجدوا أنفسهم مجبرين علي هجر إقليمهم. إلا أن العامل البيئى ليس هو العامل الوحيد الذى يجبر رعاة الزاغاوة علي الخروج من ديارهم.

فالعوامل السياسية المرتبطة بالدولة التشادية ساهمت بقوة، فى دفعهم نحو هجرة ديارها مرات عديدة خلال عقدى السبعينيات والثمانينات . ذلك أن الزمر التشادية الشمالية المتعددة التي دخلت في صراع مع الحكومة المركزية فى نجامينا Najamena، استخدمت المنطقة كملجأ، وقامت بتجنيد محاربيها من ضمن عشائرها، وبقدر ما كان الكثير من الشباب يجد نفسه مكرها على المشاركة فى الجيوش الشمالية المختلفة، بقدر ما وجدت أسر معيشية كثيرة نفسها مجبرة على اللجوء المؤقت إلي السودان حتى يمكنها تجنب هذا التجنيد الإجبارى. وعندما سألنا الرعاة عن تلك الفترة قالوا : إن «الشوريين» ، وهم يستخدمون تلك الكلمة للإشارة إلى مختلف الجماعات المتمردة، كانوا أسوأ من عرفوا من مستعمرين لأنهم أجبروا أولادهم على الالتحاق بالجيوش واستولوا على مواشيهم لاستخدامها كغذاء.

وعندما قام حبرى عام ١٩٨٢ بفتح نجامينا، متحالفًا مع قواد الجيش الزاغاويين ومنطلقاً من جوكوني ويديى Goukoni Weddey، قدر لأولاد الرعاة هؤلاء أن يحتلوا مركز الصدارة، مما أعطى رعاة الزاغاواة فى ديارهم فترة من الراحة. وفي عام ١٩٨٢ أصبح إبراهيم ايتنو المنتمى إلي قسم الكوريارا Kuriara من عشيرة البيريارا Biriara وزيراً للداخلية والإدارة، كما أصبح ابن عمه الكولونيل إدريس ديبى رئيسا لأركان حرب الجيش التشادى. وهكذا وللمرة الأولي فى تاريخ البلاد أصبح للرعاة ممثلون فى السلطة التشادية. ولكن الفترة الممتدة من عام ١٩٨٢ إلى عام ١٩٨٥ كانت فترة شديدة الجفاف، وكان أغلب رعاة المنطقة على بعد ٥٠٠ - ٦٠٠ كيلو متر داخل السودان. وأعقب ذلك فترة امتدت من ١٩٨٦-١٩٨٩، انحسر فيها الجفاف وعاد الكثير من الرعاة إلى وطنهم الأم . ولكن التحول الجذرى الذى شهده مسرح الأحداث فى نجامينا في إبريل ١٩٨٩ على بعد ١٦٠ كيلو متراً، والمتمثل فى هروب القادة الزاغاويين العسكريين إلى ديارهم فى أعقاب تصاعد الصراع على السلطة، جاء ليجبر رعاة البيريبى من جديد على هجر أراضيهم والعودة إلى المراعى السودانية. وفى ديسمبر ١٩٩٠ تمكن الرئيس ديبى من الاستيلاء علي السلطة مرة أخرى، ووجد الرعاة أنفسم قادرين على العودة إلي ديارهم من جديد. هنا نجد أن دور العمليات

السياسية الدائرة على المستويات العليا، من حيث تأثيرها علي حياة الرعاة، ينبغي أن يؤخذ في الحسبان بوصفه دوراً «غاية في الأهمية».

٣ - عوامل التغير

٣-١ - إمكانية الوصول إلى الحكومة

كما أشار هورويتز Horowitz : «تنتمي النخب الحاكمة الافريقية إلى جماعات غير رعوية، وذلك فيما عدا النخب الحاكمة في موريتانيا والصومال. هذه النخب الحاكمة ترى الرعي غالباً بروح عدائية صريحة، وفي أفضل الأحوال تدركه عبر نوع من الازدواج أو التناقض» (Qioted in Timberlake,1991:74- 86)

وبالنسبة للحالة موضع التناول فإن أبناء الزاغاوة هم الذين يحكمون تشاد الآن. وإذا نظرنا إليهم من أول الرئيس ديبي إلى قادة الجيش، لا نجد لديهم فقط خلفية من النشأة والحياة الرعوية، بل سنجد أيضا أن عدداً كبيراً منهم لا يزال يمتلك الكثير من قطعان الجمال والأغنام. والواقع أن الكثير من هؤلاء القادة يعتمدون في معيشتهم علي قطعانهم، لأن حالة الاقتصاد التشادي الراهنة تجعل فكرة انتظار الراتب الحكومي، نوعًا من العمل غير مؤكد النتائج. فبعض الناس من العاملين في الحكومة، لم يتمكنوا خلال الشهور التسعة الأخيرة من هذا العام، من الحصول على رواتبهم. وبالتالي نراهم يعتمدون على قطعانهم في مراعي دار زاغاوة الجافة في الشمال. وفي الوقت الذي لاتسمح فيه حالة الاقتصاد التشادي الراهنة بالتوسع في تقديم الخدمات لرعاة الزاغاوة، رغم انتماء الرئيس التشادي نفسه إلى إحدى عشائرهم، سنجدهم يتمتعون الآن بمركز اجتماعي متميز في البلاد. وحتى مع غياب تلك الخدمات نراهم الآن ينعمون بكونهم لم يعودوا مضطهدين من جانب الحكومة أو معرضين لهجمات قواتها وعملائها، وفي الواقع فإن ترك الرعاة وشأنهم هو خدمة من أفضل الخدمات التي يمكن لحكومة أفريقية أن تقدمها لهم. وهذا هو بالضبط رأيهم في المسألة، وهو الرأي

الذى أتفق معه بالكامل.

هكذا بينما تعانى الدولة التشادية من عدم الاستقرار نجد رعاة الزاغاوة فى ديارهم التقليدية فى الشمال ينعمون بالاستقرار والسلام. إن المناخ الكئيب المتقلب لا يزال كما هو، ولكن خلال فترة السنوات الخمس الأخيرة الممتدة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥، شهدت المنطقة كما ألمحنا أعلاه تطوراً نحو الأفضل. فبعد أن تحرروا من عبء المشاكل السياسية المرتبطة بالدولة الأفريقية، نجد لدى الرعاة المعرفة والمقدرة علي التعامل مع المشاكل البيئية. ولقد كان هاريسون Harrison علي حق حينما أشار عام ١٩٨٧ إلي ما يلى :«إن حزام المطر الافريقى متحرك، ينتقل مع الفصول شمالاً وجنوبًا، آتيا معه بالماء للأراضى الظامئة وملونًا حواف الصحراء بنضارة اللون الأخضر. والبدو المستغلون لتلك الموارد المتنقلة يجب أن يتحركوا بدورهم معها، وغالبا ما يتحركون لمسافات تزيد على مئات الكيلو مترات. والواقع أن حراكهم الجغرافى هذا هو دفاعهم الأساسى فى مواجهة مناخ أفريقيا بتقلباته وجفافه الدورى وأمطاره المتفاوتة والمتقطعة. إن الرعاة يجب أن يسيطروا علي عملية تأمين حياتهم، وهم بالفعل ينفذون سياسات متنوعة». (Harrison,1987:22)

ومن ضمن تلك السياسات التأمينية المتنوعة احتفاظ الرعاة بقطعان متنوعة النوع Mixed Herds، وتوزيع القطعان بين الأقارب، والرحيل عن المنطقة فى حالة تقلبات الأمطار على المدى الزمنى الطويل. ورغم أن الرحيل عن الأقليم الأم ليس خاليًا من المشاكل، فإنه على الأقل قادر على التقليل من خسائر الماشية. ومن الصحيح أن التحرك والدخول فى إقليم معادٍ، قد يقحم الرعاة فى حروب مع قبائل أخرى، يفقدون فيها بعض قواتهم.ولكن هذا فى النهاية يشكل مخاطرة لا مهرب منها، من واقع أن فقدان الماشية يعنى موت طريقة حياة.

ويمكننا لنا فعليًا أن نقول إنه كان من حُسن الحظ أن يكون لدي أحد الرؤساء الأفارقة خلفية بدوية، من واقع أن الكثير من الحكومات الافريقية نظرت إلى الرعى لفترة طويلة، بوصفه نشاطاً مدمراً وغير كفء وميئوس منه، والآن من المحتمل أن يدرك الشعب أن الرعى طريقة

ممتازة، لتحويل الحياة النباتية الناتجة عن الأمطار اللا نظامية الساقطة علي المراعى القاحلة وشبه القاحلة، إلى غذاء للبشر. (Grainger,1990:77) وهناك نموذج آخر لإدراك النخب الأفريقية لأهمية الماشية فى الساحل الافريقى، نجده فى تصريح للرئيس النيجيرى سينى كونتشى Seyni Kountchy جاء فيه :«أنت لا يمكنك أن تتجاهل ما الذى تعنيه الماشية فى الساحل. فهى ليست فقط مورداً اقتصاديا، بل أيضا مقياس للخير الاجتماعى وبارومتر حساس للصحة الأخلاقية لأهالى الساحل. إن تربية الماشية بالنسبة للأغلبية العظمى من إخواننا المواطنين هى طريقة حياة» (Quoted in :Timberlake,1991:86)

٣-٢ - السوق

٣-٢-١ - القرب من السوق

إن الفكرة التى سبق لنا الإشارة إليها حول الأهمية الاجتماعية للماشية، قد تثير دائما خيبة الأمل لدى المخططين والسياسيين، من واقع أن هؤلاء يرون في الماشية «لحم يمشى علي أظلاف» Beef on Hoof، وبالتالى تراهم لا يستهدفون إلا«جعل القطعان أكثر إنتاجية فى لحمها ولبنها من أجل التصدير للأسواق الخارجية». (Timberlake,1991:76) ولأن الحصول علي العملة الصعبة قد أضحى هاجساً، أُعتبر القطاع الرعوى بلا نفع لأنه لا يشارك فى اقتصاد السوق.

والواقع أن ما نكتشفه داخل أذهان المخططين هو التحديث الكامل لإنتاج الماشية فى مراعى الأراضى الجافة،وليس محض علاقات سوق يمكن للرعاة أن يشاركوا فيها بإيقاعهم الخاص وبشروطهم الذاتية. ومن جهة أخرى نلاحظ أن للرعاة السودانيين- الساحليين تاريخهم الطويل من العلاقات مع أسواق الإقليم والأسواق الخارجية. والأمر نفسه ينطبق على رعاة الزاغاوة. وعلة تلك العلاقات أن رعى الأراضى الجافة لا ينتج سوى القليل جدا من الألبان، ومن هنا يعتمد الرعاة علي الإنتاج الزراعى كغذاء دائم. وحتى السبعينيات اعتادت نساء

الزاغاوة علي حصاد وجمع بدائل الحبوب مثل الديفرا (الأرز البرى) من أراضى المجاري المائية المتواجدة فى أودية السيل مثل وادى هوار Howor. إلا أن الجفاف والوضع السياسى اللذان دفعا الرعاة في اتجاه السودان، إلى تعريفهم بطعام عصيدة الذرة البيضاء. وهكذا نراهم يبيعون الماشية فى الأسواق، لكى يتمكنوا من شراء الذرة البيضاء.

وبالإضافة لتلبية احتياجاتهم الغذائية نراهم أيضا يبيعون حيواناتهم في الأسواق، لكى يحصلوا علي الأموال اللازمة لدفع الضرائب المفروضة على قطعانهم، وشراء البضائع الاستهلاكية المصنوعة. ومن ثم نراهم اعتادوا على الاتصال بأسواق الماشية في دار فور، وأحيانا عبر درب الأربعين إلى مصر وعبر الطريق الصحراوى إلى «الكفرة» فى ليبيا.

لقد حمل عام ١٩٩٠ معه تغيرات عديدة، استيلاء الرئيس ديبى علي السلطة، وتطبيع العلاقات مع ليبيا، وسيادة حالة نسبية من السلام والاستقرار داخل إقليم الزاغاوة. وترتب على ذلك أن أخذ سوق تينى فى الانتعاش من جديد. وعلاوة على ذلك أضحت تينى بمثابة ميناء صحراوى ونقطة نهاية للعربات الحاملة للبضائع القادمة من ليبيا. كما أصبحت أيضا واحدة من كبرى أسواق الماشية فى المنطقة. ومع توفر النقل بالعربات عبر الصحراء إلى الكفرة فى ليبيا ارتفعت أسعار الجمال والأغنام، تبعاً للارتفاع الدائم في طلب المستهلكين الليبيين علي مدى الأعوام الخمسة الأخيرة. ولقد أخبرني بعض الإخباريين الذين تعاملت معهم، أن الليبيين لا يشترون الماشية فقط من أجل الاستهلاك المباشر، ولكن أيضا من أجل إعادة تكوين قطعانهم. ويمكن أن يكون ما أورده هذا الإخبارى صحيحا، لأننا لاحظنا أنه خلال بعض أيام السوق يتم شراء ما يصل إلي ٤٠٠ رأس من الجمال، من جانب تجار زاغاويين وليبيين من أجل تصديرها إلى ليبيا.

ولكن ينبغى أن نلاحظ أن ليبيا ليست هى المصدر الوحيد للطلب، الذى يدفع رعاة الزاغاواة صوب توريد مواشيهم للأسواق. فجمل واحد فى حالة جيدة فى عام ١٩٩٤، كان

يُمكن أن يباع في سوق تيني بـ ١٧٠,٠٠٠ جنيه سوداني، و ٢٠٠,٠٠٠ في الفاشر و ٥٠٠,٠٠٠ في مصر. وفي نفس العام وصل سعر الشاة بالجنيهات السودانية إلى ٢٠,٠٠٠ في سوق تيني ، وفي العام التالي ١٩٩٥ ارتفع سعر الجمل إلي ٢٤٠,٠٠٠ . وحسب منطوق الحكمة التقليدية «يبيع الرعاة أقل عندما ترتفع الأسعار»، ولكن الوقائع الميدانية تسير عكس هذا الزعم، حيث تراهم يبيعون أكثر. وعلة ذلك أن الرعاة أصبحوا من جانب يستثمرون أموالهم في الملكية الحضرية، ويرسلون أولادهم إلى المدارس. ومن جانب ثان شهدت عاداتهم الاستهلاكية تحولات خطيرة. فهم الآن يشترون المواد الغذائية القادمة من الأسواق الليبية، مثل الدقيق الاسترالي والمعجنات كالأنواع المختلفة من الاسباجيتي، والسكر والشاي وزيت الطبخ وجازولين الاضاءة والملابس والأحذية. كما إنهم أيضا يشترون الأبسطة وسلع الوجاهة الاجتماعية الأخرى مثل تورمسات الشاي،علاوة على الأسلحة النارية، وعلى الأخص سلاحيهم المفضلين الكلاشينكوف (AK-47) والبلجيكي (EN)، والبعض منهم يشترى البازوكا والبنادق الآلية.كما أنهم أيضا في حاجة لشراء أنماط مختلفة من الذخائر بشكل منتظم. وتلك السلع لا تشكل سلعًا استهلاكية مقصورة على الأغنياء منهم، من واقع أن كل أسرة معيشية تمتلك جمالا تجد نفسها ملزمة باقتناء أسلحة للأغراض الأمنية.

٣-٢-٢- قاعدة السعر

يبيع الرعاة ماشيتهم في ليبيا بأسعار جيدة، ولكنهم لايجدون تسهيلات بنكية لتحويل النقود ، وهكذا يقوم التجار والرعاة بتحويل نقودهم إلى سلع يعودون بها إلي تيني. ويمكن لسعر الماعز أن يرتفع من ٦٠ إلي ١٠٠ دينار ليبي، والماشية من ١٥٠ إلي ١٦٠ ديناراً ليبيا، والجمل من ٧٠٠ إلى ١٢٠٠، وذلك وفقا لحالتهم عند الوصول إلى ليبيا. فيما مضى كانت الماشية تصل إلي ليبيا قاطعة الطريق علي أقدامها، عبر رحلة تستغرق من ٤٥ إلى ٥٠ يومًا، وهي رحلة كانت تترك آثارها علي صحة الحيوانات. والآن يختلف الأمر تمامًا، فلقد استفاد التجار والرعاة من توفر النقل بالعربات الحديثة عبر الصحراء، وأصبح بالتالى من الممكن أن

تصل الحيوانات إلي مقصدها وهى فى حالة جيدة.

وبالنسبة لتكاليف النقل فهى كما يلى محسوبة بالدنانير الليبية : الماعز ١٥، الشاه ٢٠، والجمل ٢٠٠ دينار ليبيا. ويمكن للعربة الواحدة أن تحمل ما بين ٨٠ و ١٠٠ شاه تبعًا لاحجامها، و١٦٠ ماعز، ومن ٨ إلى ١٠ جمال. وهناك هامش ربح جيد إذا أخذنا فى اعتبارنا انخفاض تكاليف النقل.

٤ - حالة أسرة معيشية :
معسكر من منطقة موتور.

تقع منطقة موتور Motur على بعد ٥٠ كيلو متر تقريبًا شمال غرب مدينة سوق تينى. وهي منطقة حشائش نجيلية غير كثيفة، وتحتوي علي أشجار تتواجد في الأخوار المتعددة التى تجتاز المنطقة. وهناك دلائل على حالة تجدد عام للأشجار الصغيرة، تحت تأثير دورات المطر فى السنوات الخمس الأخيرة. وإذا استمر التجدد الواضح سوف يمكن للمنطقة، أن تستعيد غطاءها الشجرى على مدى بضعة أعوام. ويدعى قدامى الرعاة أنهم قد رأوا ذلك يحدث من قبل، خلال الفترة الممتدة من ١٩٤٥ إلي ١٩٥٦، عندما اختفت الأشجار تقريبًا.

وتتكون الأسرة المعيشية موضع الدراسة من رئيس عجوز عمره ٦٥ عاما وزوجاته، وأولاده الذكور الثلاثة ومعهم زوجاتهم وأطفالهم، علاوة على أربعة رعاة مستأجرين من قبيلة تاما Tama القاطنة في الوادى. وتنتمى الأسرة إلى عشيرة الكورا Kurra الزاغاوية. ولدى الأخوة الثلاثة ٢٢ طفلاً، ٧ إناث و١٥ ذكراً. وللأبناء الثلاثة سبع زوجات، وللأب زوجتان وثالثة جديدة ستأتى إلي مقر الأسرة خلال فترة قصيرة للغاية. وأكبر الأبناء عمره ٣٩ عامًا ومتزوج بأربع زوجات، والذى يليه عمره ٣٢ عامًا وفي عصمته ثلاث زوجات، وأصغرهم عمره ٢٨ عاما ولديه زوجتان. والشقيقان الكبيران ملتحقان الآن بالجيش التشادى، ويحمل أكبرهما

رتبة ليتنانت كولونيل، وثانيهما يحمل رتبة كابتن، والاثنان أميان، وهما يسكنان العاصمة على بعد ١١٠٠ كيلو متر من موطنهما الأول، ولكل منهما زوجة تقيم فى معسكر الماشية في موتور. وعلى الرغم من عدم إقامتهما فى المعسكر، يقومان بزيارته بشكل منتظم بقدر استطاعتهما، فيقودن عرباتهما العسكرية على طول ١١٠٠ كيلو متر حاملين معهما المؤن مثل السكر والدقيق والذخيرة لبقية أفراد الأسرة. وكل أطفال الأسرة الذين في سن المدرسة يرسلون إلى المدارس فى العاصمة، وهناك يعيشون تحت إشراف الأخ الأكبر.

وتمتلك الأسرة ١١٠ جملاً و ٢٠٠ شاة وعدداً قليلاً من الماعز.وحوالي ثلث إجمالى ثروة الأسرة الحيوانية هى ملكية متمايزة Differentiated، بمعني أن كل حيوان ينتمي إلى هذا الثلث يمتلكه أحد الأخوة الثلاثة. والحيوانات المكونة لهذا الثلث هى إما حيوانات صداق الزوجة، والصداق شرط دينى يفرض امتلاك الزوجة لشيء من الملكية الخاصة عند زواجها، أو حيوانات يهبها الجد لأحفاده. أما الثلثان الباقيان فهما ملكية عامة أو مشتركة "Commons" تستخدم على أساس الحاجة للاستخدام. ومن ضمن تلك النفقات، أعنى الحاجة للاستخدام، ما استخدمه الأب هذا العام فى زواجه من زوجته الثالثة وهو ١٥ جملاً، وأيضا تكاليف حجه إلي الأراضى المقدسة. والشقيقان اللذان لم يطبقا بعد، الفهم الشائع للآية القرآنية التى تتحدث عن حق الزواج من أربعة، يمكنهما ذلك لو أرادا استخدام حيوانات الملكية المشتركة فى هذا الغرض. ويعتمد عدد الحيوانات التى يمكن استخدامها في هذا الغرض، على نتائج المشاورات التى يجريها الأب مع الابن الأكبر. وهناك نفقات جارية ومتكررة أخرى، تواجه بالاعتماد على موارد الملكية المشتركة، ونموذج ذلك نفقات الضيافة والتعويضات ذات الطبيعة الاجتماعية مثل تعويضات الجراح والقتل والزنا. كذلك يحصل الرعاة الأربعة المستأجرون لرعى الحيوانات يوميا، علي ما يتراوح بين ٩ و ١٢ شاة لكل منهم سنويا.

واذا أخذنا فى اعتبارنا نفقات الأسرة المعيشية المتكررة والطارئة، وما ينفق على الرعاة الأربعة المستأجرين سنويا ومقداره ٤٨ شاة، سنصل إلى نتيجة طبيعية مضمونها ضرورة أن يتخطى معدل الزيادة الطبيعية مُجمل تلك النفقات، إذا أرادت الأسرة المعيشية أن تستمر بوصفها أسرة معيشية رعوية. والواقع أن ملاحظاتى الميدانية والمعلومات التي تمكنت من الحصول عليها تؤكد أن هذا هو الوضع الراهن. وعلاوة علي ذلك يُقدم الشقيقان العاملان بالجيش التشادى مساهمات كبيرة للأسرة، من خلال تزويدها بالمواد والسلع الغذائية اعتماداً على جراياتهم الرسمية، وهو الأمر الذى يُساهم في تخفيض حاجة الأسرة لبيع ماشيتها من أجل الحصول علي المواد الغذائية. ولكن هناك فى المقابل عدداً كبيراً من الحيوانات يُباع كل عام ويستخدم عائد البيع للإنفاق فى نجامينا.

تقع مسئولية الإدارة العملية لرعي القطعان بالكامل على الأخ الأصغر المقيم فى المعسكر. ويقدم الأب مساعدته فى أداء تلك المسئولية. كما يساهم الشقيقان المقيمان بالعاصمة، فى رفاهية قطعان الأسرة ورفاهية القائمين علي رعيها، من خلال أساليب ووسائل مختلفة. وعلي الرغم من امتلاكهم لإمكانيات الوصول إلي موارد دخل بديلة من الجيش، سواء فى شكل مرتبات أو سلع مادية، نجد أمنهم الاقتصادى والاجتماعى النهائي يعتمد على قطعان الأسرة المعيشية في المراعى الشمالية. ويرجع ذلك إلي كون مرتبات الجيش التشادى، مثلها في ذلك مثل أمطار الأراضى الجافة الهزيلة المتذبذبة، لا يحصل عليها العسكريون بانتظام، كما لا يُمكن الثقة في استمرارها، هذا على الرغم من أن الالتحاق بالجيش يمنح الفرد سلطة هائلة.

إن معسكرات الرعى غير ثابتة، بل متحركة ومرنة وتنتقل إلى حيث تمطر السماء . وفي يونيو من العام الماضى (١٩٩٤) كانت تلك الأسرة المعيشية تعسكر في جبل مُرافعين، وعلي بعد حوالي ١١٠ كيلو متراً من موقعها الحالى في يوليو ١٩٩٥. ومع بدء فصل الأمطار في منتصف يوليو كان المعسكر على أهبة الاستعداد للتحرك شمالاً. وإذا حدث أن نما وتكاثر سريعا عُشب الجوزو Juzu في نجد تيجا Teiga هذا العام، يمكن للمسافة الفاصلة بينهم

وبين موقع معسكر الفصل الجاف عام ١٩٩٤ أن تصبح ما بين ٢٠٠ - ٣٠٠ كيلو متر. ويتابع الشقيقان الملتحقان بالجيش مسار قطعان الاسرة، من خلال استخدام وسائل الاتصال فى الجيش ومن خلال تحركها الطبيعى.

٥ - من أجل إدارة الرعى فى الأراضى الجافة

من الواضح أن النظام الذى رسمنا له أعلاه صورة سريعة لنظام غير متوازن وتوجهه الأحداث . (Behnke, Scoones and Kerven,1993) ومن حيث كونه عملية لإدارة الموارد يتسم ويتميز بالحراك والمرونة والنفعية. وفى هذا الصدد كتب كل من بيهنكى الابن Behnke Jr وسكونزScoones : «سواء كانت الحركة منظمة وفصلية، عبر المصادفة أو عبر مركب جامع بين المصادفة والانتظام، فإن الاستراتيجة التى يتبعها المنتج فى إطار نظام غير متوازن، هى أن يحرك الماشية تعاقبياً عبر سلسلة من البيئات الطبيعية، كل منهما يصل إلي قمة قدرته علي توفير الغذاء خلال فترة معينة من العام. ومن ثم يمكن للقطعان المتحركة، أن تنتقل من منطقة إلى أخرى، ومن إقليم إلى إقليم آخر، متجنبة فترات ندرة الموارد ومستغلة أفضل الفترات في كل منطقة يستخدمونها».

(Behnke Jr and Scoones, 1993:14-15)

وما ينطبق على الرعى التوركانى، ينطبق أيضا على الرعى الزاغاوى الموصوف أعلاه ، فهو رعى يتبنى نظامًا :« يعتمد على المرونة، وبالتالى يؤدى أى شئ من شأنه التقليل من مرونة ردهم علي محدودية الموارد زمانيًا ومكانيًا، إلى تهديد قابلية الرعى للحياة والنماء» : (Timberlake,1991:75)

ويمكن أن تكون الأفعال المقللة للمرونة Flexibility ذات طبيعة سياسية، كما كان الحال فى ظل حكم حسن حبرى حينما انتقلت مراعي الزاغاوة إلى خارج الحدود، تحت تأثير

الاضطهاد السياسى لهم. أو يمكن أن تكون توسعا للزراعة الصناعية، كما هو حال الباربايج Barbaig فى تانزانيا أو الهدندوه ومشروع دلتا القاش فى السودان. أو التنافس العام مع المشروعات الميكنة المتوسعة كما هو الحال مع رفاعة الهوي في السودان (See Abdel Ghaffar M.Ahmed,1976: 42:62)

تتسم الأراضي الجافة بكونها ذات موارد نادرة ، ومن شأن الرعى بتقنياته أن يمنحنا طرقا ممتازة لإدارة الندرة. وتلك النظم التى وصفناها أعلاه قابلة للتطوير، ولكن فقط من خلال مشاركة الرعاة أنفسهم، من أول مرحلة التخطيط مروراً بكل المراحل التالية عليها. والواقع أن الإسراع بإلقاء اللوم علي الرعاة وتحميلهم مسئولية التصحر، من خلال ادعاءات مثل الإسراف فى تربية الماشية والرعى وإساءة استخدام الموارد، هو اتهام لا يُمكن له أن يصمد أمام منطق الحقائق. ومن جهة آخرى تراجع إلى حد كبير هذا الإجماع، فهناك الآن وذلك كما لاحظ هاريسون :«قبول واسع لحقيقة المرونة المدهشة للمراعي ، وقدرتها علي إعادة تكوين ذاتها سريعا إذا تركت وشأنها لمدة عام مع كمية معقولة من المطر.وتلك المرونة هى القوة الموازية لقدرة الجفاف على التدمير، عندما يحل بالمراعى ويهلك آليا نصف حيواناتها».

(Harrison,1987:224-225)

وما أخشاه أن تؤدى حالة الاستقرار النسبى، التى شهدتها منطقة الزاغاوة خلال فترة الأعوام الخمسة الاخيرة، إلى فقدان المرونة والحراك. لمرات عديدة هجر رعاة الزاغاوة مراعيهم خلال الفترات السياسية الصعبة. والواقع أن هذا الإخلاء الإكراهى كان مفيداً للمراعي، لأنه منحها فترة راحة تسترد فيها قواها الطبيعية. ولكنى هنا لا أعبر عن أكثر مما أشعر به من مخاوف.

مراجع الدراسة :

Abdel Ghaffar M. Ahmed (ed.), (1976). *Some Aspects of Pastoral Nomadism in the Sudan*. Khartoum University Press.

Abdel Ghaffar M. Ahmed (1973). "Nomadic Competition in the Funj Area", *Sudan Notes and Records*, Vol. 54, 1973.

Behnke Jr. R. K., Scoones, I and Kerven, C. (eds.) (1993). *Range Ecology at Disequilibrium: New Models of Natural Variability and Pastoral Adaptation in African Savannas*, Overseas Development Institute.

Bovin, M. and Manger, L. (eds.) 1990). *Adaptive Strategies in African Arid Lands*, SIAS, Uppsala, Sweden.

Ellis, J. E., Coughenour, M. B. and Swift, D. M. (1993). "Climate Variability, Ecosystem Stability and the Implications for Range and Livestock Development". In B. Scoones and C. Kerven (eds.) *op. cit.*, 1993.

Grainger, A. (1990). *The Threatening Desert: Controlling Desertification*, Earthscan Publications, Ltd., London.

Harrison, P. (1987). *The Greening of Africa: Breaking Through the Battle for Land and Food*, Paladin Grafton Books.

Manger, L., Hassan Abdel Ati, Sharif Harir, K. Krzywinski and O. R. Vetaas (eds.) (1995). *Survival on Meagre Resources: Hadendawa Pastoralism in the Red Sea Hills*. RESAP Final Report. Center for Development Studies (CDS), University of Bergen.

Sharif Harir (1994). "*United Peoples*", *Divided Lands: The Sudan/Chad Border from a Zaghawa Perspective*. CDS, Bergen.

Timberlake, L. (1991). *Africa in Crisis: The Causes, The Cures of Environmental Bankruptcy*, Earthscan Publications Ltd., London.

محمد خير
ادوجنا هايلى
ولدى-آملاك آرايا

١٠ ــــــــــــ إدارة الموارد فى الأراضى الجافة الإريترية : دراسات حالة من المرتفعات الوسطى والمنخفضات الشرقية

١ - خلفية

تصل مساحة إريتريا إلى حوالى ١٢,٥ مليون هكتار، ويمكننا تصنيفها فى فئة البلدان شبة القاحلة. ولإريتريا خطها الساحلى الذى يصل طوله إلى حوالى ألف كيلو متر بامتداد الساحل الغربى للبحر الأحمر. ويقدر أن هناك حوالى ٣,٢ مليون هكتار، أى ٢٥,٦٪. من إجمالى مساحة البلاد، صالحة للزراعة ولكن لا يُزرع منها سوى ١٢,٥٪. وتبعا لما أعلنته منظمة الفاو FAO عام ١٩٩٤، هناك ٣٣٪ من مساحة البلاد تتواجد أساسا بموازاة منطقة السهل الساحلى، تقع على ارتفاع ٦٠٠ متر أو أقل، ولها معدل مطر سنوى ٢٠٠ ميليمتر أو أقل، وتعتبر منطقة صحراوية أو شبه صحراوية. وهناك حوالى ٥٢,٥٪ من مساحة البلاد بها مرتفعات يتراوح ارتفاعها من ٥٠٠ إلى ١٥٠٠ متر، ثلثاها تسقط عليه أمطار يتراوح معدلها من ٢٠٠ إلى ٤٠٠ ميليمتر. ولقد قسمت منظمة الفاو إريتريا إلى ست مناطق أيكولوجية زراعية . (الشكل رقم ١)

ويقدر عدد السكان بحوالى ٣ مليون، يُشارك فى أنظمة الانتاج الريفى منهم حوالي ٧٠-٨٠٪، أما الجزء الآخر فيقيم فى المناطق الحضرية أو يعيش خارج البلاد. ويمكن تقسيم سكان الريف إلى أربع فئات أساسية :

١ - المزارعون (الفلاحون المستقرون) : تتركز تلك الفئة أساسًا في المرتفعات والمرتفعات المتوسطة، حيث نجد كثافة سكانية عالية جداً وتدهوراً كثيفًا للتربة. ورغم اعتمادهم الأساسى على إنتاج الحاصلات، فإن الماشية تمثل جزءاً مكملا للإنتاج الزراعى. والثيران هى مصدر القوة المحركة الرئيسى للعمليات الزراعية، بينما الحمير هى حيوانات الحمل الرئيسية. ويُربى المزارعون أيضا الأغنام والماعز والأبقار والدواجن. وهناك هجرة خارجة Out Migration للفلاحين إلى مناطق الأراضى المنخفضة ذات الكثافة السكانية الأقل، وبالتالى يُمارسون مزيداً

* ترجمة : د. صلاح أبو نار

من الضغط على الأنظمة الرعوية. وفى تلك المنطقة يمثل روث الحيوانات المصدر الرئيسى للوقود

٢ - الرعاة المزارعون : تتواجد تلك الفئة أساسًا فى المنخفضات الشرقية والغربية . وهم يعتمدون علي نظام إنتاج يمزج بين زراعة الحاصلات وتربية الماشية، ويعيشون فى مساكن دائمة ولكن أغلبهم يتحرك موسميًا بحثًا عن المراعى (Woldimichael,1992) وتتكون ماشيتهم أساسًا من الماعز والأغنام والأبقار، بالإضافة إلى قليل من الجمال المستخدمة كحيوانات جر وحمل.

٣ - الرعاة : هؤلاء هم البدو وشبه البدو الذين يندر أن يمارسوا الزراعة. وتحتفظ تلك الفئة بقطعان كبيرة من الماعز والاغنام والجمال، من خلال نظام الملكية القبلية التقليدية للماشية. وجماعات الرعاة الكبرى فى أريتريا هى قبائل العفر، والساهو، والهدندوه أو الهيداريب، والرواشدة والتقراى، وكل تلك القبائل تتحدث لغة التقراى. ولكن هؤلاء الرعاة يتحولون بالتدريج إلى رعاة مزارعين . ولقد قُدر عددهم بحوالى ٢٦٪ خلال الإدارة البريطانية، لكنه انخفض الآن حيث قُدر عددهم عام ١٩٩٤بـ ٥٪ فقط من إجمالى السكان الريفيين. (Woldemichael,1992) يعيشون أساسًا فى المنخفضات الشرقية والغربية.

٤ - الصيادون : يعيش الصيادون على شاطئ البحر الأحمر الإريترى الجنوبى وفى جزر دهلك، ويعتمدون فى معاشهم أساسًا علي صيد الأسماك من البحر الأحمر. وكما هو حال الرعاة انخفض عدد الصيادين من حوالى ٢٣,٠٠٠ فى الخمسينيات إلى بضع مئات قليلة فى الوقت الراهن. (FAO,1994)

وتتفاعل الأنظمة الزراعية والرعوية - الزراعية والرعوية مع بعضها، ويؤثر كل منها فى الآخر بطريقة ديناميكية، فيما يتعلق بعملية إدارة الموارد.

ولقد عانت أريتريا بحدة ، من تأثير حرب التحرير التي استمرت ثلاثين عامًا، علاوة على الجفاف المستمر. ولقد أضر ذلك ضرراً قويًا بإدارة الموارد الطبيعية فى الأراضى الجافة، وتجسدت تلك الأضرار فى الخسائر البشرية وإجلاء ما يقرب من مليون شخص عن أراضيهم،

واختلال أوضاع أنظمة الإنتاج، والتآكل الكثيف فى التربة تبعا لدمار الأشجار والشجيرات وقلة الاهتمام بالحفاظ على الماء والتربة. ونتج عن هذا الوضع أن أصبحت الأرض معرضة للمزيد من التآكل.

ولكن من جانب آخر هناك بعض الآثار الإيجابية غير المباشرة للحرب ، منها تكون شعور بالتضامن والوحدة داخل أهالى الريف على الأخص، ومنها تأسيس بعض البنى الديموقراطية خلال حرب التحرير تسمى بـ «البايتوهات» Baitos علي مستويات القرى والمقاطعات والاقاليم. ولقد ساعدت تلك البنى الديمقراطية المزارعين المستقرين والرعاة المزارعين، على المساهمة برأيهم فى شئونهم والمشاركة في صياغة وتوجيه مستقبلهم.

وتقوم الدراسة التالية علي مسوح Surveys ميدانية، أُجريت في منطقة الحماسين Ha- massien الجنوبية الغربية الواقعة فى المرتفعات الوسطى، ومنطقة جاهتيلاى فى السهل الساحلى، بوصفهما دراستي حالة لمنطقتين أيكولوجيتين مختلفتين. وهدفنا الرئيسى هو توضيح المناهج الرئيسية للتكيف التى مارستها فى الماضى الجماعات المختلفة، واستجاباتهم وآلياتهم الجديدة المُطورة من أجل التأقلم مع الظروف المتغيرة التي فرضها الجفاف والحرب والتطورات الحديثة.

٢ - دراستا الحالة

٢-١ - إقليم جاهتيلاى فى المنخفضات الشرقية

٢-١-١ - وصف عام للمنطقة

يقع إقليم جاهتيلاى فى محافظة جهيندا الفرعية Ghinda Sub- Province، وهو إحدى مقاطعاتها الثلاث وتقع فى منطقة السهل الساحلى. ومدينة جاهتيلاى هى عاصمة الإقليم، وتقع على بعد حوالى ٧٠ كيلو متراً من أسمرة، على طريق أسمرة–مصوع. والمنطقة مُنبسطة مع وجود جبال وتلال صغيرة علي الجزء الغربى من المنحدر. وهناك بعض الجداول المائية الفصلية، التى تتدفق من المنحدر الغربى للمرتفعات ، فيما بين يونيو وسبتمبر حاملة

معها تُربة غرينية ثرية. ويستخدم جريان المطر السطحى Run-Off لتلك الجداول فى الرى الفيضى Spate Irrigation في الإقليم. ويتراوح ارتفاع المنطقة بين ٣٢٠- ٤٥٠ متراً، مع معدل مطر سنوى أقل من ٤٠٠ ميليمتر، يسقط أساسًا فيما بين نوفمبر وفبراير. ويقدر متوسط درجة الحرارة بـ ٣٥°، بحد أقصى ٤٥° فى شهر مايو . وتربة المنطقة من النمط المالح saline. وهناك خمس قرى مستقرة فى الأقليم. وهناك ثلاثة أنشطة اقتصادية أساسية فى المنطقة، الزراعة بماء المطر وزراعة الرى الفيضى والرعى.

ولفترة طويلة من الزمان كان الأقليم جبهة عسكرية مما كان له تأثير على الحياة النباتية وعلي الأخص أنواع النباتات ذوات الأخشاب، حيث كانت تُقطع لاستخدامها فى بناء السُكنات وتوفير حطب الوقود. وكان للحرب أيضا تأثيرها على كثافة وتوزيع السكان، وتظهر اتجاهات السكان انخفاضًا نظاميًا منذ منتصف الستينيات. ولقد لجأ الكثيرون إلى البلدان المجاورة، بينما نزح آخرون إلى مناطق داخلية أخرى. ولكن فى الوقت الراهن هناك زيادة فى أعداد السكان، كنتيجة لعودة اللاجئين من البلدان المجاورة والمدن الإرتيرية إلى مواطنهم الأصلية. ويظهر الجدول التالى (رقم١) عدد السكان الحاليين فى قرى الأقليم.

جدول رقم ١

عدد الأسر المعيشية والأفراد فى جاهتيلاى

القرية	عدد الأسر المعيشية	عدد الأفراد
أدشومه	٤٩٦	١٦٠٣
جاهيتلاى	٢٦٢	٨٦٣
ميتكيل آبيت	١٧٥	٥٣٢
ميتكيل دوكان	٢٧٤	٩٣١
شيباه	٢٥٤	١٢٦٤
إجمالى	١٤٦١	٥١٩٣

المصدر : MINISTRY OF LOCAL GOVERNMENT, GAHTELAY SUB- DISTRICT, 1992

وسكان جاهتيلاى فى الأساس رعاة مزارعون، والأرقام الواردة فى الجدول السابق لا تتضمن رعاة التقراى، الذين يأتون أساسًا من مناطق أرتيريا الشمالية الشرقية إلى الأقليم فيما بين نوفمبر ومايو لرعى قطعانهم، وأيضا لا يتضمن رعاة الرواشدة الذين يأتون إلى الإقليم أساسًا فيما بين يونيو ونوفمبر. وفى مقدور الرعاة الرواشدة استغلال مساحات أوسع من المراعى، لم يكن فى مقدور الرعاة من قبل استغلالها، بفضل استخدامهم للعربات التويوتا. وخلال فصل نمو المحاصيل يتحرك الرعاة إلي مناطق أكثر هامشية.

٢-٢ - إدارة الموارد

٢-٢-١ - الأرض

تمثل الأرض مورداً مهمًا فى الإقليم. وعلى الرغم أنه منذ بداية الإدارة الإيطالية الاستعمارية، أصبحت الأرض ملكًا للحكومة وتعرف باسم :« «الأراضى الحكومية» Do-meniale، فإن الفلاحين نظروا إلى الأرض بوصفها ملكية القرية. وكل فلاح مُستقر له حق استخدام الأرض للزراعة.وداخل القرى التى تطور فيها الرى الفيضى، نجد أن كل عائلة لها الحق فى قطعة أرض، يخصصها لهم مجلس القرية «البايتو». ولقد تطورت مناطق الرى الفيضى من خلال الجهود المشتركة للمزارعين. وفى أوائل السبعينيات طبقت الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا EPLF، إجراءات للإصلاح الزراعى تستهدف إلغاء السيطرة التقليدية لسادة الأرض، وبالتالى ظهر توزيع متكافئ للأرض منذ ذلك الحين. وداخل القرى تقوم مجالس القرى المنتخبة ديموقراطيا بالإشراف على شئون الأرض . والبايتو هو مجلس وبرلمان القرية، ويتكون من لجان منتخبة ديموقراطيا ومسئولة عن إدارة مجمل شئون البلدة. ويعمل النظام فى مجمله بشكل جيد وهادئ، ولم يترتب على إلغاء قيادة سادة الأرض التقليدية ظهور فراغ إدارى . ويصبح رعاة الاقليم أكثر حرية فى الانتقال بماشيتهم إلى المنطقة خلال شهر ديسمبر عندما ينتهى فصل نمو الحاصلات. وخلال فصل الزراعة الممتد من سبتمبر إلي ديسمبر نراهم يتحركون إلى مناطق أكثر هامشية.

٢-٢-٢ - الماء

من واقع طبيعة المنطقة الواقعة فى إقليم قاحل، يمثل الماء مورداً استراتيجياً ويعامل على هذا النحو. وتستفيد المنطقة من فصلين لإمدادات المياه. أولهما جريان المطر السطحى الهابط من المرتفعات فيما بين يونيو وسبتمبر، وهي الفترة التي تمثل فصل الامطار في المرتفعات، وفيها يُستخدم الجريان السطحى فى الزراعة. وثانيهما الفصل المطير فى المنطقة ذاتها، والذى يمتد من نوفمبر إلى فبراير.

منذ حوالى ٨٠ - ٩٠ عامًا دخل الرى الفيضى فى المنخفضات الشرقية لمنطقة ويكيرو Wekiro، ومن المعتقد أن الفلاحين السعوديين اليمنيين هم الذين قاموا بإدخاله. ثم دخل بالتدريج إلى منطقة الشيب، وأخيراً إلى شيباه وميكتيل آبيت. وفى قرى أخرى فى جاهتيلاى نجد أن الرى الفيضى ظاهرة حديثة، أدخلتها الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا. ويتركز مجهود الجماعة فى مجملها علي تحويل الفيضانات وإعادة تقوية وتدعيم السدود ورى الحقول من إبريل إلى سبتمبر. ولأن تلك الفترة ذات مناخ شديد الحرارة، نجد النساء والاطفال والماشية يهاجرون صوب المناطق المرتفعة، بينما يظل الرجال فى مواقعهم يعملون فى رى الحقول وفقا لقاعدة التناوب. وفيما يلى ذلك يعتمد نمو الحاصلات على الرطوبة المتبقية داخل التربة.

وهناك ممارسات أهلية أخرى للمحافظة على الماء. فبعد رى الأرض تُثلم الأرض بواسطة المحراث التقليدى الذى يجره الثور، ثم تُروى الأرض مرة أخرى لكى يتراكم المزيد من الماء فى الأخاديد، وبعد ذلك تغطى الأخاديد بسحب الأخشاب فوقها عن طريق الثيران، وهكذا يتم الاحتفاظ بالمياه لمدة لا تقل عن شهرين مع الحد الأدنى من التبخر.

وفيما يتعلق بمصادر المياه الخاصة بالاستهلاك المنزلى واستهلاك الماشية، فهى تأتى أساسًا من الآبار والجداول وخزانات المياه. وهنا لا نجد إمدادات المياه كافية، إذ أن أغلب الموارد (الآبار والجداول) سرعان ما يصيبها الجفاف بعد موسم المطر،أى من إبريل فصاعداً.

٢-٢-٣- الحياة النباتية الطبيعية.

تسود فى المنطقة أنواع أشجار السنط Acacia Species، وبالقرب من الشواطئ تتواجد أنواع المونويكا. Monica والاشجار المونويكا قيمة عالية كغذاء للجمال لدى رعاة الرواشدة .

ويدعي الرواشدة أن تلك الأنواع تختفى الآن سريعًا بسبب التوسع فى زراعة الري الفيضى. وهذا التعدى على مناطق الرعى التقليدية تّشكل خطورة علي رعى الجمال. ولا تستخدم الأشجار بكثافة فى بناء المنازل، ويُكتفى باستخدام القليل من فروع الأشجار وسيقان المحاصيل الذرة الرفيعة والذرة الصفراء) فى بنائها، حتى يمكن تهوية المنازل جيداً داخل تلك البيئة الحارة الجافة. وهكذا فإن استخدام الأشجار فى البناء قليل للغاية.

ومكونات الحياة النباتية ملك للجماعة. فليس لدى الفلاحين، حقوق خاصة تجاه الأشجار ، أو ملكية فردية لها. ويجتث الفلاحون الأشجار من حقول الرى الفيضى لاعتقادهم أنها تجذب الطيور إلى الحقل. وفى تلك المناطق التى لا يُمارس فيها الرى الفيضى، يترك الفلاحون عمداً القليل من الأشجار داخل الحقول، من أجل تغذية الحيوانات وتوفير الظل وتحسين خصوبة الأرض نتيجة لسقوط الأوراق والقرنات Pods المتحللة على التربة.

وتتولى الهيئات الإدارية المحلية، أى البايتوهات، أيضا العناية بالأشجار. وإذا حدث وقام أحد الأهالى بخرق القانون وقطع الأشجار، يعاقب إما بدفع غرامة أو أداء بعض الأعمال الشاقة. ويعتمد نوع العقاب علي المرحلة التى يصل إليها نمو الشجرة المقطوعة.

٢-٢-٤- الطاقة

فى بعض القُرى يُستخدم الحطب كوقود. ووضع الحطب هنا أفضل كثيراً منه فى مناطق المرتفعات. ونلاحظ وجود وفرة فى حطب الوقود، وعلة تلك الوفرة نجدها فى عاملين: عدم استخدام الفلاحين للأشجار فى بناء المنازل، وطبيعة عادات طبخ الطعام التى لا تتطلب استهلاك الكثير من الحطب. (Azbeha,et al.,1995)

وبالنسبة لروث البقر فهو لا يُستخدم كوقود في مناطق المرتفعات. وفى المناطق التى تعتمد على الأمطار يُستخدم الروث كسماد ، لتعويض ما يرونه من ضعف فى خصوبة التربة، بينما نجد العكس فى مناطق الرى الفيضى حيث لا يستخدمه الفلاحون كسماد لاعتقادهم أن التُربة خصبة بما فيه الكفاية. وهم يعتقدون أيضا أن الطبيعة المالحة للتُربة، متفاعلة مع تأثيرالارتفاع الشديد فى الحرارة، تجعل روث البهائم يحرق الأرض ولا يصلح بالتالى كسماد. كذلك يُستخدم الكيروسين فى إضاءة المنازل.

٢-٢-٥ - المحاصيل ونظم الزراعة

المحاصيل الأساسية في المنطقة هى الذرة الرفيعة Sorghwm Vulgare والذرة الصفراء Zea Mays والتى تزرع من أجل الغذاء، علاوة علي المحاصيل النقدية التالية : البطيخ والفول السودانى. وبصفة عامة نلاحظ انخفاض إنتاجية الذرة الرفيعة والذرة الصفراء. (انظر الجدول رقم ٢)

جدول رقم ٢

إنتاجية المحاصيل الرئيسية مُقدرة بالكُوارت qt فى الهكتار

المحصول	الكمية
الذرة الصفراء	٢٨ - ٣٢
الذرة الرفيعة	٤ - ٢١
الفلفل	١٢- ٢٠
الفول السودانى	٦ - ٨

Source : Azbeha et.al., 1995

ويمكننا رصد السمات الأساسية التالية لاستراتيجيات زراعة المحاصيل التى يطبقها الفلاحون من أجل زيادة الناتج الزراعى :

(١) كنتيجة لأسلوب الرى الفيضى تحصل الحقول علي التربة الغرينية (جيريف) الخصبة مما يؤدى إلى زيادة الإنتاجية.وهكذا لا يستخدم الفلاحون السماد العضوى.

(٢) ممارسة نظام الدورة الزراعية، باتباع الدورة التالية : الذرة الرفيعة - فلفل، الذرة الصفراء، الطماطم، بطيخ- الذرة الرفيعة.

(٣) تنويع أصناف الحاصلات من خلال زراعة أصناف مختلفة للمحصول الواحد :

- الذرة الرفيعة : الصنف الرئيسى المستخدم منه هو الهيجيرى، ويعتقدون أنه يعطى أفضل ناتج فى ظل الرى.

- الذرة الصفراء : يُزرع صنفان أساسيان منها. أولهما «البيرية» المقاوم للحرارة والذى ينضج خلال ٤ - ٥ أشهر، وثانيهما «ويدى لبباب» وهو أيضا سريع النضج وصغير الحجم، ويزرع عادة كمحصول طوارئ فى حالة فشل زراعة الحاصلات الأخرى.

(٤) تطبيق زراعة الخطوط Row Plantation فى الحقول المروية.

(٥) فرش الأرض بُمهاد صخرى : وهى ممارسة تقليدية نافعة ينتهجها الفلاحون من أجل تثبيت التربة والتحكم فى عملية التآكل، من خلال إزالة الأحجار الكبيرة وترك الاحجار الصغيرة في مكانها بهدف منع تآكل سطح التربة.

٢-٢-٦- الماشية

يمتلك الرعاة المزارعون والرعاة فى المنطقة أنماطًا مختلفة من الحيوانات، مثل الماعز والأغنام والجمال والدواجن. والواقع أن ملكية أنماط مختلفة من الحيوانات، يمثل فى حد ذاته أحد أشكال كراهية المخاطرة.وتُستخدم الماشية كمصدر غذائى وكأداة لحرث الأرض وكمورد للنقد. وخلال الستينيات والسبعينيات نجد الابقار أكثر شيوعًا، والآن نُلاحظ سيطرة الماعز كميا بالنسبة لكل الرعاة بما فيهم الرواشدة الذين اعتادوا فى الماضى على تربية الجمال فقط. لقد أدت الحرب إلي إجلاء الكثير من الأهالى عن مواطنهم، كما قتلت أعداد ضخمة من الماشية التى تعامل معها الجيش الأثيوبى كأهداف معادية. ولقد تحول الكثير من رعاة التقراى فى

المنخفضات الشرقية (بما فيها منطقة الدراسة) إلى الرعى الزراعى خلال المائة عام الأخيرة. ويظهر لنا الجدول التالى (رقم ٣) أعداد الماشية في قرى الأقاليم المستقرة.

جدول رقم ٣

أعداد الماشية فى القرى المستقرة داخل منطقة الدراسة

النمط	الأعداد
الأبقار (الثيران)	٢١١٠
أغنام وماعز	٣٨٣٠
خيول	٦٦٣
جمال	٤٤٠
دواجن	٢٧٢

sub dis- Source : Ministry of Local Government, Gahtelay trict1992.

ومناطق الرعى فى مقاطعة جاهتيلاي هي أيضا حرة، ويمكن بالتالى لجماعات الرعاة المهاجرة الأخرى أن تدخلها وتستخدمها بحرية. وفى فترات نقص الغذاء، تؤخذ الحيوانات إلى أقاليم أخرى من ضمنها المرتفعات، ويتم ذلك فى العادة في الفترة الممتدة من يونيو إلى سبتمبر. وفيما بين نوفمبر وأبريل، عندمايصبح الماء متاحاً فى المنخفضات الشرقية، ومن ضمنها المنطقة موضع الدراسة، يرد إلى تلك المناطق أعداد وفيرة من الماشية من مناطق اريتريا الأخرى.

٢-٣ - التفاعل مع مناطق المرتفعات

هناك تعاون وثيق يربط الرعاة المزارعين فى المنخفضات الشرقية بالمزارعين فى المرتفعات.

يرسل فلاحو المرتفعات أبقارهم إلى المنخفضات للرعي.كما أن العديد من الرعاة المزارعين ، يملكون قطع أرض فى مناطق المرتفعات، يقومون بزراعتها خلال فصل المرتفعات المطير. كذلك نراهم يهاجرون إلى المرتفعات، عندماتصبح المنخفضات شديدة الحرارة. وهذا التبادل المفيد لهما معا، يرتكز على عقلانية اقتصادية .

٣-٢ - الحماسين الجنوبية الغربية

٣-٢-١ - وصف عام للمنطقة

تقع الحماسين الجنوبية الغربية جنوب غرب أسمرة، وهى منطقة زراعية يصل إجمالى مساحتها إلى ١١٥٥ كيلو متراً مربعًا. وتتراوح درجة الحرارة فيها، بين الحد الأدنى البالغ ٥° فيما بين ديسمبر ويناير، والحد الأقصى ٣٠° فى شهر مايو.

ويتراوح ارتفاع منطقة الدراسة ما بين ١٩٠٠ - ٢٣٠٠ متر. وتتخلل طبوغرافيتها النجاد الهضاب والوديان والسهول الصغيرة المستوية. والانماط الرئيسية لتكوين التربة هى التربة الطفلية الرملية Sandy Loamوالتربة الطفلية Loams والتربة الطفلية الملحية. ويشير الأس الهيدروجينى PH لسطح التُربة إلي أن التربة بصفة عامة محايدة قلويًا، مع انخفاض في نسبة المادة العضوية والنتروجين. وداخل المنطقة يوجد نمطان لسقوط الأمطار، هما فصل المطر القصير وفصل المطر الرئيسى. يمتد فصل المطر القصير من مارس إلى مايو، بينما يبدأ فصل المطر الأساسى فى يونيو بأعلى المعدلات، وفى يوليو وأغسطس يصبح متوسط سقوط الأمطار ٥٠٠ ميليمتر سنويًا.

وهى منطقة شبه قاحلة ذات معدل مطر منخفض، استوطنها لفترة زمنية طويلة الفلاحون الذين يزرعون المحاصيل ويربون الماشية. وفى الوقت الراهن تعانى المنطقة من تدهور حاد فى التربة، وأيضا من انخفاض فى معدل الإنتاجية. ويصل إجمالي عدد السكان إلى ٤٢,١٨٥ بنسبة كثافة سكانية ٣٧ فرداً لكل كيلو متر مُربع.

٣-٣ - استخدام الموارد الطبيعية

داخل مثل تلك البيئة القاسية، يستخدم الفلاحون استراتيجيات مختلفة لإدارة الموارد، لكي يتمكنوا من المحافظة على بقائهم.(Adugna et al., 1995)

٣-٣-١ - الأرض

يُعرف نظام تملك الأرض بال «ديسا»، وبمقتضاه تمتلك القُرى الأرض جماعيا. وكل سبع سنوات تقوم البايتوهات بإعادة توزيع الأرض. وهناك لجان فرعية لتوزيع الأرض على أساس أنماط التُربة، أى درجة خصوبة التربة، فيحصل كل فلاح على قطعة أرض من كل نمط من أنماط التُربة. ويعتمد عدد القطع التى يمتلكها الفلاح، على مساحة الأرض المزروعة المتاحة من جهة، وعدد الأسر المعيشية داخل القرية من جهة أخرى، وتمتلك كل أسرة معيشية فى المتوسط تقريبًا خمسة تسميدى من الأرض (من١ إلى ١,٥ هكتار). وهناك أرض عامة تمتلكها القرية من أجل الرعى، ومن أجل التحريج Afforestation أى زراعتها بالأشجار، ومن أجل المدارس وغير ذلك من المنافع العامة. وبعد إعلان الحكومة المادة رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٤ تغير نظام تملك الأرض. تبعًا لهذا الإعلان القانونى الجديد أضحت الأرض ملكا للحكومة، ومن حق كل مواطن إريترى تخطى الثامنة عشرة استخدام الأرض للزراعة والرعى وغير ذلك من الاستخدامات.

ويوجد في منطقة الدراسة نقص حاد فى الأرض، تبعًا للضغط السكانى وصلاحية أغلب أراضيها للزراعة ورعي الحيوانات، وتعانى الأرض من حالة تآكل شديد وفقدان للخصوبة. ومن أجل زيادة إنتاجيتها يستخدم الفلاحون روث الحيوانات، ويلجأون إلى «تريحها» لفصل أو فصلين، ويحافظون على الماء والتربة من أجل التقليل من عملية التآكل أو تدهور الخصوبة.

أدت الزراعة التى تُمارس فى المنطقة منذ قرون إلى تآكل التربة. وأغلب المساحات الآن جرداء ذات تربة قليلة العمق، وقدرتها على الاحتفاظ بالماء هذيلة، وبالكاد تصلح لإنتاج

الحاصلات. ويعتقد الفلاحون أن تآكل التربة الناتج عن تأثير الجريان السطحى هو الشكل الأساسى لتآكل التربة فى المنطقة.

وسعيًا لتقليل عملية التآكل تُبنى مصاطب على جوانب الهضبة، من أجل حماية التُربة ورفع معدل الترشيح Infiltration Rate الذى يزيد من مستوى المياة الجوفيةWater Table. كما تُبنى أحزمة من الطين والحجارة حول الأرض المزروعة، سعيا للتقليل من تآكل التُربة والحفاظ على الرطوبة داخلها. وفى مناطق التُربة قليلة العُمق تُبنى الأحزمة الحجرية على الهضاب والأودية والأراضى الزراعية.

٣-٢-٢- الحياة النباتية الطبيعية

من المعتقد أن منطقة الدراسة منذ ما يقرب من مائة عام مضت، كانت زاخرة بغابات كثيفة تحتوى على أنواع مختلفة من الأشجار مثل :أشجار الزيتون الأفريقى Olea Africana ، وأشجار السنط بأنواعهاAcacia Spp علاوة على انواع أخرى من الأشجار تدعى باللاتينية: إيوكليا شياربر Euclea Shiarper ورهوس ناتالينسيس.-Rhus Natalen-sisولكن فى أعقاب مجئ الإيطاليين فى أواخر القرن الثامن عشر، أخذ الغطاء النباتى فى التناقص لكى يترك وراءه أشجاراً متناثرة تتواجد حول عدد قليل من الأماكن المقدسة. وإذا تتبعنا الأسباب الرئيسية لاختفاء الأشجار، سنجدها فى الحروب والجفاف واستخدام الأشجار فى البناء وصناعة الأدوات وإنتاج الفحم النباتى وحطب الوقود، وفى النهاية قطع الأشجار من أجل التوسع الزراعى. (انظر الجدول رقم ٤)

جدول رقم ٤

إجابات الفلاحين حول أسباب اختفاء الاشجار

النمط	الأعداد
الجفاف	٢٥
حطب الوقود	٢٢
البناء	٢٢
الحرب	٢١
التوسع فى الزراعة	١٠

Source : Adugna et.al.1995.

وبالإضافة إلي ما سبق أدت المجاعات المتكررة الناتجة عن غزوات الجراد إلى قيام الفلاحين باجتثاثات كثيفة للحياة النباتية،ثم جاءت ممارسة إنتاج الفحم النباتي وبيعه لشراء الحبوب الغذائية لكي تُفاقم من حدة الوضع.

والآن يُنفذ برنامج واسع لتحريج الأرض، من أجل استعادة الحياة النباتية الطبيعية، ويحمل اسم «برنامج الغذاء من أجل العمل». وفى إطار هذا البرنامج تُزرع الأشجار علي جوانب الهضاب، وأهم الأشجار المزروعة هي شجرة الأوكالبتوس Eucalyptus إلا أن الفلاحين يعتقدون أن إغلاق المنطقة (الحماية)، يُمثل الإجراء الأفضل والأجدى بالمقارنة بزراعة الأشجار.

٣-٢-٣ - الطاقة

تفيد الأسباب السابقة المنطقة فى الحياة النباتية، وهو ما يشير فى نفس الوقت إلى وجود نقص في الوقود. ونجد مصدر الطاقة الرئيسى في الحطب والروث الحيوانى وبقايا المحاصيل . (الجدول رقم ٥) وكما تشير بيانات الجدول فإن الحطب هو مصدر الوقود الرئيسى. وهناك استراتيجيات إدارة مُحكمة من أجل استخدام مصادر الحياة النباتية النادرة بأسلوب يتسم

بالتوازن. فالفلاحون يُسمح لهم بجمع حطب الوقود من القرية المالكة للحياة النباتية مرتين فى العام من أجل الاستهلاك المنزلى. وعندما تكون هناك احتفالات شعائرية Ceremonies وأجازات، يصبح من حقهم أخذ المزيد من حطب الوقود، ويحدد حجم تلك الزيادة بعدد معين من أحمال الحمير. وبالنسبة لروث البقر فهو يجمع من حظائر الماشية والحقول ثم يُجفف من أجل استخدامه كوقود. وفى الأعوام الأخيرة أدخلت الحكومة الكيروسين من أجل التقليل من الاعتماد على حطب الوقود. ولقد ذكر الفلاحون الذين شاركوا فى المسح، أن المنطقة تعانى نقصًا حاداً فى الوقود، وشددوا على وجود حاجة مُلحة لمصادر وقود أخرى بديلة.

جدول رقم ٥

نسبة توزيع الأسر المعيشية تبعًا لنمط الطاقة المستخدم

مصدر الطاقة	نسبة المجيبين المئوية
الحطب	٣٨
روث البقر	٣٢
الكيروسين	٢٢
بقايا المحاصيل	٨

Source : Adugna et al.1995

٣-٢-٤ - الماء

يمثل المطر المصدر الرئيسى لمياه المنطقة، وهو المصدر الوحيد لمياه السدود الصغيرة والبرك وإعادة شحن الآبار. ولا توجد في المنطقة جداول مياه دائمة . ولدى كل قرية آبارها أو بركها الخاصة، وهناك قرى تمتلك سدوداً صغيرة تستخدمها فى حجز المياه للشرب وزراعة الخضروات فى المناطق الواقعة أدنى الجداول. وأغلب القرى تعانى من مشكلة النقص الحاد فى المياه، خلال الفصل الجاف وأعوام المطر الضعيف (الجفاف)، ويتعين بالتالي على الفلاحين

وحيواناتهم أن يرحلوا لمسافة تتراوح بين خمسة وعشرة كيلو مترات لكى يجلبوا الماء من أجل الاستخدام الإنساني والحيوانى.

٣-٢-٥- أنماط المحاصيل والزراعة

تنمو فى مناطق المرتفعات طائفة واسعة من الحاصلات، ويوضح الجدول رقم ٦ أهم تلك الحاصلات. وكما يُظهر لنا الجدول يزرع أغلب الفلاحين الشعير، لأنه نبات سريع النمو والنضج وبالتالى يمكنهم حصد المحصول قبل توقف الأمطار. وهم يرون أيضا أن الشعير يُمكنه تحمل الأوضاع المناخية المناوئة ويزودهم بعلف للماشية. وفى حالة الجفاف يزرع الفلاحون أيضًا نبات الجُلبان Grasspea لأنه يتحمل نقص مياه المطر.

ويبدأ إعداد الأرض لزراعة أغلب الحاصلات فى شهر يناير، في أعقاب حصاد الحاصلات فى ديسمبر مباشرة. ويتم تجهيز الأرض من مرتين إلى أربع مرات، من أجل الحفاظ على الرطوبة والتهوية الجيدة والتحكم فى الأعشاب الضارة. ومن أبريل يُمارس الفلاحون الزراعة الجافة بالنسبة للمحاصيل المبكرة، وفى يونيو فى حالة تأخر المطر، وهم يفعلون ذلك من أجل الحصول على ما يكفى من الرطوبة لنمو زراعاتهم.

جدول رقم ٦

المحاصيل الرئيسية فى منطقة الدراسة (عينة)

المحصول	الأسم العلمى	النسبة المئوية من الفلاحين
الشعير	Hardeum Vulgare	٨٧
القمح	Triticum Spp	٥٣
التف (TAF)	Eragrostis Taf	٥٥
الباقلاء (Faba Bean)	Vicia Faba	١٨
الفول (Dagussa)	Vicia Faba	٣٤
لذرة الصفراء	Eleusine Caracona	٦٠
البطاطس	Solanum Indicum	٢٠

Source : Adugena et.al.1995

وهناك ما يقرب من ٤٢٪ من فلاحى منطقة الحماسين يزرعون حاصلات مختلطة Mixed Crops. والمجموعات التى نجدها شائعة بينهما هى «الهانفيز» (خليط من الشعير والقمح)، والذرة الرفيعة مع الذرة البيضاء، و«الوهرير» (الذرة الصفراء مع البقول)، والذرة الرفيعة مع البقول، الذرة الرفيعة مع الذرة الصفراء، وفى النهاية الباقلاء Faba Bean مع البازلاء Field Pea.

ويمكننا تحديد الأسباب الاساسية التالية لزراعة الحاصلات المختلطة :

١ - الوصول إلى أعلى ناتج ممكن لكل وحدة زراعية .

٢ - تقليل المخاطر المرتبطة بزراعة المحصول الواحد، من خلال توفير ضمان ضد الجفاف والأمراض وغير ذلك من المخاطر.

٣ - الحصول على نمطين من الحاصلات من نفس الأرض، يعمل أحدهما كمدعم للآخر، أى تعظيم كفاءة استخدام الأرض.

كذلك يُمارس فلاحو المنطقة الدورة الزراعية، وتبعًا لما يقولونه تساعد الدورة الزراعية على تحقيق ما يلى :

أ - الحفاظ على خصوبة التُربة.

ب - تقليل الإصابة بالحشرات والأمراض.

ج - تحسين الناتج وزيادة احتياطى الرطوبة فى التربة.

وفيما يلى قائمة بالدورات الزراعية الشائعة فى منطقة الدراسة :

أ - شعير ... > شعير ... > شعير ... > إراحة للأرض أو زراعة أحد نباتات الحبوب القطانية.

ب - حمص أو جُلبان ... > شعير ... > التف أو إراحة الأرض.

ج - باقلاء ... > شعير ... > التف

٣-٢-٦ - الماشية

تمثل الماشية أحد المكونات الأساسية للنظم الزراعية فى المنطقة. ولقد ذكر حوالى ٨٠٪ من الفلاحين الذين أجرينا معهم مقابلات أنهم يمتلكون ماشية، وتتوزع ماشية المنطقة بين الأبقار والأغنام والماعز والحمير، وهذا التنوع فى حد ذاته يُمثل أحد أشكال تقليل المخاطرة.

وفى وقت ما كانت المنطقة معروفة جيداً بإنتاجها الحيوانى.ولكن التطورات التى شهدتها المنطقة جاءت معها بعده عوامل، قادت إلى الانخفاض فى أعداد الماشية، وأهمها الجفاف الدائم والافتقار إلى الغذاء وأمراض الماشية.

وفى الوقت الراهن، نلاحظ صغر حجم قطيع الأسرة المعيشية الواحدة، الذى أصبح حجمه يتراوح من صفر إلي واحد. وأغلب الفلاحين لا يملكون سوى ثور واحد، وقلة قليلة منهم تمتلك

من بقرة إلى ثلاث بقرات لاستخدام ألبانها.

وتمثل مشكلة نقص الغذاء الحيوانى قيداً قوياً على إنتاج الماشية وإنتاجيتها فى المنطقة موضع الدراسة. وعلة هذا النقص نجدها فى الجفاف والإفراط فى الرعي والنقص الحاد فى المراعى، وكل ذلك يحد من أعداد الماشية التى يُمكن تربيتها.

وفى كل قرية هناك مساحات مراعٍ يُجرى تسييجها ثم تخصيصها أساسًا لرعى الثيران. ويُدار هذا المورد النادر بأسلوب مُحكم، فلا يُسمح إلا للحيوانات الجريحة أو الامهات اللاتى ولدن حديثاً باستخدام المرعى ولفترات زمنية محدودة.

ويسمح للثيران بالرعى يوميًا سواء كانت تقوم بمهام حراثة الأرض أو لا تقوم بذلك، بينما تعزل بقية الحيوانات عن المرعى حتى بداية فصل الأمطار الرئيسى فى يونيو. وفيما بين يونيو وأوائل أغسطس يصبح المرعى مفتوحًا متاحًا لكل أنواع الحيوانات، وفى أعقاب ذلك يُغلق مرة أخرى أمام أى حيوانات عدا الثيران.

ونجد فى منطقة الدراسة بكثافتها السكانية العالية نسبيًا وأراضيها المتآكلة، نموذجًا لحالة الجماعات الزراعية فى منطقة المرتفعات الوسطى. ويهاجر الفلاحون الآن إلى المنخفضات ذات الكثافة السكانية الأقل، والتى كانت دائما مناطق الرعى التقليدية أمام الرعاة، مما يؤدى إلى خلق المزيد من الضغط على مناطق الرعى.

٤ - نتائج المستقبل

استطاع الرعاة والرعاة المزارعون والفلاحون الإريتريون ، تطوير عدة استراتيجيات لإدارة الموارد مكنتهم من المحافظة على بقائهم، داخل بيئة الأرض الجافة القاسية المحيطة بهم.

وفى إطار جهودها التنموية الموجهة إلي سكان المناطق الريفية، انتهجت الحكومة سياسات المشاركة. ومنذ تحرير البلاد بنيت أعداد كبيرة من المدارس والعيادات والآبار والطرق الفرعية داخل المناطق الريفية. كذلك أنجزت محاولات وجهود واسعة، من أجل إصلاح أوضاع البيئة

عبر المشاركة الشعبية. كما شُجع التعليم الأولى علي استخدام اللغة الأم في برامجه، كذلك أصبحت الإذاعة تبث برامجها باللغات المحلية. وتستهدف كل تلك الجهود تحسين حياة فقراء الريف.

وفى إطار الحدود التى تفرضها الأوضاع الطبيعية، وكما تدل الخدمات المقدمة ، يتضح لنا أن الحكومة تُفضل استقرار الرعاة، لكنها تفعل ذلك من خلال تنسيق وثيق معهم. ويمكننا القول إن رعاة إريتريا ليسوا مهمشين كما هو الأمر بالنسبة لجماعات رعاة أخرى فى افريقيا. (Omer,1993)

مراجع الدراسة :

Adugna Haile, Woldeamlak Araia, Mohamed Kheir Omer, Woldeselassie Ogbazghi and Melake Tewolde, (1995). Diagnostic Farming Systems Survey in South Western Hamassien, Eritrea. *Bulletin No. 1*, 95, College of Agriculture and Aquatic Sciences, University of Asmara, Asmara, Eritrea.

Azbaha Haile, Iyassu G.Tatios, Mohamed Kheir, W/Selassie Ogabazghi, Wolde-Amlak Araia, T. Selassie G/Mariam, Ghidey G/Selassie and Tedros Ogbai, (1995). "Progress Report on the Rehabilitation of Degraded Lands in Eritrea," Asmara, Eritrea.

FAO (1994). *Eritrean Agricultural Sector Review and Project Identification*, Main Report, Rome.

Omer, Mohamed Kheir (1993). "A Brief Report on Pastoral Issues in Eritrea", in UNSO/UNDP (eds.), *Pastoral Natural Resources Management and Policy*, UNSO/UNDP.

Woldemichael, B. (1992). "Rural Development in Post Conflict Eritrea: Problems and Policy Options", in Doornbos et al. (eds), *Beyond Conflict in the Horn*, The Red Sea Press.

على سعيد يوسف

١١

استراتيجيات البقاء فى الأراضى الجافة الأثيوبية : حالة رعاة العفر فى وادى اواش

١ - المنخفضات الأثيوبية : السمات الأساسية

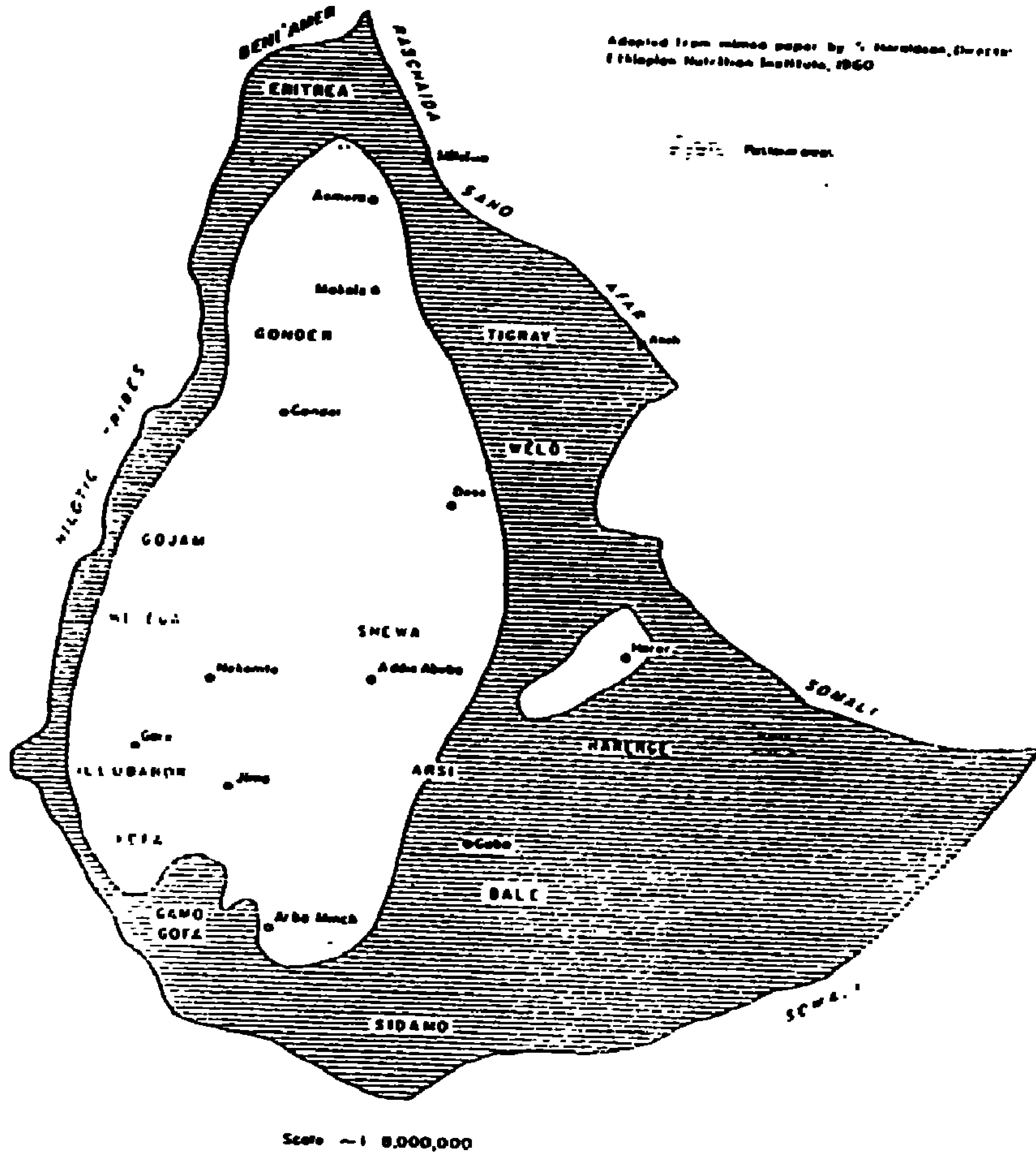
تشكل المنخفضات فى أثيوبيا حوالى ٦٠٪ من إجمالى مساحة سطح الأرض. ويتراوح معدل سقوط المطر من ٣٠٠ إلي ٤٠٠ ميليمتر فى المناطق المنخفضة، ومن ٦٠٠ إلى ٧٠٠ ميليمتر فى المناطق الأكثر ارتفاعًا. ويشكل الرعاة والرعاة المزارعون غالبية سكان تلك المنطقة. وهناك أكثر من ١٥ جماعة رعوية إثنية في أثيوبيا (مايزيد عن خمسة ملايين)، تشكل تقريبا ١٠٪ من إجمالى عدد سكان البلاد. وأكبر تلك الجماعات الرعوية هى جماعات الصومالى Somali والبوران Boran والعفر Afar، التي يعيش كل منها على التوالى فى المراعى الجنوبية الشرقية والمراعى الجنوبية الشمالية الشرقية. وإلى جوار تلك الجماعات الكبرى هناك جماعات أخرى أصغر حجمًا، منها جماعات الحِمَرْ Hamar والآربورىArebore والداسانيتش Dassanetch فى الجنوب الغربى، والنويرNeur فى الغرب، وجماعات الرعاة المزارعين من الآرسىArsi والكيريو Kereyu والبالى Bale فى الجنوب الشرقى والمناطق الوسطى. (شكل رقم ١)

تتميز مناطق الرعى فى أثيوبيا بدرجة عالية من التغيرية Variabilityوعدم إمكانية الاعتماد على المطر، سواء فيما بين الأعوام المختلفة أو فيما بين الأماكن المختلفة فى نفس العام، وأيضا ندرة الحياة النباتية وتغيريتها الفصلية، وضعف القدرة على المقاومة فى مواجهة الجفاف والتآكل. وفى أغلب مناطق الرعى يُمكن بالكاد ممارسة الزراعة المعتمدة على ماء المطر، ولكن هناك إمكانية لتطوير الرى وتجميع المياه.

* ترجمة : د. صلاح أبو نار.

شكل رقم ١

مناطق الرعى فى أثيوبيا



وتربية الماشية هي النشاط الاقتصادي الأساسي لرعاة المنخفضات الأثيوبية. ويساهم القطاع الرعوي البدوي بتربية حوالى ٤٠٪ من أبقار البلاد، و٧٥٪ من الماعز و٢٥٪ من الأغنام و ٢٠٪ من الخيول و ١٠٠٪ من الجمال. (UNDP/RRC,1984) وتُمثل الماشية ومنتجاتها (الحيوانات الحية والجلود)، المصدر الثاني للدخل الناتج عن التبادل الخارجي، وتشكل صادرات القهوة المصدر الأول.

وتواجه الجماعات الرعوية والرعوية الزراعية مشاكل عديدة ذات أصول داخلية وخارجية،أهمها تقلص واستنزاف قاعدة الموارد تحت تأثير التوسع الزراعي أساسًا، وانخفاض إنتاجية القطيع وانتشار الأمراض الحيوانية، وفقر الخدمات الاجتماعية والاقتصادية مثل البنية التحتية والصحة والتعليم، وانتشار الجفاف، والنمو السكاني، وانهيار المؤسسات التقليدية وغيرها من الكوابح الاجتماعية والسياسية. ثم جاء تأثير خطط التنمية، لكي يُدعم المؤثرات السلبية السابقة. فإذا غضضنا النظر عن مدى مساهمة القطاع الرعوي الراهنة في الاقتصاد القومي، سنجد مخططي التنمية قد تجاهلوا إمكانيات تطوره المستقبلية، وحكموا عليه بكونه غير قابل للبقاء.

١-١ - وادي اواش

نهر اواش هو أطول الأنهار الأثيوبية، ويتكون من حوله وادي أواش الذي يمثل ١٠٪ من مساحة البلاد، وهناك حوالى ٧٠,٠٠٠ كيلو متر مربع،أي ما يساوي ٥٨,٣٪ من إجمالي مساحة الوادي، تحصل على مياهها من النهر. ومن ضمن أراضي الوادي يروى حوالى ٦٠,٠٠٠ هكتار بواسطة مشاريع الري الكبرى. (Halcorow, 1990) ويمثل نهر اواش وروافده مصادر المياه الوحيدة، لأغلب ماشية جماعات العفر والكيريبو والإيسا خلال الفصل الجاف. كذلك تُستخدم السهول الفيضية كمجال أساسي لرعي قطعان العفر والكيريبو خلال الفصل الجاف.

وتتباين تُربة الوادي من حيث طبيعتها، وتتكون من تُربة طينية سوداء غرينية Black

Alluvial Clays وتربة غرينية بنية Brown Alluvial Soils فى منطقة مشروعات الرى، بالإضافة إلى الحواجزLevee الغرينية النهرية ومراوح الحصباءGravel Fans والسهول الخالية من الحصباء Gravel out Washed Plains والحمم الحمضيةAcid Lava وأنواع البازلتBasalt .(MAS,1991).

وتسيطر على الحياة النباتية أحراج شجيرات السنط النفضيةDeciduous Acacia التى تنمو غالبا بمحازاة السهول الفيضية للنهر . والحياة النباتية فى المواقع الجافة، تختلف وتتباين بين الأجمة الجافة الكثيفة Closed Dry Thicket إلى مناطق الشجيرات غير الكثيفة Open Shrubland ذات الأشجار المتناثرة عشوائيا، إلي سهول الحشائش النجيلية التى لا تنبت فيها نباتات شجرية علي الإطلاق. وبالنسبة لأنواع الحشائش النجيلية الرئيسية فهى: شريسوبوجن أو شيرى Chrysopogen Aucheri ، وادروبوجين Adropogen gen Spp وارستيدا. Aristida Spp.

ورعاة العفر هم سكان الوادى الأساسيون، ويحتلون الأجزاء الوسطى والدنيا منه. أما أعلى الوادى فيسكنه سكان المرتفعات، وبالقرب من الوسط نجد رعاة الكيريبو. أما رعاة الإيسا Issa¨ وهم إحدى عشائر قبيلة الهاشيا Hashiya فى الأراضى الصومالية شرق إقليم العفر، فهم يتحولون أكثر فأكثر إلى سكن المناطق الوسطى من الوادى ، ويدخلون فى الأغلب فى تنافس متزايد مع رعاة العفر سكان المنطقة الأصليين.

١-٢ - العفر

يسكن شعب العفر المراعى الشمالية الشرقية فى أثيوبيا وإرتيريا وجيبوتى. وفى اثيوبيا يحتل العفر المساحة الأكبر من وادى أواش. وحتى الآن لا يوجد سوى القليل جداً من المعلومات حول السكان العفريين. فالتقديرات الخاصة بعدد العفريين الاثيوبيين، تتراوح من ٤٠٠,٠٠٠ (Ayele,1986) إلى ٤,٥ مليون (Alimirah,1993) ولكن يبدو لنا أن

الرقم الأخير يتضمن قدراً كبيراً من المبالغة، من واقع أن إجمالي عدد رعاة أثيوبيا يُقدر بحوالى خمسة ملايين. ويقوم الاقتصاد العفرى فى المقام الأول على الرعى، وهم يربون الابقار والجمال والماعز والأغنام. ومثلها مثل أى جماعة رعوية وتمثل الماشية العمود الفقرى الاقتصادى، بالإضافة إلى كونها قيمة ثقافية فى حد ذاتها.

والواقع أن الطبيعة الهامشية للبيئة وتأثير بعض القوى الخارجية، قد فرضا قيوداً معينة على إنتاج الماشية العفرية، وأيضا على حياة وبقاء العفر أنفسهم. فالتعديات التى مارستها مشاريع الرى على أرضهم، والتزايد فى أعداد الماشية، وحالات الجفاف الحادة والمتكررة، ساهمت جميعها فى وصول الرعى العفرى إلى حالة الأزمة.

وفى الأقسام التالية من الدراسة، سوف نلقى الضوء على استراتيجيات التكيف الرئيسية التى طورها العفريون من أجل مقاومة البيئة القاسية، واستجاباتهم للضغوط الخارجية المفروضة عليهم.

٢ - إدارة الماشية وموارد الرعى

٢-١ - تنويع القطيع

يلجأ العفر إلى تنويع قطعانهم بحيث تجمع بين البقر والجمال والمواشى الصغيرة. ويمثل تنويع تكوين القطيع إحدى إستراتيجياتهم فى مواجهة مخاطر الجفاف والأمراض. وبالتالى يساعد التنويع على الحفاظ على التوازن، بين إمكانية المرعى على توفير العلف من جهة، واحتياجات الماشية الغذائية من جهة أخرى. وعلة ذلك أن الحيوانات المختلفة، يمتلك كل منها بيئته الخاصة الملائمة والمختلفة. وهناك سبب آخر للتنويع هو القابلية للإحلال Substituta-bility والتكاملية بين أنواع القطعان المختلفة، وذلك فيما يتعلق بطبيعة المنتجات الحيوانية ومعدلات النمو ونوعية الوظائف التى تؤديها الحيوانات. ويوضح الجدول رقم ١ مستوى تنويع القطعان بين جماعات عفر وسط الوادى.

جدول رقم ١

متوسط ملكية الأسر المعيشية للماشية فى وادى اواش الأوسط حسب نوع الحيوان (عينة)

النوع	العدد	النسبة المئوية
الابقار	١٥.٨	٣٨.٥
الجمال	٣.٨	٩.٢
الأغنام والماعز	٢١.٢	٥١.٦
الخيول	٠.٣	٠.٧
الاجمالى		١٠٠

(Source : Ali (1992).

وكما نلاحظ عند مطالعة الجدول يحتفظ العفر بكل أنواع الماشية، حتى يمكن للقطيع أن يلبى احتياجات الأسرة المعيشية الغذائية والنقدية. ويضاف إلي ذلك أن الجمع بين الحيوانات الجالحة أى التى ترعى أوراق وأغصان شجار والشجيرات Browsers والحيوانات الكالئة أى التى ترعى الحشائش والأعشاب Grazers يسمح لهم باستخدام أكثر كفاءة لموارد المرعى.

٢-٢ - إدارة القطيع

تقوم الوحدة الراعية Herding Unit داخل العفر على العائلة الأبوية الممتدة، التى يمكن أن تستقر داخل معسكرات متعددة. ويقوم الأولاد الكبار والرجال الصغار برعاية الأبقار والجمال، بينما يقوم الأولاد الصغار والنساء والفتيات برعى الماعز والأغنام والابقار المدرة للألبان. ومن ضمن الاستراتيجيات الإنتاجية المتبعة، تقسيم القطعان على معسكرات مختلفة،

وفصل القطعان عن بعضها البعض ثم إعادة تجميعها تبعًا لأحوال العمل والموارد. ويقسم القطيع إلى ثلاث مجموعات : الأبقار الجافة أي غير المدرة للألبان، والعجول، وعدد قليل من الذكور يُرسل بهم إلى مرعى بعيد عن مواقع المعسكر. يُحتفظ بالأبقار المدرة للألبان حول المعسكر، لكي يمكن تغذيتها بالأعشاب المقطوعة من على ضفاف النهر وقنوات الري. بينما تظل العجول غير المفطومة حول منزل الأسرة، بعيدة عن أمهاتها خلال فترة النهار. أما الجمال فهي تؤخذ في العادة إلى أماكن بعيدة لفترة تصل إلى خمسة أسابيع.

ويتخذ رئيس الوحدة الراعية، سواء كان الأب أو الأخ الأكبر ، أغلب قرارات الإدارة الاستراتيجية التي تتضمن تحديد حركة المعسكرات، وتوزيع أعضاء الأسرة المعيشية بين مختلف المعسكرات، وتوزيع الحيوانات المدرة للألبان على مختلف الزوجات،واستعارة أو إعارة أو ذبح الحيوانات. ولكن هناك بعض القرارات الاقتصادية تقوم الزوجات باتخاذها، وعلى الأخص تلك القرارات المرتبطة بعملية إنتاج الألبان. وعلاوة على ما سبق نلاحظ أنه، إذا كان بيع الحيوانات وعلى الأخص الماشية والجمال، يعتمد على موافقة ورضا الجماعة المحلية Local Community، فإن قرار بيع الماشية الصغيرة Small Stocksمن اختصاص المالك بمفرده.

ولا ينتهج العفر في تنميتهم للقطعان نهجًا محافظًا حذراً ، بل على العكس ينتهجون وجهة ذات طبيعة نفعية، من خلال تفضيل تربية أكبر عدد ممكن من الحيوانات. ذلك أن العفر يعتقدون أن القطيع كلما كان أكبر عدداً، كلما تزايدت فرص بقاء الحيوانات في أعقاب المجاعة. ومن خلال مجموعة المقابلات التي أجريناها، مع ٩٤ أسرة معيشية عفرية تسكن وادي اواش الأوسط، وجدنا أن الأسرة الواحدة تحتاج في المتوسط إلى تربية ٢٧ جملاً و٤١ بقرة و٨٠ حيواناً صغيراً، من أجل أن تحافظ على بقائها أو لكي تلبي احتياجاتها من الطعام والنقد،ولكي تكون قادرة على استعادة القطيع في أعقاب المجاعة والكوارث الأخرى. (Ali,1992)

٢-٣ - تحركات الماشية

بفعل تغيرية الامطار ومعها تغيرية الرعى الطبيعى، فرض على رعاة العفر درجة من البداوة، أضحت بالفعل إحدى السمات الأساسية لاستراتيجيتهم الإنتاجية. إن تحركات الماشية وأنماط الرعى يحكمها توفر الماء والعشب وأراضى الرعى، وهذا يعتمد بدوره على المناخ. ويتنقل نمط الرعى العفرى التقليدى، بين مواقع الفصل الجاف ومواقع الفصل المطير، أى من ضفة النهر عبر السهل الفيضى إلى الهضاب وأراضى رعى الفصل المطير الواسعة. (شكل رقم٢). ويستخدم العفر المنطقة القريبة من ضفة نهر أواش خلال الفصل الجاف (من ديسمبر إلى يونيو)، ويتحركون مع أكواخهم المصنوعة من البوص والقابلة للحمل وماشيتهم إلي مناطق المنحدرات خلال فصل الأمطار (من يوليو إلى أكتوبر)، من أجل استغلال نمو العشب النضير فى مراعى الفصل المطير.

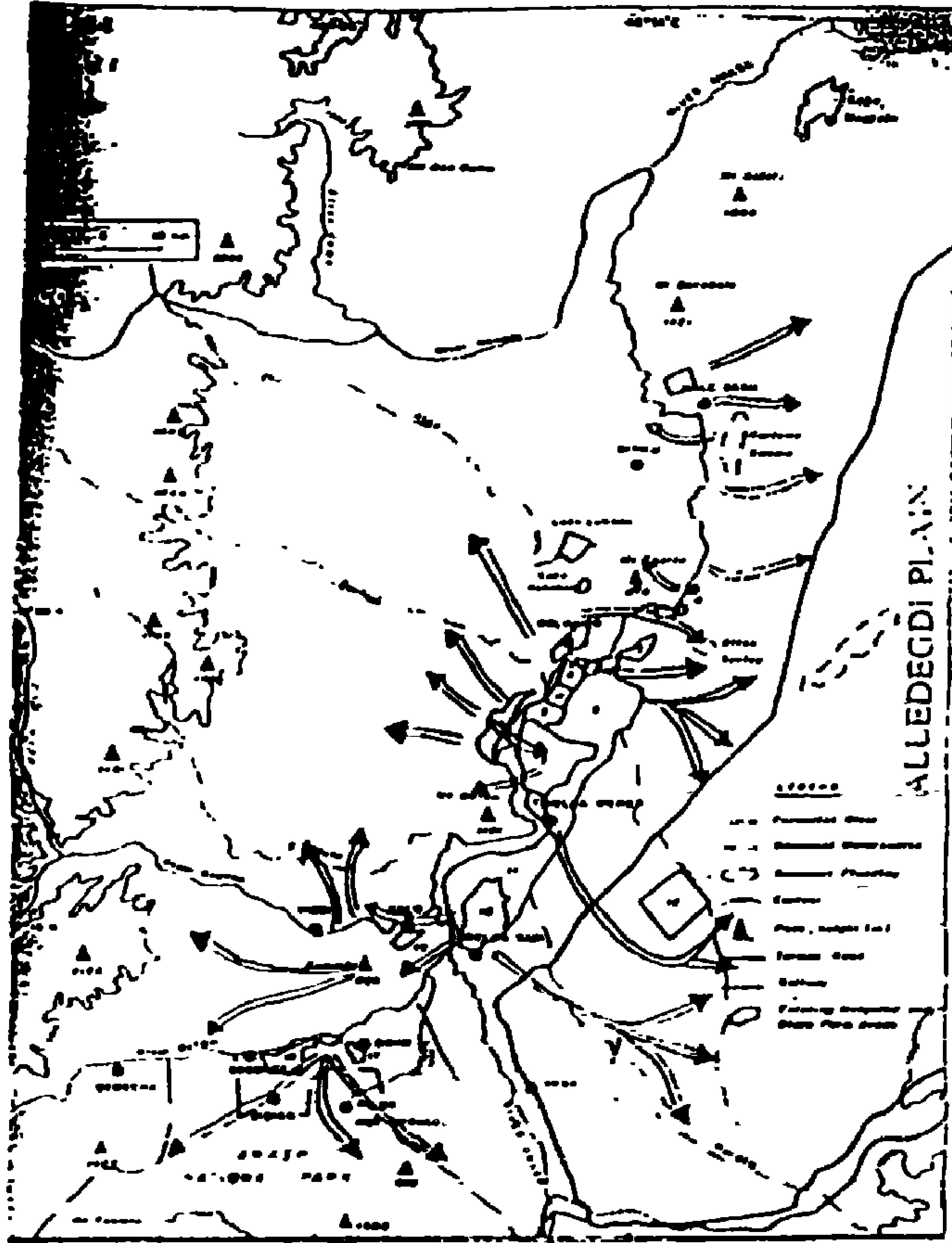
وهناك سبب آخر لتحركات الماشية والإنسان، علاوة على عامل البحث عن المرعى والماء، وهو تجنب الحشرات المؤذية مثل القرادات Ticks والسوسMites والذباب القارض Biting والبعوضMosquitos .ولكن فى الأعوام الأخيرة تناقصت مناطق الرعى المتاحة أمام العفر، إلى درجة دفعتهم لقضاء كل الفصول فى أراضى رعى فصل الأمطار أساسًا. وسبب هذا التناقص هو نزع ملكية المناطق، التى كان العفر يلجأون إليها خلال الفصل الجاف، والمتواجدة بمحازاة سهول نهر أواش الفيضية، وذلك من أجل استخدامها فى الزراعة التجارية.

٢-٤ - إدارة أراضى الرعى

على الرغم من أن كل الأراضى بما فيها المراعى فى أثيوبيا قد أعلنت ملكيتها للدولة، لا يزال قانون تملك الأرض التقليدى هو الذى يحكم حق العفر فى استخدام مناطق المراعى. إن إمكانية وحق استخدام مناطق الرعى تعتمد على تحكم العشيرة فى تلك المناطق، بينما حافظت البدنات والأفراد على التحكم فى الآبار داخل كل أجزاء الأراضى العفرية.

شكل رقم ٢

انتجاع العفر الفصلى فى منطقة الدراسة



وفى الجزء الأدنى من الوادى يمتلك العفر بنية سياسية، تنظم إمكانية وحق استخدام الماء والأرض الزراعية ومناطق الرعى، من خلال نظام مُديرى الأبقار والغابات المركزيين (مالوكتى Malokti ومفردهام الاك Malak المعينين من قبل سلطنة الأوسا Awssa. (Gamaldin,1987) ومراعى وادى اواش الأوسط ملكية عامة لكل عشائر المنطقة. وهناك الكثير من العشائر التى تتعاون فيما بينها، من أجل توفير المياه لقطعانها وحمايتها ضد المخاطر الخارجية. والواقع أن إمكانية وحق استخدام المياه والمراعى فى وادى أواش الأوسط، هو الأمر الهام عمليًا وليس حق الملكية.

وتقليديا يوجد لدي العفر قواعد Rule وتنظيمات Regulation لضبط استخدام الأشجار الهامة، مثل الطلح Acacia Tortilis التى تشكل قرنات بذورهاSeed Pods الغنية بالبروتين مصدراً إضافيًا مهمًا خلال الفصول الجافة. وعمليًا يتطلب القيام بقطع تلك الأشجار الحصول على إذن مُسبق من كبير العشيرة Clan Elder. ومع نمو السكان، وتزايد تعديات المزارعين والجماعات الرعوية المنافسة مثل الايسا Issa على أراضى العفر، أضحت القوانين العرفية لإدارة موارد المرعى معرضة للانتهاك. وكنتيجة لذلك ظهرت معارك عارضة، سواء بين مختلف جماعات العفر أو بين العفر وغيرهم من الجماعات، تحت تأثير التنافس على موارد الرعى والمياه.

٢-٥ - المساعدة المتبادلة وتحالف الماشية

هناك استراتيجية بقاء أخرى تمكن رعاة العفر من المحافظة على حياتهم والبقاء داخل بيئتهم، وهى روابط المساعدة المتبادلة المؤسسية التقليدية وعلاقات الدعم المتبادل الخاصة فى مجال الماشية التى ندعوها : تحالف الماشية Stock Alliances. تساعد ميكانزمات المساعدة المتبادلة الأسر المعيشية الجديدة أو المعدمة، على تكوين قطعانها وإعادة تكوينها بعد حدوث أى كارثة غير متوقعة تؤدى إلى هلاك القطيع. ولقد قام أيليى Ayele (1986) بتحديد عدد من ميكانزمات المساعدة المتبادلة وتحالف الماشية، تُمثل شكلا للتكيف يُمكّن

جماعات العفر من البقاء داخل بيئة معادية، ويعاد فرضها من قبل الجماعة المحلية. وتتضمن تلك الميكانزمات ما يلي :

١ - الهانتيلا Hantilla : تعنى حصول الأسر المعيشية المعدمة من الأسرة الأخرى القادرة، على الحيوانات المدرة للألبان فى صورة قرض مجانى، من أجل استهلاك ألبانها فى الغذاء.

٢ - الايربو Irbu : إذا حدث وفقد بعض العفريين حيواناتهم خلال أحد الأوبئة أو الغارات، يمكنهم التوجه إلي غيرهم من العفريين وطلب حيوانات بديلة منهم، دون أن ينظر الآخرون إلى سلوكهم بوصفه ضربًا من التسول

٣ - الجيراهارا Gera Hara : وتعنى مطالبة الفرد جماعته المحلية منحه بعض الحيوانات لشراء أسلحة نارية.

٤ - الهولا هارا Hula Hara : وتعنى مُطالبة الفرد جماعته المحلية منحه أحد الحيوانات، لذبحه عندما تلد زوجته مولوداً جديداً.

٥ - الديجيبى هار Digibi Hara : وتعنى عادة المطالبة ببعض المواشى الصغيرة، من أجل ذبحها خلال احتفالات الزفاف.

٦ - الميديلى هارا Medili Hara : وتعنى التماس الحصول على بعض الحيوانات لسد حاجة شخص مريض.

٧ - الريبى هارا Rebey Hara : وتعنى التماس الحصول على بعض الحيوانات من أجل ذبحها خلال شعائر دفن الموتى.

٨ - الزكاه : زكاة المال التى تفرضها وتنظمها العقيدة الإسلامية وتوجه إلى الأسر المعيشية الفقيرة.

وهناك أيضا «تحالف الماشية» بين مختلف الافراد، ويعنى أن يأخذ الفرد بعض الحيوانات من حليفه، مقابل أن يأخذ منه هذا الحليف بعض الحيوانات فى وقت آخر، ويجب أن نلاحظ أن

نوعية وكمية ما يمكن تبادله من حيوانات لا يشترط فيها التماثل.

٢-٦ - التنظيمات التبادلية مع المزارعين

كان لجماعات العفر دائمًا تنظيماتها التبادلية مع المزارعين، وعلى الأخص مزارعى الاورومو Oromo فى مناطق المنخفضات، وتتضمن تلك التنظيمات ما يلى :

١ - يمنح المزارعون جماعات العفر حق رعي بقايا الحاصلات، فى مقابل قيام العفر بتسميد حقولهم بروث بهائمهم، أو استعارة مواشيهم من أجل حرث الأرض أو درس المحاصيل.

٢ - يؤجر العفر حيواناتهم لمزارعى الاورومو وعلى الأخص الثيران، كما يتاجرون معهم.

٣ - يقوم مزارعو المنخفضات برعى حيواناتهم فى مراعى العفر.

٤ - يعمل العفر كرعاة لدى المزارعين فى مقابل استهلاك ألبان الأبقار والمشاركة فى العجول.

ومؤخراً حل الاضمحلال بتلك التنظيمات تحت تأثير صراعات الحدود، الناتجة عن تعديات المزارعين على أراضى العفر وزيادة أعداد الماشية والبشر بما يترتب عليها من تزايد الضغوط على الأرض المتاحة.

٣ - الجفاف وميكانزمات التأقلم.

يمثل الجفاف ظاهرة دائمة التكرار فى وادى اواش. وخلال العقود الأربعة الأخيرة، أصاب العفر خمس مجاعات حادة، جاء أولها فى عام ١٩٥٨ وبقيتها فى أعوام ١٩٦٤ و ١٩٦٦ و ٧٣-١٩٧٤، ٨٣-١٩٨٤. (Wood,1970,Pambkurst,1986) وتشير الوقائع إلى أن مجاعتي عقدى السبعينيات والثمانينيات لم تحدثا كنتيجة لنقص الأمطار، لكنهما تفاقمتا تحت تأثير نزع ملكية أراضى مراعى فصل الجفاف والمجاعة، وبناء السد وتطويق مساحات واسعة من الأراضى من أجل «الحديقة القومية» National Park، واختفاء الحياة النباتية

وتآكل التربة في مناطق المراعى، والتجارة المباشرة وفشل التأهيل بين العفر (Kloos,1982, Timberlake,1985,Gamaladin,1987).

وقد أدت حالات الجفاف المتتالية إلى خسائر جسيمة فى الأرواح والماشية ،والتغير فى الايكولوجيا العامة، وتفاقم الصراعات الداخلية والإثنية، وتدمير البنية الاجتماعية، والتغير فى الاتجاهات نحو الحياة، أى فقدان الثقة فى أسلوب الحياة الرعوية. وفي أعقاب حدوث مجاعة، تتدهور أحوال المرعى وتتناقص الحشائش السنوية، وتتعدى الشجيرات على المراعى. ولقد أجبرت تلك الظواهر رعاة العفر على تغيير تكوين قطعانهم، من قطعان تكثر فيها الماشية الكالئة أي التى ترعى الأعشاب والحشائشGrazers، وتقل فيها الماشية الجالحة أى تلك التى ترعى أوراق وأغصان الأشجار والشجيرات Browsers، إلي قطعان ذات تركيب يناقض التركيب السابق، وهو ما يعنى الانتقال من قطعان تكثر فيها الابقار والأغنام إلى قطعان تكثر فيها الجمال والماعز.

وهناك ميكانزمات أخرى للتأقلم خلال فترة الجفاف، من ضمنها تكثيف جمع النباتات البرية، والصيد وبيع الحيوانات وشراء الحبوب، والسطو على الآخرين، والهجرة ،وبيع حطب الوقود والفحم النباتى، والعمل المأجور فى المزارع، وبيع المنتجات الحرفية، وتجارة السلع المهربة. وعندما يحل بالمنطقة جفاف طويل الأمد، يقومون بذبح العجول حتى يمكن إنقاذ الأمهات، ويشذبون أشجار السَنْط العربى Acacia Nilotica والطلح Acacia Tortilis لكى يحصلوا على قرناتها Pods لاستخدامها فى تغذية الماشية. كذلك تساهم ميكانزمات المساعدة المتبادلة وتحالف الماشية، فى إعادة بناء قطعان العائلات التى فقدت ماشيتها بالكامل خلال مدة الجفاف.

والواقع أن استراتيجيات مثل تغيير تكوين القطعان، وممارسة الأنشطة غير الرعوية، والهجرة، وتشذيب أشجار السنط.. الخ، هى ميكانزمات لاستراتيجيات البقاء التى يتبعها العفر، من أجل التأقلم مع النتائج المدمرة للجفاف الذى يصيب الإقليم بشكل متكرر.

٤ - سياسة الدولة واستجابة العفر

٤-١ - تأسيس مزارع الدولة فى إقليم العفر

انتهجت الحكومات السابقة سياسات تنمية زراعية خاطئة، استهدفت تأسيس مزارع تجارية كبيرة فى وادى أواش، ولم تعترف بحقوق العفر تجاه الأرض، مما أسفر في النهاية عن تأثيرات سلبية خطيرة حاقت بالعفر ونظامهم الإنتاجى. فلقد منحت المشروعات الخاصة والحكومية مساحات واسعة من مراعى الفصل الجاف، دونما يحصل العفر- وذلك منذ الستينيات- على أى تعويض عن أراضيهم.

وهناك ٧٠,٠٠٠ هكتار فى الوادي من مراعى الفصل الجاف أدخلت فى نطاق الأراضى المروية. وفى الجزء الأوسط من الوادي فقط هناك حوالى ٢٣,٠٠٠ هكتار من مراعى الفصل الجاف، استولت عليها مزارع ومستوطنات الدولة المتخصصة في زراعة القطن. بينما نقلت ملكية ٢٩,٠٠٠ هكتار من مراعى فصل الأمطار فى عام ١٩٩١ إلى «الحديقة القومية» National Park و «مركز احتجاز الحيوانات». Animal Holding Center وفى دراسة أجريت مؤخراً حول وادى أواش الأوسط، قدر أن أراضى مراعى الفصلين الجاف والمطير التى استولت عليها الجهات الثلاث السابقة، أى مزارع الدولة للقطن، والحديثة القومية ومركز احتجاز الحيوانات، كان فى إمكانها إعالة ١٧,٥٥٠ وحدة مواشى استوائية بشكل دائم فى ظل نظام العفر التقليدى للإنتاج الحيوانى..(Ali,1994)

ومن البديهى أن يؤدى فقدان تلك المساحات الهائلة من المراعى المهمة، إلى إصابة حياة العفر ونظامهم الإنتاجى بأضرار شديدة، ويمكننا رصد أهم تلك النتائج فيما يلى :

١ - نتج عن مصادرة أراضى الرعى، تكثيف وجود الماشية داخل ما تبقى من المراعي، وقاد ذلك إلي تدهورها.

٢ - نتج عن هجر الأهالى لموطنهم الأصلى، تخلخل أنظمتهم الاجتماعية التقليدية وأيضا نظمهم المتبعة في استغلال الموارد، وهى النظم التى تطورت واكتملت عبر قرون من التكيف مع

النظام الايكولوجى.

٣ - تصاعد الصراعات الداخلية والاثنية تبعا للتنافس على مصادر الرعي والماء، وتزايد المواجهات بين العفر وعمال مزارع الدولة مما خلق شعوراً بالمرارة تجاه الدولة.

٤ - أدى اجتثاث الغابات النهرية بمحاذاة النهر إلى خلل أيكولوجى، وأيضا ارتفاع درجة ملوحة الأرض ونسبة الصوديوم Sodium فيهما نتيجة للإدارة الخاطئة لمياه الرعى.

٥ - نتج عن الكيماويات المستخدمة فى مزارع القطن إلحاق أضرار صحية بالعفريين وحيواناتهم.

٦ - تفاقم تأثيرات الجفاف.

وعلاوة على ما سبق أدى تأميم نظام ديرجوDergue للأراضى الزراعية، إلي استثارة مقاومة العفريين، وهو الأمر الذى انتهى بتكوين جبهة التحرير العفرية. وعلى الرغم من الأهمية الجغرافية والاقتصادية والسياسية لأراضى العفر، فقد جرى عزلهم عن الاتجاه الرئيسى للتنمية فيما مضى، وكنتيجة لذلك نلاحظ أن التمثيل العفرى داخل أجهزة الدولة الاجتماعية والاقتصادية يتسم بالمحدودية. إن التهميش المتزايد لرعاة العفر، علاوة على تأثير المشاكل الداخلية والخارجية مثل النمو السكانى والجفاف، يشكل تهديداً حقيقياً لقدرة وقابلية نظام الإنتاج العفرى الرعوى على البقاء.

٤-٢ - سياسة اللامركزية :

في أعقاب سقوط نظام ديرجو عام ١٩٩١، شهد وادى أواش بعض التغيرات. وكان أولى الاجراءات التى اتخذتها حكومة اثيوبيا الانتقالية، من أجل زيادة دور العفريين فى الشئون السياسية والاقتصادية للبلاد، هو منحهم مقاعد فى «مجلس النواب»، أعلى الهيئات السياسية فى البلاد مكانة.كما اعترفت الحكومة بجبهة التحرير العفرية، وغيرها من الأحزاب السياسية المدافعة عن المصالح العفرية، وسمحت لها بتأسيس مكاتبها فى العاصمة وإقليم العفر.

وعلاوة على ما سبق أطلق على الأرض العفرية اسم «إقليم العفر» Afar Region أو «الإقليم الثانى»Region 2 مع منحه المكانة القانونية لحكومة فيدرالية ذات حكم ذاتى. وكان هدف الحكومة من هذا الإجراء تمكين العفريين ومساعدتهم على تقدير الأمور المتعلقة بحياتهم وإقليمهم.

وبالاتساق مع سياسة اللامركزية السابقة أعادت الحكومة الانتقالية جزءا من مشروعات الرى التى تديرها الدولة إلى رعاة العفر. وحدث نفس الشئ مع مشروعات تنمية الماشية وتنمية المراعى المروية التى كانت تُدار مركزيًا. والواقع أن النتائج التى يمكن أن تسفر عنها، مثل تلك التغيرات السياسية والتوجهات اللامركزية الجديدة، وذلك من حيث مساهمتها فى مواجهة حالة الفقر والعوز التى حلت بالعفر، تتوقف فى النهاية على درجة كفاءة إجراءات التطبيق العلمى لها. ولكنها رغم ذلك تمثل بلا أدنى شك خطوة كبرى للأمام فى اتجاه تحسين حياة العفريين.

ومن جهة أخرى يجب الحرص عند متابعة تنفيذ تلك السياسات، على أن يستفيد منها فئات العفريين الفقيرة. ولقد لوحظ أن جزءاً من المزارع المعادة لم تعد تزرع، كما غزت الشجيرات بعض المزارع، وألحقت الأضرار ببنى الرى فى مناطق وسط الوادى. ويقودنا ذلك إلى نتيجة مضمونها أن عملية نقل الأصول الاقتصادية إلى الملاك الجُدد، ينبغى أن تنطلق من تقدير متأنٍ ومدقق لقدرات المالك الجديد، وبالتالى تقدير صائب لقدرته على إدارة الوحدة على أساس قابل للاستمرار. وعلاوة على ما سبق هناك ضرورة للتفكير بجدية فى طريقة، يمكن من خلالها توزيع المنافع على كل الجماعات مع مراعاة العدالة.

وهناك تطور آخر حديث شهده الوادي، وهو زيادة مشاركة الاستثمار الخاص فى مشاريع التنمية الفعلية. فالزراعة التجارية الواسعة ماضية في طريقها، ويتجه أغلبها إلى التركيز على إنتاج القطن.وفى هذا الصدد يجب الحرص على عدم تكرارأخطاء الماضى، أى ألا تؤدى التطورات إلى طرد فقراء العفر من أراضيهم، وأن تزود مشاريع تنمية جهاز الرى بإجراءات صيانة لمنع تآكل التربة، وأن يستفيد على قدم المساواة كل العفريين من التطورات. ويُضاف

إلى كل ما سبق ضرورة أن يُشارك العفريون بأنفسهم، فى كل الانشطة التنموية المنفذة داخل إقليمهم، من أجل أن يحققوا لأنفسهم المعرفة والمهارة.

٥ - نتائج

يعيش رعاة العفر داخل بيئة طبيعية قاسية، يمثل الجفاف إحدى ظواهرها الطبيعية المعتادة. وهناك عوامل أخرى ساهمت فى تدمير قدرة نظامهم الإنتاجى الرعوى على البقاء. منها عوامل ذات طبيعة داخلية، مثل الزيادة فى أعداد السكان والماشية، وتفكك البنى الاجتماعية. ومنها عوامل أخرى ذات مصادر خارجية، مثل الاستيلاء على مراعى الفصل الجاف، وسياسات الدولة الخاطئة، وترحيل السكان عن مواطنهم الأصلية.

ولقد امتلك نظام الإنتاج الرعوى العفرى التقليدى إستراتيجية بقاء ذات ميكانزمات مختلفة، تلك الميكانزمات التى كانت- ولا زالت على الأرجح كذلك -ذات قابلية للتكيف مع بيئتهم. ويمكننا تحديد أهم الميكانزمات التى مكنتهم من البقاء داخل تلك البيئة الهامشية، فيما يلى : تنويع القطعان، تنقل الماشية بين مراعى الفصل الجاف ومراعى فصل الامطار، ونُظم استخدام المراعى، مواقع للمياه وأشجار للعلف، مساعدة متبادلة وتحالف ماشية، وأنواع مختلفة من التنظيمات التبادلية مع المزارعين.

إن التحولات السياسية الأخيرة، ومارافقها من تغير فى السياسات المتبعة، قد أخذت على عاتقها معالجة بعض النتائج السلبية لسياسات الدولة السابقة، مع الاعتراف بحق العفريين فى الحكم الذاتى. ولكن يجب الحرص على أن تؤدى السياسات الجديدة، إلى تحسين حياة فقراء العفر الذين عانوا طويلا من الإفقار والتهميش.

مراجع الدراسة :

Ali Mireh, Halem (1993). Speech Made at the Conference on Pastoralism in Ethiopia, Ministry of Agriculture, 4-6th February 1993, Addis Ababa.

Ali, Said (1992). *Resource Use Conflict Between Pastoralism and Irrigation Development in the Middle Awash Valley of Ethiopia*, M.Sc. Thesis As: NORAGRIC, Agricultural University of Norway.

Ali, Said (1994). "Pastoralism and the State Policies in Mid- Awash Valley: The Case of the Afar, Ethiopia", *African Arid Lands Working Paper*, No. 1, Uppsala: Scandinavian Institute of African Studies.

Ayele, Gebremariam (1986). *Economic Adaptation and Competition for Scarce Resources: The Afar in the North East Ethiopia*, Unpublished M. A. Thesis, Bergen: Dept. of Social Anthropology, University of Bergen.

Gamaladin, M (1987). "State Policy and Famine in the Awash Valley of Ethiopia: Lessons for Conservation." In D. Anderson and R. Grove (eds.), *Conservation in Africa*, Cambridge University Press, Cambridge.

Halcrow Sir W. & Partners (1990). "Master Plan for the Development of Surface Water Resources in the Awash Basin," Main Report, Vol. I-II, WRDA, Addis Ababa.

Kloos, H. (1982). "Development, Drought and Famine in the Awash Valley of Ethiopia", *African Studies Review*, Vol. 25, No. 4: 21-48.

MacDonalds Agricultural Service LTD, MAS (1991). "Amibara Irrigation Project II: Pastoralist and Forestry Development Studies," *WRDA Study Report*, Vol. I & II, Cambridge.

Pankhurst, R. (1986). "The History of Famine and Epidemics in Ethiopia Prior to the Twentieth Century," Relief and Rehabilitation Commission of Ethiopia, Addis Ababa.

Timberlake, L. (1985). *Africa in Crises: the Causes, the Cures of Environmental Bankruptcy*, Earthscan, London.

UNDP/RRC (1984). "The Nomadic Areas of Ethiopia," Study Report, part III A & B, RRC, Addis Ababa.

Wood, C. (1977). "A Preliminary Chronology of Ethiopian Drought", in Dalby and Harrison Church, J. R. (eds.), *Drought in Africa*, International African Institute, London.

صلاح الشاذلى إبراهيم

سياسة الدولة ونظم الإنتاج الرعوية

١٢ ـــــــــــــــــ خطة الاستخدام المتكامل للأرض

فى غابة الرواشدة بشرق السودان

مقدمة

من الواضح أن حالة البدو «الرُحَّل» فى السودان قد أصبحت على درجة من البؤس دفعت سلطات الدولة فى السودان للتعبير عن اهتمامها بتنمية القطاع الرعوى. ومما له أهمية خاصة قضية توفير متطلبات القطعان من العلف والغذاء والتى تتصل بسياسات استخدامات الأرض وإدارة البيئة. وهدف الدراسة التالية هو إلقاء الضوء ومناقشة بعض التحديات التى يجب التصدى لها إذا أردنا الاعتراف بحقوق الرعاة الرحل فى الأرض (ملكية و/ أو استخدام الأرض). وتركز الدراسة على حالة غابة الرواشدة فى شرق السودان وتسعى إلى تعزيز النظرة التى تذهب إلى أن التحدى الرئيسى ليس فقط رسم تنفيذ خطوط الرعي بصرامة وفتح ممرات للبدو فى المناطق التى احتلتها الزراعة المطرية الآلية بالكامل. إن التحدى الكبير أمام الحكومة هو تبنى شكل من التخطيط المتكامل لاستخدامات الأرض وإدارة الموارد الطبيعية (البيئية) الذى يتجاوز، من ناحية، القيود الكامنة فى الطبيعة التجزيئية للسياسة والممارسة الحكومية، والقيود التى يفرضها خلق ولايات صغيرة داخل السودان الفيدرالى من الناحية الأخرى.

تتكون الدراسة بالإضافة إلي هذه المقدمة من خمسة أقسام، فيقدم القسم الأول خلفية حول ظروف نظم الانتاج الرعوية البدوية فى ولاية القضارف والاهتمام الواضح الذى عبرت عنه الولاية بتحسين ظروفها. ويبلور هذا القسم محور اهتمام الدراسة ويؤكد على القضايا الرئيسية التى ستتم مناقشتها. ويقدم القسم الثانى نظرة عامة لغابة الرواشدة والخطة المتكاملة لاستخدامها. ويقيم القسم الثالث تجربة مشروع الرواشدة ويلقى الضوء على نتائجه على الرعاة. ويفحص القسم الرابع أوجه القصور فى مشروع الرواشدة، وكيف أنه لا يقوض مصالح الرعاة فحسب ، وإنما يفشل أيضاً فى تقديم نموذج قابل للاستمرار للإدارة البيئية القابلة للاستمرار.

---

* ترجمة : مجدى النعيم

ظروف الرعى البدوى فى شرق السودان

استوردت حكومة السودان فى ١٩٦٧ الذرة الرفيعة من الولايات المتحدة لسد النقص الجزئى فى المحاصيل الذى شهده القطاع الزراعى التقليدى حينها. فقد تصدت الحكومة لتلك «الفجوة الغذائية» وعبرت عن اهتمام كبير بالحاجة إلى سياسة غذائية وطنية. وقد دشن البنك الزراعى الذى تملكه الحكومة السودانية (الذى تدعمه مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولى) فى ١٩٦٨، برنامجًا ائتمانيًا مكثفا لتشجيع المستثمرين لدخول ميدان الزراعة المطرية الآلية. وشهدت نفس السنة تأسيس مؤسسة الزراعة الآلية التى عهد لها برسم حدود المشاريع (١٠٠٠ - ١٥٠٠ فدان للمشروع) بجانب الاشراف علي خضوع من يديرون المشروعات للقوانين (وهي مهمة ماتزال تقوم بها).

كانت ملاءمة السهول الطينية لشرق السودان للزراعة المطرية الآلية معروفة حتى قبل أن تتحرك الحكومة نحو تشجيع الزراعة الآلية. فقد فتحت المنطقة أمام الزراعة الآلية أولاً فى ١٩٤٤، على مدى عقد قبل الاستقلال. فقد سعت الحكومة الاستعمارية فى سياق الحرب العالمية الثانية، إلى استخدام إمكانات المنطقة الكبيرة لإنتاج الغذاء للجيوش البريطانية فى شمال وشرق أفريقيا. لكن الاستثمار فى هذا المجال الجديد لم يحدث خلال تلك الفترة المبكرة. فمن واقع أن الاستثمار فى إنتاج القطن فى مشاريع الطلمبات علي ضفاف النيلين الأزرق والأبيض ونهر النيل كان أكثر ربحًا، لم يتطلع المستثمرون إلى الاستثمار الخطر على نحو واضح فى الزراعة الآلية.

وفى ١٩٦٨ بدت توقعات الاستثمار فى الزراعة الآلية مختلفة. فقد قاد تدهور الربحية فى مشاريع القطن سلفاً إلى ديون كبيرة على ملاك مشاريع الطلمبات. وقد أطلقت حكومة سخية برنامجًا مزعومًا للإصلاح الزراعى صادرت بمقتضاه مشاريع الطلمبات المدينة ودفعت لملاكها تعويضات سخية. لذا فقد بدأت توقعات معدلات الربح العالية فى الزراعة الآلية تجذب المزيد والمزيد من المستثمرين، وأصبح المطلوب سياسة ائتمان ليبرالية تقدم رأس المال الأولى. وقد شهدت سهول السودان الطينية في شرق السودان منذ ذلك الحين توسعًا فى

الزراعة الآلية المطرية واكتسبت منطقة القضارف الشعبية بسبب وضعها «كصومعة السودان».

تطور التوسع فى مشاريع الزراعة المطرية الآلية الخاصة بالتوازى مع الاستثمار المتزايد فى المشاريع المروية فى المنطقة (حلفا الجديدة فى الستينيات والرهد فى السبعينيات). وهكذا، أصبحت مساحات واسعة بحلول الثمانينيات مزروعة، وكانت ستة ملايين فدان من الملايين السبعة فى السهول الطينية مزروعة سلفًا.

لم يبلغ التوسع فى الزراعة الآلية فى السهول الطينية في القضارف حد الاستيطان فى الأرض الخالية غير المأهولة. فالسهول التى دخلت الزراعة تتكون من الجزء الجنوبى من سهل البطانة العظيم، وهو منطقة تميزت بعدد من مناطق هطول الامطار وأنواع التربة، والتى ظلت عبر قرون أكثر مناطق إنتاج الثروة الحيوانية أهمية فى البلاد (٢). فالجزء الجنوبى من البطانة يتلقى عادة أغزر الامطار التى تبلغ ٩٠٠ ميليمتر، بينما يتلقى الجزء الشمالى ما دون الـ ٣٠٠ ميليمتر.

وتطرح ايكولوجيا البطانة ، شأنها شأن السهول المطيرة فى السودان الأوسط عمومًا، عددا من القيود الصارمة على استقرار الرعاة الدائم فى أى جزء من المنطقة. ومن بين أهم هذه القيود التقلبات الموسمية فى توفر المدخلات الضرورية للإنتاج الرعوى أى المياه والعلف، التي تفرض أشكالا من الهجرة الرعوية تتفاوت مسافتها ومدتها. وتزيد القيود الايكولوجية فى السهول الطينية الجنوبية بسبب ظروف موسم الجفاف. إذ تتحول التربة الطينية خلال الموسم المطير إلى طين لزج وتصبح الحشرات القارضة مشكلة كبيرة بالنسبة للحيوانات، فالمنطقة تصبح بوضوح غير صالحة للحيوانات، ويصبح الانتقال نحو مناطق التربة الخالية من الحشرات شمالاً إجباريًا. لكن البدو يقومون برحلتهم نحو الجنوب، خلال الموسم الجاف الذى يبدأ فى مارس تقريباً، إلى المراعى الغنية في المنطقة الطينية ومصادر المياه الثابتة.

وعلي الرغم من حدود الزراعة الآلية الواسعة من منظور العدالة الاجتماعية والبيئية، تظل مساهمة هذا القطاع فى الاقتصاد السودانى والأمن الغذائى مهمة. كما يجب ألا نفترض أن كل فدان دخل تحت نطاق الزراعة شكل اقتطاعًا من مساحة المراعى. فهناك منطقتان هائلتان

من السهول التي تفتقر إلى موارد المياه لا يمكن الاستفادة منها كمراع، ولا يعد امتداد الزراعة الآلية فى مثل هذه المناطق اقتطاعاً من مساحات المراعى و / أو الحياة البرية. لكن توسع الزراعة الآلية داخل مناطق الرعى كان كبيراً وكارثياً للرعاة البدو، خاصة الأكثر فقراً منهم.

لقد حاولت في أعمال آخرى (Salah Shazali 1988,1992,1993a,1993b) توثيق جوانب من نتائج توسع الزراعة الآلية فى السهول الطينية جنوب كسلا (تشكل الآن ولاية القضارف) علي نمو الانتاجية الرعوية. وقد جادلت بأن التوسع قد أطلق عملية بطيئة لكن مستمرة من التهميش للرعاة بتقويض وتحويل منطقة التكيفات الرعوية البدوية إلى منطقة هامشية كلية. والنتيجة هي انكماش مساحة أراضى المراعى باضطراد، واضطراب ممرات البدو، وصعوبة الوصول إلى نقاط السقى، وإجبار الرعاة على التركز فى مساحات صغيرة مما ينتج عنه رعى جائر (إجبارى) وتدهور بيئى مضطردين وزيادة النزاعات بين الرعاة والمزارعين (إلى حد فظيع). وقد خلصت إلى أن تهميش الرعاة الرحل في جنوب كسلا، وفى السودان عمومًا، كان ومايزال، نتيجة وتجلٍ لشكل محدد من الحكم (العلاقة بين الحكومة والشعب) لا يستطيع البدو فيه التأثير بفعالية علي الحكومة لترعى احتياجاتهم ومصالحهم.(٣).

لقد اعتادت حكومة السودان أن تصدر إيماءات تشير إلى بعض الاهتمام بأحوال الرعاة لكنها دائما لم تكن أكثر من مجرد كلام. فقد شهد شرق السودان فى يناير ١٩٩٤، مثلاً، إقامة اتحاد الرعاة وخاطبه رئيس البلاد. وصدر قرار جمهورى يأمر بإعادة فتح جميع الممرات المعروفة للبدو فى كل السودان بحلول ١٩٩٥. ومع ذلك يبدو الاتحاد بلا جذور وسط جماعات البدو، وبحلول الربع الأخير من ١٩٩٥ كانت هناك درجة من الانصياع للقرار الجمهورى في ولاية النيل الأرزق فقط (جنوب شرق السودان)، حيث فتحت ممرات قليلة تحت ضغط شديد من والى الولاية. ويبدو أن فتح الممرات فى ولاية القضارف بشرق السودان يحول دونه لوبى نافذ من أصحاب المشاريع الزراعية.

وفي مايو ١٩٩٥ كانت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والموارد الطبيعية الفيدرالية ترعى جهوداً مكثفة لعقد مؤتمر قومى لتنمية القطاع الرعوى فى السودان(٤)، فيما يمكن اعتباره

تحولاً فى علاقات الحكومة بالرعاة واعترافاً بالظروف المتدهورة للرعاة. وإحدى الثمار الرئيسية المتوقعة من هذا المؤتمر هى التوصية بسن قانون يرسم الخطوط الرئيسية لمناطق المراعي فى البلاد معترفًا فى نفس الوقت بالحقوق القانونية للرعاة فى أراضى المراعي وتعزيز المكانة المؤسسية لمصلحة المراعى (مصلحة حكومية طالما جرى تهميشها). ويبدو أن مناخًا من التفاؤل فيما يتعلق باحتمالات تحسن حالة نظم الانتاج الرعوية قد بدأ يتشكل. ففرق العمل منخرطة الآن فى مراجعة جوانب حالة «القطاع الرعوى» وتسعى بحماس لصياغة توصياتها بالحلول و/أو التحسينات التى سيتبناها المؤتمر المزمع عقده.

إن الأسباب التي تكمن وراء التحول الظاهر فى علاقات الحكومة - الرعاة هى مصدر للتدبر إن لم يكن الجدل. وواضح أن الوضع الراهن لقطاع الثروة الحيوانية كمصدر كبير للعملات الأجنبية فى الاقتصاد السودانى يظل اعتباراً مهماً. لكن سواء نظم المؤتمر لتحقيق تمكين البدو الرعاة ، أو ببساطة بنية ضمان استمرار صادرات الثروة الحيوانية المتزايدة، فهذا سؤال لا تهدف دراستنا إلى الاجابة عليه. وأيا كانت الدوافع الحقيقية وراء فكرة المؤتمر، فإن القضية الرئيسية التي يجب النظر فيها تتعلق بحقوق البدو الرعاة فى ملكية واستخدام الأرض. فالعودة إلى نظام الدار (الموطن الإثنى) التقليدى الذى رسخه الحكم الاستعمارى البريطانى، لا يمكن الدفاع عنها نظراً للمساحات الواسعة التى دخلتها الزراعة والتى لا تستطيع الحكومة استعادتها بسهولة. وواقعياً لا يمكن توقع أن يذهب سحب امتيازات أصحاب المشاريع، أبعد مما هو ضرورى لفتح الممرات الرعوية وضمان الوصول إلى مصادر المياه. لكن تطلعًا إلى فتح المرات، يظل السؤال الملغز حول مصير تنقلات الرعاة.

وتسعى هذه الدراسة، استناداً على تجربة جنوب كسلا، إلى إلقاء الضوء على بعض التعقيدات المتصلة بتحسين ظروف وتعقيدات المراعى التى تجذب الانتباه إلي الحاجة إلى مستوى أعلى من إعادة تنظيم وتقوية المصلحة الحكومية المعنية بالرعي، أى الحاجة إلى تخطيط شامل متكامل لاستخدامات الأرض وإدارة بيئية مناسبة فى السودان. ويبدو أن التجربة الراهنة لما يسمى بالتخطيط المتكامل لاستخدامات الأرض الذى يلخصه «نموذجه» فى

غابات الرواشدة- ودكابو فى ولاية القضارف ليست سوى تزييف لهذا المفهوم.

احتياطى غابة الرواشدة

كانت السهول الطينية قبل توسع الزراعة الآلية فى ولاية القضارف أراضى غابات غنية. لكن ومع توسع الزراعة الآلية شهدت منطقة الغابات تراجعًا كبيراً (انظر الجدول (١)).

جدول (١): التغير فى نمط استخدام الأرض فى ولاية القضارف (١٩٤١- ١٩٩١)

نوع الأرض	بالفدان ١٩٤١	٪	بالفدان ١٩٩١	٪
أرض زراعية	٧٧٨,٠٥٠	٨	٦,٤٢٢,٠٠	٧٢,٢
غابات	٦,٩٧٧,٧٥٠	٧٨,٥	١,٦٥٤,٩٠٠	١٨,٦
كيريب	٣٢١,١٠٠	٣,٦	٣٢١,١٠٠	٣,٦
جبل، خور، نهر	٣,٣٠٠	٩,٢	٤٩٤,٠٠٠	٥,٦
الاجمالى	٨,٨٩٢,٠٠٠		٨,٨٩٢,٠٠٠	

المصدر : مجموعة من : M.G.A Younis أوردها (Harris,1994:6)

لقد أثر تراجع المساحات الغابية عكسياً على السكان المحليين، أى المزارعين المستقرين وجامعى الصمغ العربى، وبالطبع، الرعاة البدو. لكن نجت منطقتان غابيتان متجاورتان لهما أهمية كبيرة للرعاة هما غابتا الرواشدة/ وودكابو اللتان تبلغ مساحتهما ١٢٥,٠٠٠ فدان.

تشكل غابتا الرواشدة وودكابو نقطة تقاطع ثلاثة ممرات للماشية تبدأ من البطانة وتنتهي عند الحدود مع أثيوبيا جنوب شرق ولاية القضارف. وتمثل هذه الغابات، مع التوسع المضطرد للزراعة الآلية في جنوب السهول الساحلية، الملجأ الوحيد البدو الرعاة فى تنقلهم بين مناطق الرعى الرطبة (الشمالية) والجافة (الجنوبية). وهي تستخدم لثلاثة أشهر على الأقل فى العام بين يونيو- يوليو وأكتوبر - نوفمبر.

لقد أعلنت حماية غابة الرواشدة رسميًا فى ١٩٦٠ (Harris,1994:6)، قبل ظهور الزراعة الآلية المطرية الواسعة. ولها وضع «الاحتياطى الغابى الوطنى» والهدف الرئيسى من هذا الإعلان «تأمين إمدادات الفحم النباتى للخرطوم» (FAO,1989:xi). وبجانب أهميتها على النطاق الوطنى (اقرأ «الخرطوم») ، فلهذا الاحتياطى أهمية عالمية بسبب موقعها الاستراتيجى. وطبقاً ليحيى الدول (1994a:2) فإن الغابتين ما تزالان تمثلان الغطاء الطبيعى الأصلى المميز للمنطقة وتمثل آخر منطقة غابية موجودة فى السافانا الجافة تبقت فوق خط ١٤ شمالًا فى كل أفريقيا. إذن فالغابتان لهما أهمية كبيرة من زاوية التنوع البيولوجى والبيئى وبالتالى يجب إدارتها وحمايتها على أساس مستدام.

ورغم نجاح غابة الرواشدة فى توفير إمدادات الوقود، إلا أن إدارتها كانت سيئة جداً. إذ لم تتخذ إجراءات فعالة للحفاظ على الغابة وتنميتها طوال الستينيات والسبعينيات. فقد كانت مصلحة الغابات تفتقر للموارد فقنعت بالحماية السلبية. ولا يبدو الأمر مصادفة أن يتكشف الاهتمام بإدارة الرواشدة مع نمو الاهتمام بارتفاع درجة حرارة الأرض Global Warming. فقد بدأت مصلحة الغابات تكون طرفًا مهماً للعديد من المانحين فأصبحت واحدة من أفضل الوحدات الحكومية تجهيزاً وارتقى وضعها المؤسسى خلال عقد واحد إلى «إدارة الغابات القومية» وأصبحت الآن مؤسسة الغابات القومية.

حدثت أول خطوة لتحسين إدارة غابة الرواشدة عندما تم اختيار الغابة فى ١٩٨٣ كمنطقة تجريبية لمشروع تنمية خشب الوقود للطاقة فى السودان. وقد أدمجت غابة ودكابو لاحقًا فى المشروع، لكن ببرنامج مستقبلى.

لقد أصبحت إدارة الغابات قضية ذات أهمية كبيرة فى السودان ككل عقب الجفاف والمجاعة. فقد كشف الرعاة البدو فى كل أنحاء السودان الأوسط اعتمادهم على الغابات مع السنوات المتوالية من تراجع الأمطار فى الثمانينيات. إذ صعدت هذه العملية الاهتمام بإدارة الغابات على المستويات الوطنية والدولية. وقد حدد التخطيط المتكامل لاستخدامات الأرض

كحل لمشكلات إدارة الغابات فى البلاد وتقدم المانحون الدوليون قدمًا بتمويلهم للمشروع التجريبى. واختيرت غابة الرواشدة، بسبب أهميتها، لأول مجهود سودانى لتنمية وتطبيق خطة متكاملة لاستخدامات الأرض . وقد أثبتت الخبرة المكتسبة من إدارة هذا المورد الغابى الواقع تحت نطاق السافانا قيمتها العالية فى إدارة الغابات الأخرى فى السودان وفى المنطقة (FAO,op.cit.).

وفى ١٩٨٧ دشن مشروع متكامل لإدارة الغابات فى غابة الرواشدة. وطبقاً للفاو (Ibid,P.11) فإن الأهداف الرئيسية للخطة فى مرحلتها الخمسية الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩٢) كالتالى :

أ) حماية التوازن البيئى والحفاظ عليه.

ب) توفير المنتجات الغابية خاصة حطب الوقود والأخشاب والعلف للطلب الوطنى والاقليمى والمحلى .

ولموا ءمة الطلب المحلى والاقليمى والوطنى على الموارد الغابية تم إنشاء خمس دوائر عمل فى الغابة :

١ - دائرة عمل حطب الوقود على النطاق الوطنى وتتكون من ٦٨ ٪ من مساحة الغابة وتهدف إدارتها إلى إنتاج حطب الوقود / الفحم النباتى للاستخدام الوطنى / الاقليمى؛

٢ - دائرة العمل القروية (١٣٪) رتهدف إلى تلبية طلب القرى المجاورة؛

٣ - دائرة عمل الهشاب (٥٪) وكرست لإنتاج الصمغ العربى؛

٤ - مجموعة عمل الأعلاف (٢٪) لإنتاج الأعلاف؛

٥ - دائرة عمل حماية الغابة (١٢٪) وتشمل كل المناطق التى قد تتعرض للتآكل والتى تهدف إدارتها إلى الحماية الغابية.

خطة غابة الرواشدة والرعاة البدو

يبدو أن تطبيق الخطة المتكاملة لغابة الرواشدة واجه مشكلات جدية بسبب « تعدى » الرعاة. وقد وصف يحيى الدول (1994a) الوضع بذكاء :«كانت حماية المناطق المتجددة مكلفة جداً إذ يجب أن يكون الحراس منتبهين لمدة أربع وعشرين ساعة فى اليوم. والأمر كذلك لأن البدو وحيواناتهم يدخلون الغابة فى أى وقت فى اليوم. ونتيجة لذلك فقد دمرت آلاف الأفدنة من المناطق المتجددة بسبب الرعى».

وقد ظل طاقم العاملين فى مؤسسة الغابات الوطنية طوال السنوات الخمس من حياة خطة الادارة المتكاملة التجريبية، يشكون من حقيقة أن الماشية تدخل تقريباً كل أجزاء الغابة ومن كل الاتجاهات :« عند تقييم تجربة الماضى من قريب يمكن استخلاص أن الغابة تتدهور بسبب الرعى الجائر وقطع الاشجار غير القانونى على يد البدو».

وعندما انتهت المرحلة الأولى من المشروع التجريبى فى ١٩٩٢، بدا أن التطورات فى السياسة عمومًا قد أخمدت الفرص للتوسع أو التجديد. فقد قلل امتناع المانحين من تقديم التمويل فى سياق مقاطعة غير معلنة للسودان الاسلامى كثيراً تدفق الموارد إلي مؤسسة الغابات الوطنية.

ويبدو أن الأوقات العصيبة قد بدأت بالنسبة للمؤسسة[٥]. فقد تحولت بعيداً عن الاستمرار فى مقاربتها المتجهة من أعلى إلي أسفل إلى شعارات مشاركة وإدارة المجتمع. وبالنسبة إلى غابة الرواشدة، فإن تقليل التمويل يعني ضمناً عدم القدرة على إدارة الاحتياطى الغابى، وقد نزع تواجد البدو خلال السنوات الثلاث الأخيرة إلى التزايد.

إن مؤسسة الغابات الوطنية منخرطة الآن فى صياغة خطة عمل منقحة. وقد قامت استراتيجية مراجعة الخطة على الادارة متعددة الأغراض، ويتوقع أن تشمل الرعى كجزء من الادارة. وطبقًا لأحد المسئولين الذى أوكل له القيام بالمراجعة: «سيعطى تجديد الاشجار الغابية

والمراعي الأولوية القصوى التى ستشجع وتطور مشاركة القرويين والرعاة فى إدارة الغابات. ولن تخصص منطقة محددة لدائرة عمل الرعى، بل ستفتح معظم الغابة للرعى» (Ibid).

وستسعى الخطة المنقحة إلى تحسين الاعشاب النابتة من أجل الرعى وإعادة تأهيل ممرات الحيوانات خارج الغابات بالنباتات الموسمية والمعمرة والتى يتوقع أن ترفع ضغط الرعى عن الغابة على المدى الطويل. وتأخذ المراجعة فى اعتبارها المناطق المحيطة بالغابات التى هى مناطق زراعة مطرية بالكامل، وتسعى إلى تشجير ١٠٪ من المشروعات الزراعية (Ibid). ويلخص يحيى الدول الوضع كالتالى : واضح أن غابات الرواشدة / وودكابو تتدهور بسبب الرعى على نطاق واسع وتدمير المناطق التى تم تجديدها والرعى الجائر وقطع الأشجار. ولا يمكن وقف هذه الممارسات كلية بسبب موقع الغابتين، لذلك يجب مواءمتها مع أنشطة الادارة الغابية رغم أن هذا يكلف المزيد. وفى الواقع لا يمكن اعتبار إنتاج العلف وإنتاج الأخشاب مشروعين متبادلين حصراً. لذا فإن تطبيق خطة متكاملة لاستخدامات الأرض كمقاربة صحيحة لتعظيم السلع والخدمات المستدامة أمر حيوى».

ويبدو أن المراجعة تتساوق مع اتجاه وطنى نحو التسليع داخل الوحدات الحكومية، لذا يتوقع أن يدفع البدو رسوم رعى و«أشكال أخرى من الرسوم يمكن دفعها فى شكل إيجار للأرض للرعاة ليزرعوا فيها محاصيل علفية .. بجانب توفير المياه من خلال صيانة الحفائر المخصصة لمواقع الإقامة» (Ibid). ويجب القيام بتقييم طبيعة ونتائج التنازلات الظاهرية التي وضعتها الخطة المنقحة على الرعاة بحذر عند التطبيق الفعلى للخطة، ومع ذلك ما تزال هناك الكثير من التحفظات (إن لم يكن الاعتراضات) على الاتجاه الذى اتخذ فى تنقيح الخطة. يتعلق أول التحفظات بقضية أحقية البدو فى الأرض، ويرتبط الثانى باحتمال تقليص تفويض المؤسسة الوطنية للرعى، وحماية وتنمية الغابات. ويكفي هذان التحفظان للفت الانتباه إلى(١) تعقيدات تطور القطاع الرعوى،(٢) قيود التخطيط على المستويات القطاعية فى علاقته بالإدارة البيئية المستدامة.

تحفظات على الخطة المنقحة

تشكل الغابتان، باعتراف الجميع، الملجأ الوحيد لقطعان الرعاة فى المنطقة المحيطة التى تسيطر عليها الزراعة الآلية المطرية. ويدفع من يشغلون المزارع الآلية المخططة إيجاراً اسمياً للحكومة، ولا يدفع من يستثمرون فى المشاريع غير المخططة (بوضع اليد)، رغم أن الحكومة تسعى لجعلهم يدفعون لتقنين استخدامهم للأرض وتفرض الرسوم على المحاصيل (زكاة وضريبة مبيعات). إن مشروعية أحقية مزارعى المشاريع الآلية ليست محل شك.

ولا ينطبق هذا على الرعاة الذين تواجه أحقيتهم فى الأرض دائماً الشك ثم التقويض. ويبدو أن الخطة المراجعة قيد التشكل تهدف إلي إلغاء ما تبقى من حقوق تقليدية لقاطنى المنطقة، فى رعى قطعانهم فى المناطق الواسعة التى ما تزال صالحة للرعى (خارج حدود المشاريع) بجرة قلم. وهناك تفكير فى فرض رسوم على الرعى ومواقع المعسكرات والمياه. ويتوقع أن تكون هذه الرسوم أعلى كثيراً من الرسوم الاسمية، التى يدفعها ملاك المشاريع لتقنين استخدامهم لمساحات واسعة (١٠٠٠ فدان على الأقل لكل مشروع). وفى الواقع فقد قيل صراحة أن فتح الغابة للرعاة سيقود إلى زيادة تكاليف تجديد الغابة (Ibid). لقد جرت محاولة تحصيل رسوم على الرعى من قبل، لكنها آلت إلى الفشل حيث رفض الرعاة دفعها فألغيت. ورغم أن المؤسسة لاتملك الموارد لتجنيد الحراس، فإن المرء يتوجس من احتمال لجوء المؤسسة إلى تكنيك استخدمته المشاريع الكبيرة، أى استثارة مساندة القوات النظامية. لذلك يبدو أن الخطة المنقحة تسير نحو مواجهة شاملة، وليست هدنة، مع الرعاة البدو. وحينها لن تكون المواجهة مع مصلحة حكومية، وإنما مع كل الجهاز الحكومى والرعاة البدو. والشئ المدهش الذى يتطلب تفسيراً هو تبرير ضرائب القطعان التى تفرض على عدد الحيوانات المملوكة وضريبة المبيعات التى تفرض فى الأسواق عند جلب الحيوانات للبيع. إن الأمر برمته يشير إلى قضية سياسة وحكم.

لا تحتاج قيود التركيز القطاعى الضيقة توضيحاً. فحتى المؤسسة اعترفت وسعت إلي تبنى

خطة للادارة المتكاملة. فقد كان تخطيطها قطاعياً (وتنفذه هيئة واحدة يبدو أن لها آراء مختلفة حول غابة الرواشدة التي يعتبرونها منطقة رعى فى المقام الأول). ولم تستطع المؤسسة تجاوز القيود التى فرضها تأسيسها ونطاق تفويضها نفسه. وعندما أصبح عليها أن تنظر خارج الغابة، لم تستطع أن تذهب أبعد من حدودها المباشرة التي تشمل المزارع المجاورة، وظل تركيزها على الأشجار (تنفيذ الـ ١٠٪ من التشجير). ونظراً لتوقيت تواجد الرعاة فى المنطقة (يوليو – أغسطس واكتوبر – نوفمبر)، الذى يتزامن مع الموسم الزراعى عندما لا يكون مسموحًا للقطعان بدخول منطقة المزارع، تتحول كل خطة تخفيف الضغط إلي عمل يصرف الأنظار عن المطلوب. إذ سيستمر تدفق الرعاة إلي الغابة، بدلاً من دخول المشاريع قبل الحصاد فيجدون أنفسهم عرضة لغرامات كبيرة. وعلي الرغم من أن تشجير مساحة الـ ١٠٪ أمر مرغوب، إلا أنه لن يخفف الضغط عن الغابة خلال الموسم الزراعي.

تتطلب معالجة مشكلات الرواشدة عملاً ميدانيًا أكثر في شمال وشمال وسط البطانة. فقد تزاوج نقص المياه الهائل وتدهور أحوال المراعى في هذه المناطق البعيدة ليثبط الرعاة عن البقاء لفترات طويلة هناك. فالرعاة يميلون إلي الانتقال أواخر الصيف إلى البطانة والعودة منها فى أوائل الخريف. وهم يؤخرون الدخول حسب نقص المياه وعليهم أن يتأكدوا أن الأمطار قد سقطت بكميات كافية قبل التحرك شمالاً. ويعودون مبكرين رغم أن المياه قد تكون شحيحة بسبب تدهور المراعي. وهذه التغيرات فى توقيت التنقل تجعل وجودهم حول الرواشدة، الملاذ الوحيد، أمراً لازمًا حيث يتزامن هذا التوقيت مع الموسم الزراعى.

إن تخفيف الضغط على غابة الرواشدة يتطلب جهداً منسقًا ومتزامنًا لإعادة تأهيل شمال ووسط البطانة. لكن يبدو أن المانحين المهتمين بالرواشدة يركزون على الوحدة الحكومية المسئولة عنها مباشرة. إن إعادة تأهيل المراعى تعنى المزيد من الثروة الحيوانية والمزيد من الرعى والرعى الجائر. ومؤسسة المراعي الوطنية نفسها لا تنسق بما يكفى مع الوحدات الأخرى، علي الأقل إدارة المراعى (التى تستمر فى داخل الحكومة فى تكرار تهميش الرعاة فى السياسة

والاقتصاد الأوسع).

هوامش :

(١) قامت هذه الورقة علي نتائج بحث جار يتم ضمن برنامج بحوث الاراضى الأفريقية الجافة الذى تموله اللجنة النرويجية الوطنية لبحوث التنمية والتعليم (NUFU) والذى يسرته أوسريا.

(٢) للمزيد من التفاصيل عن المنطقة انظر :

Abu Sin (1995), Galal El- Din El-Tayeb (1985) and Salah Shazali (1993)

(٣) هذا العجز الواضح فى التأثير علي الحكومة يجب ألا يؤخذ للتدليل علي عدم حيلة و/ أو سلبية الرعاة . فهم يبدون نشطين على عدد من المستويات : بعضهم يتكيف مع النظام بشكل يقلل من خسائرهم، وبعضهم يتحداه بوضوح. وبالنسبة للنوع الآخر من الاستجابة يكفى أن نلاحظ أن كل «المواقع الساخنة» فى البلاد، التى تسودها الحروب الأهلية و/ أو النهب المسلح هى مناطق يسكنها الرعاة.

(٤) من المزمع أن يعقد المؤتمر فى الاسبوع الثالث من سبتمبر ١٩٩٥ فى كوستى (عاصمة ولاية النيل الأبيض). وتجتمع لجنة تسيير مكونة من ممثلى مختلف الوزارات والمصالح الفيدرالية والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية (بما فيها اتحاد الرعاة) اسبوعياً للتشاور حول تحضير الأوراق الخلفية : ويتيح الاجتماع حواراً مثمراً حول مأزق نظم الانتاج الرعوية والاجراءات المطلوبة لتصحيح الوضع.

(٥) أقيمت وزارة جديدة للبيئة والسياحة قبل أشهر قليلة أضيفت لها المؤسسة الوطنية للمراعى (التى تتطلع إلى أن تصبح وزارة مستقلة؟) كواحدة من إداراتها.

مراجع الدراسة :

FAO (1989). *Integrated Land Use Plan for Rawashda Forest*, The Sudan, Rome: FAO.

Harris, P. . (1994). "Forestry Development in Sudan," Consultant Report on Grazing Management in Forest Areas, Khartoum: FNC & FAO.

M. El Hadi Abu Sin (1995). "The Status of the Nomadic Pastoralism in Central Butana," A Paper presented by Area Development Scheme (ADS) Central Butana on ADS National Workshop for Nomads, El-Obeid, 15-17 January.

Salah Shazali (1988). "South Kassala Nomadic Survey," A report presented to Care-Sudan, funded by USAID.

___ (1992). "Nomadism and the Environment," Paper prepared for the Conference on population, Development and the Environment, organized by the National Population Committee, National Council for Research, Khartoum.

___(1993)a. "Pastoral Vulnerability, Environmental Degradation and State Policy: The Case of South Kassala, Sudan," Paper presented to the IVth OSSREA Congress on "The Global Nature of the Environmental Crisis and its Interrelationship with Development: Africa's Plight, Organization for Social Science Research in Eastern and Southern Africa", Debre Zeit, Ethiopia, August 9-12.

___(1993)b. "Famine Vulnerablitie et politique etatique: le cas des eleveurs du sud de la province de Kassala,' Egyptie/Monde Arabe, 15-16 (Double Issue): 97-117.

Yahia M. A. El Dool (1994)a. "Integrated Management Plan for Rawashda and Wad Kabo Forest Reserve," Gedarif State, 1995-1999. Part I. Description.

___(1994)b. "Range Dema and Forest Management in Rawashda and Wad Kabo Forests," Paper presented to the Joint Research Planning Workshop organized by the DSRC (Khartoum University), and CEDEJ, 3-6 June, Kassala.

سناء إبراهيم جاد الله

١٣ ـــــــــــــــــــــ أهمية إدارة الموارد الغابية فى شرق السودان حالة احتياطات غابات الرواشده وودكابو

مقدمة

تشكل الاخشاب والكتلة الحيوية الخشبية حوالى ٨٠٪ من إجمالى الطاقة المستهلكة فى السودان.إذ يتم الحصول على كل الأخشاب تقريبًا المستخدمة فى توليد الطاقة من الغابات والمناطق الغابية في المناطق الجافة المتميزة «السافانا منخفضة الامطار». ونتيجة للنمو السكانى وزيادة استهلاك الطاقة تراجعت الغابات والأراضى الغابية. وقد أورد التقرير الصادر عن البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة- والبنك الدولى (قطاع الغابات) لعام ١٩٨٦، أن الغابات فى المناطق الشمالية للسودان (الاراضى الجافة) قد انخفضت من ١٠٣,٦ مليون هكتار إلي ٣٣ مليون هكتار فى فتره زمنية لا تتعدي الاربعين عاماً. وهذا يشير إلى أن الانخفاض كان بنسبة ١,٥٧ مليون هكتار سنويًا.

ومما لاشك فيه أن إزالة الغطاء النباتى بهذا المعدل المرتفع للغابة كان أحد الأسباب المؤثرة سلباً على التوازن الايكولوجى، وكان أحد العوامل الرئيسية فى زيادة عمليه التصحر. كذلك كان للجفاف فى حقبة السبعينيات والثمانينيات تأثير سلبي كبير على الغطاء الشجرى فى الأراضى القاحلة. ولأن الغابات هى النظام الانتاجى المتجدد الوحيد المتبقى فى أعقاب الجفاف، فقد لجأ السكان المحليون إلى الأشجار كمصدر بديل للدخل وكغذاء لمواشيهم. وهذا التضافر بين الضغط السكانى المتزايد والزراعة المفرطة والرعى الجائر يؤدى إلى تدهور الاراضى القاحلة وشبه القاحلة بيئياً.

تمثل غابات الرواشدة وودكابو فى شرق السودان مثالاً حياً لهذا التدهور. إذ تقع هاتان المنطقتان الغابيتان على بعد حوالي ٤٠ كيلو متر شمال مدينه القضارف - بين خطى عرض ٤٤َ ١٣° و ٢٥َ ١٤° درجة شمالاً وخطى طول ٣١َ ٣٥° و ٠١َ ٣٦° درجة شرقاً. وتحدها حدود وهمية تشمل ستة خطوط تليفونية للإبلاغ عن الحرائق يبلغ طولها حوالى الـ ١١٥ كلم.

---

* ترجمة : مجدى النعيم

وفى عام ١٩٦٠ وضعت منطقة الرواشدة وودكابو الغابيـة تحت حماية مصلحة الغابات ، وبالتالى فقد صودرت كل الحقوق فيها لصالح هذه المصلحة - مع السماح فقط للسكان المحليين بجمع فروع الاشجار الميتة لاستخدامها كوقود، بجانب رعى حيواناتهم لكن هذا مسموح به بالقدر الذى لا يضر بالاشجار الموجودة أو الشجيرات النامية.

يحد غابات الرواشده وودكابو سبع قرى من نواحيها الجنوبية والشرقية، بالاضافة إلي مدينتي القضارف والشوك الكبيرتين، ومعسكرين للاجئين فى الشمال الشرقى بعيداً عن الغابات. وقد احتلت مشاريع الزراعة المطرية (المخططة وغير المخططة) كل الاراضى المحيطة بهذه الغابات. وقد أدى وهذا بالضرورة. إلى بعض الاضطراب فى أنماط حركة الرعاة «البدو» عن طريق سد مسارات الانتجاع والحفير. (والحفير هى مواقع تجميع المياه المحفورة صناعيًا الموجودة أصلاً عبر هذه الأراضى).

أما من الناحية المناخية فتقع هذه الغابات فى المناطق شبه القاحلة فى فترات الصيف ويبلغ معدل سقوط الامطار حوالى ٤٨٠ ميليمتر، وتتميز بالدفء شتاء.والتربة فى هاتين المنطقتين - تربة داكنة متشققة، تتميز بنسب تسرب عالية فى فترات الجفاف وشديدة الانخفاض فى فتراتها المطيرة .

تقع غابتا الرواشدة وودكابو، بالقرب من منطقة انتقال بين نوعين من السافانا منخفضة الأمطار، وهما أراض أشجار الكتر Acacia Melifera الشوكية، وغابات أشجار : Acacia Seyal-Balanties. وأنواع الأشجار السائدة هنا هى : الطلح -Acacia Sey al، إما الأعشاب فيوجد نوعان هما : الفاكهة justica Flava والملوخية.Corochorous Spp.

إن موقع غابات الرواشده وودكابو فريد لأنها تشكل نقطة تلاقى ثلاثة معابر للمواشى تبدأ من البطانة وتنتهى عند الحدود الارتيرية فى الجنوب الشرقى لولاية القضارف. هذا بالإضافة

إلي أن إغلاق طُرق الانتجاع عبر الأراضى الزراعية أدى إلي أن تصبح الغابات المجال الأساسى لرعى مختلف أنواع الحيوانات. وكانت الحفائر التى أنشئت عند تشييد الطريق الاسفلتى الواصل بين مدينتي القضارف وكسلا أيضا أحد عوامل الجذب لأنواع مختلفة من المواشى.

ويستخدم مئات من رعاة البدو بحيواناتهم من جمال وأبقار وأغنام، فى أوائل وأواخر فصل الأمطار أى يونيو- يوليو وأكتوبر- ديسمبر، الغابة كممر فى ترحالهم الموسمى. بين مراعى فصلى الجفاف والأمطار. ويعتمد معظم هؤلاء الناس، بطرق ودرجات مختلفة، على هذه الغابات فى علف الحيوانات والمنتجات الغابية.

فى البداية لم يكن للضغط السكانى المحدود تأثير كبير على الموارد الغابية، لكن أدى حلول الجفاف وزيادة أعداد الحيوانات والزراعة الآلية، إلى تغيير طريقة حياة العديد من السكان الريفيين. فأصبح المزيد والمزيد من الناس يعتمدون على هذه الغابات فى معيشتهم مما أدى إلي استغلال الموارد الغابية بمعدل سريع جداً.

تصبح أراضي الغابات بعد الأمطار مباشرة مجالاً لنمو عدد هائل من نباتات المراعى والأشجار الصغيرة. لكن الرعى سرعان ما يقلص هذا الغطاء النباتى الذى لا يكفى فى الواقع ذلك العدد الكبير من الماشية التى تمر عبر الغابات، أو لا تستسيغه الحيوانات كما حال النوعين السائدين أى الفاكهة والملوخية. ونتيجة لذلك تتحول الحيوانات إلى الرعى على أشجار الغابة المتاحة وطبقًا لما أورده جيب الله (1992) تبلغ نسبة الرعى ٦٨٪ مما يشير إلى ضغط رعوى عال.

لا يعتبر الرعى المعتدل ضاراً بالنباتات الشجرية، بل ويوصى به أحيانًا لأن الحيوانات الأليفة تخصب الأرض وتنثر البذور فى الظروف الطبيعية. ويكمن التهديد الحقيقى فى الرعى الجائر عندما تتجاوز أعداد الحيوانات قدرة الموارد على توفير الغذاء فتسبب دماراً شديداً للغطاء الشجرى، خاصة فى المراحل الأولى من عمرها. وفى غياب غطاء نباتى صالح للرعى تجتث الحيوانات وتستهلك الشجيرات النامية. وتأكل الحيوانات فى رعيها البراعم الرئيسية

وأطراف الأغصان مما يوقف نمو الشجرة ويجعلها عاجزة عن الاخضرار. وعلاوة على ذلك يحدث الخراب للاشجار بقضم الشجيرات وهزها من جذورها، ويسبب هذا القضم والقطع للأغصان فناء الشجرة إذا ما تجاوز حده.

أنواع النباتات السائدة في غابتي الرواشدة وودكابو

الأنواع الرئيسية من الأشجار الموجودة في الرواشدة وودكابو هي الطلح Acacia Seyal في المناطق الرملية، والهشاب Acacia Senagal، والكتر Acacia Melifera في أماكن مختلفة، والهجليج Balanites Aegyptiaca موزعًا في مساحات صغيرة من الأرض. وأعشاب وحشائش المراعي الرئيسية تتكون من الفاكهة والملوخية. ولكي ندرك مدى فائدة هذه الأشجار والنباتات نقدم عرضًا موجزاً لكل منها فيما يلي :

الطلح :

الطلح شجرة متوسطة الحجم يصل طولها حتى ١٠ أمتار. ويوجد نوعان منه، نوع ذو لحاء نحاسي زاه ومبقع (Acacia seyal sub.sp.seyal) وآخر ذو لحاء أبيض كريمي به بقع نحاسية مُتناثرة(Acacia seyal sub.sp Fistula) وثمة فروق ضئيلة في الخصائص الايكولوجية والتأجيمية silivicultural بين النوعين.

وتنمو شجرة الطلح عادة في التربة الطينية المشققة، ويمكن أن نجده في مجموعات خالصة Pure Stands في مستوى أمطار من ٥٠٠ - ١٠٠٠ ميليمتر، وفي مواقع تجمعات المياه ذات مستوى الأمطار الأقل. وهو يتعايش فيما يشبه الدورة النباتية مع الحشائش. وفي طورها الأكثر كثافة تكبر الاشجار المتساوية في العمر تقريبًا وتبلغ النضج ثم تموت . وغالبًا ما يكون موتها بسبب إحتراق الحشائش فأراضي الطلح يليها أرض معشبة مفتوحة تظل تقاوم لعدد من السنين حتى يأتي وقت تصبح فيه الظروف المناخية، لسبب أو لآخر غير مواتية لنمو العشب. وفي مثل هذه الأوقات يجدد الطلح نفسه فوراً وتستمر الدورة مرة أخرى. وقد يتم التجدد الطبيعي بسبب البذور أو من مجموعة أشجار قطعت قبل نضوجها. وينشط تقليب التربة

التجدد الطبيعى عن طريق البذور.

يقاوم الطلح الحرائق بشكل كبير وهو قادر على البقاء فى مناطق اكتسحتها النيران الأرضية. لكن الحرائق المتكررة التى تؤثر على التيجان تقتل الشجرة. وتستطيع الأشجار الأكبر عمراً البقاء لثلاثة أشهر مغمورة بالمياه، لكن الأشجار الصغيرة تموت إذ ما استمر لإغراقها بالمياه لأكثر من شهر ونصف. ورغم أنه لا يبدو أن أشجار الطلح تتأثر كثيراً بالحشرات والأمراض، فإن الأشجار المقطوعة تتعرض لهجوم نوع معين من الخنافس.

تنتج أشجار الطلح نوعية جيدة من حطب الوقود والفحم النباتى وأخشاب البناء، لكنها لا يمكن تخزينها لفترات طويلة إذ أنها عرضة لهجوم نوع من الخنافس يُدعى بوسترى شيدBostry chid. وتنتج الشجرة أيضا صمغًا ذا درجة أدنى من صمغ الهشاب. وتستخدم النساء السودانيات خشب الطلح للدخان (ونقصد بذلك استخدام دخان خشب الطلح المحروق) لتنعيم البشرة.

٢/ الهجليج

تنتشر هذه الاشجار عبر السودان. وهى تنمو فى التربة الرملية فى ظل مستوى أمطار يبلغ ٢٥٠ ميليمتر أو فى التربة الداكنة المشققة بمستوى أمطار يبلغ ٥٠٠ ميليمتر. وتنمو هذه الشجرة بشكل معتدل ويتم تجددها سواء كان طبيعيًا أو صناعيًا من خلال نشر البذور مباشرة بواسطة الانسان أو بطريقة غير مباشرة بواسطة الحيوان.

وتقاوم شجرة الهجليج النيران بسبب غلظة لحائها. وتهاجم اليرقات قارضة الاوراق Defolitar Caterpillar أوراق الشجرة أحيانًا، وتتعرض البذور لهجمات الخنافس الثقابة Borer Beetles . ونسبة نمو الهجليج أسرع فى التربة الرملية من نموها فى التربة الطينية.

إن شجرة الهجليج شجرة متعددة الأغراض ذات قيمة عالية. فهى تنتج حطب وقود ذا قيمة حرارية وعلف ذا قيمة غذائية مرتفعة وأخشاب نجارة ذات نوعية جيدة. وتتعرض أوراق وأغصان الشجرة للقطع بواسطة الرعاة لتقديمها كعلف إلى حيواناتهم لقيمتها الغذائية العالية.

والإضافة إلي ذلك فالثمرة التى تنتجها هذه الشجرة مستساغة الطعم وصالحة للأكل ويستخدمها السكان المحليون للأغراض العلاجية.

٣/ الهشاب

الهشاب شجرة صغيرة ذات لحاء خشن نوعًا ما لونه ضارب إلى الصفرة أو رمادى يميل إلى البياض. وهى أهم شجرة منتجة للصمغ فى السودان. وتوجد شجرة الهشاب إما فى التربة الرملية الثابتة فى ظل مستوى أمطار يبلغ ٢٨٠ ميليمترا فما فوق، أو فى التربة الداكنة المتشققة فى ظل مستوى أمطار يبلغ ٥٠٠ ميليمتر فما فوق. ولا تتواجد هذه الأشجار فى شكل تجمعات خالصة من الهشاب فى مناطق التربة الطينية السوداء المتشققة فى وسط وشرق السودان على الاطلاق، كما هو الحال فى التربة الرملية. وحاجتها من المياه وسط ما بين احتياجات الكتر والطلح ووجودها يتداخل عادة مع هذين النوعين من الأشجار، لكن مع الطلح أكثر. والنَسَغْ Coppicing أى قطع الأشجار هو الطريقة الأكثر أهمية لتجددها، لكن تجددها من البذور وارد الحدوث فى كثير من الأحيان.

مقاومة الهشاب للحرائق معتدلة. ويعتقد أن الحرائق تضر بالشجرة بشكل محدود إذا حدثت قبل نوفمبر. لكن الحرائق بعد ذلك تقود إلى موت الشجرة إذا تكررت لثلاث سنوات متتالية، وحتي إذا لم تؤد إلى موت الأشجار فهى تقلل حتمًا إنتاج الصمغ إلى لا شئ.

وبمقدور الشجيرات الغضة التى تتغذى عليها الحيوانات أن تنتعش إلى حد ما بنسفها، لكن الرعى المتكرر قد يؤدى إلي موت هذه الشجيرات الصغيرة. وتسبب الابل ضرراً بالغًا بشجرة الهجليج بالتهامها للأوراق والصمغ. وهذه الشجيرات تلتهمها أيضًا الديدان الألفية Millipedes وتدمرها يرقات العناكب Web-spinnig Caterpillar. وكذلك يقلل جراد أما كارديوم ڤيرنيريلا Amacardium Vernerella محصول الصمغ بالتهامه لاوراق الهشاب.

ينمو الهشاب بشكل أسرع فى التربة الرملية ومن الأصول المقطوعة كذلك. ويمكن أن تبلغ الشجرة المعتنى بها، بشكل معقول طول ١,٢ متر فى مدة ٣-٥ سنوات. عندها يكون ممكنًا

بذل اللحاء ولا يحدث إفراز الصمغ فى الطقس البارد. ويجب ألا يكون «الطق» (ضرب اللحاء، وشقه لإفراز الصمغ) غائراً إذ يجب أن يقتصر على فصد اللحاء لتفادي أى نتائج عكسية على الشجرة.

٤ / الكتر

الكتر شجرة صغيرة متعددة السيقان ذات قمة مستديرة تقريبًا. وأفضل نمو الشجرة الكتر فى التربة الطينية المتشققة. وتنمو تحت مستوى الأمطار ٤٠٠ - ٥٠٠ ميليمتر فى شكل تجمعات كثيفة من الكتر فقط، لكنها توجد أيضًا على طول خطوط تصريف المياه فى ظل مستوى إطار يتدنى حتى ٢٥٠ ميليمتر. ونجد الكتر فى مستوى الامطار ٧٠٠ ميليمتر يتناوب أو يشكل طبقة سفلية لأنواع السنط والهجليج الأخرى.

ولا تنمو هذه الشجرة عن طريق نسغها - أى قطعها- بشكل جيد، لذلك يكون تجددها الناجح فقط عن طريق البذر المباشر للبذور. وتتناوب أجمات الكتر عادة فى الطبيعة مع الحشائش بنفس طريقة أشجار الطلح. وفى الغابات التى يرتفع فيها الاستغلال البشرى لمواردها نجد التجدد الطبيعى محدود جداً أو غير موجود كلية.

والأشجار الفردية مقاومة نسبيًا للحريق عندما تكون صغيرة العمر، بسبب حقيقة أن تاجها كثيف فى هذا الطور ويبلغ حتى مستوى الأرض، مما يحمي سيقانها المتعددة عادة. والأجمات الكثيفة مقاومة للحرائق أيضا لأنها تمنع نمو أي نبات أسفلها. وعندما تصبح الأجمات قليلة الكثافة بسبب الموت الطبيعى للاشجار كبيرة العمر أو القطع، تصبح أشجار الكتر المتبقية عرضة لحرائق الحشائش أو الغابات. ومعدل نمو الكتر بطئ جداً. وأشجار الكتر مصدر جيد لخشب الوقود والفحم النباتي ومواد البناء (الدقاق) بالنسبة لأكواخ السكان المحليين.

وأنواع الحشائش النجيلية السائدة كما أشرنا آنفًا هى الفاكهة Justica flava والملوخية.Chorchorus Spp وكلا النوعين غير مستساغ الطعم ويشيران بالتالى إلى تدهور المراعى فى أراضى الغابات. وتبعًا لما أورده جيب الله فإن متوسط نسبة الغطاء النباتى فى

غابة الرواشدة فى ١٩٨٥ -١٩٩١ كانت حوالى ٥٥٪ وهى نسبة تعتبر مؤشراً لفقد المراعى فى منطقة خضعت لرعى كثيف وسادتها نباتات مراعٍ ذات نوعية منخفضة. وقد قدرت القدرة على توفير الغذاء خلال ١٩٨٥ - ١٩٩١ بتحديد مجمل الانتاج الرعوى فى الغابة. وبمقارنة تلك القدرة مع عدد الحيوانات فى الغابة. وجد أن الغابة كانت تعانى من الاكتظاظ بعدد أكثر من طاقتها خلال خمس سنوات من السنوات السبع (Gaiballa,1992).

السكان المحليون وتفاعلهم مع الغابة

واضح من المعلومات التى تكشفت حتى الآن أن النباتات الأصلية فى الغابة، قادرة على توفير الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين، لكن السؤال الذى يبرز هو : إلى أى مدى هذه الغابات قادرة على إعالة الضغط العددى البشرى والحيوانى المتنامى أبداً ؟

طبقًا لإحصاء ١٩٩٣ فقد ارتفع عدد سكان القضارف والشوك والقرى السبع المجاورة بنسبة ٣٤،٨٧٪ منذ ١٩٨٣ بينما كانت نسب الزيادة التى قدرت فى أعداد الابل والماشية والماعز التى تستخدم غابات الرواشدة وودكابو بين ١٩٨٥ - ١٩٩١ هى ٥٩،٥٢٪، ٨٢٪ و٩٤،٣٣٪ على التوالى (Gaiballa,1992).

لقد أدى اعتماد السكان المحليين المسرف على غابات الرواشدة وودكابو فى احتياجاتهم المختلفة إلى تدهور حاد فى أشجار الغابات ونباتات المراعى على السواء. فقد أصبح الغطاء الشجرى أقل كثافة سنة تلو الأخرى وفى بعض المناطق لا يوجد تجدد طبيعى وإذا ظهرت نباتات جديدة فإن الحيوانات تلتهمها بلا شفقة فى الأشهر الأولى من عمرها. ونتيجة لذلك نجد الأشجار الناضجة، التى ستموت فى النهاية أو تقطع، هى التى تسيطر على المشهد.

ومن المقابلات التى أجريت مع القرويين الذين يعيشون حول الغابة هناك ستة أنواع من مستخدمى الغابات :

١ - ملاك الحيوانات البدو

٢ - ملاك الحيوانات المستقرين

٣ - مزارعو «البلدات» التقليدية

٤ - مزارعو المشروعات الآلية

٥ - العمال غير الزراعيين

٦ - منتجو الخشب والفحم النباتي (إنتاج غير قانوني).

يعتمد البدو كلية تقريبًا على هذه الغابات وستكون مهمة صعبة إبقاؤهم خارجها. وقد زاد من اعتمادهم على هذه الغابات إغلاق طرق ومعابر الرعى بعد إقامة مشاريع الزراعة الآلية. وملاك الحيوانات مجبرون الآن على رعي حيواناتهم فى هذه الغابات خلال رحلاتهم شمالاً وجنوبًا. وهم يقضون فى رحلتهم شمالاً إلى أراضي البطانة (أواخر يوليو إلى أوائل أغسطس) ليس أكثر من ثلاثة أسابيع عادة. وسرعان ما تصبح الغابة موحلة يغزوها الذباب فيضطرون لمغادرتها والرحيل شمالاً. ولا يواجهون أى مشاكل مع المزارعين خلال هذه الرحلة الذين لا يكونون قد بدءوا الزراعة بعد. لكن مع عودتهم (أي رحلتهم جنوبًا) يواجهون المزروعات النامية التي تكون قد بلغت حجمًا معقولاً. وبما أنه ليس هناك مسارات رعى محددة فإن «الرعاة» مضطرون للسير عبر هذه الزراعات مما يؤدى حتمًا إلى دخولهم فى نزاعات مع ملاك الزراعة قد تؤدى إلى دفع غرامات. وعند وصولهم إلى الغابة يقضون ما يصل إلى أربعة أشهر داخلها، فالمدة تعتمد على فترة حصاد المحاصيل الزراعية فى الأجزاء الجنوبية من البطانة وعندما يتم الحصاد يغادر الرعاة الغابة وينتشرون فى المنطقة الجنوبية حيث تستطيع حيواناتهم الغذاء على بقايا المحاصيل.

إن الرعاة واعون بأن الرعى الجائر وتشذيب الأغصان (بالإضافة إلى القطع غير القانوني للأشجار) سيؤدي إلى وقف نمو هذه الغابات واختفائها تدريجيًا خلال السنوات القليلة القادمة،ولكن طالما لا يوجد أمامهم مراع بديلة فليس أمامهم سوى إستخدام تلك الغابات. وطبقًا لملاك الحيوانات فالغابة لا توفر غطاء نباتيًا كافيًا لحيواناتهم المتنامية أبدًا طالما لم تكن

هناك مراع بديلة. ويكمن علاج هذه المشكلة فى تحديد أراضٍ للرعى شمال غابة الرواشدة، ويستطيع البدو بتخصيص هذه الأراضي لهم أن يزرعوا المحاصيل ويغذوا حيواناتهم علي بقاياها لاحقًا.

لكن التهديد الحقيقى للغابة يسببه الانتاج غير القانونى للفحم النباتى. فالقرويون يقطعون أشجاراً كاملة (خاصة الطلح) لإنتاج الفحم وقد أدى هذا إلى وجود مناطق خالية من الأشجار داخل الغابة. وهذا واضح على نحو خاص فى القطاع الجنوبى الغربى من غابة ودكابو حيث قطع القرويون كل أشجار الطلح التى تمتد على مساحة خمسة كيلو مترات مربعة.

لقد أدى إعدام الغطاء النباتى إلى تدهور التربة فى أجزاء مختلفة من الغابة. والأراضى التى أخليت من الاشجار تصبح عرضة للفح الشمس ومن ثم التآكل. وحتى عندما تكون الأمطار كافية فهى بلا قيمة إذا لم تكن هناك أشجار تمسك ذرات التربة معًا وتقلل من الجريان السطحى. لذلك فالحاجة ملحة إلى نظم إدارة ومحافظة سليمة يمكنها إصلاح الموارد المستنزفة وطالما أصبحت الغابة محمية فهذه هى مسئولية مصلحة الغابات.

دور مصلحة الغابات

كانت الأنشطة الرئيسية التى اضطلعت بها مصلحة الغابات (في ذلك الحين) قبل ١٩٨٣ فى غابتى الرواشدة وودكابو، هى الحماية التى يقوم حراس الغابة الذين يتجولون فيها على الأقدام وزراعة الغابات باستخدام أسلوب التاونجيا Taungya وعلى مساحات واسعة (ويعنى هذا الأسلوب : زراعة المحاصيل الزراعية فى الأراضى المخصصة أساسًا للغابات)، والتى بذرت فيها بذور الهشاب مع الذرة فى آلاف الأفدنة.

وتتضمن التاونجيا تحرير عقد بين مصلحة الغابات والمواطن المحلى. ويشمل العقد اتفاقًا بين الطرفين تقدم مصلحة الغابات بمقتضاه للفرد قطعة أرض نظيفة يزرع عليها محاصيله بالإضافة إلى أشجار الغابة وقد اعتقد أن هذه العملية تكفل زراعة وحماية أشجار الغابة بأقل تكلفة. لكن هذه الممارسة لم تنجح لأن المواطنين المحليين الذين منحوا هذه القطع كانوا تجاراً

أثرياء لهم أراضيهم وبالتالى لم يكونوا فى حاجة للوفاء بما يخصهم فى الاتفاقية وإزعاج أنفسهم بعملية زراعة الأشجار المكلفة.

وفي ١٩٨٣ ابتكرت مصلحة الغابات شكلاً جديداً من التاونجيا سميت بتاونجيا المصلحة. وفى هذا الشكل تقوم مصلحة الغابات نفسها بزراعة الأشجار مع المحاصيل الزراعية مثل الذرة والسمسم. ومرة أخرى لم يحقق هذا الشكل أى نتائج وانتهت هذه التجربة فى ١٩٨٧.

وفى ١٩٨٧ وضعت الخطة الخمسية للإدارة الغابية المتكاملة (١٩٨٧-١٩٩٢) لغابة الرواشدة بواسطة مشروع تطوير حطب الوقود للطاقة فى السودان. والأهداف الرئيسية لهذه الخطة كانت حماية الاستقرار البيئى والمحافظة عليه وتوفير المنتجات الغابية خاصة حطب الوقود والأعشاب والعلف.

وقد قسمت الغابة، لتحقيق هذه الأهداف، إلى خمس دوائر عمل هى :

١ - دائرة الحماية وتشمل مساحات تعرضت للتآكل (٢١٪ من الغابة).

٢ - دائرة حطب الوقود القومي وتغطى المنطقة المتاحة للإنتاج حطب الوقود والفحم النباتى للاستهلاك الاقليمى والوطنى ٦٨٪ من الغابة.

٣ - دائرة القرية وتغطى المنطقة المجاورة للقرى حيث تعطى الأسبقية لاحتياجات السكان المحليين (١٣٪ من الغابة).

٤ - دائرة الهشاب وتتكون من المساحات التى يحتلها الهشاب والتى يحتلها الهشاب مع أنواع أخرى (٥٪ من الغابة).

٥ - دائرة العلف لمصلحة ملاك الثروة الحيوانية (٢٪ من الغابة).

وبإدخال دائرة الحماية فى المناطق المتأثرة بالتدهور، يمكن أن تتم هذه الحماية بإعادة غطاء نباتي كثيف وحامٍ لتعويض الأشجار التى قطعت أو دمرتها الحرائق.

تتكون دائرة حطب الوقود من دورة تجديد / قطع يبلغ عمرها ٢٠ عامًا، وبما أن الطلح هو

النوع النباتى السائد فى الغابة وينتج نوعية عالية من الفحم النباتى (بغض النظر عن عمرها)، فقد كان الهدف الأول من إدارة هذا المورد هو زراعة الطلح من أجل حطب الوقود والفحم النباتى هكذا فالخيار الأكثر جدوى الآن هو استغلال الطلح عن طريق القطع التام لأقسام واسعة يعقبها تجديد هذه المساحات.

تشمل دائرة القرية المشاركة المحلية وتقوم على تنمية الوعى وسط القرويين بوظائف الغابات وإشراكهم فى الأنشطة المتصلة بالغابات وتشمل أيضًا مشاركة القرويين الذين لا يمتلكون أرضًا فى تجارب التونجا.

لقد كان هدف دائرة الهشاب هو إنتاج الصمغ العربى. وهذا يتطلب تخفيف كثافة الأشجار وإزالة الأشجار الميتة وإعادة زراعة الأنواع الأخرى التى لا تعوق النمو الجيد للهشاب.

وكان هدف دائرة الأعلاف هو توفير العلف لتخفيف ضغط الرعى فى الأجزاء الأخرى من الغابة.

لم تثمر محاولة دوائر العمل هذه أى نتائج ذات بال، لأن نجاح هذه الخطة يكمن فى تقليل الممارسات الاحيائية السيئة، والتحكم فيها من جانب الأعداد المتزايدة من الإنسان والحيوان. لكن أصبح واضحًا أن السيطرة على هذه العوامل مستحيل، طالما كانت أعداد واسعة من الماشية تدخل هذه الغابات من كل النواحى وفى كل الأوقات ليلاً ونهاراً. وهذا يعوق بالتالى التجدد الفعال للغابة.

وطبقًا ليحيى الدول فإنه يجب مراجعة خطة دوائر العمل أعلاه سريعًا، لكن الأهداف الأصلية ستظل كما هى. ويجب أن تقوم الاستراتيجية المنقحة علي الادارة متعددة الأغراض، التى تشمل الرعى كجزء لا ينفصم من خطة الادارة، إذ لا يمكن تجاهل ضغط الرعى. وسيكون تجديد الأنواع الغابية وتحسين المرعى ذا أهمية قصوى . وستأخذ خطة الادارة المنقحة باعتبارها المناطق المحيطة بالغابات والتى تزرع بالكامل بالزراعة المطرية (EL-DOOL,1994). وطبقًا لقانون الغابات لسنة ١٩٨٩ فإنه يجب تخصيص ١٠٪ على الأقل من مساحة الأراضى

المزروعة مطريًا للأشجار سواء كانت موجودة أو زرعت حديثًا. ويجب تنفيذ هذا القانون بأشد صرامة ممكنه إذا ما أريد خلق مناطق حاجزة للغابة لتقليل الضغط الرعوى على الغابة.

خلاصة

من الواضح أن الأهالى قد أصبحوا واعين بالاختفاء التدريجى للموارد الغابية، لذا فقد بدأت وسائل المحافظة على هذه الموارد الطبيعية تلاقى قبولاً أوسع كوسيلة لاستدامة الموارد الغابية.

وعلى الرغم من الاعتراف الواسع بأهمية الأشجار للبيئة، فإن الاستراتيجيات والمؤسسات القادرة على مقاربة قضايا الغابة فى إطار مفاهيم الاستخدام المتعدد الأوسع ما تزال تحبو (CASEY&MUIR, U.D.)، وفى الكثير من مناطق السودان مايزال حطب الوقود للاستهلاك المنزلى يجمع بدلاً من إنتاجه أو شرائه. ويميل الناس فى المناطق التى لم يعد الحطب موجوداً فيها، إلى اللجوء إلى الروث و/ أو بقايا المحاصيل حارمين الزراعة من السماد. والقليل من الأسر الريفية تعتبر زراعة الأشجار حلاً لأزمة الوقود، والقليل من البرامج الغابية الاجتماعية وضعت بالتشاور الوثيق مع السكان الذين وضعت هذه البرامج لخدمتهم.

ولا يمكن حل مشكلات التدهور البيئى وإنتاج العلف وإمدادات حطب الوقود بإعادة زراعة الغابات فقط. فالمطلوب هو مقاربة متكاملة لاستخدامات الأرض تشمل الزراعة والثروة الحيوانية واستيطان الأراضى والغابات والوضع الاجتماعى والاقتصادى.

لذلك يجب أن ترتبط مشروعات زراعة الغابات باحتياجات وأسبقيات الناس الذين يعيشون فى المنطقة.ويجب ألا يقاس نجاح هذه البرامج بالأهداف العددية التى تحققت. فزيادة عدد الأشجار فى أى منطقة قد يكون تأثيره محدوداً ما لم يرتبط باحتياجات وأسبقيات الناس الذين يعيشون هناك.

ويجب أن تكون إدارة الموارد الشجرية الموجودة والانتفاع بها مكونًا أساسيًا فى برنامج

تنمية غابي اجتماعي. فليس بمقدور الادارة العلمية المناسبة للغابات بالمشاركة المحلية توفير نواتج قيمة من حطب الوقود والأخشاب للمجتمعات المحلية فحسب، بل بإمكانها أيضًا أن توفر العديد من المنتجات الغابية الأخرى بينما هي تلبي وظيفة حمائية في نفس الوقت.

مراجع الدراسة :

Casey J. and K. Muir (Undated). *Integrating Forestry into Development Planning*, (unpuplished).

El-Dool, Y. M. A. (1994). "Integrated Management Plan for Rawashda and Wad Kabo Forest Reserves (1991-1995), Part 1," FAO Project, GCP/SUD/047/NET.

El-Dool, Y. M. A.(1994). "Range Demand and Forest Management in Rawashda and Wad Kabo," *Occasional Paper*, Sudan Forestry Development Project, FAO, GCP/SUD/047/NET, Showak. State/Sudan.

Gadalla, I. (1995). "Management Plan of Dali and Mazmoum," A Management Plan presented to the Forest Development Project, GCP/SUD/047/NET FAO, Khartoum.

Gaiballa A. K. (1992). "Nomads and Forest Management," Sudan Fuel Wood Development for Energy Project, GCP/SUD/047/NET, FAO, Khartoum.

Vink (1990). "Integrated Land Use Plan for Rawashda Forest Reserve," FAO Project, GCP/SUD/047/NET, Field Document no. 27.

لايف مانجر

١٤ ملكية وتخطيط الرعى في هضاب البحر الأحمر

مقدمة

تعالج هذه الدراسة مشكلة تدهور الاراضى وملكية الأرض فى هضاب البحر الأحمر. وسأناقش أولاً إلى أى مدى يمكن إرجاع مظاهر التدهور البيئى إلي أنشطة النظام الرعوى فى المنطقة، وسأعلق بذلك على الرؤية واسعة الانتشار التى تذهب إلى أن النظم الرعوية التقليدية ضارة بالبيئة. وسأناقش ثانياً إلي أى درجة تعمل ملكية الأرض المحلية ومؤسسات الملكية على حماية الموارد المحلية، وبالتالى إمكان استخدام التخطيط الرعوى لحماية نفس هذه الموارد.

إن الحجج المطروحة هنا ليست جديدة فهدفى هو تقديم مادة إمبريقية قد تساعدنا على تأمل هذه القضايا، وبالتالى المضى إلى ما وراء الفهم التبسيطى للنظم الرعوية كمشكلة تنموية رئيسية، أو النظر بعين الرومانسية للممارسات الرعوية من الناحية الأخرى. وسيكشف نقاشى أن كلتى وجهتى النظر تشكلان عقبة أمام الفهم السليم للحياة الرعوية الأفريقية.

المادة الاثنوجرافية التى سأطرحها هنا جمعها أعضاء برنامج بحثى سمى «برنامج منطقة البحر الأحمر» Red Sea Area Program (RESAP). وقد ركزت معظم أعمال البرنامج على الهدندوة ومنطقة سنكات أعلى تلال البحر الأحمر. وقد كان برنامج منطقة البحر الأحمر جهداً بحثياً تم بتعاون جامعتى الخرطوم وبيرجن ، واستهدف مساعده جامعة الخرطوم على دفع كفائتها العلمية ودعم أبحاثها المرتبطة بالبنى التحية. وقد رمى البرنامج، من خلال صياغة قضاياه البحثية، إلى إنتاج معلومات ذات صلة بإعادة تأهيل مجتمعات البجا التي ضربتها المجاعات بقسوة فى الثمانينيات اجتماعياً وأيكولوجياً . وكان البحث في مستقبل تنمية الرعى فى هضاب البحر الأحمر جزءاً متمماً لهذا النوع من العمل ، بالطبع، بجانب معالجة القضايا المرتبطة باستمرار هذا النمط من التكيف معالجين بذلك المآزق التخطيطية

* ترجمة : مجدى النعيم

الأساسية داخل هذا النوع من الأقاليم . وسأنطلق في هذه الدراسة، من هذا الجزء الأخير خبرتي. وأحيل القارى، الباحث عن نقاش أوسع لجوانب أخرى من النظام الرعوى ومخت قضايا التخطيط، إلى كتابنا -ınger et at .(eds) (1996). Survival on Mea r Resources: Hadendawa Pastoralism in the Red Sea Hills, Scandi- navian Institute of African Studies, Uppsala. وقبل أن أشرع ـ نقاشي للموضوع، سأقدم نظرة عامة على النظام الرعوى الذى يتركز عليه عملى هنا.

تمهيد : نظرة عامة

تغطى محافظة البحر الأحمر مساحة قدرها حوالى ٢٢٠,٠٠٠ من شرقى السودان. وملامحها الرئيسية أنها : ١- سهل ساحلى ضيق، عرضه ٢٠ - ٤٠ كيلو متراً (بما فى ذلك شريط مستنقع الملح وشريط شبه صحراوى)، ٢- خط من الهضاب مواز للساحل ويبلغ عرضه حتى عشرة كيلو مترات من الشرق إلي الغرب يرتفع فوق مستوى سطح البحر إلى ١٥٠٠ متر، ٣- نجد Plateau ارتفاعها ١٠٠٠ متر فوق مستوى البحر بها هضاب معزولة مبعثرة تقطعها مجارى مائية ضحلة فى أودية السيل ونظام من الخيران لتصريف المياة يتدفق من الغرب تجاه النيل الذى يبعد من ٢٠٠ - ٤٠٠ كيلو متر. وتنقسم المحافظة إلى نظامى تصريف سطحيين بواسطة هضاب البحر الأحمر : مستجمع نيلى إلى الغرب من الهضاب ومستجمع يصب فى البحر الأحمر إلى الشرق.

يتفاوت المناخ حسب الموقع وأنماطه الرئيسية ثلاثة تتغير عبر محور يمتد من الشرق إلى الغرب. فى السهل الساحلى تسقط أمطار شتوية لكن بكميات محدودة. وتهطل على الجبال أمطار شتوية أيضا لكن بكميات أقل من السهل الساحلى. وأخيراً مناخ السهول الواسعة شرقى الجبال أكثر جفافًا وتهطل أمطاره صيفاً.

ويقدر أن ٩٨٪ من المحافظة تهطل عليها أقل من ٢٠٠ ميليمتر من الأمطار سنوياً ونتيجة لذلك ينقسم التصريف السطحى الرئيسى للمحافظة بمعزل عن نهرى طوكر والقاش،

بواسطة الخيران الموسمية، التي يشكل بعضها شبكات كثيفة تحمل كميات كبيرة من جريان المطر السطحى لفترات قصيرة تجاه النيل والبحر الأحمر.

وعادة لاتوفر الصخور الأرضية والصخور - البركانية للمحافظة طبقة صخرية مائية جيدة، لذلك هناك مياه جوفية قليلة نسبياً وذات نوعية منخفضة. وتتم عملية إعادة شحن المياه الجوفية كل عدة سنوات عندما تكون هناك أمطار كثيفة من خلال نظام الخيران الذى يستعمل ومن خلال تقنيات تجميع المياه لتحويل مسار الخور.

الغطاء النباتى للمحافظة هو غطاء مناطق شبه قاحلة ويتكون من النباتات المقاومة للجفاف. ويمكن تمييز ثلاثة أنواع من الأغطية النباتية الرئيسية :

١ - تجمعات أشجار السنط قليلة الكثافة فى الوديان الهضبية والخيران ومناطق ومستجمعات المائية المتواجدة فى السهول السهلية الداخلية والساحلية.والتى تتواجد بها الشجيرات والأشجار التالية : الطلح Acacia Tortilis ، وأكاسيا (السنط) راديانا Acacia Radiana، وأكاسيا (السنط) إيتابيكا Acacia Etabica، والأراك Salva-dora Persica، ومايروا كراسيفوليا. Maerua Crassifolia إما النباتات الموسمية وقصيرة العمر فتشمل الأنواع التالية : سينشروس .Cenchrus Spp، الدُخنيات Pani-cum، إيوفوربيا .Euphorbia Spp، آريستيدا.Aristida.

(٢) نباتات التخوم الملحية فى منطقة شاطئ البحر الأحمر (تحف بها جزئيا غابة من أشجار المنغروف Mangrove)، والتى تتكون من نباتات ملحية غضة كثيرة العصارة تتواجد عبر نمط يتفق مع نسبة الملوحة. ومن ضمن تلك الأنواع ما يلى : سويدا Sueda، هالوبيبليسHalopeplis.

(٣) نباتات هضبية ذات نمط وحيد من التكوين الشجرى غير الكثيف، تحكمه الأوضاع الباردة والرطبة نسبيًا تبعًا للارتفاع فوق مستوى البحر والرياح البحرية. والأنواع الرئيسية هنا هى :

إيوكليا شيمبيرى Euclea Schimperi، إيوفوربيا آبيسينيكا Euphorbia

sinica، سولانيوم .Solanum Spp، السنط .Acacia Spp، والأعشاب والحشائش النجيلية الموسمية وقصيره العمر.

يدل اسم البجا على اتحاد من المجموعات السكانية تسيطر على أجزاء مختلفة من المنطقة. فإلى الشمال، تجاه الحدود المصرية يعيش البشاريون. ونجد الأمرأر حول بورتسودان، بينما يسود الهدندوة جنوباً من سنكات إلي دلتا القاش. وفى الجنوب الشرقى من منطقة البحر الأحمر وإلى داخل أريتريا نجد بنى عامر . وبالإضافة إلى ذلك هناك الرواشدة وهم مجموعة عربية رعوية هاجرت من السعودية فى القرن الماضى ولم ترتبط باتحاد البجا. وفي المدن هناك مجموعات عديدة من مناطق أخرى من السودان، من وادى النيل، من الغرب ، وإلى حد ما من الجنوب.

وتتفاوت التكيفات الاقتصادية عبر المنطقة. فالأنشطة الرئيسية هى تربية الحيوان والزراعة. والزراعة مطرية وتصبح ممكنة فقط بمزاوجة هطول الأمطار والجريان السطحى فى الأنهار الموسمية . وتسود الماعز الثروة الحيوانية، لكن الجمال أيضًا موجودة وتلعب دوراً كبيراً فى الثقافة البجاوية. تتجول الماشية حول التجمعات السكنية أو ترعى على مختلف أنواع المراعى. لكن البجا يعتمدون أيضًا كثيراً على دخل إضافى يولد خارج النظام الزراعى - الرعوى. ففي الجبال الشمالية هناك المناجم التى تستخدم عدداً من البشاريين . وللأمرأر والبنى عامر تاريخ من الهجرة للعمل في بورتسودان حيث يعملون أساسًا فى الميناء . والهدندوة أيضاً جزء من هذه الهجرة، لكنهم ينتقلون أيضا إلى المشروعين الزراعيين الرئيسيين فى المنطقة، القاش وطوكر. ومصدر الدخل الذى يشهد زيادة مضطردة هو بيع الفحم . فقد زاد قطع الأشجار خلال سنوات الجفاف فى الثمانينيات، وهو يشكل اليوم التهديد الأبرز للبيئة الطبيعية ولبقاء البجا أنفسهم. إن الانطباع الأساسى الذى نخرج به من نظرة سريعة كهذه لتكيف البجا مع بيئتهم هو أنه تكيف يقوم على مزيج من الأنشطة وعدد من أنواع الدخول. إذن لا يمكن تقييم استمرار حياة البجا بالتركيز على واحد أو اثنين من أنماط التكيف هذه، بل وعلى أساس مجمل مصادر دخولهم وتوفرها للبجا. ويقوم التنظيم الاجتماعى الذى تقع داخله

هذه الأنشطة علي تنظيم بدني انقسامي. ومستويات التنظيم الاجتماعي والإقليمي وسط مجموعات البجا المختلفة هي القبيلة (وهي الوحدة القرابية الأكثر اتساعاً) والعشيرة «دواْبْ» (أو الهيسا كما تُسمى في منطقة سنكات) وهي الوحدة القرابية الفرعية، والـ «دوا» أي المعسكر الجماعي. والوحدة الانتاجية الأساسية هي الأسرة وداخل هذه الوحدات الأسرية تتم إدارة الموارد الرئيسية. وتوفر المستويات الأوسع أطراً للتعاون، التي توفر نظامًا للتملك يتيح الحصول علي الموارد المنتجة، كما توفر تنظيمًا قبليًا له قادته (الشيخ، العمدة، الناظر) ومحاكمه (المجالس) وقانونه التقليدي (العرف) وقانونه الاسلامي (الشريعة) ، هذا التنظيم هو الذي يتيح تنظيم استخدام الموارد ويعالج النزاعات.

وتمثل الحيوانات أحد أهم الأصول الإنتاجية. فالصغار، فتية وفتيات، يتلقون الحيوانات من آبائهم في مختلف المناسبات خلال حياتهم : الميلاد ، الدخول في حياة الكبار، الختان والزواج نفسه . وبعد الزواج تؤخذ هذه الحيوانات من قطيع الأب لتكون قطيعاً جديداً تحت إدارة الزوج الجديد وبمضي الزمن قد ينمو هذا القطيع، وبالتالي فقد يكون هناك نقص في اليد العاملة للرعي والسقي. فيتم التعاون في هذا الشأن مع مجموعة الأقارب، خاصة الأخوة، لذا فقد يتم جمع الحيوانات التي يملكها الأخوة معًا ليرعاها الاخوة أنفسهم أو أبناؤهم ليخلقوا ما يعرف عموماً بالشراكة الرعوية Herding Partnership.

والثروة الحيوانية ليست مهمة فقط في الحياة الاقتصادية، وإنما في المناسبات الطقسية مثل الزواج. فالحيوانات التي يحتاجها الرجل للزواج يقدمها له أبوه، لكن هناك أيضا آليات مؤسسية يستطيع الهدندوي من خلالها أن يذهب إلى أصدقائه وأقاربه ليحصل على الحيوانات وهو ما يسمى بالـ «هَلَقين».وعلاوة على ذلك هناك آليات مشاركة يستطيع الناس من خلالها الحصول علي الحيوانات إذا كانوا لا يملكون شيئا منها، أو العثور على شخص آخر يرعاها إذا كان عددها كبيراً. وأولى هذه الآليات تُسمى الـ«دنْقِيتْ» وتعني أن يقترض شخص الحيوانات من آخر، وهو في هذه الحالة يستطيع فقط استخدام اللبن ثم يعيد الحيوان لاحقًا عندما تنتهي أزمته. والآلية الثانية تُسمى بالـ «تَيْتَ» وتعنى نقل ملكية الحيوان نفسه إلى مالك جديد،

وهذا يخلق علاقات مديدة بين الأشخاص أطراف هذه العملية.

والمسألة التى تهمنا هنا هى أن أعضاء الوحدة الانتاجية يعيشون في سياق يسهل عليهم معيشتهم ويحافظ عليهم فى نظام الانتاج التقليدى. فهم يعتمدون على الوضع الاقتصادى لآبائهم الذين يحصلون منهم فى حياتهم على الحيوانات ويرثونهم بعد موتهم. ويعتمدون أيضاً على محيط أوسع من العلاقات الاجتماعية التى تشكل المشاركة فى الحيوانات جزءاً مهماً منها وتساعد الناس على الاستمرار اقتصاديًا. وبالإضافة إلى ذلك هناك عوامل ملازمة لهذه الوحدات نفسها مثل عدد الأطفال وعمرهم وجنسهم وهى عوامل تؤثر علي مقدرة الوحدة على إدارة المورد الذى تسيطر عليه.

وتُمثل الأرض أصلاً إنتاجيًا آخر مهم بالنسبة للهدندوة. فالأولاد الصغار يزرعون مع آبائهم وعندما يتزوجون يحصلون على حقولهم الخاصة، لكن البعض قد يقرر مغادرة المكان بحثاً عن مهن أخرى . والزراعة نشاط أكثر فردية من الرعي وتعتمد العائلة فيه على قوة عملها الخاصة رغم وجود مؤسسة للمشاركة في العمل بين الهدندوة يدعونها الـ «كَوِيَن»..

ما تقدم ينطبق على رجال الأسرة من واقع مسئوليتهم عن رعاية الحيوانات أى الرعى والسقيا، وعن الجزء الرئيسى من الزراعة بجانب العمل المأجور وإنتاج الفحم النباتى . وينظر للمرأة الهدندوية باعتبارها خاضعة للرجل، فهى الشخص الذى يقوم بالأعمال المنزلية من رعاية أطفال وإعداد الطعام وصنع الحُصر، بجانب نصب المنزل نفسه عندما ترحل الأسرة. لكن النساء الهدندويات يساهمن أيضًا مباشرة في دخول الأسرة من خلال إنتاج منتجات الألبان للبيع وبيع القهوة (الجبنة) وبيع الحصر التى يصنعنها. ومع هجرة الرجال المضطردة للعمل كثيراً ما تجد النساء أنفسهن كعائلات وحيدات للأسرة، أى أسر على رأسها نساء.

واضح أن منطقة هضاب البحر الأحمر تطرح علينا عدداً من المشكلات المماثلة لمشكلات الحزام الساحلى في أفريقيا، أعنى بيئة قاحلة جداً وأمطار شحيحة وتكيفات إنسانية تقوم على تربية الحيوان والزراعة. ويشكل التجول بالحيوانات بحثًا عن المرعى والمياه والزراعة فى موسم الأمطارقاعدة التكيف التقليدى. وقد انخرط البجا بحكم موقعهم على حدود ثقافات

أخرى مؤثرة ومنذ وقت مبكر، فى تجارة القوافل مع مصر والسعودية عبر البحر الأحمر وباجتماع الموارد المحلية والخارجية ظهر تكيف مرن،مما سهل على البجا البقاء لألف عام فى بيئة هامشية. وأهم ما حافظ على هذا التوازن هو الممارسات المحلية لاستخدامات الأرض بجانب نسبة الوفيات العالية والهجرة.

ومع ذلك فثمة تطورات بعينها، ترتبط أساساً بالقرن الحالى، تميل إلى خلق أنواع جديدة من التوازن فى هذا النظام. وتمثل زيادة السكان من خلال الخدمات الصحية الأفضل وتراجع الحروب أحد هذه العوامل. والعوامل الأخرى هى الاتجاه نحو أشكال أكثر استقراراً من الحياة، والنمو السريع والثابت للمدن فى المنطقة، خاصة بورتسودان. والشئ الآخر أن النظام الخارجى يُقدم الآن فرصاً جديدة من خلال الاستخدام الحضرى للعمالة فى المدن بجانب المشروعات الجديدة مثل القاش وطوكر، وتنزع مثل هذه العوامل إلى خلق ضغوط جديدة علي نظم مثل هذا النظام في مرتفعات البحر الأحمر. وأحد هذه التأثيرات أن هذه الفرص الجديدة لا تخفف الضغط على التكيف التقليدى والمراعى من خلال إستيعاب الناس في نشاطات غير رعوية، بل يظل الناس يراهنون على موارد مختلفة وهذا ينشئ الضغط داخل التكيف الرعوى.

واحدى المشكلات الخاصة التى سنوليها عنايتنا هنا هى المشكلة البيئية. وهذا يعني أننا سنصور المشكلة مفاهيمياً بوصفها مشكلة أيكولوجية، نركز فيها على حالة البيئة الطبيعية التى تمثل أيضاً المرعى الذى تعتمد عليه حيوانات الهدندوة. وفى هذا الصدد تبرز قضايا الرعى الجائر والتصحر إلخ .

الرعى : أعداد الحيوانات ومشكلة التدهور البيئى

هناك مقياس أساسى يُستخدم فى فهم اشتغال النظام الرعوى، وهو العلاقة بين قدرة المنطقة أو المساحة على توفير الغذاء من جهة والعمليات الديموجرافية من جهة أخرى، ونقصد بتلك العمليات الديموجرافية معدل نمو الإنسان والحيوان. وفى معرض نقاش تلك الفكرة، طُرح مفهومان هما : معدل القدرة علي توفير الغذاء ومعدل التكاثر. ولقد سبق لنا أيضا أن أشرنا

إلى أن ما يُمكن دعوته بـ «الحكمة التقليدية»، فى مجال تحليل النظم الرعوية فى منطقة شرق افريقيا القاحلة، ذات صلة بهذا النوع من المشكلات. ولقد طرح أنصار تلك «الحكمة التقليدية» ما يلى : ١) داخل تلك النظم الرعوية تتواجد دينامية كامنة ومتأصلة، تدفع صوب اكتظاظ المراعى، وهو ما يعنى وجود حالة سوء إدارة متأصلة فيها. ٢) ويترتب على العنصر السابق ظهور ممارسات وظواهر، الرعى العام الجائر والتصحر العام والمجاعة التى تأتى معها بالكوارث. وقد قادت مثل تلك الافتراضات وكالات المعونة الهامة مثل وكالة المعونة الأمريكية، نحو إهمال القطاع الرعوى فى شرق افريقيا. وعلى نفس المنوال حولت وكالة إيكلا ICLA بؤرة عملها، من تلك النظم الرعوية إلى نظم رعوية - زراعية، هناك حيث يمكن للإنسان «أن يفعل شيئا».

وجاءت الدراسات الحديثة لكى تتحدى افتراضات تلك الحكمة التقليدية. وإحدى تلك الدراسات هى دراسة إليس Ellis (1988) ، التى تناولت حالة شمال كينيا عبر أمثلة من المناطق الكينية الجافة (مشروع إيبال IPAL فى إطار برنامج اليونسكو «الإنسان ومجاله الحيوى» MAB، ودراسة النظام الايكولوجى فى توركانا الشمالية التى مولتها جزئيا وكالة نوراد (NORAD). ولقد أوضح هذان المشروعان أن الافتراضات السابقة يجب العمل على تعديلها. وفيما يتعلق بمشكلة اكتظاظ المراعي عمومًا وجد أن ١٥- ٢٠٪ فقط من المناطق التى غطاها برنامج إيبال IPAL اعتبرت مكتظة بالحيوانات. ووجد أن ٨٠ - ٨٥٪ منها ترعى فيها أعداد أقل من طاقتها أو غير مأهولة أصلاً. وفى توركانا قدرت نسبة ازدحام الحيوانات بـ ١٢- ١٥٪ من الطاقة الاستيعابية للمنطقة. فالحقائق إذن لا تدعم افتراض أن هذه المناطق مكتظة بالحيوانات وفيما يتعلق بالرعى الجائر فقد وجد أن رعيًا جائراً حقاً حدث فى مارسابت (برنامجIPAL) وتوركانا حول مستوطانات الرعاة ومصادر المياه، ولكن هذا لا يشكل صورة عامة. كما كان التصحر نادراً. وحتى من حول المستوطنات حيث يمثل الرعى الجائر ظاهرة، أظهرت المناطق التى حوت مساحات تجريبية، حيث تم التخلص من ضغط الرعى فيها، تجدداً سريعاً فى الغطاء النباتى. وليس هناك ما يؤيد الزعم بأن هذه المناطق تواجه تدهوراً بعيد المدى بسبب التصحر. وأخيراً تجلب فترات الجفاف المجاعة بالتأكيد، لكن بين

الرعاة الفقراء والمستقرين بشكل رئيسى.

والخلاصة العامة هى أن الازمة فى القطاعات الرعوية ترتبط بأسباب معينة من خارج النظام الرعوى، فهى ليست ملازمة للنظام نفسه.

لم تقم أي وكالة تنمية فى منطقة مرتفعات البحر الأحمر ولا مشروع البحر الأحمر RESAP بأي حساب كمي لهذه المقاييس يمكن الاعتماد عليه. وقد قدم جونار هيلاند (1990) خطوات أساسية فى هذا التحليل، مستخدماً البيانات المتاحة من مختلف التقارير ومطبقاً لها على الوضع فى درُوديبْ. وخلص إلى أن عدد الحيوانات الحقيقى فى مرتفعات البحر الأحمر يتأرجح دون عتبة ما يمكن تسميته نظريًا بقدرة المنطقة على توفير الغذاء. وعدم الارتباط بين تدهور التربة وعدد الحيوانات هذا ليس أمراً مدهشاً فى منطقة مثل البحر الأحمر، حيث يشكل الأقليم مثالاً لنظام اللا توازن الذى حلله في السنوات الأخيرة إليس Ellis وسويفت Swift بريمان Breman (1988). ويؤدى نظام تساقط الأمطار الذى لا يمكن التنبؤ به والذى يعتمد عليه الانتاج الرئيسى إلى ظهور قدرات متفاوتة على توفير الغذاء تتناسب بالكاد مع زيادة أعداد الحيوانات . وتنخفض أعداد الحيوانات والسكان بواسطة عوامل مستقلة مثل المناخ (الجفاف) والأمراض والحروب القبلية، لذلك تظل أعداد الحيوانات فى مستوى أدنى من أى نقطة نظرية تحدد مستوى قدرة المنطقة على توفير الغذاء (-Hel .land,1992)

توفر الدراسات النباتية التى تمت ضمن مشروع البحر الأحمر مادة تتفق وهذا الاستخلاص. فهناك تراجع فى الغطاء الشجرى وأنواع معينة من الأشجار: اكاسيا (السنط)إيتابيكا A.Etabica، والطلح A.Tortilis، دراكينا أو مبيت Dracena Umbet، واوليا شريسوفيللا. Olea Cheysophella ومثل هذا التراجع لا تعود أسبابه إلى الرعى وإنما إلى ازدياد الطلب على خشب الوقود والفحم النباتى والسلع التجارية الأخرى في بورتسودان والمراكز الحضرية الأخرى فى المنطقة.

النقطة الأخرى هى وجود الأعشاب الضارة مثل آجريمونى ميكسيكانا Agremone.

mexicana ورغم أن هذا النوع من النبات يعتبر علامة على الرعي الجائر، إلا أنه يلاحظ باضطراد أنه يحتل المناطق التي تم تنظيفها لزراعة الذرة خلال السنوات المتقطعة التى لا تتم فيها الزراعة. وهو شائع جداً حول المناطق المأهولة بالسكان. لذا فقد يطرح المرء مسألة أن انتشاره هو نتيجة انتشار الزراعة في المنطقة. وهذه نتيجة مهمة فقد افترضت معظم الوكالات العاملة فى المنطقة فى الثمانينيات أن الزراعة أحد سبل خروج الهدندوة الرعاة من المأزق.

لقد كشفت دراسات الاستشعار عن بعد عن تطابقها مع الاستخلاصات الواردة أعلاه، حول أن تدهور التربة فى منطقة سنكات يعود إلى التغيرات فى ممارسات استخدامات الأرض، أكثر من كونها تعكس تغيراً مناخياً،وإن كانت نتائج هذه الممارسات قد زادت منها فترات تراجع الأمطار. والنتيجة الثانية هى أن تدهور الموارد المعمرة ينتشر من النواة وليس من الأطراف، بما يشير إلى أن التدهور تطلقه عمليات من داخل النظام وليست مفروضة عليه من خارجه. لكن هذه العملية تحركها الاحتياجات الحضرية للطاقة وليست حاجة الرعاة للرعى.

الخلاصة عموماً ذات مستويين . أولاً، المشكلات البيئية لمرتفعات البحر الأحمر ليست كوارث طبيعية، أعنى ليست من نتائج الجفاف. فهي ترتبط بجلاء بالتغيرات فى ممارسات استخدامات الأرض فتشمل، بالتالى، الإنسان كسبب رئيسى. ومع ذلك ينبغى ألا يلام القطاع الرعوى. فليس هناك رابط واضح بين الأنشطة الرعوية والتدهور العام. فقطع الاشجار يرتبط بالطلب على الفحم النباتي وخشب الوقود لسوق بورتسودان الحضرى بجانب أسواق المدن الأصغر والشاحنات التى تتوقف وتمر بالمنطقة. لكن يبدو فى مناطق متفرقة مثل أركويت أن هناك عوامل مستقلة تؤثر على الوضع. فضغط الرعى فى مناطق مثل أركويت هو نتيجة لكون هذه المناطق مناطق آمنة أثناء فترات الجفاف حيث ينتقل الناس إليها بحثاً عن الغذاء للماشية. لذلك فهو لا يرتبط بأي دينامية نمو داخلية لقطيع فردى معين. لكن هذا التطور- كمثال لما يحدث فى المناطق التى تشكل موارد رئيسية - هو تطور مقلق .

قطع الغابات وملكية الأرض

قطع الغابات هو المهدد البيئى الرئيسى فى مرتفعات البحر الأحمر، والقوى الرئيسية وراء

هذا التراجع الغابى هى النمو السكانى عموماً والتحضر. فالمشكلة ليست هى أن الهدندوة يواصلون تكيفهم التقليدى مع محيطهم، بل يبدو أن المشكلة هى ممارسة السكان الحضريين لمختلف أشكال الحياة الحديثة.

لكن وعلى الرغم من أن السكان الحضريين قد يشكلون مجموعات الطلب علي الطاقة، إلا أنه واضح أيضاً من دراساتنا أن الهدندوة أنفسهم يشكلون مجموعة المنتجين. قد يكون الرعاة المحليون ملمين ببيئتهم ظاهراً وباطناً، وقد يديرون قطعانهم بأشكال سليمة بيئياً، لكنهم مع ذلك يقطعون الأشجار التى يعتمد عليها بقاء بيئتهم على المدى الطويل. وبعيداً عن التعامل مع جانب الطلب، فمعالجة جانب العرض مشكلة تخطيطية كبيرة. وهذا يطرح قضية إدارة الموارد.

والسؤال الذى نود طرحه هو ما إذا كانت هناك نظم ومجموعات أهلية تعمل بشكل يكفل التحكم فى الوصول إلى الموارد المنتجة، وما إذا كان ممكناً جعل هذه التنظيمات مفيدة لإدارة الموارد علي المدى الطويل. والاجابة على هذا السؤال مهمة وستعتمد على منظورنا إلى عمل مؤسسات الهدندوة المحلية ذات العلاقة بقضايا ملكية الأرض.

ملكية الأرض عند الهدندوة

يتجسد نظام ملكية الأرض عند الهدندوة، إذا وصفناه بإيجاز فى التنظيم الانحدارى الانقسامى Segmentary Descent للقبيلة. ويقوم هذا النظام الانحدارى على الخط الانحدارى الأبوى Agnatic Descent ويحيل إلي سلف أعلى واحد للجميع (براكاوِن). والهدندوة فرع رئيسى من ذلك السلف العام الأقدم. وينقسم الهدندوة داخلياً إلي بطون وأفخاذ عديدة ويتكون النظام القرابى ككل من أربعة مستويات :

١ - الدوا أو جماعة المعسكر الواحد.

٢ - الدواب (فى سنكات تستخدم عبارة هيسا أيضا) والتى تشمل العديد من جماعات المعسكر وتشكل القرابة الدنيا.

٣ - القبيلة وهي التنظيم القرابى الأعلى.

٤ - كل قبائل الهدندوة.

وتسود المنطقة مختلف أنواع المجموعات بدءاً من الهدندوة نزولاً إلى فروعها ومستوي القرابة الأدنى، أي الدواب، وهي الجماعة ذات الحقوق الجماعية فى الأرض والعشب والماء فى منطقة معينة.

وعلاوة على ذلك تنظم حقوق الملكية بواسطة مزيج من القانون التقليدى (العرف) والقانون الاسلامى (الشريعة). ويفرق الهدندوة بين نوعين من الحقوق. أولاً، هناك الحقوق الأصلية لأول من دخلوا المنطقة. فمن استوطنوا المنطقة أولاً هم ملاكها الأصليون وهذا حق يتمتع به ويدافع عنه كل أعضاء القبيلة أو الدواب. ثانياً، يستطيع الملاك الأصليون أن يمنحوا أعضاء القبائل الأخرى حق الاستقرار واستخدام الأرض. وتشمل مثل هذه الترتيبات دفع أتاوة محدودة من «المستأجرين» إلي الملاك تُسمى الـ«قُودَبْ». وتسمى الحقوق الأصلية بالـ «أسِلْ» وهى كلمة بجاوية تعنى الجذر، وتسمى حقوق الانتفاع الثانوية بالـ «أمارا».

ويتيح هذا النظام للناس الوصول إلى الموارد المنتجة. وتتفاوت هذه الحقوق حسب نوع المورد المنتج. فبالنسبة للرعى، الأراضى مفتوحة عادة ليمر عبرها كل البدو. فالناس من مخْتلف القبائل يستطيعون رعى حيواناتهم وكذلك بالنسبة لمختلف الدوابات أى العشائر. وهم يستطيعون عادة استخدام الآبار فى المنطقة التى يمرون بها. لكن لا يسمح لهم بقطع الأشجار أو حفر الآبار فى مناطق خارج مواطنهم القبلية. وإذا أراد شخص ما بناء منزل أو حفر بئر أو الزراعة فى أرض قبيلة أخرى فعليه أن يحصل على الإذن من الملاك. ولا يشكل الـ «قُودَبْ» إيجاراً، وهو ذو قيمة اقتصادية صغيرة. فهو يمثل طريقة رمزية للاعتراف بأن هذه الأرض لا يملكها المستخدم. لكن فى الأراضى الرعوية هناك عنصر استخدام على الشيوع واضح.

وبالنسبة للأراضى الزراعية الواقعة على امتداد الانهار الموسمية فهى ذات بنية ملكية مختلفة. فقد قسمت الأرض منذ زمن بعيد بين أفراد القبائل، وأصبحت ملكيتها تنتقل بالميراث. وبالتالى قسمت أودية الانهار، لأغراض الزراعة المطرية، طبقاً للمستخدمين الأفراد

والأقسام القبلية. وينظم توارث الأراضى الزراعية من خلال الشريعة الاسلامية، فترث المرأة نصف نصيب الرجل. وعادة لا تخصص للنساء قطع أراضي زراعية، وإنما يزرعن أراضى أزواجهن، وإذا رحل الرجال يزرع الاخوة أراضى أقاربهم الغائبين. لذلك فهناك تفاوت محلى وفردى فى أنماط حقوق الملكية الرسمية الفعلية لقطع بعينها. وينطبق النمط نفسه على الأراضى المروية.

واستخدام المياه متاح للكافة، لكن حفر الآبار مسموح به فقط لمن ينتمون للقبيلة أو القسم المالك للأرض. ويمكن أخذ المياه من الآبار للاستهلاك البشرى والحيواني. ويمكن أن يتغير هذا الاستخدام المشاع فى حالة القطع المروية. وفى مثل هذه الحالات يمكن فقط الاستفادة من القطع التى تقع على بعد مناسب من البئر. وفى مثل هذه الحالات نجد أيضا سوراً لحماية الآبار من استخدام الآخرين.

الضغط المتزايد على الموارد الرئيسية

وكما رأينا آنفاً هناك ما يدل على أن ترتيبات الملكية تتيح للناس الحصول المنتظم على الموارد. ويشير وجود الكثير من الأشجار فى المنطقة رغم تكرار حالات الجفاف إلى أن تلك الترتيبات فعالة. لكننا نرى اليوم أيضاً أن قطع الأشجار يحدث وأن هناك ضغطاً على مناطق معينة . وهذا يشير إلى أن ترتيبات الملكيةلاتكفى فى حد ذاتها للسيطرة على استخدام الموارد فى ظل ظروف الضغط المتزايدة.

إن المبرر الاقتصادى وراء إنتاج الفحم النباتى واضح. ولكننا قد نتساءل ما إذا كان للهدندوة حلول تنظيمية لتجنب هذا التطور الكارثى. هل هناك عقوبات يمكن أن توقف انتشار قطع الأشجار؟ وهذا يرتبط بصورة خاصة بما قد دعوناه الموارد الرئيسية للهدندوة. إذ يبدو أن مناطق معينة ذات الموارد الوفيرة مثل أركويت والسهول الفيضية مثل سهل أودروس، ومستنقعات الملح والسهل الساحلى عموماً (قُنُبْ)، بجانب مناطق واسعة مثل طوكر والقاش، تميل إلى أن يكون استخدامها أكثر شيوعاً لذا تقع تحت ضغط أكبر من غيرها. وتبرز المناطق

كأماكن تجمع لعدد من مجموعات الهدندوة (عشائر وبدنات) التى تتجمع هناك فى مواسم معينة. وأودروس منطقة تنخرط فيها العديد من المجموعات فى الزراعة. وتستقبل منطقة القُنبْ أناساً من مجموعات مختلفة خلال فصل الشتاء وهو الوقت الذى يمثل أيضاً توقيت الأعياد الجماعية (EL SIDDIG M.O,1992). وتوفر أركويت ومناطق المشاريع الكبيرة، طوكر والقاش، مراع مهمة فى فصل الجفاف كما تشهد تراكم الناس والقطعان خلال سنوات الجفاف.

هذه الحقائق مهمة لفهم لماذا لا تمنع قواعد الملكية التقليدية الناس من قطع الأشجار فى أراضيهم. كما توفر فرصة ملائمة لمناقشة التأثيرات المتفاوتة فى مختلف المناطق. فالبعد من السوق عامل رئيسى، لكن يجب أن ندخل أيضاً الدينامية التى يقدمها نظام الملكية فى المنطقة. ويمكن رؤية هذا بفحص الفرق بين الخيران والسهول الأوسع. وفى الخيران الضيقة يبدو أن مستويات جيدة من الغطاء النباتى قد تم الحفاظ عليها، ويبدو أن الناس يقبلون العقوبات التقليدية فيما يتعلق بقطع الأشجار. لكن يبدو أن العقوبات أقل فعالية فى المناطق الأوسع، حيث يملك العديد من عشائر الهدندوة وفروعها حقوقًا متساوية فى الأرض، وحيث تبدو الموارد أكثر وفرة من الأماكن الأخرى.

وهذا يقود إلى روابط مثيرة بين البيئة الطبيعية ونظام ملكية الأرض وآليات التأقلم التى يتبناها الهدندوة. تقدم البيئة الطبيعية فى مرتفعات البحر الأحمر مناطق معينة تتمتع بموارد عشبية أكثر من غيرها، وهى مناطق ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبقاء النظام الايكولوجى نفسه على المدى الطويل، الذى يقدم أيضا الاساس لحياة الانسان فى المنطقة. وهذه الموارد، من منظور الهدندوة، شديدة الأهمية لبقائهم. وهى تمثل موارد رئيسية يعودون لها عندما يجعل الجفاف المناطق الأخرى مناطق طاردة،أى تمثل حجر الزاوية لآليات التأقلم الفعالة. وهكذا تشكل هذه المناطق مناطق مشاعة للجميع ، أى مناطق مفتوحة لكل الهدندوة أكثر من الخيران والأودية المحلية. ويبدو أن قسماً كبيراً من قطع الأشجار، وبالتالى تراجع الغابات، يحدث فى هذه المناطق بالتحديد.

ولا يعني استمرار قطع الاشجار هذا أن قواعد الملكية حول الحصول على الأشجار قد تغيرت بأى معني قانوني، وإنما أصبحت هذه القوانين فى مناطق معينة، وبالتالى مختلف العقوبات التى يمكن تطبيقها، غير فعالة فى الوضع الراهن الذى يتسم بتزايد الضغط على هذا النوع من الموارد. وهذا يعزز حجة أن قطع الاشجار نشاط محلى أكثر من كونه نشاطا يظهر فى مناطق واسعة. ولعل تضافر تأثيرات البعد عن مراكز الطلب على الطاقة، وحاجة الهدندوة إلى البقاء، وتوفر موارد مشاعة كما أوضحنا أعلاه، يُمكننا من فهم كيف أن مناطق معينة قد تراجعت غاباتها قبل غيرها، وهذا لايعنى أن المناطق الأخرى لا يمكن أن تتصحر، بل أن نظام الملكية فى هذه اللحظة يعمل وقادر على حماية هذه المناطق. ولا تقلل حقيقة أن المناطق الرئيسية كما وصفناها تشكل عناصر رئيسية للاستقرار البيئى من مأساوية الوضع. فقطع الاشجار يظهر كنشاط يحيل مرتفعات البحر الأحمر مناطق لا يمكن السكنى فيها على المدى الطويل، لكن المزايا الاقتصادية قصيرة المدى تكشف لماذا ما يزال هذا النشاط مستمراً.

دور المؤسسات المحلية

وهذا يطرح قضية مهمة، إلى أى مدى نستطيع الاعتماد على المؤسسات الرعوية المحلية لحل مشكلات تدهور البيئة المحلية. فهناك إطار عام للسياسات فى المنطقة يحظر قطع الاشجار وهناك جهود نشطة تبذلها السلطات للسيطرة على التجارة غير المشروعة فى الفحم النباتى. لكن هذا لا يجدى بسبب الدور الذى تلعبه المجموعات النافذة في هذه التجارة. ونجد وضعاً مشابهاً وسط الهدندوة أنفسهم. فهم يملكون نظاماً للملكية، ولديهم مؤسسات للتعامل مع سوء إدارة البيئة. وقد طرحنا فيما تقدم حجة عامة تفسر لماذا لم تفد هذه المؤسسات فى هذه الناحية. نود هنا أن نستكشف قدرات مختلف المؤسسات المرتبطة بإدارة ملكية الأرض لتقييم احتمال تطور هذه المؤسسات إلى مؤسسات إدارة فعالة.

المشكلة الاساسية فى هذا الصدد هى أن مؤسسات ملكية الأرض ترتبط أيضاً بجوانب أخرى عديدة من حياة الهدندوة، لذا يجب النظر لعمل هذه المؤسسات بهذا الشمول، وليس

اختزاله إلى حالة واحدة هى كونها أداة لإدارة المورد. والآن دعنا نبدأ بنقاش يجسد هذا الوضع.

كل سلالة هدندوية عُليا أى كل قبيلة هى سلالة كبيرة، ولها تسلسل أنساب طويل يبلغ أحيانًا ستة عشر جيلاً من السلف المؤسس. ومن الصعب تحديد عدد العشائر أى الدوابات بين مختلف السلالات العليا أى القبائل، فالعدد يتفاوت من خمسة إلى ثلاث وثلاثين. وعلاوة على ذلك تتفاوت القبيلة فى عدد سكانها. وكل الهدندوة ينظرون إلى هويتهم كأعضاء فى وحدة فرعية وجماعية محلية معينة. وتشمل إجابة السؤال حول ماهى قبيلتك اسم القبيلة والدواب والدوا أيضاً.

وحيث إن العائلات تنمو عبر الأجيال وأن السلالات تتوسع، لا نجد أن كل الأقسام تنمو بنفس النسبة. فبعض العائلات والمجموعات تتضاعف أسرع من الأخرى والبعض الآخر يفقد الكثير من أفراده بسبب الأمراض والمجاعات، والحروب فيما مضى، لذا فأقسام الهدندوة ليست مجموعات متوازنة وإنما تتباين في حجمها وبُعدها الزمنى.

لقد انتشرت القبائل عبر التاريخ فى مختلف مناطق إقليم الهدندوة، حسب قوتها السياسية (القائمة على الثروة الحيوانية). وأحد أنماط هذا التوزيع هى امتلاك أفراد ينتمون إلى نفس القبيلة أراض فى مختلف أنحاء منطقة الهدندوة. لذلك يجد المرء، على سبيل المثال، قبيلة فى سنكات تملك أرضاً فى منطقة القاش. ويعكس هذا النمط انقساماً بين المناطق الغنية ذات الامكانات العالية مثل القاش والمناطق الأكثر فقراً وهى المناطق الشمالية القاحلة فى مرتفعات البحر الأحمر.

ثانياً ، تتوزع القبائل محلياً بشكل مجاور لبعضها البعض. وتنقسم أراضى القبيلة إلى مناطق أصغر يحتل كل منها دواب (هيسا). وهى الوحدات الاقليمية الأصغر فى النظام القرابى عند الهدندوة حيث يمتلك الأعضاء حقوقاً جماعية فى أرض بعينها. وهناك عملية تفتت أخرى مستمرة حيث يترك الناس مناطقهم الخاصة لبعض الأسباب وينضمون أو يحصلون على الإذن للاستقرار فى منطقة دواب أخرى. ومن ثم قد يكون هذا بداية تشكل دواب جديد.

إن عمليات الانشطار هذه أساسية لفهم الديناميات القبلية للهدندوة. فقد يخرج بعض الناس عن عشائرهم أي دُوابهم بسبب الصراع حول الأرض والنساء إلخ ثم يؤطرون أنفسهم كعشيرة مستقلة. وقد يربط هؤلاء أنفسهم بقبيلة أخرى لينجحوا فى تأسيس عشيرتهم الجديدة المستقلة. ويوضح هذا الانتماء الجديد بأن يضيف الدواب «وسمًا» مختلفًا علي إبلهم للاشارة إلى هذا الوضع المزدوج. وقد تؤدى مثل هذه الاستراتيجية عبر الزمن إلى تغير فى عضوية القبيلة وقد تؤدى أيضاً إلى أن يصبح الدواب قبيلة على طريقته الخاصة (على سبيل المثال : الكينجار Ausenda,1987:255).

ثانيا ، ترتبط السلالة والقرابة بين الهدندوة بعدد من الملامح الأخرى لمجتمع الهدندوة، فالهدندوة أولاً وقبل كل شئ جزء من منطقة الشرق الأوسط الثقافية. فهم مسلمون ولهم أفكار قوية عن الشرف والعار وهى أفكار مهمة فى المنطقة. وهذا الشرف والعار مربوط بالفرد البجاوى وبقدرته على الدفاع عن مايراه مهما. والصراع بين الهدندوة والرواشدة منذ عدة سنوات مضت مثال لهذا الوضع. فقد كان الصراع حول مطالبة الرواشدة بأن يكون لهم ناظر، وهو مطلب كانت الحكومة تتعاطف معه نظراً لتاريخ إقامتهم الطويلة فى المنطقة. لكن الهدندوة تحركوا بقوة، فالقضية هى أن تعيين مثل هذا الناظر المستقل لقبيلة الرواشدة أشار إلى حقيقة أن للرواشدة مطالب مشروعة فى الأرض فى المنطقة. وتظهر هذه الصراعات على المستويات الأدنى من التنظيم الاجتماعى (الدواب) وأيضا علي مستوى العائلة. فالرهان هنا هو قدرة المجموعة أو الفرد على الدفاع عن الموارد المادية والرمزية. وهذه هى قضية الشرف . فالشرف يحافظ عليه عبر عملية متواصلة من الدفاع عن تراث كونك هدندوياً القائم على علاقات الدم والقرابة بجانب الدفاع عن الأرض التى تمثل الرمز المادي للمنجزات التاريخية للهدندوة.

بالإضافة إلى المستوى العام من حماية شرف الهدندوة، هناك عملية يتنافس فيها الهدندوة على الشرف، أى أن الحصول على النفوذ والسلطة فى المجتمع مربوط بشكل أساسى بمباراة الشرف هذه. وإظهار الشرف بالنسبة للفرد يقوده إلي أن يكون هو من يستشار في شئون

المجتمع (أومكر). وهذا المثال ممثل فى مفهوم «الرجل المسئول» ومربوط بالهوية. (Dahl and Hjortaf Ornas,1990) ويتطلب الوصول إلى مثل تلك المكانة الكثير من المهارات، وقد ينتهى إلى وضع أشبه بوضع «الرجل الكبير» Big Man. لكن مثله مثل الرجل الكبير الميلاينزى قد يواجه من يتحدى ويهدد مكانته، وقد ينجح آخرون فى أن يحلوا محله. لكن الأساس الذى تنهض عليه هذه المنافسة بالنسبة لكل المشاركين هو المشاركة فى المنافسة على الرعى. وهكذا نصل إلى النتيجة التالية : يُمكن بناء الشرف بالارتكاز على إدارة الارض والحيوانات والموارد المحلية الخ.

ويشكل هذا النظام الأساسى الكثير من الصراعات التى تظهر نتيجة للتدهور الايكولوجى. والتنقل الذى تستجيب به المجموعات المختلفة للضغط مثال علي ذلك. فمع تزايد التهميش سيهاجر المزيد من الناس خارج منطقتهم وستقود التغيرات إلى نزوع أقل لاتباع القواعد التقليدية. وقد أوضحنا فيما تقدم أهمية ألا يحفر الناس الذين لا يملكون حقوق أصلية (أسِلْ) التربة أو يقطعون الاشجار إلخ. وعندما يحدث هذا بنسبة متزايدة، فالنتيجة هى قدر متزايد من الصراع. لكن، وبسبب القواعد الثقافية لملكية الأرض، فإن هذه الصراعات تظهر نفسها للناس ليس كمعركة على الموارد كموارد ، وإنما كصراع من أجل الشرف.

إن الصورة التقريبية المطروحة أعلاه توضح أن بنية فضفاضة مثل هذه وذات صلة بالكثير من هموم الهدندوة، لن تكون على الأرجح أساسًا صالحاً للتعريف الواقعى للمجموعات المتعاملة فعليا مع إدارة الموارد. فأحد أوجه هذا التنظيم يرتبط بإدارة الموارد هذه. لكنه يتعلق أيضاً بالشرف والمنافسة من أجل المكانة فى المجتمع. هكذا يضيف هذا الجانب متعدد الأوجه، بالإضافة إلى الميوعة، المزيد إلي تشاؤمنا.

إن الدروس المستقاة من فترة الادارة الأهلية ذات دلالات فى هذا الصدد. فقد أدمج نظام الهدندوة (والبجا) فى النظام الحكومى فى ذلك الوقت، إذ طالبت المواقع القيادية بسلطات قضائية بجانب وظائف جمع الضرائب. وقد حددت المواقع القيادية هذه على أساس التنظيم الاجتماعى التقليدى ، لها ناظر يمثل كل الهدندوة وعمدة يقود كل عشيرة. وقد أدى عدم

التوافق بين هذه الوحدات والوحدات المتواجدة فعليا على أرض الواقع، إلى وجود نظام غير فعال، فتحول إلى نظام يقوم على أساس جهوى. وقد افترض أن هذا النوع الجديد من القادة وجامعى الضرائب (ناظر الخط)، سيتعامل مع الناس داخل منطقته الادارية (الخط) بغض النظر عن انتمائه القرابى. وقد ثبت أن الديناميات داخل الدواب التى أشرنا لها أعلاه تمثل مشكلات مشابهة. وقد ثبت أن محاولات تثبيت مثل هذه المجموعات لأغراض بعينها تجلب نتائج مشابهة.

النتائج : تخطيط الرعى

دعونى أختم هذه المساهمة ببعض الأفكار، حول طبيعة النتائج التى يُمكن للمنظور الذى طرحناه فى هذا البحث، أن يمنحها لنا بشأن عملية التخطيط الرعوى. فقد عادت قضية التخطيط الرعوى إلى جدول أعمال التنمية الأفريقية فى السنوات القليلة الماضية . والنقاش يتجه الآن نحو الوصول إلي منظورات جديدة والعثور على طرق جديدة نستطيع أن نقترب من خلالهامن تلك المشكلة. وقد أصبحت الافتراضات والحجج القائمة على التوجهات التقليدية فى إيكولوجيا المراعى وإدارة المراعي محل نظر، علي الأقل داخل العلوم الايكولوجية نفسها. فجرى تقييم مفاهيم طالما سلم بصحتها بلا نقاش، مثل «توازن ذروة الغطاء النباتى» «القدرة على توفير الغذاء» و«التدهور» فى ضوء مادة جديدة وعلى الأخص تلك المستقاة من الأراضى القاحلة مثل مرتفعات البحر الأحمر.

لقد كان تركيزنا فى هذه الورقة علي ما نسميه بـ «المشكلات البيئية». وهذا يعنى أننا قد صنفنا المشكلة مفاهيمياً بوصفها مشكلة ايكولوجية، نركز فيها على حالة البيئة الطبيعية التى تشكل أيضًا المرعى الذى تعتمد عليه حيوانات الهدندوة. وعبر هذا المنظور تبرز قضايا الرعى الجائر وتراجع الغابات إلخ. وقد أوضح ما طرحته من نقاش أن المشكلات كانت موجودة بالفعل، وأنها ارتبطت بسبل انتفاع الانسان بالموارد. لكن وفى نفس الوقت لا يمكن ربط هذا الوضع بنتائج النظام الرعوى، بل بالأحرى يرتبط بقطع الاشجار لصنع الفحم النباتى، تلك

العملية التى نجد حافزها الأول فى الاحتياجات الحضرية للوقود. لكن رأينا أيضاً أن الأرض مورد أساسى، ليس من أجل البقاء المادى فحسب، بل من أجل البقاء الثقافى، لذلك فإن ما يظهر كمشكلة بيئية للمخطط ينطوى على عدد من المسائل التى تتجاوز الموارد الطبيعية الفصلية التى تتكون منها هذه البيئة بالتحديد (انظر :Manger et al.1996 لتفاصيل حول المشكلات التخطيطية الأخرى فى المنطقة مثل مشكلتى الانتاجية والمساواة).

إذن ما أوضحناه هو أن المؤسسات والقوانين المحلية متباينة وملتبسة ومتحولة باستمرار. فهى تتفاوت بتفاوت أنواع الموارد الطبيعية وبتباين أشكال التنظيمات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك فهى تغطى عدداً من الاستخدامات والمستخدمين. وقد يطرح هذا الوضع مشكلات خاصة بعملية التصنيف، لكنه يطرح أيضاً فى الواقع مصاعب أمام الادارة المحلية للموارد. ويجب أن يكون الوعى بهذا هو نقطة انطلاقنا إذا أردنا التعامل مع التخطيط الرعوى. وهى تشير إلى أن التخطيط البيروقراطى لن ينجح، فنحن نحتاج نوعاً من التخطيط القائم على التكيف والتصاعد التدريجى المتسق والمعرفة. لكن هذا النوع من التخطيط يجب أن يقوم أيضا علي افتراضات واقعية حول الحركة الفعلية للتكيفات الرعوية وأن لا ينتهى بنا إلى نوع من «الرومانسية الرعوية».

من الصعب بالفعل افتراض أن نموذجًا واحداً للتخطيط العام يمكن أن يستوعب سياسات بهذا التعقيد. فالنظام الرسمى، أى الحكومة، يجب أن توفر بيئة مسهلة للأنشطة الرعوية كما أشار عن حق جيرمى سويفت (1995)، مما يعنى الاعتراف بتعقيدات التكيفات الرعوية (أنظر علي سبيل المثال: Monod,1975, Haland,1977, Horowitz,1979, Helland,1980, and Stanford,1983) وعلاوة على ذلك يدافع سويفت عن عملية لا مركزية السلطة ومنح المسئولية على المستوى المؤسسى الأدنى، بما يسمح بتوفير الخدمات واستمرار المحاسبة. وفى الواقع فإن هذا يعنى تقوية المستوى المحلى فى الادارة الرعوية. ويعني أيضا ضرورة بناء آليات حل النزاعات والاعتراف بالقانون العرفى داخل القانون الرسمى وأن عملية البناء المؤسسى عمومًا أكثر أهمية من المساعدة الفنية.

بيبلوجرافيا

Abdel Ghaffar M. Ahmed, (1980). "Planning and the Neglect of Pastoral Nomads in the Sudan", in Håland, G. (ed.) *Problems of Savannah Development*, Bergen Occasional Papers in Social Anthropology, no. 19.

Amal Hassan, (1992). "*The Hadendawa Women: An Honorable Subordinate. An Anthropological Study of Gender, Discourse and Power.*" M.Sc. thesis, Department of Sociology and Social Anthropology, University of Khartoum.

Ausenda, G., (1987). *Leisurely Nomads: the Hadendawa (Beja) of the Gash Delta and their Transition to Sedentary Life,*" Ph.D. thesis, Columbia University.

Behnke, R. H., I. Scoones and C. Kerven (eds.), (1993). *Range Ecology at Disequilibrium: New Models of Natural Variability and Pastoral Adaptation in African Savannas*, Overseas Development Institute, London.

Bovin, M. and L. Manger (eds.), (1990). *Adaptive Strategies in African Arid Lands*, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala, Sweden.

Breman, H., (1988). "The Carrying Capacity of Natural Resources in Sahelian Countries: Its Abiotic and Biotic Biases; Consequences for Development," Paper presented at conference on *Sahel Problems*, Center for Development Studies, University of Bergen, Bergen.

Bruce, J., (1989). "The Variety of Reform: A Review of Recent Experience With Land Reform and the Reform of Land Tenure, With Particular Reference to the African Experience," Paper presented to conference on *Human Rights in Post-apartheid South African Constitution*, Center for the Study of Human Rights, Columbia University.

Ellis, J., (1988). "Climate, Ecosystem Dynamics and Sustainable Development in Arid East Africa," Paper presented at conference on *Sahel Problems*, Center for Development Studies, University of Bergen.

Ellis, J. E. and D. M. Swift, (1988). "Stability of African Pastoral Ecosystems: Alternate Paradigms and Implications for Development", *Journal of Range Management*, 41: 450-459.

Hardin, G., (1968). "The Tragedy of the Commons", *Science*, 162: 1243-1248.

Helland, J., (1980). "Pastoralists and the Development of Pastoralism", *Occasional Papers in Social Anthropology*, University of Bergen no. 20.

—— (1992). "Controlling Access or Controlling Numbers: An Issue in Local Resource Management Systems in the Sahel Region," Paper presented at conference on *Economy-ecology Interaction in the Sahel*, Center for Development and Environment, University of Oslo.

Horowitz, M., (1979). "The Sociology of Pastoralism and African Livestock Projects", *AID Programme Evaluation Discussion Paper*, 6, USAID, Washington.

Håland, G., (1977). "Pastoral Systems of Production: The Socio-cultural Context and Some Economic and Ecological Implications", in O'Keefe, P. and B. Wisner (eds.), *African Environment*, Special Reports, No. 5.

Kolding, J and Vetaas, O. R., (1991). "Environmental Variability in the Sahel and

Its Constraints on Animal Husbandry", *Forum for Development Studies*, 2: 215-227.

Krzywinski, K., (1993). *Multi-Temporal Analysis of Variation and Change in the Semi Desert Beja Cultural Landscape*, Sinkat Area, Red Sea Hills, Sudan". Nansen Environmental and Remote Sensing Center, Bergen.

Manger, L., (1994). "Managing Pastoral Adaptations in the Red Sea Hills of the Sudan: Challenges and Dilemmas", *Dryland Networks Programme Issues Paper*, no. 52, International Institute for Environment and Development, London.

Manger, L, with H. A. Abdel Ati, S. Harir, K, Krzywinski, O. R. Vetaas (eds.) (1996). *Survival on Meager Resources. Hadendawa Pastoralism in the Red Sea Hills*, Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.

Monod, T. (ed.), (1975). *Pastoralism in Tropical Africa*, 13th International Africa Seminar, Niamey, London.

RESAP, (1987). *The Red Sea Area Programme - A Research Proposal*, Center for Development Studies, University of Bergen.

Sandford, S., (1983). *Management of Pastoral Development in the Third World*, Overseas Development Institute, London.

Scoones, I. (ed.), (1995). *Living With Uncertainty: New Directions in Pastoral Development in Africa*, International Institute for Environment and Development, London.

Swift, J., (1995). "Dynamic Ecological Systems and the Administration of Pastoral Development", in Scoones, I. (ed.), *Living With Uncertainty*, IIED, London.

Vetaas, O. R., (1992). "The Interaction Between Biotic and Abiotic Factors Controlling Temporal and Spatial Dynamics of Arid Vegetation in Erkowit, North-Eastern Sudan," Ph.D. Thesis, Department of Botany, University of Bergen (contains Vetaas 1992 a-e).

___ (1992.a). *A Synthesis*.

___ (1992.b). "A Multivariate Analysis of Spatial and Temporal Trends of Plants Along a Moisture Gradient in Arid North-Eastern Sudan," (also Biotroplica, 1993, 25 (2): 164-175).

___ (1992.c). "Micro-Site Effects of Trees and Shrubs in Dry Savannas," (also *Journal of Vegetation Science*, 1992, 3: 337-344).

___ (1992.d). "Micro- and Meso-Gradients in Field Layer Vegetation on an Arid Misty Mountain, Erkowit, North-East Sudan," (also *Journal of Vegetation Science*, 1992, 3: 257-534).

___ (1992.e). "Spatial Relations Between the Gradients and How They Can Influence Results in Detrended and Canonical Correspondence Analysis," (also *Coenoses*, in press).

عبد الرحمن أبكر إبراهيم

15

إدارة المراعي في السودان
نظرة عامة لدور الدولة

مقدمة

تتراوح مساهمة الزراعة في الاقتصاد الوطني السوداني بين ٣٥٪ و٤٥٪ من الناتج الوطني الاجمالي. وتوفر الزراعة ما يربو على ٩٠٪ من الصادرات، التى تضع السودان بين عدد صغير نسبياً من البلدان التى تكاد تعتمد كلية على الزراعة كمصدر للعملات الأجنبية. ويمكن توضيح أهمية الزراعة للاقتصاد السوداني بواسطة مؤشرات أخرى عديدة. إذ بينما يعتمد ما يزيد علي ٦٠٪ من السكان علي الزراغة في حياتهم، تعتمد القطاعات الاقتصادية الأخري كلية تقريبًا علـى الزراعة كأساس لها. فالصناعة والنقل والتجارة ومعظم قطاع الخدمات تعتمد علي الزراعة في المواد الخام وفرص العمل والتمويل. (Ibrahim,1994) وبينما بذلت بعض الجهود لتنمية القطاع الزراعى مثل المشاريع الزراعية والزراعة الآلية، لايزال هناك إمكانيات واسعة للتنمية الزراعية. ومن ٦٠٠ مليون فدان هى إجمالى مساحة البلاد، هناك ما يقدر بـ ١٤٠ مليون فدان صالحة للزراعة، أى ٢٣٪ من المساحة الكلية للبلاد، و٦٦ مليون منها يمكن زراعتها بنظم الرى المطرى، بينما تحتاج البقية إلى شكل من الرى الصناعى (Ali,1995).

وتتجاوز مساحة أراضى أو مناطق المراعى الصالحة لتربية الحيوان الاراضى الزراعية، لتغطى مساحة تقدر بـ ٣٧٢ مليون فدانا. وبعبارة أخرى فإن ٦٢٪ من مساحة السودان هى أراضي يُمكن الرعي فيها. (Ibid). وهكذا، وفقًا لما أورده على (Ibid) فإن ٣٨٪ فقط من أراضى السودان ليست صالحة حاليًا للزراعة أو تربية الحيوان (Ibid). وربما يمكن إدخال أجزاء الاراضى التى تغطيها الكثبان الرملية والجبال والمستنقعات والاشكال الأخرى من الأراضى غير الصالحة للزراعة، فى الزراعة أو تربية الحيوان بعد بذل بعض الجهود والاستثمارات فى تجهيز الأراضى.

---

* ترجمة : مجدى النعيم

إحصاءات الثروة الحيوانية

يمكن تقدير حجم الثروة الحيوانية فى السودان، والعدد الفعلى للناس المنخرطين فى الاقتصاد الرعوى، بشكل تقريبى فحسب. وتقدر الأرقام المتداولة على نطاق واسع عدد الثروة الحيوانية فى السودان بحوالى ٦٥ مليون رأس. (صحيفة الإنقاذ الوطنى، أغسطس ١٩٩٥). وطبقًا لهذا المصدر ومصادر أخرى فهناك حالياً ٦, ٢٢ مليون رأس من الأبقار و٧, ٢٢ مليون رأس من الأغنام و٨, ١٥ مليون رأس من الماعز و٨, ٢ مليون من الجمال و٧٥٠ ألف رأس من الحمير و١٠٠ ألف رأس من الخيول (Ibid). وأشارت مصلحة الثروة الحيوانية مؤخراً إلى أن الرقم الحقيقى للثروة الحيوانية فى البلاد هو ١٠٣ مليون رأس (مصلحة الثروة الحيوانية، ١٩٩٥) ،وقد اعترض الكثير من الخبراء فى هذا المجال على هذا الرقم الرسمى مشيرين إلى أنه قد يكون مدفوعا بالرغبة في إرضاء متطلبات الاستراتيجية الوطنية الشاملة التى سنناقشها أدناه. وأيًا كانت الحقيقة، فإن كل المؤشرات تؤيد أهمية نشاط الرعى للاقتصاد الوطنى السودانى. ونظراً لأهمية هذا القطاع، فإن مسائل السياسة العامة المتصلة بتنميته، وخاصة قضايا إدارته، تستحق اهتمامًا وتقصيًا أكبر من قبل الأكاديميين والباحثين. وهذا البحث جزء من بحث آخر جار يقوم به الكاتب حول دور مصلحة المراعى في تنمية القطاع الرعوى في شرق السودان.

فبينما يمتد الاقتصاد الرعوي عبر كل البلاد ، ليست كل الأقاليم قد حبيت بالثروة الحيوانية. إذ بينما تملك معظمها أعداداً كبيرة نسبياً من الحيوانات، فإنها تتفاوت في مواردها الرعوية وحجم وأنواع الثروة الحيوانية. فبعض الاقاليم تملك أبقاراً أكثر (مثل دارفور وبحر الغزال) وبعضها تملك أعداداً كبيرة من الأغنام (الأقليم الأوسط وكردفان) وبعضها تملك أعداداً أكثر من الأغنام (دارفور والأقليم الأوسط) (Ibid).

وعمومًا يمكن القول إن الأقاليم الغربية، أى دارفور وكردفان، تملك التركز الأعلى من الثروة الحيوانية. ومن هنا فإن العديد من القضايا المطروحة أدناه فيما يتعلق بالاقتصاد الرعوى فى الأقليم الشرقى ذات صلة بدار فور وكردفان. لكن، وكما سنرى لاحقًا ، فإن للاقليم الشرقى

الذى أخذناه كدراسة حالة مشكلاته الخاصة والفريدة.

ونوضح، لأغراض هذه الدراسة، أن الاقليم الشرقى كوحدة إدارية وسياسية، يغطى محافظتى كسلا والبحر الأحمر السابقتين. ومن الناحية الايكولوجية والجغرافية يتداخل الاقليم الشرقى مع الاقليم الأوسط. فالمنطقة الواقعة جنوب القضارف وشرق النيل الأزرق هى مراعى مهمة، حيث يلتقى الرعاة من الاقليمين الشرقى والاوسط ويتفاعلون ويشكلون مجتمعًا رعويًا متكاملاً. ويجدر بنا أن نلاحظ أن الوحدات الادارية والسياسية قد خضعت للكثير من التغيرات فى السنوات الأخيرة. ولتسهيل الأمر على القارئ سنظل نشير إلي الهياكل الاقليمية والادارية كما وردت فى قانون الحكم الاقليمى لسنة ١٩٨١.

تنمية القطاع الرعوى

أشرنا فيما تقدم إلى دور القطاع الرعوى فى الاقتصاد الوطنى فى السودان. وقد أظهرت دراسات حديثة (Ibrahim,1994) والعديد من المقالات فى الصحف (Ali,1995) إلى الأهمية المتنامية لهذا القطاع. فقد أشار على، على سبيل المثال، أنه إذا أمكن تصدير ١٠٪ فقط من الثروة الحيوانية السودانية سنويًا، يستطيع السودان الحصول على ١,٥ بليون دولار بالسعر الجاري. ويمكن لنا شرح معنى هذا الرقم لو أننا وضعناه فى مقابل القيمة الحالية لصادرات السودان التى لا تتجاوز ٥٠٠ مليون دولار سنويًا. وفى ضوء الاهمية الاقتصادية لهذا القطاع، طرحت الاسئلة حول طبيعة التأثيرات التاريخية التى قادت إلى تجاهل الثروة الحيوانية من قبل مخططى التنمية وصناع السياسة. (Ibra him,1994)

لكن القطاع الرعوى بدأ مؤخراً يجذب اهتمامًا أكبر. ويبدو أن الحكومة الحالية فى السودان، ربما أكثر من أى حكومة أخري، قد أضحت أكثر تقديراً لدور القطاع الرعوى، على الأقل بلغة التصريحات السياسية.

فقد عقدت الكثير من المؤتمرات والحلقات الدراسية بهدف إلقاء الضوء على مختلف الجوانب المتعلقة باقتصاد الرعى. إذ جسدت الاستراتيجية الوطنية الشاملة، وهى خطة العمل

الرسمية التى رسمت الخطوط العامة لسياسة الدولة التنموية، أهداف الدولة وبرامجها ومراميها لهذا القطاع خلال فترة عشر سنوات (١٩٩١/٩٠- ٢٠٠٠). وستلخص الدراسة فيما يلى الأهداف والبرامج الرئيسية للاستراتيجية الشاملة التي تتعلق بالقطاع، ثم تطرح بعض القضايا حول الآليات والمؤسسات والوسائل التى ستتحقق بها هذه البرامج. وسنوضح هذه المسائل قدمًا بفحص تطبيق السياسات ويفحص العامل المؤسسى فى هذه العملية بالاشارة إلى دور مصلحة إدارة المراعى.

الاستراتيجية الوطنية الشاملة

حدد المجلد الأول من الاستراتيجية الشاملة الأهداف الرئيسية التى ستتحقق في كل واحد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية. وقد حوت الوثيقة فيما يتعلق بقطاع الثروة الحيوانية الأهداف العريضة التالية.

١ - مضاعفة القطعان الموجودة حالياً ثلاث مرات خلال فترة السنوات العشر.

٢ - تحسين تقنيات تربية الحيوان وإعادة تأهيل الرعاة وملاك الثروة الحيوانية.

٣ - مضاعفة صادرات الثروة الحيوانية ٢٠ ضعفًا خلال فترة السنوات العشر التى تغطيها الاستراتيجية.

٤ - استئصال أمراض الحيوانات المعدية والمزمنة.

٥ - تحقيق الاكتفاء الذاتى من الأمصال والأدوية الحيوانية الأساسية الأخرى.

٦ - تحسين مستوى البحوث البيطرية وتعزيز وضع المهن البيطرية.

وتشمل الأهداف الأخرى غير المباشرة الآتى :

أ) زيادة الرقعة الزراعية المروية من ٢,٨ مليون فدان إلى ٩ مليون فدان.

ب) زيادة الزراعة المطرية أفقيًا لتغطى مع نهاية الاستراتيجية ٥١,٧ مليون فدان، منها ٣٠ مليون فدان زراعة آلية و٢١,٧ مليون فدان زراعة تقليدية (الاستراتيجية الشاملة،

المجلد، ١، ص ١٠٦ - ٢٠٨)

ولكى يتم بلوغ الأهداف الثلاثة الأولى للخطة، يصبح لزامًا تحسين أداء نظام المراعى وزيادة إنتاجيته، ثلاث مرات على الأقل. ففى ظل الواقع الحالى تنتج المراعى الطبيعية حوالى ٦٢ مليون طن من المواد الجافة (Zarroug,1994) لذا يجب توفير ما يقدر بـ ١٨٦ مليون طن من المواد الجافة بحلول عام ٢٠٠٠، لتحقيق هدف الاستراتيجية الشاملة فى مضاعفة حجم الثروة الحيوانية ثلاثة أضعاف. لكن يبدو أن الوثيقة قد أغفلت للأسف جانبًا مهمًا جداً إذا لم تشر صراحة أو ضمنًا إلى إدارة تنمية المراعى أو نظام المراعى عمومًا. ويفترض أن تتولى المؤسسات القائمة تنفيذ البرامج المتعلقة بهذه المجموعة من الأهداف. وسنناقش فيما تبقى من هذه الدراسة كيف استجابت مصلحة إدارة المراعى لمتطلبات الاستراتيجية الشاملة على المستوى الوطنى ثم ننتقل قدمًا لنستجلى المشكلات الخاصة بالسودان الشرقى.

مصلحة إدارة المراعى

عالجت الاستراتيجية الشاملة قضية المراعى ضمن الإطار الأوسع للموارد الطبيعية عندما أكدت ضرورة التوازن والحماية البيئين. ولإحراز هذا الهدف دعت الاستراتيجية إلى ضرورة احتجاز ٢٥٪ من مساحة البلاد للغابات والمراعي. وبالإضافة إلى هذا الهدف الأساسى، أوردت الاستراتيجية الآتى :

١ - إعادة تأهيل المراعى فى كل أقاليم السودان.

٢ - الحفاظ على توازن معقول بين قدرة المراعى على توفير الغذاء وعدد الحيوانات.

٣ - تنمية موارد المراعى.

٤ - حماية وإدارة المراعى والموارد الرعوية (الاستراتيجية الشاملة، ١٩٩١) .

هذه أهداف عامة جداً وتحتاج أن تترجم إلى مشروعات محددة. ولم يرد ذكر مصلحة إدارة المراعى مباشرة في أى جزء من الاستراتيجية. وقد يكون هذا متعمداً علي أساس أن المسئولية

عن المراعى هى مسئولية مشتركة، تتقاسمها العديد من المصالح الحكومية المسئولة عن إدارة الموارد الطبيعية، مثل مصلحة الغابات، ومصلحة التربة، والمياه الريفية وإدارة المراعى. أو ربما يعزى هذا إلى الاتجاه العام في خطط التنمية الذى يتجاهل العامل المؤسسى فى التنمية. لكن اتضح من المقابلات التى أجريناها مع طاقم عاملى مصلحة إدارة المراعى فى الخرطوم، أن المصلحة قد تعاملت مع هذه المهمة بجدية فكانت استجابتها بصياغة ثلة من البرامج طمحت بها إلي تلبية الأهداف الرئيسية للاستراتيجية وتشمل :

١ - جمع البيانات حول الحالة الراهنة للمراعى وإجراء المسح علي كل موارد الرعى المتاحة.

٢ - تحسين المراعى وحظر الزراعة فى كل الأراضى الهامشية.

٣ - حماية المراعى من الحرائق العشوائية.

٤ - إعادة تأهيل وحماية هجرات «البدو» ومسارات تنقلهم .

٥ - التخطيط لمزارع التربية التجارية.

٦ - إنشاء بنوك للعلف لزيادة القدرة التخزينية من أعلاف الحيوانات للتحوط لسنوات الجفاف.

٧ - حماية المراعى الواقعة حول المستوطنات الدائمة.

٨ - تحديث وتنظيم حقوق الملكية فى المراعى التقليدية.

٩ - تقوية مصلحة إدارة المراعى على المستويات المركزية والاقليمية من خلال تزويدها بالعاملين والتدريب والمعدات والفنيين فى مجال إدارة المراعى.

أكدت المصلحة فى تطوير برامج عملها على أهمية المراعى كواحدة من الموارد الطبيعية الرئيسية فى البلاد. وقد قدرت القيمة التجارية للأعلاف الجافة التى توفرها المراعى الطبيعية بـ ٣١ بليون جنيه سودانى. وقد تم التوصل إلى هذا الرقم على أساس افتراض أن متوسط الانتاج السودانى من الأعلاف في الأراضى الجافة يبلغ ٦٢ مليون طن من المواد الجافة، ويقدر سعر الطن الواحد من المواد الجافة بـ ٥٠٠ جنيه سودانى(Zarroug,1994) والاستخلاص

المنطقى من هذه التقديرات هو أن أى استثمار في تنمية وتحسين إنتاجية المراعى يستحق أى قرش ينفق عليه. وسيناقش القسم التالى من الدراسة أداء مصلحة إدارة المراعى، خلال السنوات الثلاث الأولى من الاستراتيجية الوطنية الشاملة، ويوضح ما إذا كانت الأهداف العريضة للخطة فى قطاع المراعى ذات جدوى.

تنفيذ البرامج

استجابة للأهداف الرئيسية التى وضعتها الاستراتيجية لهذا القطاع، وضعت المصالح الحكومية المعنية المختلفة برامج عملها وخططها التفصيلية. وقد وضعت مصلحة إدارة المراعى شأن المصالح الحكومية الأخرى، مشروعاتها التى ضمت البرامج التالية :

١ - حماية المراعى .

٢ - تحسين المراعى.

٣ - إنشاء بنوك للبذور للمساعدة على تنفيذ البرنامج.

٤ - التنمية المؤسسية وبناء القدرات.

٥ - مشروعات استكشافية مثل الخيران والأضية في كردفان (مصلحة إدارة المراعى، ١٩٩٥).

وقد ضم أى من البرامج أعلاه عدداً من المشروعات المحددة التى وزعت على امتداد البلاد. وكما اعتمدت المصلحة فى تطبيق برامجها على وحداتها الميدانية التى يتوقع أن تلعب دوراً أكبر تحت سياسة اللا مركزية الراهنة.

لكننا سنهتم فى هذا القسم بالجوانب العريضة للتنفيذ، مستخدمين ميزانية التنمية للحكومة المركزية لمصلحة إدارة المراعى، كمؤشر رئيسى لتنفيذ البرنامج بسبب توفر البيانات. وسنفحص ميزانية التنمية على مستوى المبالغ المقترحة والمبالغ المصدق عليها والمبالغ التى أنفقت بالفعل.

لقد ظهر فى سياق الأهداف التى نصت عليها الاستراتيجية، أن التكلفة الاجمالية لبرامج مصلحة إدارة المراعى خلال فترة السنوات الثلاث التي تغطى المرحلة الأولى من الخطة والسنتين اللتين تليانها، تبلغ ٤٦٤ مليون جنيه سودانى بالأسعار الجارية. وقد صدقت وزارة المالية على ٧٦ مليون جنيه فقط من هذه الميزانية التنموية المقترحة. واستطاعت المصلحة أن تسحب من هذا المبلغ ٦١ مليون جنيه هى ما أنفق فعلاً. وبعبارة أخرى كانت نسبة ما صدق عليه إلى المقترح هو ١٦٪ فقط، وكانت نسبة الانفاق إلي المصدق عليه هى ٨٢٪ (انظر الجدول(١)

جدول (١) : ميزانيات التنمية لمصلحة إدارة المراعى

(٨٩/ ١٩٩٠ - ٩٣ / ١٩٩٤)

السنة	المصدق عليه	المسلم
٨٩/ ١٩٩٠	٩,٢٨٩,٠٠٠	٨,٤٥١,٠٠٠
١٩٩١/٩٠	٦,١٧١,٠٠٠	٣,١٠٨,٠٠٠
١٩٩٢/٩١	١٦,٦٠٤,٠٠٠	١٣,٩٤٣,٠٠٠
١٩٩٣/٩٢	٣٣,٣٣١,٠٠٠	٢٥,٥٥٥,٠٠٠
١٩٩٤/٩٣	١٠,٩٦٧,٠٠٠	١٠,٦٧٠,٠٠٠
الأجمالى	٧٦,٠٠٠,٠٠	٦١,٠٠٠,٠٠٠

المصدر : مصلحة إدارة المراعى ، الخرطوم، اغسطس ١٩٩٥

ويبدو أن النتيجة واضحة تماما، فيما يتعلق بالمشروعات المحددة ونسبة التنفيذ فى هذه المشروعات، إذ يتناسب التنفيذ مع الأهداف المخطط لها. والفجوة أكبر إذا ما أخذنا عوامل التضخم بالاعتبار فلابد أن الرقم الأصلى المقترح، أى ٤٦٤ مليون جنيه سودانى، الذى يعكس التكلفة المقدرة للمشروعات فى ١٩٩٠ قد تضخم كثيرا فى ١٩٩٤ مما يجعل الفجوة بين المبالغ المقدرة والمبالغ الحقيقية أكبر . ويعزز الجدولان (٢) ، (٣) هذا الاتجاه .

جدول (٢) نسبة التنفيذ فى المشروعات الرئيسية

(٩٢ / ١٩٩٣- ٩٤ / ١٩٩٥)

إنجاز المشروع	الهدف المقترح	مستوى التنفيذ	النسبة المئوية
حماية المراعى	٣٣,٢٠٠ كلم	٣٠,٦٦٠ كلم	٩٣٪
تحسين المراعى	٢٨٦,٦٠٠ كلم	٩٠,٢٠٠ كلم	٣١٪
الحفاظ على المراعى	١٧,٨٥٠ كلم	٥,٩٥٠ كلم	٣٣,٨٪

ملاحظات : (١) المصدر : مصلحة ادارة المراعى، الخرطوم، أغسطس ١٩٩٥.

(٢) مشروعات الحماية تعنى فقط إعداد حواجز النيران Fire Breaks، أى مساحات الأرض الخالية من الحياة النباتية من أجل منع انتشار الحرائق.

(٣) يشمل تحسين المراعى رش البذور من الجو وحماية أنواع النباتات المحلية . إلخ.

وبينما يشير الجدول أعلاه إلي النسب الكمية من التنفيذ التى كادت أن تنجح بها المصلحة فى القيام بأهداف الحماية، إلا أن هذا الانجاز يجب أن يوضع مقابل منظوراته الحقيقية. فقد دار الواجب الروتينى لهذه المصلحة ولفترة طويلة حول حماية المراعي من الحرائق العشوائية. لذا يجب أن يحكم على الأداء الحقيقى للمصلحة بأدائها فى المجالات الأخرى. ويوضح الجدول التالى : رقم ٣ أداء ونسبة تنفيذ المشروعات الأخرى من النواحى المالية.

جدول (٣) تنفيذ المشروعات الأخرى بالمعايير المالية

١٩٩٢ - ١٩٩٥

المشروع	الميزانية المقترحة (ج.س)	الميزانية المجازة (ج.س)
مخازن البذور	٤,٧٠٥,٣٥٦	صفر
تحسين المراعى	٢٣,٢٠٠,٠٠٠	صفر
معالجة مخلفات المحاصيل لتغذية الحيوان	٤٨,٧٠٠,٠٠٠	صفر
غذاء الحيوانات المركز	٢٠,٩٤٩,٠٠٠	صفر

المصدر : مصلحة ادارة المراعى، الخرطوم، أغسطس ١٩٩٥.

ويشير هذا الجدول إلى أن الأنشطة الأخرى التى كان يفترض أن تقوم بها المصلحة في إطار الخطة قد أغفلت تماما. إذ لم تتحسن موارد الرعى ولم يتم تخزين البذور لنشرها في المناطق التى تدهور غطاؤها النباتى ولم تتم معالجة وتخزين بقايا المحاصيل لتنقل إلى مناطق العجز كما كان مخططاً.

ويمكن كذلك توضيح تقييم دور مصلحة إدارة المراعى، فى إطار منظور الأهداف التي وضعتها الاستراتيجية الشاملة، اعتماداً على مؤشرات أخرى. فقد أكدت المصلحة وهى تقدم مشروعاتها على العامل المؤسسى. وقد تم الاعتراف منذ البداية بالحاجة إلى مؤسسات قوية وقادرة، وذلك لإحداث تغييرات حقيقية فى الاقتصاد الرعوى خاصة فى تحسين المراعى. ويدخل ضمن هذا اختيار وتدريب العاملين، وتوفير المعدات وتخصيص الأموال الضرورية. وحيث إننا أولينا المسائل المرتبطة بتخصيص الموارد المالية ومستويات تطبيق المشروعات بعض العناية، يصبح بعض الحديث حول الموارد البشرية والفنية ضروريا.

لقد تكشف من اللقاءات مع قيادات المصلحة بمن فيهم رئيسها، أن العدد الاجمالى لمن تم تعيينهم من العاملين المدربين فى مجال علوم الرعى فى السنة الأولى للخطة (٩١/ ١٩٩٢)

بلغ ٩٠ شخصيا، منهم ٤ حملة دكتوراه و٢١ من حملة الماجستير و٤ من حملة دبلومات الدراسات العليا و١١ من حملة البكالريوس و٤١ ممن أكملوا دراستهم الثانوية بالإضافة إلى ٩ فنيين يحملون الدبلوم. ومعظم هؤلاء الموظفين يعملون في الحقل فى رئاسات المحافظات والأقاليم حيث يقومون بكل الأنشطة الفنية المرتبطة بإدارة المراعى. وقد تم تعيين عدد غير محدد من العاملين المدربين والمؤهلين في الحقل.

ومع بداية الخطة تم تعيين عالم فى مجال المراعى مؤهل يحمل الدكتوراه وله خبرات دولية ليقود المصلحة، وقد تعامل مع موقعه بجدية وتوقع التزامًا مماثلاً من وزارة الزراعة، فاقترح على الوزير، بهدف تعزيز القدرات الفنية والمؤسسية للمصلحة، الموافقة على الإجراءات التالية لتمكين وتقوية المصلحة فى المستوى المركزى ومستوى المحافظات وتشمل هذه الاصلاحات الآتى :

١ - إقامة مبنى دائم ليكون مقر الرئاسة المركزية للمصلحة.

٢ - تعيين وتدريب المزيد من العاملين.

٣ - تزويد المصلحة بالمعدات والمركبات والتراكتورات والمعامل والامدادات الأخرى. وحيث إن العمل الاساسى لادارة المراعى ميدانى فقد تم التأكيد على الحاجة إلى مركبات ذات قوة دفع رباعية.

٤ - تحديد الواجبات والمسئوليات والمناطق والولاية القانونية بدقة حيث ترسم الحدود بين مصالح المراعى والغابات والزراعة.

٥ - وضع إطار تنسيقى بين كل المصالح والمنظمات العاملة فى مجال الموارد الطبيعية. (Zarroug,1994)

وبدلاً من تلبية وتحقيق هذه الشروط التى هى ضرورات حيوية، شعر العاملون أنه قد تم تجاهلها. وقد حل محل التوقعات العالية الاحباط وانعدام الدافعية. ونتيجة لذلك بدأ العديد

من العاملين يغادرون المصلحة. ففقدت المصلحة وقت إجراء المقابلات لهذه الدراسة (أغسطس ١٩٩٥) ٤٠ من عامليها البالغ عددهم ٩٠ موظفًا. ومن بين من قرروا الرحيل ٤ من حملة الدكتوراة و٦ من حملة الماجستير و١٢ من حملة البكالريوس و٣ من خريجي المدارس الثانوية. وكان ٦٠٪ من العاملين فى المقر الرئيسى (الخرطوم) فى أجازة بدون مرتب أو تركوا وظائفهم نهائيا والعديد من الوحدات فى المحافظات خالية تمامًا الآن.

خاتمة

لم تكتمل بياناتنا بعد وما يزال من المقرر إجراء العمل الميدانى الذى سيغطى الولايات الشرقية. لكن ومن العرض الموجز الذى قمنا به هنا طرحت عدداً من القضايا فيما يتعلق بدور مصلحة إدارة المراعى في تنمية الرعى بحيث يمكن استخلاص بعض التعميمات.

وتتعلق هذه القضايا والمسائل أولاً بطبيعة أسبقيات الدولة والتزاماتها نحو قطاع الرعى عمومًا. ثانيًا، فبينما هذه الأسبقيات منخفضة جداً ودون التوقعات ولا تعكس أهمية هذا القطاع، فقد خفضت هذه الاسبقيات كثيراً على مستوى التنفيذ. وهذا لا يؤيد ما ذهبنا له فى تهميش القطاع الرعوى علي يد الدولة فحسب، وإنما يلقى الضوء أيضا على مصداقية السياسات المعلنة. وإذا تركنا المسائل المتعلقة بالسياسة العامة جانبا، يمكن طرح القضايا الأخرى المرتبطة بالمنهج وإدراك المخططين.

١ - الاستراتيجية الوطنية الشاملة مثال نموذجى لمقاربة «من أعلى إلى أسفل» فى التخطيط التنموى. ويبدو أن هناك القليل جداً من الاهتمام بالرعاة، الذين لم يستشاروا أبداً كجزء من السكان وكشريحة اجتماعية سواء بواسطة المتخصصين أو الجهات المنفذة، فى وضع الخطة وتنفيذها.

٢ - بينما أسند إلي مصلحة إدارة المراعى مسئوليات ضخمة من ناحية تحقيق أهداف

القطاع الموضوعة في الخطة، تركت العديد من القضايا المهمة ذات العواقب الكبيرة بدون علاج. فمثلاً لم تطرح مسألة ملكية الأرض والحق في استخدام الأرض ونتائج هذا علي القطاع الرعوي. ومعروف أن هناك تناقضا بين مصالح الزراعة الآلية التجارية والرعاة، خاصة في الإقليم الشرقي (Zarroug,1994) فقد مهدت الخطة الأرض لتعميق هذه التناقضات بدعوتها للتوسع الأفقي في الزراعة الآلية المطرية والمشروعات المروية والاحتياطات الغابية (الاستراتيجية الشاملة، مرجع سابق).

٣ - في الوقت الذي تقف فيه الدولة رسميًا بجانب أفكار تحرير السوق وقبول وتطبيق برامج تكيف هيكلي صارمة وتدافع عنها، تصيغ برامج استراتيجية وطنية شاملة هي نسخ من التخطيط المركزي. وبعبارة أخرى فالدولة تفرض اقتصاداً موجهًا بينما تدخل، في نفس الوقت، نظام السوق بدون حل أو تخفيف العوامل المتناقضة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن ندرك من البيانات التي ناقشناها آنفا، أن التخطيط التنموي يتطلب مستويات عالية من الاستثمار قد تستدعي عجز الإنفاق إذا كان ذلك ضروريا، بينما يقتضي التكيف الهيكلي الاستقطاعات في الميزانية وتجديد العاملين. والنتائج معوقة ليس لمصلحة المراعي فقط وإنما للخطة ككل.

٤ - عمليًا، وكنتيجة لما تقدم، فقد اهتز الإطار المؤسس لتنفيذ الخطة بشكل خطير، إن لم يكن قد تحطم تمامًا. لقد جلب النموذج اللا مركزي الذي يطبق حاليًا في كل البلاد وعلى كل المستويات الحكومية، واقعًا جديداً ليس في صالح العمل السلس والمنظم للمؤسسات الحكومية. فقد أحدثت تجربة اللا مركزية هذه تغيرات كبيرة في عملية الميزانية والهياكل المؤسسية المتصلة بها. فقد تم حل وزارة التخطيط المركزي على سبيل المثال، لذا ليس واضحًا كيف يمكن أن يكون للدولة أي دور في التنمية.

مراجع الدراسة :

Ali, M. M. (1995). "Our Livestock and the Neglect of National Government", *El Inghaz Daily*, Aug. 11th.

Department of Range Management (1995). *Files*, particularly file reports and achievements, A\MA\ MMA\57\A\1.

Ibrahim, A. A. (1994). "The Development of the Livestock Sector in the Sudan: A Case Study of Public Policy Analysis", an unpublished report, CDS Bergen.

Manger, L. (1994). "Managing Pastoral Adaptation in the Red Sea Hills in of the Sudan: Challenges and Dilemmas," IIED paper, No. 5.

The Republic of the Sudan (1992). "The Comprehensive National Strategy, 1991-2000," Vol. I.

Vedeld, T. J. (1994). "The State and Rangelands Management; Creation and Erosion of Pastoral Institutions in Mali," Dryland Networks Programme, IIED, paper No. 46.

Proceedings (1995). *The National Conference for the Development of Pastoral Sector*, October 1-5, Kosti.

Zarroug, M. (1994). A Memo presented to the Department of Range Management Staff Workshop.

______ (1994). "Southern Kassala Agricultural Development Project," Mid-Term Review Report.

إدريس سالم الحسن

١٦ ماذا لو اختار الرعاة أن يهجروا الرعي سعي الهدندوة إلى التعليم والاستقرار

مقدمة

أظهرت الدراسات الحديثة بجلاء الوضع البائس لمجتمعات الرعاة فى القرن الأفريقى. ومأزق هذه المجتمعات لا يمكن إرجاعه بشكل كامل ومباشر إلى أسباب الطبيعة (مثل الجفاف)، ولا إلى سوء استخدام وسوء إدارة الرعاة أنفسهم للموارد. وقد شرح لايف مانجر بذكاء، كيف أنه لا يمكن القول بأن مأزق رعاة الهدندوة فى السودان قد سببته فترات الجفاف الطويلة فى المنطقة، أو بسبب تعامل الهدندوة مع الأرض والحيوانات وهما مصدرا معيشتهم الرئيسيان (Manger,1994). ذلك أن تدهور التربة، على سبيل المثال، فى منطقة الهدندوة يمكن إرجاعه إلى عوامل أخرى، مثل المعدل المتصاعد الذى تنمو به المراكز الحضرية المجاورة والطلب الناتج عن ذلك علي الطاقة فى شكل خشب وقود؛ وليس إلى الرعى الجائر . إن مشكلة الرعاة، فى حالتنا هذه، تنبع من اندماجهم المضطرد فى البرامج الاقتصادية والسياسية الوطنية. كما تبرز عوامل أخرى مثل سياسات وأفعال المنظمات غير الحكومية . (Abdel Ati,1993) قد يكون التأثير الكلي للسياسات والبرامج الوطنية والعمليات الناتجة عنها مفيداً للبلاد ككل لكنها ضارة بالبجا. ولعل لايف مانجر كان محقاً فى رفضه لاختزال وضع الرعاة المعقد، إلى وضع يمكن معالجته من خلال نماذج تبسيطية تقوم على «المشاركة الشعبية». ولعله محق أيضا فى الاتفاق مع هوج Hogg (1992) الذى ذهب إلى أنه «يمكن فى خاتمة المطاف التصدى لمأزق السكان الرعاة فى أفريقيا، فقط من خلال العمل المشترك بين الحكومات والمانحين الدوليين والمنظمات غير الحكومية والرعاة علي السواء».ويمضى هوج قائلاً إنه يمكن تحقيق هذا العمل المشترك لو اتفقت كل هذه الأطراف على أن «الرعى مجدى ومستدام اقتصاديا وطريقة حياة جديرة بالاهتمام»

(اقتباس ورد فى Manger1994:23) .

---

* ترجمة : مجدى النعيم

تهدف هذه الدراسة فى الإسهام فى إثراء هذا الجدال بالتركيز علي الجانب الذى يخص الرعاة. وبدون التقليل من شأن العوامل الأخرى، فالرعاة يشكلون بلاشك حجر الزاوية فى هذا النقاش. وعلى الرغم من أن العديد من الباحثين يقرون بهذه الحقيقة، إلا أن القليلين منهم يعالجون استجابات وردود أفعال الرعاة على ظروفهم المتردية. والقليلون من هذه القلة يضعون فى اعتبارهم الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية لمثل هذه الاستجابات. وتصور المقاربات الراهنة الوضع من منظور الخيارات التى يختارها الرعاة، فى ظل قيود بيئية وسياسية واقتصادية فيما يتعلق بالموارد المتاحة أمامهم - وهي عادة الأرض والغطاء النباتى والمياه والحيوانات وإدارتها. والغائب هنا هو ضرورة استكشاف التصورات والعمليات التي تملى انتقاء الخيارات والأعمال التى تلى ذلك، وهى ليست ضرورات اقتصادية محضة ولا هى نابعة فقط من بنيات التنظيم الاجتماعى للرعاة.

وبالنسبة لكثيرين من الهدندوة فإن العامل الموجه لطريقة إدراكهم ومواجهتهم للوضع الراهن هو التعليم. فالعديد من المجموعات وقادة مجتمعات الهدندوة ينظرون للتعليم كحل للمشكلات التى يمرون بها. لكن ليس هناك نموذج تعليمي واحد ومجمع عليه، بل يُطرح عدد من النماذج المتنافسة. ويعترف قادة المجتمع المحلى أن مستواهم التعليمى المنخفض مسئول إلى حد كبير عن إدارتهم البائسة للوضع على المستوى المحلى. لكن الأكثر أهمية أنهم يعتقدون أن تعليمهم المحدود قد جعلهم عاجزين، إذ نتج عن ذلك حرمانهم من النفوذ المؤثر على السياسات التى تمس معيشتهم علي المستوى الوطنى. ومن هنا فقد جرت العديد من المحاولات في مجال التعليم (El Hassan,1994).

وهدف هذا المقال هو رصد بعض السبل التى اتبعها الهدندوة للوصول إلى رفع المستوى التعليمى . ومن أجل تسهيل تلك المهمة سأعالج هذه المحاولات فى شكل نماذج . وعلى المرء أن يحذر هنا من أي افتراض ضمنى يعتبر هذه النماذج كيانات منفصلة أو ينظر لها من منظور بنيوى. فهى تشكل جزءاً من عملية جارية، وهي مفتوحة، بالتالي، لكل ضروب التأثيرات التي تتبادل معها التفاعل. وكذلك يجب النظر إلي اختيارنا لمدخل التعليم، كمدخل مكمل

لمداخل العمليات الأخرى الجارية حالياً، وليس كمدخل أولى لأغراض التحليل. وبالتالي فهذا لا يعنى ضمناً، بأى شكل، أن المنظورات الاخرى التى تؤكد علي دور القيود البيئية والإدارية والفنية ليست مفيدة. ومرة أخري لا يستطيع المرء الاعتماد كلية علي الأعمال الانثروبولوجية المبكرة التى تضع المزيد من التركيز على أهمية الاشكال الداخلية للتنظيم الاجتماعى والقيم والأفكار على المستوى الثقافى من أجل التحليل الموضوعى لمجتمعات الرعاة. ومع ذلك فهناك حاجة لنظرة جديدة للإمساك بتعقيدات الحياة الرعوية. لذلك فغرضنا هنا ليس هو مناقشة أي من الجوانب التى ترتبط بالتنظيم الاجتماعي، رغم أن أهميتها معترف بها تماماً. فمساهمتنا تقول، فقط، بأن التمحيص الوثيق لعنصر التعليم يتيح لنا تكوين رؤية عميقة لكيفية تفسير الهدندوة لمشكلاتهم وتصوراتهم للحلول الممكنة لها.

خلفية تاريخية

من المؤكد أن المؤسسات التعليمية ليست مؤسسات جديدة في القرن الأفريقى. فقد عرفت النوبة والحبشة القديمتان العديد من هذه المؤسسات التى يمكن وصفها بأنها كانت نموذجاً أولياً لخلاوى اليوم (مفردها : خلوة وهى المدرسة القرآنية) واسعة الانتشار فى شرق السودان. وقد كانت مرتبطة عضوياً بالمؤسسات الدينية فى ذلك الوقت وتجد دعمها من الجماعة المحلية. لكنها كانت قاصرة على المناطق المستقرة، ونحن نعرف القليل عن الظروف السائدة فى القسم الرعوى من المجتمع . وحيث إنه ليس من دليل يؤكد أن رعاة المنطقة كانوا معزولين تماماً فإني أفترض أن نوعاً من العلاقات قد نشأت بينهم وبين السكان المستقرين. وتشير العديد من التطورات اللاحقة (منتصف القرن التاسع عشر) إلى تأثير المراكز الحضرية، مثل سواكن،على الرعاة الهدندوة من خلال تجمعات بشرية أصغر مثل سنكات. فالتعليم كان مايزال يرتكز علي المؤسسات الدينية، وكان الاسلام هو الذى يشكل التعليم حينها (El Hassan,1994).

المعلم التاريخى الثانى المهم هو الفترة الاستعمارية (١٨٩٨ - ١٩٥٦).فقد شكل السياسة التعليمية البريطانية عاملان : قمع الروح الإسلامية، وإشباع الحاجة للوظائف الكتابية للادارة

الناشئة حديثاً. وكذلك صدرت لاحقاً، فى العشرينيات، وبسبب التطورات السياسية، قوانين رمت إلى تنظيم «الإدارة الأهلية» فيما يتعلق بشمال السودان خاصة. وقد كانت هذه القوانين، فى جوهرها، سياسات قبلية سعت إلى إعطاء الهياكل والزعامات القبلية المزيد من الوزن فى الإدارة فى المناطق المستقرة ومناطق البدو معًا. وقد قادت هذه الخطط الإدارية والسياسية إلى اتجاهين عمليين فيما يتعلق بالتعليم. أولاً : قيام نظام مزدوج من المؤسسات التعليمية العلمانية (الحديثة) والمؤسسات الدينية (التقليدية)، ثانياً : إيلاء اهتمام خاص بتعليم أبناء الزعماء القبليين والأعيان بهدف إعدادهم للقيادة مستقبلاً .(Ahmed,1990:70)

لقد عُدَّ شرق السودان، ومايزال، منطقة متخلفة من الناحية التعليمية. فمدارسه «الحديثة» هى الأقل عدداً فى البلاد. ومعظم الناس كانوا، ومايزالون، يعتمدون على الخلوة لتعليم الذكور والإناث. وقد وجد البريطانيون خلال العشرينيات، عندما كانوا يتابعون سياستهم في «الإدارة الأهلية»، فى الخلوة أداة مفيدة لتزويد الزعماء القبليين بموظفين «يجيدون القراءة والكتابة»، ولكن البريطانيين فى الوقت نفسه حرصوا على فرض نوع من السيطرة على تلك الخلاوى، تحسبا لقدرتها على خلق الشعور المعادي للحكومة. وقد حققوا هذا الغرض عن طريق خلق نظام الخلاوى «المعانة» التي أدخلت فيها مواد غير دينية (مثل الحساب)، ووضع نظام الخلاوى بكامله تحت إشراف مفتش مصلحة التعليم. وقد منح فكى[1] وشيخ كل خلوة راتبا شهرياً . وقد ثبت أن هذه الترتيبات لم تكن ملائمة للأغراض المطلوبة منها، وظل التعليم مرتبطاً منذ ذلك الحين إلى حد كبير بالخلوة فى شرق السودان(خاصة فى المناطق الريفية) بمعزل عن السلطات المركزية. وقد اعتمد التعليم عن طريق الخلوة أساسًا علي المبادرات الفردية والعائلية ومبادرات الجماعة المحلية ومساعدتها في دعم هذا التعليم.

المدرسة والخلوة

علي الرغم من أن قليلاً من المدارس الأولية والابتدائية قد فتحت فى النصف الأول من هذا

القرن فى شرق السودان في مدن بورتسودان وكسلا وسواكن وسنكات، إلا أنها عانت من نسب تسجيل شديدة الاخفاض ومعدلات تسرب شديدة الارتفاع. فقد كانت الأسر الحضرية هى القادرة نسبياً من الناحية الاقتصادية على إرسال أبنائها إلي المدارس، بينما كان الرعاة - لأسباب ايديولوجية واقتصادية أساسًا - عاجزين عن ذلك. إذ كانت المدارس الحديثة بالنسبة لهم مؤسسات جاء بها «الكفار» وتهدف إلى إفساد عقيدتهم، ومن الناحية الأخرى، كانت تلك العائلات، بسبب فقرها، ليست عاجزة عمليًا عن تحمل مصروفات التعليم فحسب، بل أيضًا لم يكن فى مقدورها أن تحرر أبناءها ممن بلغوا سن المدرسة من واجباتهم في رعى حيواناتهم.(٢)

وفى هذا الصدد كان للخلوة ميزة لا تتواجد فى المدرسة . ففى تعلم القرآن بركة، ليس للتلميذ فحسب، وإنما لأسرته ولجماعته ككل، وفيه نجاة في الدنيا وفى الآخرة. والخلوة ترفع عبء إعالة الأطفال، خاصة فى الأوقات العصيبة، إذ تقدم عادة الطعام والسكن وأحياناً الملابس للطلاب غير المقيمين مجانًا، علاوة على ذلك يسمح نظامها وجدولها المرن للطلاب بالتسجيل فى أى سن والانسحاب فى أى لحظة من الزمن بدون عقاب مما يعنى أن الآباء يستطيعون تكييف تعليم أبنائهم ليلائم احتياجاتهم الرعوية.

حتي في وقتنا هذا، خاصة مع تدهور الأحوال الاقتصادية، فإن معدلات التسرب فى مستوى التعليم الابتدائى فى ارتفاع مضطرد. ورغم أن معظم المتسربين ينخرطون فى أنشطة ثانوية (مع فقدان الحيوانات)، لايزال بعضهم ينضم إلى مؤسسة الخلوة المزدهرة.ويوجد لدينا بيانات موثقة حول هذا الاتجاه، خلال فترة الجفاف فى الثمانينيات. لقد أدت زيادة وانتشار الخلاوى (التى تساندها أيضاً الايديولوجيا الاسلامية الراهنة للدولة) بشكل غير مباشر إلى نظام الخلوة /المدرسة المزدوج حيث يحضر تلاميذ المدارس دروس الخلوة مثلما يستفيدون من تسهيلاتها الغذائية فى نفس الوقت. كما يمكن أن ينخرط التلاميذ الآخرين أيضاً، صبية وبنات، فى الخلوة لتعميق معرفتهم الدينية. وحتى الآن لا تملك السلطة المركزية أى قدرة على التحكم في هذا الترتيب.

نماذج المؤسسات التعليمية

يمكن مناقشة عدد من النماذج التعليمية وسط الهدندوة طبقا لملائمتها للحياة الرعوية. وليس هناك تاريخ دقيق يحدد قيام أولى الخلاوى فى شرق السودان. ومع ذلك لعلنا لن نغامر لو حددنا منتصف القرن التاسع عشر، كعلامة لإنشاء العديد من المؤسسات التعليمية التقليدية فى سواكن تحت إشراف الشخصيات الاسلامية من «الدعاة» مثل الميرغني والمجدوب. لكن المساجد كانت قائمة فى المنطقة قبل ذلك التاريخ، ومن المحتمل جداً أن يكون بعضها قد لعب دور المراكز التعليمية. وسواء كانت البداية فى المساجد أو الخلاوى فكلاهما كانتا مؤسستين حضريتين أساساً فى طبيعتهما، وهدفتا إلى خدمة سكان متعددى الإثنيات ومتعددى القوميات فى الميناء التجاري الذى كان مايزال مزدهراً حتى ذلك الحين (Hamadai,n.d.3,13)

لقد اعتاد مواطنو سواكن الأثرياء على الانتقال إلي سنكات الأكثر اعتدالاً فى مناخها، والتى تبعد ٣٠ كلم جنوب غرب مدينتهم، هرباً من حرارة ورطوبة سواكن الخانقة خلال أشهر الصيف. وقد نقلوا معهم «مؤسساتهم» لتزودهم باحتياجاتهم التعليمية الدينية أثناء بقائهم فى سنكات. وسنكات مدينة صغيرة تربط بين المراكز الحضرية المستقرة من ناحية والسكان الرعويين من الناحية الأخرى، مشكلة مكان للانتجاع للسكان الحضريين وسوقاً للرعاة. وفى هذا المكان احتك الرعاة وشبه الرعاة بالمراكز التعليمية. وليس لدينا معلومات بشأن طبيعة وآليات ذلك التفاعل. فعلى سبيل المثال، ليست هناك معلومات متاحة حول خلفية مرتادى هذه المراكز ولا نتائج مثل هذا التعليم. وعلى كل فقد تزامنت حادثتان خلال الثمانينيات : إعلان القوانين الإسلامية فى مطلع العقد والتى أعقبها إعلان «الدولة الاسلامية» ثم سقوطها (بعد انقلاب عسكرى)، والحادثة الثانية هى جفاف منتصف الثمانينيات القاسى فى كل منطقة الحزام الساحلي. وأصبحت نقاط توزيع العون والإغاثة فى الكثير من الحالات مُرادفًا للخلوة. ولجأ الكثير من الرعاة الذين ضربهم الجفاف بقسوة إلى الخلاوى منتظرين الغذاء وأشكال المساعدة الأخرى (El Hassan,1991). ويفسر الهدندوة الجفاف عادة بوصفه

غضباً من الله على ما ارتكبه الناس من معاص. لقد عُدّ اللجوء إلى الدين شيئاً هامًا لتفسير سوء الأحوال الاجتماعية والطبيعية.(CF Hjort and Dahl,1991:152-62)

في نموذج سواكن / سنكات هذا تسيطر النخبة المستقرة (مثل الأشراف) على المؤسسات التعليمية بهدف تدريس القرآن والقليل جداً من الفقه والحديث والفرائض. وتأثير هذه النخبة علي الرعاة غير مباشر من خلال الشخصية الكاريزمية والروابط مع القيادات القبلية محلياً وعلي المستوى الوطني. ومن الناحية الأخرى سعى الرعاة إلى «بركة» هذه الشخصيات الدينية. وبعبارة أخرى فقد اقتصر التعليم على حدود ضيقة جغرافيا واجتماعياً.ولأسباب لا يمكن الاستطراد فيها هنا، كان هذا النموذج أكثر نجاحاً مع النساء منه مع الرجال.

والنموذج الثاني نجده وسط الرعاة فى المناطق الريفية حول مناطق تجمعاتهم الشهيرة. وترتبط هذه المراكز التعليمية الدينية عادة بالعشائر الفرعية (البطون أو الدّواب) مثل عشيرة الـ«سَمَرندوابْ» فى سلّوم ووقيق، وعشيرة الـ«هَاشيندوابْ» المتواجدة على سبيل المثال على نهر عطبرة وأم قوردات. وهناك عائلات دينيه أخرى، مثل «شُبوديناب» والـ«كانجار» والـ«إبْشَار»، أماكن مثل أسوت وتولاق وتومالا وريرا وخشم القربة علي سبيل المثال (Ah-med,1990:45). وقد أصبحت بعض هذه المواقع التعليمية أماكن شهيرة وجذبت العديد من الأطفال والرعاة لتستوعبهم فى مساكنها ويركزون أساسًا على حفظ القرآن. وفى هذه الخلاوى تعقد العديد من المناسبات الاجتماعية مثل احتفالات الزواج والمآتم والاجتماعات العامة والاحتفالات الدينية إلخ .ويجد شيخ الخلوة احتراماً كبيراً من مجتمعه ويعتبر قدوة. وعلاوة علي ذلك تطلب مشورته فى كل الشئون العائلية والشخصية المهمة، وإن كانت قراراته ملزمة فى كل الأحوال. وقد يطلب منه أيضا التوسط بين الأطراف المتنازعة، وهو يتدخل فقط عندما يتأكد أنه مقبول من الطرفين، وفى مثل هذه الحالات - التى هي عادة حالات قتل ونزاع حول الأرض - يقتصر دوره على تهدئة المتنازعين حتى يتم التوصل إلى «قَلَدْ» أى عهد أمان بين المتنازعين.

وعلى الرغم من شهرة هذه الخلاوى وجاذبيتها للعديد من التلاميذ من مختلف الخلفيات

الإثنية، فإنها لا تظهر نشاطاً علمياً عالياً يتجاوز حدود المنطقة. ولا يعد التعليم الذى تقدمه لكلابها لأن يكونوا أكثر من شيوخ خلوة. لذلك فهى لا تلبى متطلبات ما يسمى اليوم بالتعليم الأساسى «التعليم فى المستوى الأول أو الأساسى والذي يمكن أن ينهض عليه التعليم اللاحق ... وتعليم الأطفال بجانب رفع الأمية عن الناس والمعرفة العامة والمهارات الحياتية لليافعين والكبار» (Ahmed,1991:23). وهكذا لن يكون خريج هذا النموذج معداً ليواجه ذلك النوع من المشكلات والأوضاع التي برزت فى وبعد الثمانينيات.

والنموذج الثالث هو نموذج همشكوريب الذى أسسه على بيتاى.[٢] وعلى بيتاى شخص أمى ولد في أسرة من الرعاة حول منطقة همشكوريب شمال كسلا على الحدود الأريترية. وقد زعم أنه رأى الرسول محمد وهو في سن السادسة واستمر يراه حتى موته في ١٩٧٨، وفى سن السابعة عشرة دخل فى حالة غيبوبة عندما تنبأ بأحداث ستقع في المستقبل. وبعد ثلاث سنوات من ذلك زعم أن الرسول محمد ظهر له فى المنام، وأمره أن يبنى مسجداً ويبدأ «الدعوة» بين البجا وما جاورهم، داعياً إياهم للتوبة والعودة إلى الصراط المستقيم وقد أمر بنشر الرسالة. وعلاوة علي ذلك فقد كان عليه أن يدعوهم إلى نبذ أسلوب حياتهم القديم وحلق شعرهم الطويل والاستقرار، ودراسة القرآن وتعلم العربية وأداء الصلوات الخمس فى جماعة. وعلاوة علي ذلك يجب أن يكون سعيهم للرزق حلالاً وأن يعتمدوا على أنفسهم. وقد قيل له إن الزعماء القبليين والشخصيات «المهمة» سيعارضونه فى هذه الرؤية وسيتبعه «الفقراء».

وعندما بدأ على بيتاى دعوته فى ١٩٥١ بتأسيس خلوته الأولى للرجال وأتبعها في ١٩٥٤ بخلوة للنساء ومضى يطوف ناشراً لدعوته الدينية، بل وعبر الحدود إلى بنى عامر فى أريتريا، استدعاه الناظر (الزعيم القبلى فى «الإدارة الأهلية») بناء على تعليمات السلطات الاستعمارية البريطانية. وقد نصح بأن يتخلي عن نشاطاته والتوقف عن الدعوة، وفى النهاية وهو ما يثير الإهتمام طالبوه بأن، أن يسرح أتباعه ويتركهم يعودون إلى نمط معيشتهم البدوى السابق!! وقد سجن لاحقا من ١٩٥٤ إلى ١٩٦٠ بسبب عدم الامتثال للسلطات. وقد قاد هذا، للمفارقة، إلى صعود شعبية بيتاى ورأى فيه العديد من البجا حينها قائداً روحياً ذا كرامات وبركات بل وولى من أولياء الله.

نشط على بيتاى بعد ١٩٦٠ مركزاً نشاطه وسط مختلف قبائل البجا، موسعاً من

التسهيلات العلمية التى تقدمها خلوة ومستوطنة همشكوريب لتضم الرجال والنساء، وفاتحا خلاوى جديدة فى مناطق البجا الأخرى وما جاورها. فبنى المساجد فى حلفا الجديدة والقضارف وأم درمان وأبعد من ذلك فى نيالا والأبيض والفاشر فى غرب السودان. وقد جاء طلاب القرآن الذين يسمون «بالمهاجرين» - بالإضافة إلى الهدندوة والبشاريين والبنى عامر والأمرأر والأرتيجا والكاميلاب من قبائل شرق السودان - من أماكن بعيدة مثل مالى ونيجيريا وأريتريا والصومال واليمن. ويقال إنه كانت هناك ما يربو علي الثلاثين لغة ولهجة تعكس مدى التنوع الإثنى. وبين الهدندوة أنفسهم قدر أن ١٢,٥٪ منهم كانوا من أتباع ومريدى على بيتاى فى ١٩٨٥ (Ausenda,1987:450). ومعظم مرتادي خلوة همشكوريب من الأسر النووية، لكن هناك أيضا العديد من النساء والرجال غير المتزوجين. وتعيش العائلات معاً فى منازل منفصلة، لكن هناك موقعان منفصلان على أساس النوع يستخدمان للتدريس والأغراض الدينية.

وتشمل بعض المبادئ الأساسية التى تدور حولها تعاليم علي بيتاى : التعهد بالتوبة الصادقة، الصلاة فى جماعة، حفظ وتلاوة القرآن، التعايش السلمى، نبذ كل أشكال التمييز سواء كان إثنيًا أو اقتصاديا أو اجتماعياً أو غيره، استقرار البدو، الاعتماد على النفس، ممارسة أنشطة اقتصادية مشروعة وتفضيل الزراعة والتجارة. وتعتبر كل هذه التعاليم سواء فى جوانبها النظرية أو الدينية أو الروحية أو العملية مرتبطة ببعضها وذات طبيعة واحدة. والأنشطة اليومية هى تجليات عملية للمبادئ المذكورة أعلاه، فهمشكوريب تمثل مجتمعا من المؤمنين الذين يتبعون مبادئهم بجدية ويحاولون، وهم يعيشون هذه المبادئ،ويستهدفون أن يشكلوا قدوة أينما حلوا. وتنقسم أنشطتهم داخل المستوطنة بين صلاة جماعية وتلاوة ودراسة للقرآن فى أوقات محددة من اليوم وينخرطون فى الزراعة والعمل التجارى عندما تبرز الحاجة لذلك. وتسير الجماعة شئونها الخاصة ولها اجتماعاتها اليومية عقب الصلاة لنقاش المسائل الدينية والاجتماعية المهمة.

لقد أصبحت حركة على بيتاى مشهورة بسبب توسعها النشط فى منطقة شرق السودان. وهكذا فقد تأثرت أماكن مثل جبيت وسنكات اللتين لم تكونا علي اتصال مباشر بهمشكوريب بنزعاتها «الاصلاحية»، بل حاولوا تقليدها خصوصاً فى موقفها من النساء. وقد انتشر الآن

الكثير ممن تلقوا تعليمهم وتدريبهم هناك فى مناطق الزراعة المروية ومناطق الزراعة المطرية فى دلتا القاش وطوكر كمزارعين، وفى أروما وكسلا وبورتسودان كتجار صغار. وأينما حلوا كانوا ناجحين وكان الناس معجبين بأمانتهم وروح العمل الشاق التى يتحلون بها والأخلاق المهذبة والمتعاونة التى يديرون بها تعاملاتهم .(Nautrup,1995:10)

إن تأثير نموذج على بيتاى وسط العدد الكبير من أتباعه الهدندوة ضخم وذو أشكال عدة. فقد هجر العديد من الهدندوة ومن القبائل الأخرى حياتهم الرعوية المتنقلة ملبين دعوة علي بيتاى وبدأوا حياة مستقرة. وقبلوا فكرة أن الرعى لا يتفق والحياة الدينية المخلصة و«التقدم» الذى يمكن تحقيقه فقط من خلال التعليم والنقاء الدينيين والحياة المستقرة. ومن وجهة النظر هذه فإن الحياة الرعوية والقبلية الضيقة مرادف للنزاعات والفوضى (بسبب عدم التدين) وبالتالى «التخلف». وعليه وبناء علي توجيهات بيتاى بدأ الناس فى همكشوريب والمواقع المشابهة يتبنون كل علامات ورموز الأهالى المستقرين ويتخلون عن تقاليد الحياة الرعوية. فأصبح كل الرجال الآن يقصون شعورهم (بدلاً من الشعر المجعد) ويرتدون ملابس بيضاء مع عمامات مثلها. والمجمع السكنى مضاء بكهرباء يوفرها مولد كهربائى ودائما يقدم السكان الطلبات من أجل إدخال أو تعزيز الخدمات الصحية والبيطرية وخدمات المياه النقية القائمة ويبنون السدود لجمع المياه للأغراض الزراعية.

لقد أحرزت حركة على بيتاى العديد من النجاحات نحو تحقيق غاياتها. ويصدق هذا بوجه خاص علي النساء المعروفات تقليدياً بكونهن شديدات المحافظة. ومن الناحية العددية المحضة فوجودهن كثيف، إذ قدر عددهن بخمسة آلاف طالبة مسجلة في خلاوى النساء بهمشكوريب . وأصبحت حالات الزواج بين الأعراق المختلفة ممارسة شائعة، إذ أصبح للنساء كلمة فى تقرير من يرغبن في زواجه. وقد ألح على بيتاى على الرجال والنساء لتعلم العربية واستخدامها كوسيلة رئيسية للتعليم وكلغة تخاطب مشتركة. وقد فتح هذا فرصة كبيرة للجنسين. ومع الايديولوجيا الجديدة للدولة وسياساتها الدينية أصبح ممكناً الآن لخريجى همشكوريب الذكور (والنساء، نظرياً على الأقل) الالتحاق بالمعاهد العليا على المستوي الوطنى مثل جامعة القرآن في أم درمان.

خاتمة

يجب ألا تمنعنا فائدة مفاهيم مثل القدرة على توفير الغذاء"Carrying Capacity"

«والتدهور البيئى» و «إدارة الموارد» و «تصفية القطعان واعادة تكوينها» إلخ من استكشاف عوامل أخرى لها بعض الأهمية فى تشكيل الحياة الرعوية. وتركز هذه المفاهيم التى أشرنا لها للتو علي تقييم وقياس الجوانب «الفنية» للحياة الرعوية. وتتعلق مفاهيم راهنة أخرى بجوانب من التنظيم الاجتماعى و/ أو القيود الاجتماعية - الاقتصادية التي يجبر فى ظلها الرعاة على توليد الخيارات من أجل البقاء.ونحن نقبل كل تلك المفاهيم ولكننا نشعر أيضا بضرورة معرفة كيف يتصور الرعاة مشكلاتهم والخطوات التى يتخذونها تجاه حلها على مستوى المعرفة. وفي هذا الصدد أشار العديد من الباحثين إلى أهمية أخذ «المعرفة الأهلية» Indigenous knowledge بعين الاعتبار عند تأمل قضايا التنمية. لكن العوامل المشكلة لهذه المعرفة أو الميكانيزمات المستخدمة لكشفها أو فحصها إزاء الأوضاع الامبريقية لاكتشاف كيف تعمل وحدودها فى سياقات الحياة الحقيقية، لم يجد سوى القليل من الذكر أو لم يذكر إطلاقاً.

لقد ناقشنا في هذه الورقة ثلاثة نماذج من أشكال المعرفة الأهلية لتوضيح صلتها بنموذج الحياة الرعوى. وثلاثتها تنحدر من تراث التعليم الديني الاسلامى وهو تراث راسخ فى المجتمع. الأول حضرى وذي تأثير محدود ، إن كان له تأثير على الرعاة. والثانى، رغم أنه في قلب المناطق الرعوية، ليس له صلة مباشرة بضروريات الحياة الأساسية. كما لا يساعد على تجهيز متلقيه للتقدم في التعليم للارتقاء بمواقعهم اجتماعياً أو اقتصادياً أو سياسياً. والنموذج الأخير يرفض الحياة الرعوية ويدعو إلى الاستقرار وتأسيس حياة جديدة تقوم علي الزراعة والتجارة . ومرتكزاته الاساسية تتفق مع البرامج الوطنية الاقتصادية والتعليمية. لكن نجاحه سيتوقف فى النهاية على اختفاء طريقة الحياة الرعوية. وهذا يفرض مأزقاً. فقد ظل الانثروبولوجيون يدافعون منذ سنوات عديدة خلت عن الرعاة ضد مخططى وصناع السياسة القساة الذين جادلوا بضرورة استقرارهم حتى يمكن تقديم الخدمات لهم. ومن ثم، ماذا لو اعتقد الرعاة أنفسهم، مثلما في حالتنا هذه، أن الرعى لا يستحق عناء الاستمرار فيه كطريقة للحياة؟

الهوامش :

(١) الفكي : أصلها الفقيه وهي تعني في السودان رجال الدين الذين يمارسون تعليمه للآخرين، في بعض مناطق السودان تعني أيضاً من يرى فيه الناس «البركة» ويسندون له الكرامات، لكنها في كل الأحوال لا تشمل رجال الدين ذوي التعليم الرسمي (خريجو الأزهر وجامعة أم درمان الاسلامية مثلاً)- المترجم.

(٢) مقابلة مع حاج محمد جيلاني (٨٠ سنة)، سواكن ، ٢٤ نوفمبر ١٩٩٣.

(٣) يُسمى المنزل الملحق بالخلوة والذى يعيش فيه الفقرا (التلاميذ) بالمسيد - المترجم

(٤) معظم المعلومات المتعلقة بعلى بيتاى وهمشكوريب تجدها فى

Ahmed,1990, Eid, 1985, Ausenda,1987, Nautrup, 1995, El Hassan, 1995.

مراجع الدراسة :

Abdel Ati, H. A. (1993). "The Development Impact of NGOs Activities in the Red Sea Province of Sudan", *Development and Change*, Vol. 24, No. 1.

Ahmed, M. (1991). *Basic Education and National Development*, NY, UNICEF".

Ahmed, S. (1990). *Qadaya al-taclim al-ahli fi as Sudan* (Issues of Non-Governmental Education in the Sudan), Khartoum University Press, Khartoum (in Arabic).

Ausenda, G. (1987). *Leisurely Nomads: Hadendawa (Beja) of the Gash Delta and Their Transition to Sedentary Village Life*, Ph.D. Thesis. Columbia University.

Dirar, M. (1988). *Tarikh Suakin wa al-bahr al-ahmar* (History of Suakin and the Red Sea), al-dar al-Sudaniyya lil-kutub, Khartoum(in Arabic).

Eid, O. (1985). "The Khalwa as an Islamic Educational Institution in the Sudan," Ph.D. Thesis: University of Edinburgh.

El Hassan, I. S. (1990). "Religious Institutions at Work: The Role of Khalwa During the Drought in the Red Sea Area" *RESAP Technical Papers*, No. 8, Khartoum.

El Hassan, I. (1994). "Women and Quranic Schools in Eastern Sudan", Paper presented at conference of "Women and Islam in Africa", Copenhagen: Center for Development Research.

El Hassan, I. (1995). Gender Religious Experience: Women and Quranic Schools in Eastern Sudan, *Eastern Africa Social Science Review*, Vol. XI, No. 1.

Hamadai, A (n.d.). *Suakin: The Port of Good Tidings*, Ministry of Information and Culture, Khartoum.

Hjort, A. and Dahl, G. (1991). *Responsible Man: The Atman Beja of the northern Sudan*, Studies in Social Anthropology, University of Stockholm, Stockholm.

Hogg, R. (1992). "NGOs, Pastoralists and the Myth of Community: Three Case Studies of Pastoral Development From Africa", *Nomadic Peoples*, No. 30.

Manger, L. (1994). "Managing Pastoral Adaptations in the Red Sea Hills of the Sudan: Challenges and Dilemmas", *IIED, Dry Networks Programme Papers*, No. 52.

Nautrup, B. (1995). "Living Islam: Settlement and Education in a Beja Community Under Change", Paper presented to the workshop on `*The Poverties and Prosperities of E. African Pastoralism*, Uppsala, September.

فرود ستوراس

١٧ الملكية والعلاقات الاجتماعية فى توركانا فى كينيا

مقدمة

عندما كنت على وشك مغادرة توركانا، سألت مضيِّفي الطيب لوشا Locha أن يعطيني ثوراً، وعدني به سابقاً. فقد كانت تلك طريقة لتأكيد علاقاتنا الطيبة تبعاً لما فهمت من أسلوب الحياة في توركانا. أجاب لوشا أنه يرغب في ذلك إلا أن الوقت غير ملائم. وقدم عدة تفسيرات لهذا الاعتذار. علمت أن تلك طريقة أهالي توركانا في التعامل مع مثل هذه المطالب. بعد عدة أيام باغت لوشا بنفس الطلب. قدم لي عجلاً، ذكر أنه سوف يصبح ملكي بعد فطامه. ثم دخل إلى حظيرة الحيوانات وأخرج تيساً سميناً وقال إنه سيعطيني الآن هذا الحيوان الصغير، وأنه يجب أن أنتظر الثور. لم يكن الحيوان صغيراً، بل كان ماعزاً كبيراً وجميلاً، يخص ابنه لوريم Lorem أعطاه إليه والده منذ عام مضى، عندما شب لوريم وأصبح قادراً على الرقص. صاح لوريم مدافعاً عن التيس، رافضًا أن يعطيني أبوه هذا الحيوان، وأيدته نايكاديو أمه في رفضه فأحسست بالارتباك والخوف حاولت أن أرفض الهدية. ولكن لوشا انتحى بابنه جانبًا ، وقال له شيئاً، فمسح لوريم دموعه ورحلت وبصحبتي التيس.

من يملك هذا الحيوان الذي رحلت وأخذته معي؟ لقد كتب فيليب هـ. جليفر Philip H.Gulliver في دراسته : «قطيع الأسرة : دراسة قبيلتين رعويتين في شرق افريقيا، الجاي Jie وتوركانا Turkana» يقول :

«.. إن الرجل يرث قطيعه من خلال «أسرته» (الأم - الأطفال) بعد وفاة والده. وهو الذي يتولى استخدامها في الأغراض الاقتصادية الضيقة والاجتماعية الأوسع، ويعترف كل الاهالي بأنها «حيواناته». ومن خلاله، تشارك الزوجات والاطفال في الملكية ويتمايزون معا عن سائر الجماعات المشابهة، مهما كانت قوة قرابتهم بهم، بكونهم جماعة مالكة لقطعان معية»(Gulliver,1955:126)

* ترجمة مجدى عبد الكريم

تُبرز الحالة السابقة التعديلات التى دخلت على استخدام الرجل لحيواناته، بل تكشف عن الخلافات داخل الجماعة حيال كيفية نظر أفرادها إلى الشراكة فى الملكية. كان لوشا، بالوعد الذى قطعه على نفسه، شخصاً خارجًا علي مبدأ الملكية المشتركة للجماعة "Share hold-ing"، يمارس حقاً غامضاً فى أحد حيواناته، ولذا أود الإشارة إلى الخلافات التى ظهرت على السطح فى هذه الحالة، ومن ثم عرض وتحليل مضامين هذا الجانب من الواقع.

أعلن لوشا فى مناسبات مختلفة وعده لى. وعبر هذا الأسلوب حدد علاقاتنا بطريقة معينة (ومن ثم حقه فى طلب مزيد من مدغات التبغ منى!). وحاول بعض أقاربه الذين يعلمون أمر هذا الوعد دفعى إلى المطالبة مراراً بالثور. ربما أرادوا أن يروا رد فعل لوشا. فمن المحتمل أنهم كانوا يرون أنه من سوء التقدير إعطاء عجل لشخص غريب عن المنطقة، حيث يعرف لوشا أننى سوف أغادر المنطقة، وربما كانت لديه نفس الاعتبارات التى أعتقد أنها كانت لدى أقاربه. ومن خلال إعطائى التيس الضخم وتجديد الوعد القديم، فإنه قد اختار حلاً وسطاً فهو لا يزال يظهر أنه لم يتحلل من وعده فمضى يبحث عن تيس كبير، ربما أعطى ابنه فكرة عن العلاقة الطيبة التى تربطنى بلوريم عندما اختار هذا التيس تحديداً. كنت ولوريم أصدقاء. وسرعان ما هدأ روع لوريم عندما فهم حقيقة ما يجري. ففى البداية اعتقد أن والده سوف يذبح التيس، وجعله هذا منزعجاً ومحتجًا. فلم يُطع والده كما ينبغى له أن يفعل. بدلاً من ذلك، طلب تعويضاً عن التيس. الأم ساندت ابنها فى هذه القضية. وعندى من الأسباب ما يدفعنى إلى الاعتقاد بأن لوشا قال لابنه شيئاً عن العجل الصغير حين انتحى بابنه جانباً ونجح فى تهدئته.

لا أعرف بالقطع ماذا كان يجرى فى عقل لوشا. فإذا كان يتعين علىَّ أن أفكر فى كل الاعتبارات الممكنة، فإن القائمة سوف تكون طويلة للغاية. فنحن «الملاحظين» لانستطيع الحصول على صورة دقيقة محددة عما يؤثر في سلوك المرء فى موقف معين ولا هم كمشاركين يستطيعون ذلك أيضا. بيد أن ظنونى ليست تعسفية.

يعيش لوشا وناكاديو فى منطقة مصنفة علي أنها واحدة من أكثر المناطق قحولة فى شرق

إفريقيا. (Pratt and Gwynne,1977) داخل تلك المنطقة الطبيعية القاسية ولكن الجميلة الواقعية في وادي دفت، تقوم معيشة غالبية الاهالي على تربية الحيوانات، فيتم اقتناء الماشية، الابل، الاغنام، الماعز، الحمير والتجول بها في الاقليم.

تمثل السيطرة على المواشي جانبًا أساسيًا في حياة التوركاني. إلاأن تلك السيطرة لا تسير على خط مستقيم، فالمغيرون من الاهالي المجاورين والأمراض وفترات الجفاف تمثل كوارث يمكن أن تقضي على القطعان ومع ذلك تظل الماشية مسألة ينبغي التعامل معها في كل الأوقات. فكما ظهر في الحالة السابقة، فإن مصالح مختلف الأفراد تطفو على السطح عندما يتصرف شخص في حيوان، حيث إن «حقوق» الملكية قضية غامضة، وتفتح الباب لتفسيرات ومناورات ومفاوضات. فمصطلح الحق المستخدم بطريقة تفيد أن الحق شئ ما يملكه شخص أو لا يملكه لا يُفسر لنا جيداً طبيعة العلاقة بين الإنسان والماشية في توركانا.

ومن أجل بيان الجوانب الدينامية للملكية المشتركة، سوف أستخدم (مصطلح) حق المطالبة Claimأو يطالب بحق to Claim بدلاً من مصطلح حق. حيث إن حق المطالبة يفسر العلاقة المقررة بين شخص معين وأشخاص آخرين فيما يتعلق بالحيوانات. ففي الحالة المذكورة آنفاً، يفسر حق المطالبة، أن المصلحة التي يملكها كل فرد في العائلة في «التيس»، مثل مصلحتي فيه تماماً. ربما يكون للشخص مصالح مشتركة مع الآخرين، ويتصرف الجميع بشأنها في بعض المواقف كجماعة واحدة، بيد أن ذلك لا يستبعد إمكانية نشوب صراع المصالح داخل الجماعة نفسها. إن تعددية مصالح الأفراد في الحيوانات، تجعل من الصعب تحديد كيفية توزيع الحيوانات علي الأفراد والأسرة المعيشية داخل جماعة من الناس.

وسوف أجادل هناك أن هناك الكثير من الأفراد، لهم مصالح مرتبطة بكل حيوان مستأنس في توركانا، وأن هؤلاء الأفراد حتما ينتمون إلى جماعات مختلفة. والحال أن تعددية حقوق المطالبة الفردية تجاه الماشية، يجعل من الصعب علينا أن نحدد أسلوب أو كيفية العلاقة بين توزيع الماشيةالأفراد والأسر المعيشية. لا يوجد في توركانا نظام قانوني وخدمات اجتماعية أو معاشات تحمي الملكية أو تكفل الأمن الاقتصادي. فالخطر المحيق الماثل دائما يهدد بفقدان

وسائل المرء فى العيش الإنسانى، إذ يمكن أن تنفق حيوانات المرء أو تُسلب بطريقة أو بأخرى. ولا يوجد سوى شكل واحد للأمن عند البدوى التوركانى، يتمثل فى القدرة علي حشد الدعم الذي ينطوى على علاقات مع الآخرين، حيث يمتلك الفرد حقوق مطالبة واضحة في ماشية الآخرين، ويعترف بأن للآخرين مطالب في قطيعه. ويعنى ذلك أن بقاء البدوى في توركانا يتطلب القدرة على حشد الدعم من أوسع دائرة من الأهالى. وهكذا تربط شبكة الروابط الاجتماعية والاقتصادية المعقدة بين الأفراد عبر الإقليم. وهناك شبكات للأفراد يقيمها الرجال والنساء للحفاظ على العلاقات بين الافراد من الجنسين. ويتم تجنيد المؤيدين من خلال تقديم الحيوانات والمال والملابس والغذاء وطلبها. فالمرء يأخذ ويعطى أو يقطع الوعد بالعطاء ويأخذ أيضا وعوداً من الآخرين بذلك .وهكذا ، يشيد كل شخص شبكة من حقوق المطالبة البارزة. ويأتى بعض ممن يؤلفون شبكة معينة من الأقارب، والبعض الآخر من الأنساب والبعض الثالث من الأصدقاء، حيث إن علاقة القرابة أو النسب ليست ضرورة أو شرطاً لازماً لهذا النوع من العلاقات.

يشيد المرء فى توركانا العلاقات ويصونها مع أشخاص عديدين يرتبطون بدورهم مع آخرين. ونتيجة لذلك تنتشر الشبكات المتداخلة فى كل الاتجاهات. بيد أن المرء يواجه المصالح المتصارعة على الدوام، ومن ثم يتعين عليه التعامل باستمرار مع مطالب متعددة ومطالب مضادة. فحين يبرز إلى السطح مطلب معين فإنه سوف يثير دائما مطالب مضادة وتعتمد محصلة صراع المصالح على الدعم الذى يستطيع المتنازعون حشده وتستطيع القدرة الجسدية للمتصارعين حل نزاع معين حلاً نهانيا. بيد أنه فى كل الحالات تقريباً يتم تسوية موضوع النزاع لفظياً، ويمكن للقدرة البلاغية أن تلعب دوراً حاسماً فى تأكيد مصداقية مطالب معينة. ويكون موقف صاحب أى مطلب أفضل إذا كان له مؤيدون، ويُفضل وجود بعض أصحاب القدرات البلاغية أثناء النزاع.

يريد كل شخص أن يحصل على المعرفة عن ما يجرى، وعن كيفية تفاعل شركائه مع مطالبهم والمطالب المضادة. ومن الضرورى معرفة من يصنع ما يحدث. ويستمر نقل الحيوانات

أو الوعد بشيء من هذا القبيل. وبدون معلومات كافية يمكن أن يُخدع المرء أو يُهزم ولا يكون مستعداً على نحو جيد للدخول فى المواجهات اللفظية. يتعين على المرء أن يجدد معرفته على الدوام وأن تكون واقعية والمعرفة الحقيقية إلى جانب الشائعات وبعض أنواع المعلومات الأقل مصداقية وتنسيق المعلومات الجديدة مع انطباعات الماضى من أجل وضع استراتيجية للحركة. إن المعرفة سلطة ومن ثم فهى عامل حاسم.

ينظر الأهالى فى توركانا إلى المعلومات بوصفها «أوراق فى اللعبة». ولا يولون اهتماماً لجملة العوامل المعقدة الماثلة فى أى موقف تفاعل محدد. ويمرون على بعض شذرات المعلومات التى يحوزونها مروراً انتقائياً. واهتمامهم ليس فقط بما يريدون قوله للانثربولوجى (أو أى شخص آخر يوجه لهم سؤالاً)، ولكن ما ينبغى قوله صراحة ويشاركهم الآخرون الموجودون فيه عند حدوث مقابلة معينة. فكل حدث هو موقف يجمع الأفراد فيه المعلومات ويعطونها، ويمكن استخدامها على الدوام فى المفاوضات الجارية من أجل المساندة. الشك ضرورة ويزن الناس كلماتهم بدقة. والمرء يفسر ما يقوله الآخرون فى إطار ما لاحظه أو سمعه وفى أعقاب ذلك يأخذ فى إظهار ردود فعله فى مواجهة طائفة من الانطباعات. السيطرة على الحيوانات تعتمد على المشاركة النشطة فيما يجرى بين الأهالى، ويتطلب ذلك علي الاقل من الناحية النظرية، أن يكون كل بدوى من توركانا حاضراً باستمرار ومن ثم يستطيع متابعة مصالحه بتقديم المطالب فى حينها وعن طريق إظهار المساندة الملائمة للآخرين. فإذا كان الفرد سلبياً أو انسحب من الميدان، فلسوف تضعف علاقاته بالآخرين ويفقد قيمته، ويعتمد نجاح البدوى التوركانى كلية على المشاركة النشطة فى المفاوضات الدائرة حول العلاقات والهبات والوعود.

سوف يواجه الأفراد مراراً وتكراراً المواقف التى تملى عليهم ضرورة الاختيار بين من يساندونه ومن ثم يعرضون علاقة أو أكثر لمخاطر الانتكاس. فضلاً عن وجود الصراع دائماً بين تحاشى هذه المطالب وإظهار الكرم وجدارتهما بالمساندة فى ذات الوقت.

ويجد الأفراد أنفسهم انطلاقًا من عضويتهم فى العديد من الشبكات المتداخلة، مرة تلو

الأخرى فى مواجهة مواقف تفرض عليهم اختيار من يقومون بدعمهم، وبالتالى المخاطرة بحدوث انتكاسة لواحدة أو أخرى من علاقاتهم. وعلاوة على ذلك يجد الفرد نفسه دائما، فى حاله صراع بين رغبته فى تجنب مطالبات معينة ورغبته فى نفس الوقت أن يثبت للآخرين كونه كريما ومستحقًا لدعمهم. وتوفر «التفسيرات السليمة والوعود الغامضة» حرية التصرف الضرورية عندما يواجه المرء مطلباً، تلك هى الحياة تقريباً فى توركانا، تبعاً لما ذكره العريس كونجو Kongo فى فيلم .. «إبل الزواج» (Judith Mcdougall and David Mc Dougall,1974) ففى توركانا تتداول الوعود بين الشركاء عوضا عن الحيوانات.

وتنطوى «طبيعة اللعبة» على عدم خضوع الشخص حتي أمام الحقائق الراسخة. فالحقائق دون دعم عديمة القيمة، فالدلالات التى يتذاكرونها، والتجربة التى يحصدونها تتناول كيفية أن يكون الشخص جديراً بالمساندة. ومن ثم تصبح الأخلاق «جزءاً من اللعبة». بيد أن معايير السلوك المثالية واحدة ذات مرجعيات متعددة. وتبعًا لما ذكرة جونسون :«لا يوجد شئ ثابت، يُشكل التواجد الفعلى للذات أو ما ينبغى أن تكون عليه، ويعين ما يجب على القوة الأخلاقية أن تفعله. والصحيح أن هوية الفرد بوصفه قوة أخلاقية (أي : شخصيته الأخلاقية) تتغير، وتتشكل عبر الطريقة التى يستخدمها الفرد فى التفكير فى أهدافه وغاياته وفى تحقيق تلك الأهداف والغايات».(Johonson,1993:133)

إن ما يُعتبر سلوكًا مقبولاً وما لا يُعتبر كذلك، إنما يعتمد على تعيين الموقف والدعم الممكن. وهكذا نجد أن نفس التعهد الذى قطع سراً، يمكن التغاضى عنه فى موقف معين بل ويُحظى هذا التغاضى غالبًا بالإعجاب، ولكن فى إطار موقف آخر سوف يدان مثل هذا التخلى صراحة ويتخذ ذريعة للهجوم على الشخص.

ينخرط الأطفال مبكراً فى الحياة بهدف تكوين سمعة طيبة وبناء شبكات علاقاتهم الخاصة، حيث يستطيع الصبى ذبح حيوان وإقامة «حفل شواء» Akiriket لأصدقائه، وبهذه الطريقة يكتسب الراعى الصبى مكانة وشهرة بالكرم Epataa، لكن هذا الكرم لا يحظى بموافقة أهله ومن ثم عليه أن يختلق قصة هجوم أحد الضباع على هذا الحيوان، أو شيئا من هذا القبيل.

ومن ثم يجب أن يوازن الصبى بين اكتساب سمعة طيبة عند أصدقائه وألا يخاطر بسمعته كراعٍ جيد. بيد أنه نادراً ما يتم تطبيق الالتزامات فمثلاً، يستطيع الشباب تكوين القطيع من خلال هجمات السلب والنهب ووضع قطيعهم المسلوب عند أصدقاء أو عزلها عن قطيع الأسرة. فإذا جازف الشاب، وفقد مساندة الأسرة، فإنه يستطيع أن يبنى شبكة علاقات مستقلة عن أقاربه.

تعتمد السيطرة على الحيوانات على تنظيم الأهالى للمساندة لأن جدوى المساندة ترتبط مباشرة بالقدرة علي تعبئة المؤيدين عند الحاجة. بيد أن شبكات العلاقات المتقاطعة تنطوي على مفارقات، فالأهالى المرتبطون تبادليا عبر حقوق المطالبات المختلفة، يجدون أنفسهم مضطرين للعمل كل بشكل فردى لكى يحافظوا على تلك العلاقات التبادلية. فحين يمنح رجل حيواناً لصديق فإنه بذلك يكون قد تجاهل مطالب أناس آخرين فى هذا الحيوان، وحتى لو حاول التقليل من خطر خسارته لدعم الآخرين، نراه لا يستطيع أن يرضى كل شخص.وهكذا يتعين على المرء فى غمار عملية التفاوض من أجل حشد المساندة أن يتعامل مع مصالح متعددة ومتزامنة. وربما مصالح متصارعة (CF. Wikan,1990) ويعيش المرء فى تناقض بين ما ينبغى القيام به وبين ما يراه عملياً أكثر،ويمثل ذلك ضغطاً يومياً. وعبر تجاربهم المتراكمة نراهم يتعلمون كيف يواجهون هذا الضغط.

خاتمة :

أشرت إلى جوانب علاقات الملكية التى أعتقد أنها بالغة الأهمية فى الحياة اليومية، وبالتالى تفسر الكثير مما نلاحظ حدوثه بين أهالى توركانا. ونظراً لأنه لا توجد مؤسسات عامة تقرر حقوق الملكية فإنه يتعين على الأفراد حماية مصالحهم بمفردهم. وفى هذا الصدد تلعب شبكات الدعم الواسعة دوراً هاماً فى مساعدة المرء فى إعادة بناء قطيعه بعد إصابته بكارثة، ويلعب الأقارب دوراً حاسماً كمؤيدين عند تعرض مصالح المرء للخطر بشكل أو بآخر. ففى ظل هذه الشبكات، يحق للمرء أن تكون له مطالب بارزة. فلا يمكن لأحد أن يتقاعس عن

ذلك وإلا فعليه ألا يتوقع أن يهرع الآخرون لمساندته. وتلعب المساندة دوراً حيويا فى السيطرة على الماشية، ومن ثم فإنها هامة لحياة الرعاة البدو، ويجب بالتالى على كل شخص العمل من أجل تدعيم موقفه حيال الآخرين. فحقيقة أن كل فرد يتولى أموره «بمفرده» تدفع الناس للارتباط فيما بينهم والتعايش معًا.

وينبغي للحياة اليومية فى توركانا أن تحافظ على النفوذ الاجتماعى الذى تحقق فى الميدان السياسى الذى يتميز بالتغير المستمر. فالمجتمع فى حالة تشكل على الدوام، مما يفتح الباب إلى نوع من المرونة برهن على قدرته التكيفية سواء مع الطبيعة أو مع الجماعات الأخرى فى هذا الجزء من القاره الأفريقية. يكشف التاريخ القريب للشعب المسمي توركانا كيف توسعوا من الجبال الواقعة غرب وادى رفت، وهبطوا إلى السهول باتجاه بحيرة توركانا، ونظموا قوتهم العسكرية تبعاً للمقاومة التى لاقوها. وأتوا إلى أرض أكثر قحولة عما اعتادوا عليه، بيد أنهم تعلموا من الشعوب التى قاموا بغزوها ومطاردتها أو استيعابها، واتخذ البعض من مرعى الإبل حرفة صنعة جديدة New Technology ، وجمع البعض الآخر بين رعى الحيوانات والصيد فى البحيرة. واليوم، يؤدى التغير فى استخدام التكنولوجيا والطريقة التى ينتظم بها الناس إلى صعوبة وصف توركانا بأنها مجتمع واحد مختلف عن جيرانه. ففى الشمال الغربى من منطقة توركانا للاهالى ملامح مشتركة مع جيرانهم الكاراموچيين أكثر من اشتراكهم فى الملامح مع أهالى توركانا فى أقصى الجنوب.

من ضمن المشاريع التنموية العديدة، التى استهدفت تحسين أحوال الرعاة البدو، لم يُقدر النجاح إلا للقليل منها، وربما لم ينجح منها أى مشروع على الإطلاق. وقد فسر اقتصادى كبير سابق فى المركز الدولى لأبحاث الماشية فى إفريقيا ذلك بالقول إن مشروعات تنمية الموارد المائية والخدمات البيطرية والرعى وتربية الخيول والتسويق وتشكيل الجمعيات (بما فى ذلك المشروعات الإنتاجية المتدرجة) والبرامج الفنية لتحسين الماشية ، وباختصار :كل المشروعات المنفذة فى المناطق الرعوية، لم يُشارك الرعاة بأنفسهم فى إدارتها سوى مشاركة نسبية، الأمر الذى نتج عنه تقليل فرص نجاحها وإنجازاتها. ولا يعنى هذا أن المجتمع لا يزال كما كان عليه فى السابق، حيث يتجاوب الأهالى إيجابيا أو سلبيا مع الفرص التى تلوح

أمامهم. فهم مثلاً يذهبون إلى تاجر صومالى أو توركانى يمر بحماره ويبيعون ماعزا واثنين عندما يحتاجون إلى بطانية أو تبغ، أو يقومون بتجلية الذهب لمدة أسبوع للحصول على المال اللازم لشراء البطانية، وبذلك يدخرون الحيوان.

يتغير المحيط الاجتماعى، والسياسى والبيئى ويتغير الناس تبعاً لذلك أيضاً، وكذلك طريقة ارتباطهم بكل هذه الأشياء. فالمرونة التى يمتلكونها والتغيرات المتلاحقة التى يزخر بها عالمهم،تدفعهم إلى التكيف مع التغيرات دون فقدان الهوية كرعاة. وحتي العديد ممن انتقلوا من توركانا، وتولوا أعمالاً أخرى، لازالوا يرتبطون بماضيهم ويحافظون على هويتهم التوركانية (الرعوية). وكل توركانى له الحق فى المطالبة بالماشية، فبغض النظر عن الفقر أو الثراء أو الإقامة فى المدن أو العمل في مشروع تنموى . ولا ينجح البعض فى حشد المساندة الملائمة لتحقيق مطالبهم ويواجه أولئك الذى تخلوا عن علاقاتهم ولم يحافظوا علي مكانتهم الاجتماعية صعوبات فى حشد المساندة لمطالبهم.

فالكثيرون الذين تركوا مكانهم أقدموا على ذلك لأنهم خسروا فى «لعبة الرعى وعجزوا عن الحفاظ على وضعهم الاجتماعى وخسروا الدعم. وقد يكون الخاسرون عائلات عجزت عن إعادة بناء المرعى بعد أن حلت به كارثة. بيد أن أغلب الخاسرين يكونون من الأفراد الذى فقدوا الدعم لسبب أو لآخر ومن ثم فقدوا ماشيتهم. ويأتى الخاسرين من كل الفئات، فيأتى بعضهم من جماعات غنية، وبعضها من جماعات فقيرة. وكما حاولت أن أوضح أعلاه، يتحمل الأفراد مسئولية حياتهم كرعاة بدو. والواقع أن خطر فقدان الأفراد لمكانتهم الاجتماعية، وما ينتج عنه من عزلهم عن مجال عمليات التكيف، يدفعهم صوب التعاون والتآلف مع الآخرين. وهكذا فإن العقوبة المفهومة ضمنا والتى تنشأ عن خطر فقدان المساندة ، أى العامل الحاسم فى البقاء كبدوى، تجعل البدو يتعاونون ويكونون ويعيدون تكوين الجمعيات .

ومع أن التقارير تبين أن مناطق مثل توركانا تستطيع أن توفر مزيداً من الناس والماشية أكثر من الآن.(Ecosystems Ltd.1984,Ellis and Swift,1988) فإن المشاريع الهادفة إلى الحد من معدلات الانسلاخ، ربما تقوض الإقرار الضمنى بتقديم الدعم عند التعرض لخطر «الخسارة». وتكشف المشكلات التى يواجهها الذين تم تجديد ثروتهم الحيوانية بمساعدة

وكالة أجنبية، أن البدو ينفعلون تجاه هذا النوع من التدخل فى شئونهم (Burke,1986)، هذا فضلاً عن ارتباط معدل الانسلاخ بقدرة المراعى على توفير الغذاء.

ينبغى على المشروعات التى تهدف إلى مساعدة هذه المجتمعات أولاً وقبل كل شئ، أن تتجنب أى دلالات سلبية غير مقصودة محتملة. بيد أن الاكثر أمنا هو تنفيذ مشروعات تستهدف «الخاسرين»، وإلا تُقام المشروعات الزراعية على أجود أراضي المرعى، بل العمل من أجل إنشاء مراكز تدريب، ومؤسسات تعليمية ومصانع فى المدن.

مراجع الدراسة :

Aronson, D. R. (1984). "Pastoralism in Contemporary Development Perspective", *Nomadic Peoples*, 16.

Burke, K. 1989. "Property Rights in 'Animals of Strangers': Notes on a Restocking Programme in Turkana, N.W. Kenya" in Baxter and Hogg (eds.): *Property, Poverty and People: Changing Rights in Property and Problems of Pastoral Development*, University of Manchester, Manchester.

Ecosystems Ltd. (1985). *Turkana District Resources Survey 1982-84*, Nairobi.

Ellis, J. E. and D. M. Swift (1988). "Stability of African Pastoral Ecosystems: Alternate Paradigms and Implications for Development", *Journal of Range Management*, Vol. 41, No. 6.

Gulliver, P. H. (1951). "A Preliminary Survey of the Turkana; A Report Compiled for the Government of Kenya,' Communication from School of African Studies, No. 26 (N.S.), University of Cape Town, Cape Town.

______ (1955). "The Family Herds: A Study of Two Pastoral Tribes in East Africa: The Jie and Turkana," London.

Johnson, M. (1993). "Moral Imagination: Implications of Cognitive Science for Ethnics," The University of Chicago Press, Chicago and London.

McDougall, D. and J. McDougall (1974). "Wedding Camels," Film on Turkana, Sidney.

Pratt, D. J. and M. D. Gwynne (eds.) (1977). 'Rangeland Management and Ecology in East Africa," London.

Wikan, U. (1990). "Managing Turbulent Hearts: A Balinese Formula for Living," Chicago: University of Chicago Press.

آستريد بلايستد

١٨ «امنحينا الأطفال» مشكلة الخصوبة بين رعاة البارابييج فى تنزانيا

مقدمة

أحاول فى هذا المقال إلقاء الضوء على مشكلات الإنجاب بوجه عام وعلى مشكلات الإجهاض ووفيات المواليد بوجه خاص، مستخدما البيانات المتاحة عن البارببيج Barbayiig فى شمال تنزانيا. وإن كانت صلاحية بعض أجزاء الدراسة تتجاوز حدود هذه الجماعة الرعوية الخاصة(١)

كتب برنارد :BRAINARD (1986:552)

«كان الانخفاض الحاد فى معدل الوفيات سمة مميزة لكافة شعوب البلدان النامية، وقد تأكد هذا الاتجاه الديموجرافى على نطاق العالم أجمع فى العقود الأخيرة، مما ساعد على نمو معدلات السكان فى هذه البلدان إلى حد كبير، لا سيما فى بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، أسرع بلدان العالم في معدل زيادة السكان. مع ذلك لا تزال معدلات النمو السكانى، في تجمعات البدو الرعاة منخفضة نسبيا، والسبب فى ذلك جزئيا ارتفاع معدلات وفيات الأطفال الرضع»

يصل معدل وفيات الأطفال الرضع بين رعاة البارببيج إلى ٢٠٠ من ١٠٠٠. (Borgerhoff Mulder, 1990, Lane, 1991) وهذا المعدل يتخطى كثيراً المتوسط التانزانى لمؤشر الوفيات والتحسينات الصحية، ومستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية العامة، أي : المؤشر الرئيسى أو مؤشر التنمية والتحديث. (UN,188:3; Farren,1984:5,Stoeckel and choudhury,1973:20)

ركزت الدراسات المعنية بمعدلات وفيات المواليد الاطفال الرضع على قياس معدل الوفيات بيد أن هناك تحولاً إلى الدراسات المعنية بجوانب تفسير الظاهرة ودراسة دلالات سياسة التنمية فى ضوء ارتفاع معدلات الوفيات بين المواليد. (Farren,1984:5)

* ترجمة : مجدى عبد الكريم

حددت دراسات طب الأمراض الوبائية عدداً من أسباب الوفيات، وفرص الأطفال الرضع فى الحياة. واقترحت أطراً لزيادة الدراية بهذه الاسباب- (CF.Pool,1985,Venk Atach arya,1982, Moshley,1980,1985a,1985b, Mosley and Chen,1984)

مع ذلك استمر وجود الكثير من مشكلات فى تحليل البيانات الإمبريقية، ارتبطت جزئيا بالاعتراف بأن مؤشرات معدلات الوفيات ترتبط فيما بينها إلى حد كبير بعلاقات نظامية متبادلة.

يبدو أن منهج وطريقة التحليل الأنثربولوجية عموما ، والأنثربولوجية الطبية بوجه خاص تقدمان أدوات مفيدة فى هذا السياق، ورغم الجهود المبذولة لتطوير أطر متعددة العناصر مثل التناولات المعاصرة Contemporary Approaches إلا أن هذا الأسلوب يميل إلى تجاهل الطريقة التى يستخدمها البشر فى إقامة العلاقات المتبادلة بين مختلف جوانب الحياة. وكيف أن عملية إعادة إنتاج شكل معين من أشكال الحياة الاجتماعية يتطلب استمرارية الخطاب الاجتماعى المتداول من أجل تواجد إطار مشترك ومفهوم، يفسر الممارسة الطقوسية اليومية.

لم يُنجز سوى القليل من الدراسات التى ركزت على مشكلات الخصوبة لدي جماعات البدو.(cf:Blyst ad,1992, Bosrup,1995,Cronk,1991, Dahl,1979, Hill, 1985, Leslie et al, 1988, Michael,1989, Traore, 1985,Van Den Eerenbeemt,1985) يمكن جمع هذه الدراسات في إحدى الفئتين التاليتين: الدراسات الكمية الديموجرافية الطبية الوبائية التى، مع وجود بعض الاستثناءات الجيدة، تفتقر إلى الرؤية الثقافية والاجتماعية ذات الأهمية البالغة لتقدير دلالة الأرقام، والدراسات الكيفية التى تقوم على بحث أنثربولوجى متقن لكنه يفتقد أيضا البيانات الطبية التى تزود القارئ بفهم محدد بأشكال وأبعاد القضية المطروحة.

أحاول فى هذا المقال بيان مدى أهمية بلورة تناول معين يتيح لنا إمكانية دراسة شبكه العلاقات المعقدة بين العوامل البيئية، التاريخية، السياسية الاقتصادية، الاجتماعية،

الثقافية، السلوكية المؤثرة فى فرص حياة الطفل. وسوف أقدم عرضًا موجزاً للتطور التاريخى للباربييج، وسوف أحاول توضيح كيف أن ارتفاع معدل وفيات الاطفال يجب علينا أن نفهمة فى ضوء السياقات البيئية والسياسية والاقتصادية المتغيرة.كذلك سوف أحاول إثبات أننا لن نتمكن إلا من فهم جانب واحد فقط من جوانب القضية المطروحة للنقاش، إذا لم نسع إلى فهم مضامين الخطاب والممارسة الثقافيتين المرتبطتين بعملية الإنجاب داخل المجتمع الرعوى ذاته..

تعتمد القدرة الإنجابية للنساء فى فكر الباربييج، بشكل مطلق على بركات «آسيتا» Asseta إله الداتواجا Datooga وعلى روح الخصوبة الأنثوية «اوداميسيلجوا» Udameeselgwa

حيث تردد النساء الاغنية التالية :

"امنحينا الاطفال"

يا روح الخصوبة الأنثوية

التى لم تتزوج

لماذا لم تتزوج

قوتها المباركة لا تسمح بذلك

امنحينا البركة العظيمة

أيتها الأم اليقظة دوما

عندما تأتى الولادة

يا من يهب ويعطى دونما مقابل

ولم يخن أبداً

أمنا التى تمنحنا القوة وتساعدنا

في لحظة الولادة

أنت يامن لا يعرف اليأس طريقه إليك

فلتهبينا الاطفال

والحمالات الجلدية

التي نحملهم فيها.

يرغب كل الرجال والنساء الباريبيج في إنجاب الأطفال. ولن يكتمل بلوغ ونضج الرجل أو المرأة دونما إنجابهما للاطفال. كما لن يكتمل زواجهم رسميًا دونما نفس الشرط. ويُدعى من لا ينجب الاطفال رجلاً ضعيف الخصوبة أو امرأة عاقر، ويطلق لفظ «عقيم» بوجه من لا ينجب الاطفال، لاسيما في النزاعات الساخنة، وهو تعبير بالغ الازدراء، مهيناً لمن يتم التفوه به ضده أو ينعت به.

يعيش الباريبيج في بيئة شبه قاحلة يحيون حياة بالغة القسوة والصرامة. نسمع فيها أصوات الغناء ابتهاجا لطفل حديث الولادة، وأحيانا أخرى نسمع نواحاً وعويلاً لفقدان طفل. ويعرف الباريبيج جيداً العلاقة الوثيقة بين دورتي الحياة والموت عند الانسان والحيوان والأرض. يعرفون خطر الامطار الزائدة، ومخاطر الأوبئة التي تصيب الماشية، وأهمية ولادة عجل، وضياع بضعة إكراتAcres من المرعى الخصيب، فكلها أمور ذات نتائج خطرة على صحة الإنسان، وربما تشكل في المقام الأخير العامل الذي يحدد بقاء أو موت طفل حديث الولادة. يُشكل هذا الضعف البيئي والاعتماد المتبادل بين البشر والماشية والأرض، قاعدة الإهتمام الثقافي القوي، بالحياة والقدرة على الإنجاب.

ففي أحد طقوسهم الدينية الأساسية الذي يُدعى «جهادويد»، و Ghadweed الذي يعتبر طقسًا ضرورياً من أجل الخصوبة والحياة ، تبتهل النسوة والعشب في أيديهن من أجل خصوبة البشر والنبات والحيوان والمجتمع ذاته (ونعني: بدنات وعشائر الباريبيج). يعالج عقم البقر والبشر متزامنين، ويعلق خلاص البقرة فوق فراش المرأة لتعزيز قدرتها الإنجابية. أما جنائز الباريبيج فهي مناسبات لإظهار الخصوبة، ففيها يوضع رفات الميت في وضع أشبه بوضع

الجنين فى رحم أمه، ملفوفاً فى جلد بقرة داخل قبر، هذا القبر الذى يقع داخل زريبة للماشية. تزرع الأعشاب فوق جثوه القبر، تنمو طولاً وعرضاً لتسعة أشهر، فى طقس طبيعى ورمزى يشير فى وقت واحد إلى ميلاد روح جديدة وتجدد المجتمع فى مجمله. يستخدم تعبير «چياتا» أى الولادة Jeata لوصف مجمل أحداث الحياة الدرامية مثل: ختان صبى، قتل أسد برمح شاب، اجتياز المرأة لطقس القران الأخير، مبادرة شاب بمشاركة الرجال القادرين على شرب العسل المخمر (خمر العسل)، وأيضا بعد ولادة طفل. وحين تكون المرأة فى حالة وضع يقول الرجال :«إنها تموت» أو إنها توشك على الموت، ولا يقال إنها ولدت إلا بعد قطع الحبل السرى.

يتم إظهار الصلة بين دورتى الحياة والموت عند البشر والأرض والماشية بطرق لا تحصى. وقبل التوغل فى عالم الإنجاب البشرى، سوف ننأى عن الاسلوب الامبريقى الضيق، ونلقى نظرات علي بعض الديناميات خارج مجتمع البارابيج التى تؤثر على الصحة والمرض عند البشر.

السياق السياسى التاريخى :

ذكر اهرت (Ehert,1980) أن الدادوج كانت لغة الحديث منذ آلاف السنين فى المنطقة المعروفة حاليا باسم تنزانيا. وقد بسط رؤساء الداداوج السيادة على أراضى المرعى فى شمال وسط تنرانيا لعقود طويلة. بيد أن ماضيهم الخلاب قد تغير على نحو مأساوي. فلم تعد القيادة والشهرة السياسية العريضة من سمات حياتهم الآن. بل أصبحت تتسم بالهامشية والهجرة والزراعة والمثاقفة، وأصبح التحلل التام يتهدد مجتمع البارابيج.

حدثت أبرز التغيرات خلال الخمسة والعشرين عاما الأخيرة. ولقد حاولت حكومة تنزانيا بأشكال مختلفة تبرير أكثر التحولات الدرامية التى وقعت.ويمكن تفسير تلك التبريرات الحكومية جزئيا بافتقاد المعرفة بنتائج السياسة الرسمية، وإلى نظرتها إلى الأهالى بوصفهم متمردين، أقوياء الشكيمة، يصعب قيادتهم منذ الحقب الاستعمارية. وأن التوطين القسرى

والذى كان من المتصور أنه عقاب صارم لرعاة الماشية وأشباه البدو، بأسلوب أشد من عقاب الفلاحين، والعقاب الجماعى ومصادرة أعداد من الماشية والسجن العشوائى للشباب دون محاكمة، تعد نماذج للسياسة التى طبقتها حكومة تنزانيا المستقلة.

لفترة طويلة فضلت الحكومة تطبيق سياسة التكيف الزراعى على حساب سياسة التكيف الرعوى. ولقد نتج عن ذلك انتقال المزارعين من أبناء المناطق المجاورة على نطاق واسع إلى الأرض التى سيطر عليها البارببيج فى السابق. وهكذا قام الكثير من النزاعات علي الأرض عند مستهل عملية التكيف، نظراً لعدم كفاية المستندات الدالة على ملكية الأرض، إلى جانب ضآلة المساندة من السياسيين والموظفين المحليين.

وقد كان لمشروع القمح الكندى التنزانى في ١٩٧٠ أكبر التأثيرات فى مجمل التاريخ القريب للبارببيج، حيث تم تحويل أكثر من مائة ألف فدان من أراضى المرعى عند البارببيج لزراعة القمح المدعوم من هيئة معونة التنمية الكندية.وأسفر هذا المشروع عن نتائج اقتصادية وبيئية وإنسانية مأساوية. وأثر عليهم وخلق ما يطلق عليه «شتات البارببيج» فانتشر السكان عبر مساحات شاسعة فى تنزانيا. وتعرض العاجزون عن مغادرة الأرض إلي مخاطر التهميش والإفقار. وفى أغنية صحوة الارض التى ترددها النساء، يكشف البارببيج عن القلق إزاء الحياة المتغيرة وضياغ الأرض والعلاقة المتبادلة بين امتلاك الارض وامتلاك الاطفال، وهى الأمور التى تمثل أكبر الهموم والمخاوف عند البارببيج.

دعوا جماعنا يمنحنا الجهيرجى Gheergee(٢)

لا تنصرفوا عنا حين نكون هنا

نحن يتامى غذاؤنا ردئ.

ساعدونا؛

إذا لم تساعدونا

أعيدوا لنا أرضنا

اعطوا نساءنا الحمّالات
الجلدية لحمل أطفالهن فيها
دعوا أولادنا يغازلون بناتنا
دعوا بناتنا تمسح
الشباب بالزبد الابيض
حياتنا صارت رديئة
مثل أبقار راقدة
فى الأماكن الكريهة
نحن البيوت التى كانت تنتج وتمنح
نحن جلدكم
ولأننا جميعا نبجلكم ونحبكم
نرجوكم أن تحبونا
تماما كما نحب نحن
عجلة صغيرة
تناديكم
نحن أهالى الديار التى ولدتم فيها
ديار الأغنام والثيران

"ليسوا كائنات بشرية" : السياق السياسى المحلى

سوف ننتقل عند هذه النقطة من مستوى السياسة القومية إلى المشهد السياسى المحلى. من فترة طويلة موغلة فى القدم، تميزت العلاقات الاثنينة بين البارببيج وجيرانهم بالعداء الشديد، وذلك فيما عدا شعب الاراكوا Iraqua. وهكذا كانت تقع حوادث قتل ، وسرقات ماشية

على الجانبين. يشير الباربييج «الاخر» بكونه «غير إنسان». Non human إلا أنه فى السنوات الأخيرة تحول الباربييج إلى الجانب المهزوم. وصار تحقير الباربييج واضطهادهم هما القاعدة وليس الاستثناء.

يجب علينا أن نلقي نظرة سريعة على جزء من خلفية هذا الوضع. حيث إن العلاقات الإثنية تؤثر بطريقة مباشرة على الظروف الصحية والقدرة الإنجابية بشكل خاص.

لقد كان الغرباء ولازالوا يرهبون الباربييج إلي حد كبير بسبب عادتهم فى القتل. حيث اعتبروا القبائل المعادية فريسة شأنها شأن الأسود والفيلة والثدييات المتوحشة التي كانوا يقومون باصطيادها. ينال من يقتلها مكافأة، فى شكل ماشية أو يكون مهاباً فى الديار. ثم جاء حملهم لمخالب الأسود وأنياب الفيلة أو الأصابع أو أحد الأطراف البشرية، كدليل على قتل الفريسة، لكى يظهرهم أمام الغرباء كشعب من البرابرة الهمجيين. لايزال الباربييج إلى يومنا هذا يقومون بذلك. إلا أن مكافأة القاتل لم تعد قائمة.

لا تزال قبيلتنا ايرامبا Iramba واسنازو Isnazu المجاورتان لهم تتجنب المرور فى المناطق التى يقطنها الباربييج. أما صورة الباربييجى كجزار فهى لاتزال ماثلة فى الوعى الشعبى عند جيرانهم، بل تصل هذه الصورة إلى الجهاز البيروقراطى فى الدول.

لايتطابق المظهر الجسمانى للباربييج مع صورة الشخص «المتحضر»، ترتدى المتزوجات تنورة تأخذ شكل مروحة محاكة من مئات القطع الصغيرة من جلود العجول والماعز والظباء، ويضعن زينات براقة مبهرة للعين. أما الرجال فيلبسون قطعة صغيرة من النسيج الرث الفضفاض، ويحملون الرماح والسهام والأقواس عند القيام برحلة. تلبس الفتيات غير المتزوجات أردية جلدية قصيرة فضفاضة وتتزين بالخرز الثقيل حول الخصر. وتُشرِّطن وجوههن غالباً في شكل حلقات حول العيون.

ينبغى إدراك أن الباربيج ضحايا الإهمال الذى يعود جزئياً إلى حياة تنزانيا المثقلة بالخطب السياسية التى تغذى أهمية التخلى عن الماضى «البدائي» وضرورة الولوج إلي حقبة التنمية والتغيير. فقد أتاح التعليم للناس معرفة القيم والمبادئ التى تفيد أن الكساء والغذاء والصحة

والصرف الصحى والاسكان، وأيضا القيم الأخلاقية والعقائد، كل ذلك يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنظام من التكيف والهوية وأسلوب الحياة، لم يعد بوسع الجماعات الإثنية (١٢٠ جماعة) فى تنزانيا أن تختاره لنفسها طواعية.

كتبت كوماروف Comaroff (1990) مقالاً، يتناول العلاقة بين الطب والإمبريالية في إفريقيا الجنوبية، وتشكل الرؤية الإمبريالية في خطاب أواخر القرن الثامن عشر القارة المنكوبة. (Comaroff,1993,306)

فعلى النقيض من مفهوم النسق الصحى الاجتماعى الجسدى فى داخل حدود «الحضارة»، صُور الاهالى المتوحشون على أنهم تجسيد للقذارة والاضطراب والانحطاط الأخلاقى المتسق مع انحطاطهم الطبيعى وبيئتهم الطبيعية الوبائية المهلكة.(Ibid : 308)

ينطبق ما كتبته كوماروف فى عرضها التاريخى لاتجاهات الرجل الابيض تجاه السود فى افريقيا الجنوبية علي العملية الجارية حاليا وسط البارببيج فى تنزانيا.

بيد أن الخطاب الذى دأب على تشكيل صوره تخبطية للآخر، قد تبدل تمشيًا مع المتغيرات الحادثة فى أسلوب الحياة، بطريقة متساوقة مع مثل الدول الحديثة، فضلا عن التغير التدريجى فى صورة البارببيج المخيفة فى الماضى، حيث انقلبت صورتهم من «العدو المهاب» إلى صورة «جار بربرى بدائى»، وإن كانت الصور الثقافية النمطية السلبية لا تزال تطارد البارببيج إلى يومنا هذا. (Lane,1991,Ndagala,1991)

تعبر الشعوب المجاورة للبارببيج عن الازدراء عند مشاهدة أحد أفراد البارببيج، بمسكون بأنوفهم عند دخول أحدهم إلى حافلة . ويطلقون التعليقات الساخرة على ملابسهم القصيرة الرثة، يربطون بينها وبين الحرية الجنسية والهمجية وحياة الأحراش، لكن الأكثر خطورة، تلك الحالات التى لا تحصى عن غش البارببيج فى المزادات والأسواق والمحاكم والانتخابات ومع جامعي الضرائب والعاملين فى الصحة والسياسيين والموظفين المحليين، وباختصار داخل كل معاملاتهم مع العالم غير البارببيجى، والنتيجة النهائية لكل ما سبق هى وجود مجتمع رعوى مجرد من الحقوق والكرامة. يعانى المجتمع البارببيجى بشدة من الحرمان من كل أنواع

المساعدات المحلية، ويحس كل فرد منهم بتبعات هذا الوضع. ويكون الاطفال حديثو الولادة هم «الخاسرون» فى نهاية المطاف.

نعود، عند هذه النقطة، إلى المجتمع المحلى فى محاولة التعرف على بعض الأفكار عن العملية الإنجابية، والكشف عن بعض المفهومات والممارسات المحلية المؤثرة فى فرص حياة الطفل. فالتغيرات الحادثة فى جسد الأنثى أثناء الحمل والتى تنتهى بالوضع أو موت الطفل،تخلق قلقاً يتم التعبير عنه ثقافيًا بإفاضة، ولها عواقب اجتماعية ملحوظة على الجنين والطفل حديث الولادة والمرأة أو الأم المعنية بالامر، بل لها تداعياتها وتأثيراتها علي الأطفال الآخرين ومجتمع البارببيج المحيط بها.

محنة المرأة "المغلقة"

يُقال عن المرأة الحامل وسط البارببيج إنها «هونجاروهيندا» أى «امرأة مغلقة»، وذلك كما هو الحال فى ثقافات أخرى عديدة. يعنى اللفظ أن جسدها أصبح مغلقًا، أى لم تعد تحيض، فالدم مكتوم بداخلها لتغذية الجنين حتى يأتى وقت ولادته، حينئذ تنفتح الأم وتدع الطفل يخرج إلى النور.

نستطيع الحديث عن المرأة الحامل ونصفها بكونها مغلقة بالمعنى الاجتماعى أيضا. تعيش المرأة الحامل وحيدة، لا يشاركها أحد هواجسها وأفكارها المرتبطتين بحالتها. تعانى بمفردها بينما الحياة تنضج بداخلها، غير محصنة وعرضة لمخاطر ربما تأتيها من البيئة المحيطة. تتشاءم من الكائنات والأشياء والحالات التى ربما تتسبب في الأذى لطفل لم يولد بعد. ويُعتبر كبت المخاوف وممارسة حياة اجتماعية محدودة. الاستراتيجية المثلى للمرأة الحامل(٣)، ومن ثم تعيش فى ظل شبكة معقدة من القيود التى تحد من سيرها وكلامها وطعامها ونظرتها للكائنات المحيطة بها، كى تحمى نفسها ونسلها الخبئ، وتقلل من المؤثرات الخارجية عليها بدرجة كبيرة. تتحدث بصوت خفيض، تعتنى باختيار الكلمات، تحدق فى الأرض تأخذ حذرها حتى لا تقتل أصغر الحشرات وأوهنها أثناء السير. ومع ذلك ليست البيئة المحيطة هى العدو

الوحيد لأن العدو يغزو جسدها، ينمو في رحمها، يمكن أن يصيبها بالأذى أو المرض أو ربما يتسبب فى موتها. فالمتصور أن الجنين كائن «طفيلى» يتغذى على دم أمه، كائن تابع ضعيف، هش، عرضة للمخاطر. ومن ثم تفعل الأم أى شئ لإشباعه.

يُجسد الجنين الآخذ فى النمو داخل الأم دم أمه ولحمها، ولذا تدقق الأم اختيار الطعام، فالدم غذاؤه، لا تكثر شرب اللبن أو تفرط فى تناول الزبد، حتى لا يصير الجنين فى رحمها بديناً كسولا ويعانى مصاعب فى خروجه إلى الحياة. ترتدى تنورتها الجلدية التى مزقتها بعد زواجها وتحكم ربطها حول بطنها الآخذ فى النمو، بطريقة تدفعه إلى أسفل. وبهذا تمنع الجنين المتمرد من القيام بألعاب شقية داخل رحمها، وتحول في ذات الوقت دون معرفة الآخرين بحملها حتى مراحله الاخيرة.

امتلاك جسد كامل

تمتد صورة الجنين الطفيلى بعد الميلاد حين يستبدل دم الأم العذب المغذى للطفل باللبن العذب للأم. فمن المتصور أن الأم ورضيعها جزءان لكل، ففيم تغذيه، يزداد وزنه وينمو، تفقد وزنها. يسود اعتقاد أن أى خلل فى دورة الإنجاب السليمة بدءاً من الإخصاب، مروراً بالحمل والميلاد والرضاعة وانتهاءً بالعظام، تشكل تهديداً للمرأة، باعتبار أنها لم تعد تملك جسداً سليما.

يرمز امتلاك الجسد السليم فى ثقافة الباريبيج إلى القدرة علي منح الحياة. يخشى الناس الشخص الذي يفقد أحد أطرافه إلى الحد الذى لا يصبح قادراً على التعايش مع الآخرين حتى يتطهر. لن يدُفن أى شخص يفقد أصبعاً من يده أو أصبعاً من قدمه. فالجسد السليم الطاهر هو الذى يستحق الدفن، ذلك الجسد الذى يبلغ الأوج بميلاد «حارس الروح» وولادة جديدة للحياة لكل مجتمع الباريبيج. حيث يذهب كل باريبيجى إلى حياة متجددة عن طريق ما يتصور أنه جسد نموذجى و يملك خصوبة عالية.

هناك موازاة بين شرط سلامة الجسد وسلامة المجتمع، يعد هذا التوازى بين الجسد البشرى

والجسد المجتمعي فريداً في نوعه، وتبعاً لكلمات شيفر هوج Shepher Huges (1987:20)«إن الموازاة الرمزية المتلاقية المتكررة بين مفاهيم الجسد السليم والمجتمع السليم من الأشياء وثيقة الصلة بالانثروبولوجيا الطبية ونفس الشئ بالنسبة للجسد المريض والمجتمع القاصر. ولقد لاحظ جانزن Janzen (1981) أن كل مجتمع يملك تصوراً يوتوبياً للصحة قابلاً للتطبيق مجازياً من المجتمع إلى الفرد، والعكس صحيح».

. تتحدث سوزان وايت (Suzan Whyte1994:62) عن الانحرافات الجسدية التي تثير وتحفز التفكير، وترجع إلى رايكير وماري دوجلاس Riceur and Mary Douglhs اللذين كتبا عن فساد وعدم اكتمال الجسد، اللذين يتناقضان مع الكمال البيولوجي الذي يعتبر مقدساً.

في ضوء مفهوم «الجسد الناقص» المؤسس على الخوف من افتقاد القدرة على تجدد خصوبة المجتمع، والخوف من الأفراد الذين على سبيل المثال يفقدون أحد أطرافهم. تعتبر المرأة التي تفقد جنينها أو رضيعها ناقصة، بل علمتها التجربة أنها مصدر خطر لبقية مجتمع الباريبيج.

ولأنه من المتصور أن المرأة والجنين أو المرأة والطفل الرضيع جزءان لكل، لا يكتمل أحدهما بدون الآخر. وترتبط مفاهيم نقص التكوين وعدم اكتمال الجسد والتلوث والدنس والنجاسة مع حالة «الفجيعة» التي تنتاب المرأة بعد الإجهاض أو ولادة الطفل ميتاً أو موت الوليد. تكون المرأة في حالة دنس Ghawiid ويُرى اللبن العقيم المتساقط من ثدييها علي أنه تهديد للبيئة المحيطة بها، فيما يبدو كناية عن جسدها المدنس الجريح.

ويتصور أن المرأة مدنسة إلي حد عزلها اجتماعيا حتى تحمل مرة ثانية. تعيش في كوخ منعزل محاط بالاشواك لعدة شهور. لا تأكل ولا تخالط الآخرين حتى أطفالها وتقوم بأداء الطقس الذي تلتمس به أن تزول حاله نجاستها. ويتم جمع الماء والحطب لها ويترك عند مدخل السور الذي يحيط منزلها. والزوج أيضا يغدو مُدنسًا بهذه الحادثة المأساوية التي وقعت في أسرته المعيشية ويعتمد مدى تأثره بهذا الحال على قراره بالإقامة مع زوجته.

كان منزل امرأة تُدعى جيدمويداجهت في حالة دنس خطيرة بعد ولادة توأم ميت. حيث تم

وضع المرأة وأطفالها خلف أسوار «محبس» محاط بالأشواك.

وهناك بُنى لها كوخ دائرى منخفض من الحشائش فى الوقت الذى وصلت فيه إلي المنطقة. بينما امتلأ دار الرجال بالأقارب الذكور من عشيرة رب الأسرة المعيشية والمشايخ من المناطق المجاورة. ومرت الساعات والجميع يتناولون اللحم واللبن وشرب خمر العسل والدعاء بالغناء والأدعية الشفاهية المطولة التى يتم تلاوتها بعمق وإسهاب عند حدوث خطب جلل، وبعد الظهر يتم اختيار ثلاثة من الشيوخ للقيام «بسكب العسل المخمر». ويخرج كل فرد لمشاهدة دخول المجموعة إلى «المحبس» الخاص بالمرأة وفتح الكوخ المصنوع من الحشائش والجلوس حول جمرة نار. المرأة بادية فى حالة شجن جالسة على فراش كبير داخل الكوخ، بينما يواصل الرجال الادعية والتوسلات ويتم إزالة قلادة القران وتوضع أخرى مدهونة بالزبد حول جيدها، ويقول الشيوخ لها على نحو متكرر «لاتفعليها ثانية»، لا تكررى هذا العمل مرة أخرى بينما يسيل العسل المخمر من فم أحدي الشيوخ الكبار علي وجه المرأة ورأسها، ثم تتكرر الطقس عدة مرات حتى تصبح المرأة الجالسة فى سكون فوق فراشها مبللة بالخمر. وتترك المرأة وأطفالها داخل «المحبس» بعد القيام بمزيد من التوسلات بينما ينضم الرجال إلى الآخرين، يتواصل الغناء والدعاء وشرب العسل المخمر حتى حلول الليل. مكثت المرأة وأطفالها فى عزلتها لمدة سبعة أشهر. فمنذ هذه اللحظة، أصبحت حاملاً مرة ثانية.

ربما تقضى النساء، اللاتى يتعرضن لإجهاض متكرر أو فقدان أطفال رضع عديدين جزءاً كبيراً من حياتهن البالغة فى «محبس محاط بالأشواك» يعانين من فقدان أطفالهن. ويفتقدن صحبة النساء اللاتى يعشن فى ظل ظروف مشابهة، فمجرد وجودهن تسرية فى وقت الألم والكرب. وسوف تتغلب المرأة علي حزنها بنفسها أو ربما مع زوجها أو أطفالها. تُظهر النسوة المعزولات سلوكاً بطوليا لإخفاء المعاناة. ربما يعبرن، علي أية حال، عن أنهن قد أصبحن «فارغات» ويعشن بمفردهن فى حالة وحدتهن. إما الاطفال الموتى فلن يذكرهم أحد مطلقاً. فهم مجرد كائنات حية قيد الولادة. يتعين ألا يخطروا على بال الناس ويجب نسيان اسمائهم، كما يجب أن تعبر المرأة عن مشاعرها بأنها مهجورة وتابعة للآخرين تماماً.

تمثل عادة عزل النساء بعد الإجهاض أو وفاة الطفل أحد التصورات الثقافية عن «الجسد السليم» و«اختلال دورة الإنجاب» و«الخوف من اللبن العقيم»، التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسنة الزواج بزوجة الأخ بعد وفاته. كما ترتبط أيضا بطموح الرجال فى إستمرار سيطرتهم واحتفاظهم بالمرأة التى تفقد أولادها، ومن ثم يُضاف جانب وظيفى إلى هذه العادة. فالمرأة الباريبيجية المتزوجة التى تتعرض لإجهاض متكرر سوف تميل فى ظل ظروف أخرى إلى الهرب من الزوج وتجريب الحظ مع زوج آخر.

عند هذه النقطة تظهر بعض الضوابط فى طريقة تفكير وسلوك المرأة الباريبيجية حيال موت الجنين أو الطفل حديث الولادة. وتأخذ تضاريس علاقات النوع كعلاقات قوى تظهر فى الظهور تدريجياً.

يقول الرجال والنساء على حد سواء للمرأة الحامل طوال حملها أنه يجب أن تكف عن العمل خشية أن يصبح الطفل الصغير متعباً وكسولاً، لا يقو على الخروج إلي الحياة حين الولادة. ومع هذا تواصل النساء الحوامل أداء المهمة الشاقة، بحثاً عن الماء فى الفيافي الواسعة على بُعد أميال عن مأواها، ويواصلن حمل الحطب وطحن دقيق الذرة لساعات تقريبًا. من جانب آخر، يحافظ الرجال على أدوارهم كساسة محليين ويواصلون اللقاءات المكثفة ولا يتأثرون بحالة زوجاتهم، بل ويعاقبون الزوجات إذا لم يمتثلن لرغباتهم.

على أى حال من الاهمية بمكان فى هذا السياق ملاحظة أن كلا الجنسين يدركان أن النساء، فرادى وجماعات، لهن حقوق معينة، يؤدى التعدى على أى منها إلى تحرك فورى من النساء فى الأسر المجاورة. تتجسد حقوق النساء فى مفاهيم وتصورات معينة تُركز أساسًا على قدسية جسد المرأة، تهتم بالتجانس العائلى أثناء فترتى الحمل والولادة الحرجتين ، ويمكن للنساء مقاضاة المعتدى عند اكتشاف حدوث اعتداء بالضرب على امرأة حامل. ويستطعن وهن أصحاب حق الحصول على ثور سمين من بين قطيع المعتدى لاستهلاكهن.

ومن تقاليد النساء الإجتماع للدعاء والإبتهال بعد ولادة طفل، وأيضا تقاليد الغناء (أغنية الطفل) والتى يدعونها «دومداچيبتا».

علاوة على نوع ثالث من التقاليد يدعى «شاتودا»، تقوم فيه النساء بترديد نصوص قاسية وناقدة محملة برسائل سياسية مرتبطة بالاعتداء على حقوق المرأة أثناء الحمل، والولادة.والنقاهة. ويخشى الرجال من هذه النصوص لأنها ربما تستدعى القاصى والدانى، وتضر بسمعة الرجل، ومن ثم نرى أن النساء لسن بدون وسائل سياسية لإنقاذ حقوقهن، خاصة عندما يحملن طفلهن فى أرحامهن. ونحن هنا نتحدث عن سياسة الجسد بالمعنى المادى والحرفى للكلمة.

لاتُمثل القوة المتجسدة عن طريق الحمل والولادة، محض وسيلة فعالة للتأثير السياسى على العلاقات بين الجنسين عند الباريبيج. بل تمثل أيضا وتوضح الشجاعة والجرأة والفخر بقدرتهن الإنجابية. وفى اللحظة التى يفتقد فيها جنين أو طفل وليد يتغير الوضع تماما. كما رأينا، تصبح المرأة فى هذه اللحظة معتمدة كلية على الآخرين وتتصور أنها مدنسة ونجسة، ويُلخص هاندوركر Hand Wedler (1990:1) هذا الوضع فى العبارة التالية :«تعد ولادة طفل حدثا سياسياً، وكذلك الأمر عند غيابه، وأى حدث من كل الأحداث التى تشكل عملية الإنجاب البشرى يمكن أن يمثل جزءا من استراتيجية الحصول على القوة الممتدة وربما يخلق علاقات جديدة تدفع صوب الإستقلال، أو ربما ينتج وسيلة لتحطيم علاقات تبعية».

يفسر ذلك أن وفاة طفل ليست مجرد خسارة أو مأساة فردية بالغة الأهمية للأم. بل أيضا خسارة للهيبة والقوة بالنسبة لزوجها وللعشيرة التى ينتسب إليها الطفل، وتدرك بالفعل كتهديد لمجتمع الباريبيج ككل.

تناولنا فى هذا الجزء العادات الثقافية المتجذرة فى إطار ثقافى دال، مثل : الاعتقاد فى النجاسة، التجنب، العزلة، القيود على الغذاء، غياب القيود على الانشطة اليومية أثناء الحمل ... الخ.

وشاهدنا أيضا أن هذه العادات ذات تأثير نافذ على قدرة المرأة الانجابية، وعلى فرص بقاء الطفل فى النهاية. وهى أيضا جزء من «لعبة» القوة، تظهر فيها القوة الانجابية للنساء سلعة نادرة عالية القيمة.

مواجهة قاسية مع الحياة : ولادة طفل

دعونا عند هذه النقطة ندخل إلى عالم الأم وطفلها حديث الولادة. إنهما يعيشان فترة حرجة، تذهب الأم إلى أبعد مدى لحماية الطفل من المخاطر المحتملة وعوامل وقوى الشر. ينبغي أن أركز على الفكر والممارسة، مراعيا حدود الورقة، فلها نتائج سلبية علي صحة الطفل حديث الولادة، بادئاً بالمفاهيم، متناولاً مسألة حيوية لبن الأم.

سوف تترك الأم «الباريبيج» طفلها يرضع اللبن كلما بكى.

ينبغي ملاحظة أن اللبن يوظف هنا كناية عن حميمية العلاقة بين الأم والطفل، وربما يستخدم مجازياً في التعبير عن العلاقات التي تقع خارج دائرة الطفل - لبن الأم. ومن ثم يحمل اللبن خصائص الاعتماد على الآخر، الحميمية، التضامن، الطهر، النقاء، النجاح والسلامة الإنجابية.(cf, Haaland,1990, Rekdal,1992)

بيد أن ما يحمله اللبن من دلالات ليس غامضا تماما في فكر الباريبيج، يستعاض اللبأ Colostrum بالماء(اللبأ هو : أول ما يخرج من الثدي بعد الولادة مباشرة) في الايام الأولى من حياة الطفل، ويُرضع الطفل أيضا بلبن الأم ممزوجاً بلبن الابقار متى أمكن ذلك. مع مراعاة ألا يختلط بالمني Semen ، وهو ما يُخشى منه إلى درجة كبيرة على الأخص بعد وفاة رضيع. فتبعاً لما رأيناه يعتبر لبن الأم المتساقط من ثدييها دنساً إلي الحد الذي يوجب عزلها لعدة شهور. وعليه، فإن فهم هذه الممارسات التي تنطوي على الاحتيال على المصدر الرئيسي لغذاء الطفل، يتطلب اهتماما ملحوظاً، لتأثيرها البالغ على الطفل. يتم عادة استبدال اللبأ بالماء في الأيام الأولى للطفل، من هنا يُحرم الطفل - لسوء الحظ - من مصدر هام للغذاء والمضادات الحيوية(٤) مما يقلل مقارمته للأمراض المعدية التي يسببها الماء الملوث مثل الإسهال ، الذي ربما يكون سبباً رئيسيا لعدد من وفيات الأطفال حديثي الولادة. لقد تم رصد الخوف من اللبأ وسط جماعات مختلفة في العالم،

(ct.Griffiths,1990:16,Maclea,1982,170, Mc Glivary,1982:61)ورصد

الباحثون وجود اعتقاد شائع فى خطورته على الطفل. توحى معتقدات البارببيج أن خلفية هذه العادة ربما تكون معقدة، ولكن فهمها وفهم تعقيداتها مسألة تُعتبر حيوية بالنسبة لممارسة أى تدخل خارجى مؤثر فى المنطقة.

ربما لا يكون اختيار الماء بديلاً للبن امرأة اعتباطيا. لكن مما يدعو للدهشة أنه لم يلاحظ أن للماء دلالة خاصة في المجتمعات التى تعتمد فى معيشتها بالكامل على مياه الامطار الموسمية. (Palsson,1990, Da hl and Megerssa,1990) فالماء هو المادة المرتبطة على نحو خاص بالخصوبة المانحة للحياة. فى بعض المجتمعات الرعوية يرى الأهالى أن تيار الحياة يتشابه مع تداول المياه عن طريق التربة والآبار، أجسام الماشية، أجساد البشر. ويعتبر الماء عند رعاة البوران Boran فى كينيا رمزاً رئيسيًا ناظمًا لسلسلة خطابات مختلفة عن النوع، الخصوبة، الارض القرابة، القوة. (Dahlad and Mergessa,1990:21-39) يطلق البارببيج على مياه الأمطار «بصاق الآلهة». ومن أشكال التحية لشخص عزيز «البصق على الايادى والجباه».

يذكر فى بعض الثقافات أن الجنين البشرى يتغذى على الماء داخل رحم الام فيما يتغذى على الدم فقط عن طريق الخلاص البشرى. ويبدو أن هناك صلة بين مياه الامطار والمياه التى تصنع البيئة السائلة داخل الرحم، والمياه التى يتغذى عليها أطفال البارببيج حديثو الولادة بدلاً من اللبأ.وفيما يتعلق بتفسير البارببيج نفسهم للظاهرة، يذكرون أن الماء النقى يجلب الصحة عن طريق تنظيف جسم الطفل.

عندما تبدأ أم فى أرضاع طفلها عن طريق ثدييها، فإنها تبدأ في ذات الوقت الاضطلاع بالمهمة الشاقة وهى تغذية الطفل على ألبان الابقار باستخدام راحة اليد (اليد المقببة).

وهكذا يُخلط لبن الأم بلبن البقر، ليقدم تغذية مثالية وحيدة للطفل أثناء عامه الأول. وقد لوحظ أن الألبان ومنتجاتها ذات دلالات خاصة فى المجتمعات الرعوية، وتحملان دلالات ثقافية عميقة فضلاً عن قيمتها المادية.(Cf, Talle, 1988,1990, Arheim,,1987,Klima,1970) ولاحظ تال على سبيل المثال أن العالم الثقافي لرعاة

الماساى Maasiai ، هو عالم يلعب اللبن دوراً محوريًا فى تكوينه، وأنهم ينقلون رسائل هامة عن أنفسهم فى غمار عملية إنتاج وتناول واستهلاك اللبن .(Talle,1988,.1991) يفعل الباربييج شيئًا مشابهًا لذلك تماما عن طريق تغذية الأطفال على ألبان الأبقار حيث يقومون بتننشئة الطفل وتعليمه المعارف الرعوية منذ بواكير طفولته. ويبدو أن وجبة اللبن الغذائية المعطاة للطفل تمنع أمراض سوء التغذية مثل مرض يدعونه «كواشيوركور» Kwashiorkor[5] ومرض الهزال التدريجى Marasmus. ومع ذلك ينبغى للمرء أن يتوقع احتمال أن تكون ألبان الأبقار حاملة لامراض السل Brucellosis والحمى المترددة. Tuberculosis.

يقدم الماء وألبان الأبقار لتغذية الطفل دون «غليها»، فالنار وسيط يسهل تحول شكل وهيئة الشئ من خلال الغليان والتسخين والاحتراق. ففى ثقافة الباربييج أن جوهر شئ معين ربما يتبدل من خلال اللهب والنار (Bly stad,1992). ويستخدم الماء أثناء الولادة كعامل مساعد فى تسخين دم الأم، ومن ثم التعجيل «بالوضع» . توضع المرأة أثناء الوضع فى وضع معلق قريباً من موقد فوقه ماء يغلى باستمرار.

هكذا يجب فهم امتناع الباربييج عن غلي ألبان الأبقار فى ضوء تلك العمليات التى تحول هذا المنتج العزيز إلي شئ آخر غير اللبن.

تلازم البشر مع الحيوانات المستأنسة :

تبرز الصلات الوثيقة التى يقيمها الباربييج بين البشر والماشية علي مدار الدورة الإنجابية. فالحمل والولادة ينبغى أن يحدثا فى زريبة عجول. يولد الطفل فوق كومة روث بهائم، يدفن الخلاص فى حوش للماشية، يربط الحبل السرى بعد قطعه بقدم عجل. يستخدم الباربييج حجرة واحدة للولادة وإعداد الطعام والتخزين. تستخدم أيضا زريبة للعجول الصغيرة المولودة حديثا. وتُشيد الديار من روث البهائم والماء. تعبر تغذية الطفل على ألبان الأبقار عن العلاقة الوثقى

بين الناس والماشية حيث تبدأ مع الميلاد وتنمو وتتطور وتزداد عمقاً طوال حياة الفرد.

يتعرض الأطفال لعدة أمراض بسبب الحياة المتلازمة مع الماشية إلى الحد الذى أوضحناه سابقا. ويقدر أن ٩٠٠ ألف طفل في العالم يموتون بسبب مرض تيتانوس المواليد Neonatal Tetanus (WHO,1978: 361, Good, 1978:34) ومن الملاحظ أن تلك مشكلة شائعة فى شرق أفريقيا والهند وغيرها من مناطق العالم، حيث يعيش الناس بجوار الماشية وتتفشى الامراض الخطيرة. مثل: الحمي الفحمية Anthrax، والحمى الراجعة Relapsing Fever والسُل والحمى المترددة، بفعل تلك الظروف المعيشية.

وعلي الرغم من معيشة البالغين بالقرب من الحيوانات، إلا أن الاطفال حديثى الولادة هم الأكثر عرضة للخطر عن سائر أفراد الأسرة المعيشية، لاسيما في هذه الجماعة التى يغدو فيها الارتباط الوثيق بين البشر والماشية شيئاً مميتاً.

تعود بنا النقطة الاخيرة إلى المياه. يعيش البارييج بعيداً عن مصادر المياه لمسافات كبيرة. إلا أن الشباب والنساء وغالباً الشيوخ يستطيعون الاحتفاظ بمستوى صحى مرتفع نسبياً. أما النساء المتزوجات يعانين صعوبات فى الاحتفاظ بنظامهن مقارنة بالآخرين. والسبب فى ذلك أن الام لا تحوز قصب السبق فى غمار المنافسة علي المياه. ويتعين أن نضع في اعتبارنا القيود المفروضة على استحمام المرأة خارج حدود الديار، وأخيراً وليس آخراً الحظر المطلق المفروض على خلع التنورة الجلدية المشبعة بدلالات وإيحاءات الخصوبة. ويبدو أن التردد فى «تحميم» الاطفال مرتبط بالتصورات عن الحرارة والبرودة. (Mc Gilvray,1982,. Broch-Due,1990) والخوف من خطر تبريد الجسم البشرى فى بداية حياته.

مثل هذه المفاهيم والممارسات التى تمنع الطفل من اللبأ واستبداله بالماء، ولبن الأبقار المقدم للأطفال بدون غليان ،ومشاركة الحيوانات المنزلية في المأوى، وعدم «استحمام» الاطفال، تصف بجلاء البيئة الخطرة التى يولد فيها طفل البارييج.

ملاحظات ختامية

حاولت فى هذا المقال الكشف عن جوانب ربما توسع من فهمنا لمشكلة ارتفاع معدل الوفيات بين الأطفال فى مجتمع رعوى فى إفريقيا.

وقد طرحت أيضا أن مسألة فهم العمليات السياسية داخل مجتمع الباريبيج، وفهم ديناميات العلاقة بين مجتمع الباريبيج المحلى والشعوب المجاورة لهم والساسة والبيروقراطيين والهيئات المانحة، هى شرط لا غنى عنه من أجل فهم المجتمع الرعوى، وفى هذا السياق معرفة فرص بقاء الأطفال. «يُفسر هذا لنا ما كتبه شيفر هوج: (1987:23) رأينا أن العلاقة بين الفرد والمجتمع تهتم أكثر بالاستعارات والتمثيلات الجماعية للظواهر الطبيعية والثقافية، وتهتم أيضا بعلاقات القوة والسيطرة».

وحاولت أيضا بيان كيف يقيم شعب الباريبيج العلاقات الوثيقة بين مختلف الجوانب المتناقضة للحياة بطريقة أسفرت عن نتائج عميقة على صحتهم ونجاحهم الإنجابى. لأن إعادة إنتاج شكل معين من أشكال الحياة الاجتماعية والثقافية يتطلب من كل فرد فهم استمرارية خطاب معين من أجل فهم العالم.

وواجهنا جوانب هامة للغاية عند تحليل المفاهيم والممارسات الثقافية المرتبطة بعملية الإنجاب والمترسخة فى كوزمولوجيا رعوية. فالاعتقاد فى الدنس، التجنب، العزلة، القيود على الغذاء، عادات إطعام الطفل والترتيبات التى تسمح للحيوان والإنسان أن يقيما معاً تحت سقف واحد تمثل عوامل مؤثرة بشكل مباشر في إحصاءات وفيات أطفال الباريبيج.

وهكذا يظهر أن الإسهام الرئيسى للتناولات الانثربولوجية الكلية، هو تقديم المعلومات عن مختلف جوانب الحياة مثل عمليات الإنجاب ، الكوزمولوجيا ، الدين، التاريخ، الاقتصاد ، السياسة والتى من شأنها أن تكشف عن الطريقة التى يحيا بها الناس ويعايشون الاعتماد المتبادل بين جوانب الحياة، تلك الجوانب التى يفضل باحثون آخرون عزلها بوصفها متغيرات مستقلة. من خلال هذه الطريقة، نستطيع أن نأمل فى أسلوب أفضل يمسك مضمون الأرقام

التى تخفى كثيراً من المعاناة والكرب والألم.

من فضلكم، ساعدوا هؤلاء الأطفال

كل الداتوجا يردودن معنا

تزداد حالة أطفالنا سوءاً

العام الماضى مات طفلنا الصغير

أخبريهم أيتها الأم

أن ينظفوا الثدى الذى يرضع طفلنا

هؤلاء الأطفال ليسوا أطفالى

بل أطفال الداتواجا

اجمعوا البُصاق فى

أفواهكم من أجل أطفالنا

دعونا ننتصر على المرض

كل الداتوجا يوافقوننا

هوامش

(١) يمثل البارببيج أكبر الأقسام الفرعية داخل فئة الداتوجا الإثنية. ويبلغ عددهم نحو مائة ألف نسمة، ويتحدثون النيلية الشمالية. ولقد أنجزت بحثى الميدانى بينهم خلال ثلاث فترات متتالية، إمتدت الأولى من أكتوبر ١٩٨٩ إلى ديسمبر ١٩٩٠، وبدأت الثانية فى أكتوبر ١٩٩٣ وانتهت فى أكتوبر ١٩٩٤، إما الفترة الثالثة فقد استغرقت شهرى يونيو - يوليو ١٩٩٥.

(٢) gheergee : الحالة التى تتواجد فيها المرأة بعد الولادة، وتعنى : دعونا نمتلك الأطفال .

(٣) خلال الفترة الثالثة والأخيرة من علمى الميدانى بين البارببيج، كنت حاملاً ووضعت طفلى بعد نصف عام فى منطقة الدراسة. إن الصمت الذى أبداه المحيطون بى تجاه حملى، قد أصابنى بصدمة. فلم يُعلق أحد منهم على المسألة، وإذا ما حدث وألمحت بأى شكل للمسألة،كنت أجد منهم رداً حذراً. وكان الوحيد منهم الذى

حدثنى فى هذا، هو أحد جيرانى الذى كان يُعانى من مشاكل عقلية حادة. إذ اخبرنى بصوت مرتفع أن كونى على وشك وضع طفل، يخلق فوراً حالة من التوتر والخوف بين الحاضرين. ولم أتمكن من الحصول على استجابة من حولى، إلا عندما طرحت الموضوع فى حوارات حميمة مع بعض النساء الحوامل. وأود أن ألفت النظر، إلى التناقض الشديد بين هذا الموقف وموقف التجاوب والتمازج الاجتماعى الكامل، الذى واجهته فى أعقاب ميلاد طفلى ببضعة أسابيع.

(٤) يحتوى اللبأ Colostrum كما تخبرنا الأبحاث العلمية على أجسام مضادة قابلة للقياس، مقاومة لجرثومتى : إنتيروتوكسيجنيك إى. كولى Enterotoxigenic E.Cole وروتافيروسيس Rotavirus-es، والإثنان هما المسئولان عن الأمراض المعوية الأكثر تكراراً فى المنطقة. (Nations, 1986:117)

(٥) تبعا لما أورده أولسن Olsen (1990) لوحظ أن مرض الـ «كواشيوركور» - أى مرض نقص البروتين - يتكرر ظهوره كثيراً بين شعب الإيرامبا Iramba المجاور للباربيبجو لكنه يكاد لا يتواجد بين رعاة الباربييج. (معلومة حصلت عليها عبر اتصال شخصى)

مراجع الدراسة :

Borgerhoff Mulder, Monique (1990a). "Human Ecology, Subsistence and Reproduction of Pastoralists in the Lake Eyasi Area of Arusha Region, Tanzania," Progress Report to the Tanzanian National Research Council, (mimeo.).

Broch-Due, Vigdis (1991). "The Bodies Within the Body: Journeys in Turkana Thought and Practice," Dr. Philos-thesis, University of Bergen.

Brainard, Jean (1986). "Differential Mortality in Turkana Agriculturalists and Pastoralists", *American Journal of Physical Anthropology*, 70: 525-536.

Comaroff, Jean (1993). "The Diseased Heart in Africa, Medicine, Colonialism and the Black Body", in Shirley Lindenbaum and Margaret Lock (eds.) *Knowledge, Power and Practice*, Berkeley.

Cronk, Lee (1991). "Wealth, Status, Reproductive Success among the Mukugodo of Kenya", *American Anthropologist*, 93, (2): 345-360.

Dahl, Gudrun, ed.(1979). "Suffering Grass: Subsistence and Society of Waso Borana," Department of Social Anthropology, University of Stockholm, Stockholm.

Dahl, Gudrun & Gemetchu Megersa(1990). "The Sources of Life: Boran Conceptions of Wells and Water", in G. Pálsson (ed.) *From Water to World-Making: African Models and Arid Lands*, The Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.

Ehret, Christopher (1980b). "The Nilotic Languages of Tanzania", in Polome & Hill (eds.) *Language in Tanzania*, Oxford University Press.

Farren, Mark (1984). "Infant Mortality and Health in Latin America: An Annotate Bibliography from the 1979-82 Literature," International Development Research Center, Ottawa.

Good, Charles M. (1987). "Ethno-Medical Systems in Africa: Patterns of Traditional Medicine in Rural and Urban Kenya," The Guilford Press, New York.

Griffiths, Marcia (1990). "Using Anthropological Techniques in Program Design: Successful Nutrition Education in Indonesia", in Jeannine Coreil and J. Dennis Mull (eds.) *Anthropology and Primary Health Care*, Westview Press, Boulder, Colorado.

Handwerker, W. Penn (1990). "Politics and Reproduction: A Window on Social Change", in W. Penn Handwerker (ed.) *Births and Power*.

Håland, Gunnar (1990). "Øl og morsmelk, Symbol, moral og valg i Fur-samfunnet", *Norsk antropologisk tidsskrift*, 1: 3-16.

Klima, George (1970). "The Barabaig, East African Cattle Herders," Holt, New York.

Lane, Charles R. (1991). "Alienation of Barabaig Pasture Land: Policy Implications for Pastoral Development in Tanzania," Ph.D thesis, University of Sussex, Brighton.

Lock, Margaret and Shepher-Hughes, Nancy (1987). "The Mindful Body: A Prolegomenon to Future Work in Medical Anthropology", *Medical Anthropology Quarterly*.

Maclean, U.(1982). "Folk Medicine and Fertility: Aspects of Yoruba Medical Practice Affecting Women", in Carol P. MacCormack (ed.) *Ethnography of Fertility and Birth*, Academic Press, London.

McGilvray, D. B.(1982). "Sexual Power and Fertility in Sri Lanka: Batticaloa Tamils and Moors", in Carol P. MacCormack (ed.) *Ethnography of Fertility and Birth*, Academic Press, London.

Mosley, W. H.(1985). "Will Primary Health Care Reduce Infant and Child Mortality? A Critique of Some Current Strategies, With Special Reference to Africa and Asia", In J. Vallin and A. Lopez (eds.), *Health Policy, Social Policy, and Mortality Prospects*, Ordina Editions, Liège.

Mosley, W. H. and L.C. Chen (1984). "An Analytical Framework for the Study of Child Survival in Developing Countries", In W. H. Mosley and L. C. Chen (eds.) *Child survival: Strategies for Research*.

Ndagala, D. K. (1991). "The Unmaking of the Datoga: Decreasing Resources and Increasing Conflict in Rural Tanzania", *Nomadic Peoples*, 28: 71-82.

Pálsson, Gísli (1991). "Introduction", In G. Pálsson (ed.), *From Water to World-Making: African Models and Arid Lands*, The Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.

Pool, I. D. (1982). "Is New Zealand a Healthy Country?", *New Zealand Population Review*, 8, (2): 2-27.

Rekdal, Ole B. (1995). "Endring og kontinuitet i iraqw samfunn og kultur," MA thesis, University of Bergen.

Scheper-Hughes, Nancy (1990). "Mother Love and Child Death in Nortest Brazil", In R. A. Shweder, et al. (eds.), *Cultural psychology: Essays on*

comparative huyman development, Cambridge: Cambridge University Press.
Stoeckel, John and Moqbul A. Choudhury (1973). "Fertility, Infant Mortality and Family Planning in Rural Bangladesh," Oxford University Press, Dhaka.
Talle, Aud (1988). "Women at a Loss: Changes in Maasai Pastoralism and their Effects on Gender Relations," University of Stockholm.
Talle, Aud (1990). "Ways of Milk and Meat Among the Maasai: Gender Identity and Food Resources in a Pastoral Economy", In G. Pálsson (ed.) *From water to world-making: African models and arid lands*, The Scandinavian Institute of African Studies, Uppsala.
Turner, Bryan S. (1991). "Recent Developments in the Theory of the Body", In M. Featherstone, M. Hepworth and B. S. Turner (eds.), *The Body, Social Process and Cultural Theory*.
United Nations (1988). "Mortality of Children Under Age 5: World Estimates and Projections 1950-2025", *Population Studies*, no. 105.
Venkatacharya, K. (1985). "An Approach to the Study of Socio-Biological Determinants of Child and Infant Morbidity and Mortality", *IUSSP International Population Conference*, Vol. 2, Florence.
Whyte, Susan Reynolds (1994). "Diskurser om defekte kroppe", *Tidsskriftet Antropologi*, nr. 29.
Årheim, Kaj (1987). "Milk, Meat and Blood: Diet as a Cultural Code Among the Pastoral Maasai", *Working papers in African Studies*, 35, Uppsala University.

المشاركون

● **عبد الغفار محمد أحمد**

أستاذ الانثربولوجيا الاجتماعية، قسم الانثربولوجيا الاجتماعية : جامعة الخرطوم

حاليا السكرتير التنفيذى لمنظمة البحوث العلمية الاجتماعية لشرق وجنوب افريقيا «اوسريا» REA OSS

أديس أبابا - أثيوبيا

● **عبد الرحمن أبا بكر إبراهيم**

دكتوراه فى إدارة الأعمال - رئيس قسم الإدارة العامة، كلية الإدارة - جامعة الخرطوم.

تشمل اهتماماته البحثية إدارة المراعى، وتخطيط القطاع العام.

● **على سعيد يوسف .**

ماجستير فى العلوم الزراعية،

وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أديس أبابا - أثيوبيا

● **اسيفا تيو دروس**

مركز الأبحاث والحفاظ على التراث الثقافى-

وزارة الثقافة وشئون الرياضة، أديس أبابا - أثيوبيا.

- **أستريد بلايستد**

باحثة فى الانثربولوجيا الاجتماعية

مركز دراسات التنمية، جامعة بيرجن – النرويج.

- **فرانك ايمانويل موهيريزا**

مركز البحوث الأساسية

– كامبالا – أوغندا

- **فرود ستوراِرس**

قسم الانثربولوجيا الاجتماعية جامعة بيرجن – النرويج

- **حسن أحمد عبد العاطى**

دكتوراه في دراسات التنمية.

رئيس قسم الجغرافيا سابقًا – جامعة الخرطوم .

منسق سابق لبرنامج منطقة البحز الأحمر.

حاليا مستشار حر، متخصص فى تخطيط التنمية الإقليمية والريفية.

تشمل اهتماماته البحثية دور المنظمات الأهلية غير الحكومية في التنمية، التدهور البيئى، التكيف البشرى فى المجتمعات الرعوية فى شرق السودان.

- **إدريس سالم الحسن**

دكتوراه فى الانثربولوجيا الاجتماعية.

استاذ مساعد الانثربولوجيا الاجتماعية – جامعة الخرطوم.

حاليا محاضر زائر فى جامعة أديس أبابا.

- **لايف . مانجر**

أستاذ الانثربولوجيا الاجتماعية

مدير مركز دراسات وبحوث التنمية - جامعة بيرجن - النرويج

● **منزول عبد الله منزول**

بكالوريوس الانثربولوجيا الاجتماعية

مُعيد - قسم الانثرلولوجيا الاجتماعية - جامعة الخرطوم - السودان.

يعد حاليا أطروحة الماجستير فى التراكم التجارى الحضرى.

ويشارك حاليا فى بحث يتناول أثر التهجير على علاقات النوع، تحت إشراف مركز البحوث الإنمائية - جامعة الخرطوم.

● **محمد خير عمر**

دكتوراه فى العلوم الزراعية.

عميد كلية الزراعة والعلوم المائية - جامعة أسمرة- اريتريا.

● **مصطفى بابكر**

دكتوراه فى الانثربولوجيا الاجتماعية

محاضر - مركز البحوث الإنمائية - جامعة الخرطوم - السودان.

من اهتماماته البحثية : حيازة الاراضى والزراعة التقليدية والتقنيات الأهلية.

● **عمر عبد الله عجيمى**

دكتوراه فى الجغرافيا

محاضر، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الخرطوم - السودان.

تخصص فى إدارة الموارد، ومن اهتماماته البحثية عمليات التكيف الإنسانى والايكولوجى.

● **صلاح الدين الشاذلى إبراهيم**

دكتوراه فى الانثربولوجيا الاجتماعية

محاضر فى مركز البحوث الإنمائية – جامعة الخرطوم – السودان

يهتم فى نشاطه البحثى بالمهاجرين والمرحلين، التكيف الرعوى، نظم إدارة الموارد.

حاليا يجرى بحثا كبيرًا عن الفقر الحضرى فى السودان.

- **سناء إبراهيم جاد الله**

ماجستير فى علوم النبات.

قسم النبات – كلية العلوم – جامعة الخرطوم – السودان

- **شريف عبد الله حرير**

دكتوراه فى الانثربولوجيا الاجتماعية.

باحث رئيسى – مركز دراسات التنمية – جامعة ببرجن – النرويج.

نشر عدة مقالات عن قضايا العرقية والسياسة.

يقوم حاليا ببحث عن المشروعية والسياسة والعلاقات العرقية فى غرب السودان.



Organiztion for Social Science

Research in Eastern and Southern Africa

MANAGING SCARCITY

HUMAN ADAPTATION IN EAST AFRICAN DRYLANDS

Editd by:

Abdel Ghaffar M. Ahmed

and

Hassan A. Abdel-Ati

Translation

Dr. Salah Abo Nar

Magdy El-Naeem

Magdy Abdel-Karim

Arab Research Center

Cairo